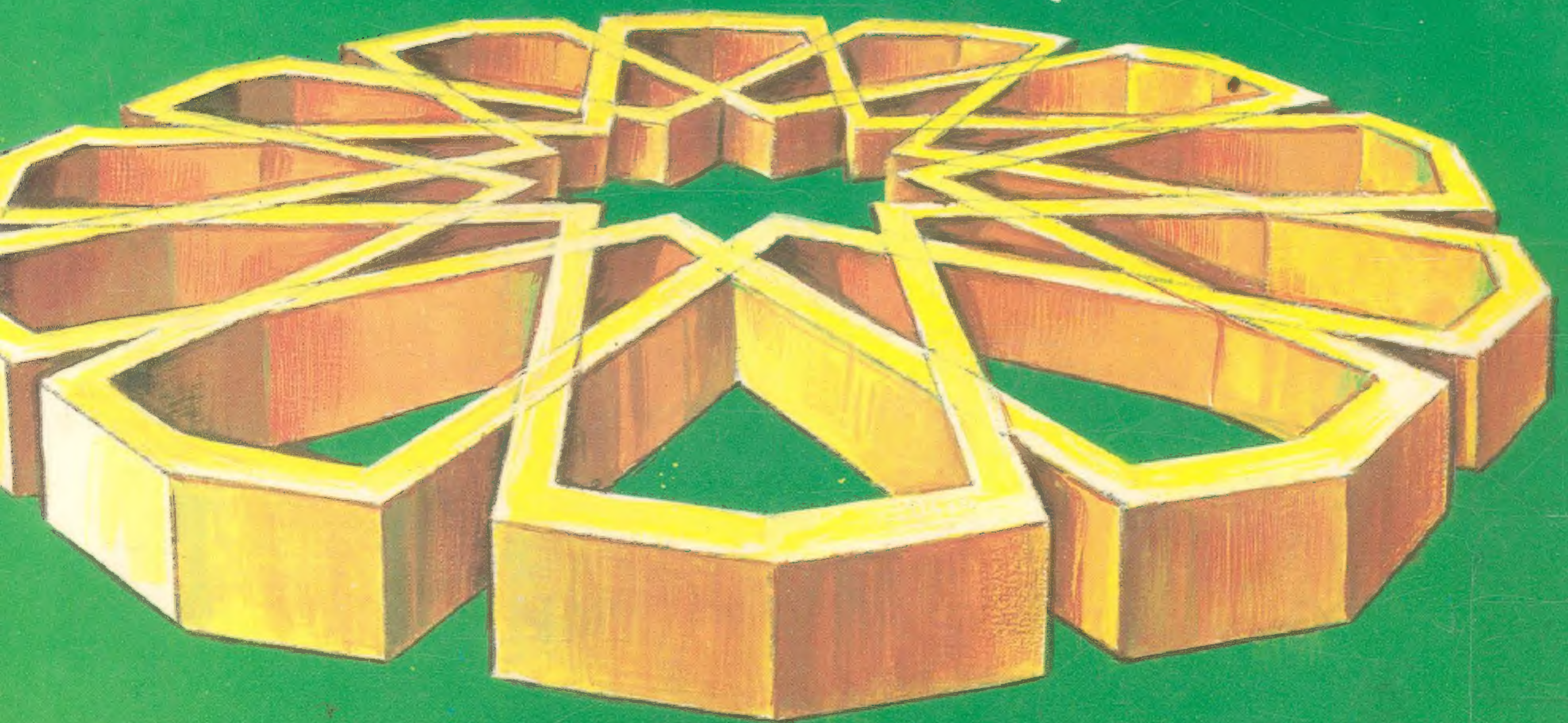


الموطأ

لإمام الأئمة وعالم المدينة
مالك ابن أنس رضي الله
عنه

طبعة محففة ومنقحة



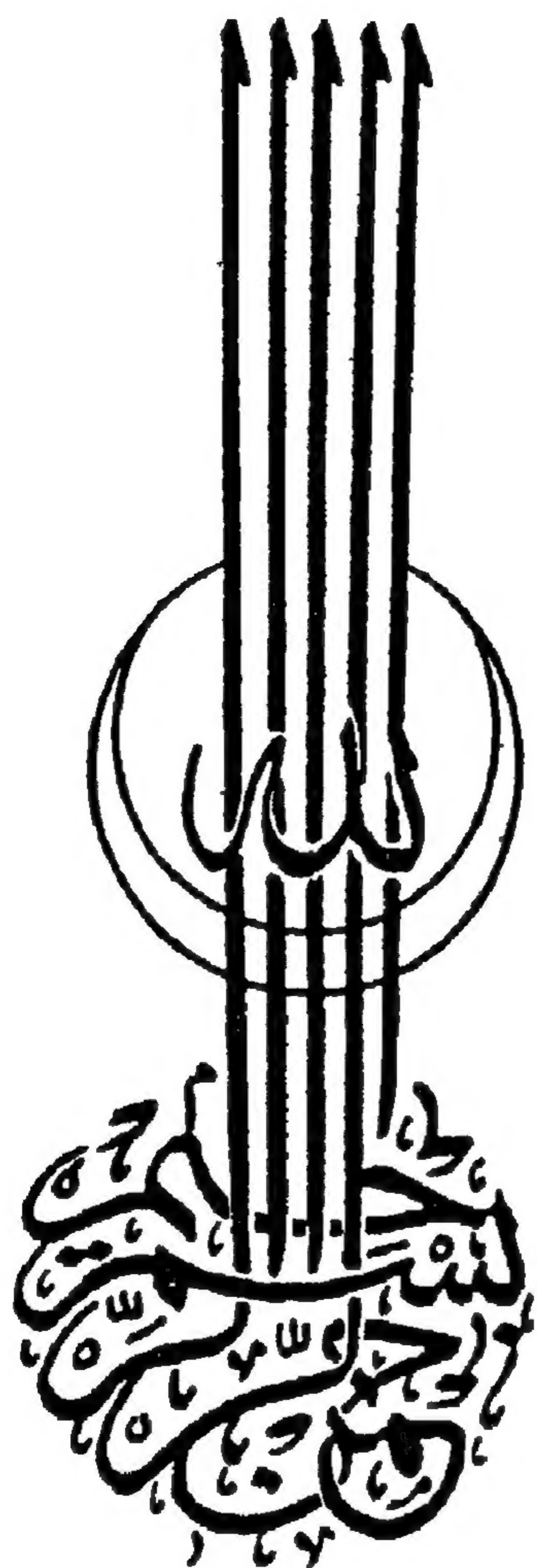
مَوْطَأُ الْأَمَامِ مَالِكٍ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيِّ عَالِمِ الْمَدِينَةِ
٩٣هـ - ١٧٩هـ

رَوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِي

طبعة محققة ومنقحة

دار اليرموك

بيروت - لبنان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق للكتاب

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين ، ومن اهتدى بهديهم من العلماء والعاملين .

أما بعد : فإن سنة النبي ﷺ : من قوله أو فعله أو تقريره حجة تعبدنا الله بالعمل بها ، بإجماع المسلمين ، وهى شارحة لدستور الأمة وقرآن الله الكريم : تبين معناه ، وتوضح مشكله ، وتفسر مجمله ، وتخصص عمومه ، وتقيّد مطلقه . فهى الثانية فى الحجية بعد القرآن الكريم « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » ، وما كان عليه السلام ينطق فى التشريع بهدى من نفسه ، بل كان يجتهد فيما يجتهد فيه من الأحكام الشرعية ويقره الله — سبحانه — على الصواب منه ، ويبين له وجه الخطأ فيما لم يصب فيه . ولذلك كان اجتهاده عليه السلام وحياً باطناً ، ومنزلاً منزلة النص « وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى » . وأوجب الله اتباع الرسول فى اجتهاده ، كما أوجب اتباعه فيما يبلغه عن ربه « وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

وقد تولى الله تعالى حفظ كتابه بحفظ أحكامه ، فحفظ السنة النبوية التى أكملت نصوص الكتاب : لتفسيرها وتوضيحها تلك الأحكام القرآنية ، فإن حفظ القرآن بحفظ أحكامه يستلزم حفظ السنة النبوية « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ^(١) » .

ولذا قيض الله — سبحانه — للسنة رجالاً يقومون بحفظها وروايتها والذب عنها ، وتنقيتها مما دس فيها أهل الأهواء والبدع . فحفظت فى الصدور ، وكتبت فى الصحف ، وضبطت بالرواية والتلقين فى المائة الأولى من الهجرة .

(١) مراققات الشاطبى ص ١٢ ج ٤ .

وفى أوائل المائة الثانية ابتدأ تدوينها — كما دون غيرها من العلوم — وفتش العلماء عن المرويات وأسانيدها ، ونظروا في عللها ، ونقدوا نقلتها ، واتسع القول في الجرح والتعديل ؛ ولم يحظ علم من العلوم بالنظر والنقد والتمحيص فيه ، مثل علم الحديث ورواية السنة ^(١) .

★ ★ ★

وكان من أوائل المصنفين في النصف الأول من القرن الثانی : الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي ، عالم المدينة وإمامها ؛ فجمع كتابه : الموطأ ، وقد تحرى فيه القوى من حديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين من بعدهم . وكانت المدينة يومئذ أكثر البلاد الإسلامية حظاً بوجود العلماء والحفاظ فيها ، وقد ورثت ذلك عن كبار الصحابة الحجازيين ، وعلماء المدينة السبعة ، فحفظت فيها فتاوى الصحابة والتابعين ومروياتهم .

وما زال مالك يجمع السنة ، ويتقن الرواية ، ويفتش عن الآثار وينخلها ، مع التحري والورع ؛ ثم دون ذلك في كتابه « الموطأ » ^(٢) .

وقد انتشر كتابه واشتهر ، ورواه عنه العلماء من جميع الأمصار على اختلاف مذاهبهم الفقهية . واشتهر من رواه جماعة نسبت إليهم نسخ الموطأ . ومنهم الإمام محمد بن الحسن الشيباني الكوفي ، صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان . ورواية الإمام محمد لها مزية على جميع الروايات الأخرى كما ستقف على ذلك ، وقد اشتهر بموطأ محمد .

★ ★ ★

وكان من التوفيق في هذا العصر أن تنشط وزارة الأوقاف بالجمهورية العربية المتحدة لتكوين مجلس إسلامي للشئون الإسلامية ، ليعمل على نشر الثقافة الإسلامية : الدينية والفكرية ، فألف من بينه لجنة « إحياء التراث الإسلامي » ، وتعهدها كبار رجال التربية والتفكير والنشاط العقلي والوعي الوطني . وقد وفقت في اختيار كتاب (الموطأ) رواية محمد بن الحسن ، وجعلته من بين المصنفات التي تقوم بإحيائها .

وقد كلفني بتحقيقه ، ففقت بذلك ، خدمة للسنة النبوية ، وإسهاماً في أداء واجب نحو الأمم الإسلامية . وإني لأرجو أن أكون قد حققت تلك الأمانة للجنة إحياء التراث الإسلامي ، وأن أكون قد أصبت فيما قصدت .

(١) انظر لي ذلك مقدماتنا : لتزیه الشریعة ، وللمقاصد الحسنة ، ولختارات الأحادیث والحکم النبویة ، وللمختصر من علم رجال الأثر .

(٢) مقدمة فتح الباری لابن حجر ص ٤ ، وتزيین الممالك للسيوطی ص ٤٢ .

رفع الله راية المسلمين ، ومكّن للمصلحين ، ويسر للعاملين .

هذا : وصاحب الكتاب : الإمام مالك ، ليس بحاجة إلى التعريف به ، وقد ألفت في مناقبه المؤلفات ، وأفرد تاريخه بالذكر : فآلف في مناقبه ابن عبد البر ، وابن الجوزي ، والذهبي ، وابن عبد الهادي ، والسيوطي ، والزواوي ، وغيرهم . وتاريخه وفضائله محلاة بها كتب طبقات الحفاظ ، وطبقات الفقهاء ، وتواريخ البلدان . وعلمه وأمانته وورعه وثبته لا ينزع فيه أحد ؛ وله ترجمة في : مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، وفي تهذيب التهذيب لابن حجر ، وتاريخ ابن خلكان ، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ، وغير ذلك من الكتب التي تُعنى بهذا الشأن .

ولا بد من ذكر شيء عن حياته ، وعلمه بالفقه والحديث ؛ كعجالة ينتفع بها من يكتفى بمثلها .

الإمام مالك صاحب الموطأ

هو : إمام الأئمة ، وفقه الأئمة ، وشيخ الإسلام ، وعالم المدينة ، وأمير المؤمنين في الحديث — كما وصفه بذلك يحيى بن معين — : أبو عبد الله : مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيثان — بفتح فسكون — ابن خثيل — بضم الخاء المعجمة وفتح المثناة وسكون التحتية — على الأصح — ابن عمرو بن الحارث ، وهو ذو أصبج ، الأصبج المدني .

وأمه ، قيل : اسمها العالية بنت شريك بن عبد الرحمن بن شريك الأسدية وقيل : اسمها طليحة : مولاة عبيد الله بن معمر ، كما ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك .

وجده — أبو مالك وهو أبو عامر — : صحابي ، شهد المغازي كلها مع رسول الله ﷺ ، ما خلا بدرًا ؛ وابنه مالك — جد مالك — من كبار التابعين وعلمائهم ، وأحد الذين حملوا الخليفة عثمان ليلاً إلى قبره — كما ذكره القاضي أبو بكر بن العلاء القشيري — . قال الشمس الذهبي في « تجريده » : ولم أر أحداً ذكره في الصحابة . وللإمام من الأبناء يحيى ، يروي عنه الموطأ ، ومحمد ، قدم مصر وكتب عنه الحارث بن مسكين ، ومحمد هذا ولد اسمه أحمد سمع من جده مالك ، والثالث اسمه « حماد » ، وله بنت تسمى أم البنين فاطمة ^(١) .

(١) انظر شجرة النور الزكية ص ٥٤ ج ١

ولد الإمام مالك بالمدينة سنة ثلاث وتسعين (٩٣) هـ ، كما رواه يحيى بن بكير والمدينة المنورة كانت مركز الخلافة بعد العصر النبوي ، ومنشأ الأخيار من الأمة ، وأفق شمس المعارف الدينية : منها انتشر النور في المعمورة ، وهي وطن السبعة الفقهاء المشهورين من التابعين ، أهل العلم والفتوى ؛ وأهلها يروون السنة عن آبائهم وأجدادهم ، خلفاً عن سلف ، وجيلاً بعد جيل . وكانوا متوافرين فيها إلى عصر مالك ، فورث مالك علم هؤلاء العلماء ، ونشأ مجداً في التحصيل والرواية ، وأخذ العلم عن نحو من مائة شيخ ، انتقاهم وارتضاهم حتى نُبِّل قدره ، وفاق أهل زمانه وضربت إليه أكباد الإبل ، وقصده الناس لأخذ العلم عنه من كل مصر من الأمصار ، وشهد له التابعون بالفقه والحديث والورع . وقد روى عنه أنه قال : كتبت بيدي مائة ألف حديث .

وقد روى عن نافع — مولى ابن عمر ، وورث علمه — وابن شهاب الزهري ، وأبي الزناد ، وعبد الرحمن بن القاسم ، وأيوب السخيتياني ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص . وغيرهم .

وانتصب للإفتاء والرواية نحواً من سبعين سنة . وروى عنه أهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان والشام ومصر وإفريقية والأندلس . ومن روى عنه من شيوخه وأقرانه : محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري ، وربيع بن أبي عبد الرحمن ، ويحيى بن سعيد الأنصاري . وموسى بن عقبة . وهشام بن عروة وهؤلاء من أشياعه .

وروى عنه : من أقرانه سفيان بن سعيد الثوري ، وعبد الملك بن جريج ، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، والليث بن سعد ، ومحمد بن عبد الرحمن بن الكوتري ، وسفيان بن عيينة ، ونافع ابن أبي نعيم ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وحamad بن سلمة ، وحamad بن زيد ، وشريك بن عبد الله القاضي ، وعبد الله بن لهيعة ، والشافعي ، وعبد الله بن مبارك ، وأبو قرة موسى بن طارق ، والوليد ابن مسلم .

وفي رواية أبي حنيفة عنه خلاف^(١) وللزاهد الكوتري في ذلك رسالة تسمى (أقوم المسالك في بحث رواية مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي حنيفة عن مالك) .
ومن روى عنه : محمد بن الحسن الشيباني ، وغيره ممن له نسخة من الموطأ .

وقد جمع الخطيب البغدادي في الرواة عن مالك كتاباً أورد فيه ألف رجل إلا سبعة ؛ وذكر القاضي عياض : أنه ألف في روايته كتاباً ذكر فيه نيفاً على ألف اسم وثلاثمائة اسم .

(١) انظر شجرة النور الزكية ص ٥٤ ج ١ .

وقد تأول التابعون وأتباع التابعين في الإمام مالك : بأنه العالم الذي بشر به النبي ﷺ في الحديث : « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة » أخرجه الترمذى ، وقال : هذا حديث حسن : وروى نحوه ابن حبان في صحيحه ، والحاكم في مستدركه ، وأحمد في مسنده ، والنسائي في سننه ، وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني ، رواه عنه أبو عبد الله الرازي في فوائده قال ابن عيينة : كانوا يرونه — مالكا — عالم المدينة . وقال ابن مهدي : يرونه : يعنى التابعين . وعلى هذا التأويل ابن جريج ، وابن مهدي ، ووکیع ، والأوزاعي . قال عبد الرزاق : كنا نرى أنه مالك ، ولا يعرف هذا الاسم (عالم المدينة) لغيره ، ولا ضربت أكباد الإبل إلى أحد مثل ما ضربت إليه . قال أبو مُصَنَّب : كان الناس يزدهمون على أبواب مالك ، ويقتلون عليه من الزحام : أى لطلب العلم . ولم يجلس مالك للفتيا ورواية الحديث حتى شهد له سبعون شيخاً من كبار علماء الحجاز بأنه أهل لذلك . ولقد قال فيه حماد بن سلمة : لو قيل : اختر لأمة محمد ﷺ إماماً يأخذون عنه دينهم — لا بد من ذلك — لرأيت مالكا لذلك موضعاً ، ورأيت ذلك صلاحاً للأمة .

كان مالك لا يروى إلا عن الثقات . قال ابن عيينة : ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم . وقال النسائي : أمناء الله على علم رسول الله ﷺ : شعبة بن الحجاج ، ومالك بن أنس ، ويحيى بن سعد القطان . وروى ابن وهب عن مالك أنه قال : لقد أدركت بالمدينة أقواماً لو استسقى بهم القطر لسقوا ؛ وقد سمعوا من العلم والحديث شيئاً كثيراً . وما أخذت عن واحد منهم ؛ وذلك أنهم كانوا قد ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد . وقال ابن معين : لا تبال أن تسأل عن رجال مالك ؛ كل من حدث عنه ثقة ، إلا رجلاً أو رجلين ، ولعل ابن معين يريد بالرجل : أبا أمية عبد الكريم بن أبي المخارق ، وقد تكلمت عن شأنه على الحديث رقم (٢٥٦) . قال الإمام الشافعي : إذا جاءك الحديث عن مالك فشدد يدك عليه ^(١)

وقال الذهبي في طبقات الحفاظ : وقد اتفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره ، أحدها : طول العمر وعلو الرواية . وثانيها : الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم . وثالثها : اتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية . ورابعها : تجمعهم على دينه وعدالته واتباعه السنن . وخامستها : تقدمه في الفقه والفتوى وصحة قواعده ^(٢) .

(١) مقدمة إسعاف المبطأ برجال الموطأ .

(٢) طبقات الحفاظ ١٩٨ ج ١ .

وتوفي رحمه الله يوم الأحد لعشر خلون من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة (١٧٩ هـ) . قال النورى : وصلى عليه عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عباس ، وهو يومئذ والى على المدينة ، وحضر جنازته ماشياً . ودفن بالبقيع ، وقبره بباب البقيع . قال النورى : وقال عند وفاته : « لله الأمر من قبل ومن بعد » .

موطأ الإمام مالك

جمع الإمام مالك كتابه في نحو من أربعين سنة . وقد أخرج ابن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد ، صاحب الأوزاعي ، قال : عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوماً ، فقال : كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً ! ما أقل ما تفقهون فيه ^(١) .

وقد اشتمل كتاب الموطأ في أول تأليفه — على ما ذكره الكيكا الهراسي في تعليقه في الأصول — على تسعة آلاف حديث ، ثم لم يزل ينتقى منه ، حتى رجع إلى سبعمائة . وأخرج أبو الحسن بن فهر في « فضائل مالك » عن عتيق بن يعقوب ، قال : وضع مالك الموطأ على نحو عشرة آلاف حديث ، فلم يزل ينظر فيه كل سنة ، ويُسقط منه ، حتى بقى هذا .

قيل : إنه صنّفه بطلب أى جعفر المنصور ، ليجمع الناس عليه ، ويحسم به الاختلاف . وروى أنه قال له أبو جعفر : اجتنب فيه شواذ ابن مسعود ، وشذائد ابن عمر ، ورخص ابن عباس واقصد أوسط الأمور وما أجمع عليه الصحابة والأئمة ، واجعل هذا العلم علماً واحداً . وروى أنه قال له ضع كتاباً أحمل الأمة عليه . فقال له مالك : « ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين أن تحمل الناس على قول رجل واحد يخطئ ويصيب ، وإنما الحق من رسول الله ﷺ ، وقد تفرقت الصحابة في البلدان ، وقلد أهل كل بلد من صار إليهم ، فأقر أهل كل بلد على ما عندهم » . وروى نحوه عن الرشيد .

سمّى الإمام مالك كتابه بالموطأ ، ومعناه : المهد . المنقح . قال ابن فهر : لم يسبق مالكا أحد إلى هذه التسمية ، فإن من ألف في زمانه سمى بعضهم بالجامع ، وبعضهم بالمصنف ، وبعضهم بالمؤلف ^(٢) .

وقال المفضل بن محمد بن حرب المدني : أول من عمل كتاباً بالمدينة على معنى الموطأ ؛ من ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة ، عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون ، وعمل ذلك كلاماً بغير حديث ، فأتى به مالك ، فنظر فيه فقال : « ما أحسن ما عمل هذا ، ولو كنت أنا الذى عملت

(١) كشف المغشى لابن عساكر ص ٥٤ .

(٢) تزيين المالك ص ٤٣ .

ابتدأت بالآثار ثم شددت ذلك بالكلام . ثم إنه عزم على تصنيف الموطأ ، فصنفه فعمل من كان بالمدينة يؤمئذ من العلماء الموطآت .

والموطأ من كتب الصحاح في السنة ، وهو أول مصنف رُتب على الأبواب من المصنفات الصحيحة ، قال أبو بكر بن العربي في شرح الترمذی : الموطأ هو الأصل الأول واللباب ، وكتاب البخاری هو الأصل الثاني في هذا الباب ، وعليهما بنى الجميع ، كمسلم ، والترمذی ^(١) .

وقال الامام الشافعی : ما على ظهر أرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك ، كما أخرجه ابن فهر . وقال الحافظ مغلطای : « أول من صنف الصحيح مالك » . وأما ما فيه من المرسل والمنقطع والبلاغ فقد وصل ابن عبد البر ذلك في كتاب مستقل . قال : وجميع ما فيه من قوله : بلغني ، ومن قوله عن الثقة عنده : مما لم يسنده ، أحد وستون حديثاً ، كلها مسندة من غير طريق مالك ، إلا أربعة لا تعرف ^(٢) .

وقد أسند الأربعة ابن الصلاح ، وابن مرزوق . ويريد بقوله « الأمر عندنا » : ما عمل به الناس بالمدينة وجرت به الأحكام عندهم وعرفه الجاهل والعالم . ويقول : « بلغني » فيما نظره في كتب القوم وليست له به رواية .

قال شيخ الإسلام ابن حجر : كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما ، لا على الشرط الذي اشترطه غيره . قال : والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما في البخاری : أن الذي في الموطأ هو كذلك مسرور لمالك غالباً ، وهو حجة عنده ؛ والذي في البخاری قد حذف إسناده عمداً لقصد التخفيف ، وإنما يذكر ما يذكر من ذلك تنبيهاً واستشهاداً واستئناساً ، وغير ذلك . فظهر بهذا أن الذي في البخاری لا يخرج عن كونه مجرد فيه الصحيح . قال السيوطي : إن ما فيه من المراسيل مع كونها حجة عنده بلا شرط ، أو عند من وافقه من الأئمة ، هي حجة عندنا أيضاً ، لأن المرسل حجة عندنا إذا اعتضد . وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد . فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح ، لا يستثنى منه شيء ^(٣) .

وقال ابن حزم كما في - سير النبلاء للذهبي - أولى الكتب بالتعظيم صحيحاً البخاري ومسلم ، وصحيح ابن السكن ، ومتقي ابن الجارود ، والمتقي لقاسم بن أصبغ ؛ ثم بعدها كتاب أبي داود ،

(١) تنوير الحوالك ص ٥ .

(٢) التقي ص ٢٤٤ . وانظر شرح الزرقاني ص ٨ .

(٣) شرح الزرقاني ص ٨ ج ١

وكتاب النسائي ، ومصنف القاسم بن أصبغ ، ومصنف أبي جعفر الطحاوي ، ومسند البزار ، ومسند ابن أبي شيبة ، ومسند أحمد بن حنبل ، ومسند إسحاق ، ومسند الطيالسي ، ومسند الحسن بن سفيان ، ومسند بن سنجر ، ومسند عبد الله بن محمد المسندي ، ومسند يعقوب بن شيبة ، ومسند علي بن المديني ، ومسند ابن أبي غرزة ، وما جرى مجرى هذه الكتب التي أفردت بكلام رسول الله ﷺ ، صرفاً ؛ ثم الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره مثل : مصنف عبد الرزاق ، ومصنف أبي بكر ابن أبي شيبة ، ومصنف بقي بن مخلد ، وكتاب محمد بن نصر المروزي ، وكتاب ابن المنذر . ثم مصنف حماد بن سلمة ، وموطأ مالك بن أنس ، وموطأ ابن أبي ذئب ، وموطأ ابن وهب ، ومصنف وكيع ، ومصنف محمد بن يوسف الفريابي ، ومصنف سعيد بن منصور ، ومسائل أحمد ، وفقه أبي عبيد ، وفقه أبي ثور .

قال الذهبي : ما أنصف ابن حزم ؛ رتبة الموطأ أن يذكر تلو الصحيحين مع سنن أبي دؤاد والنسائي ، لكنه تأدب وقدم المسندات النبوية الصرفة ، وإن للموطأ لوقعاً في النفوس ، ومهابة في القلوب لا يوازها شيء . وأنت ترى أن ابن حزم لم يذكر ابن ماجه ، ولا جامع الترمذي ؛ لأنه ما رآهما ولا أدخل في الأندلس إلا بعد موته ، فلم يبق لقله في ذلك اعتبار ^(١) .

وقد جعل ولي الله أحمد شاه الدهلوي كتاب الموطأ في الطبقة الأولى من كتب الحديث مع الصحيحين ، وكذلك ابنه : عبد العزيز الدهلوي ، وطاشكبري زاده : في « مفتاح السعادة » وجعله بعد مسلم في الرتبة .

قال عبد الحى اللكنوي نقلاً عن ابن حجر : أنه قال : قد استشكل بعض الأئمة إطلاق تفضيل البخاري على كتاب مالك مع اشتراكهما في اشتراط الصحة والتثبت والمبالغة في التحري ، وكون البخاري أكثر حديثاً لا يلزم منه أفضلية الصحة ^(٢) . قال اللكنوي : وأنت خير بأن اختلافهم في ذلك مبنى على اختلاف الاعتبارات ؛ فمن نظر إلى اختلاط الأحاديث بالفروع جعله مؤخرًا ، ومن نظر إلى صحة أسانيد الروايات في الكتاب جعله مقدماً .

وقد ألف في فضائل الموطأ الحافظ بن عساكر : « كشف المغطا في فضل الموطأ » ؛ وقد اشتمل الموطأ كثيراً على الأسانيد التي حكم المحدثون بأنها أصح الأسانيد منها : « الزهري عن سالم عن ابن

(١) تدريب الراوي بتحقيقنا ص ٥٤ ، والأجوبة الفاضلة للكنوي ص ٤٧ .

(٢) مقدمة التعليق المجدد ص ١٢ .

عمر « وهو أصح الأسانيد عند أحمد وإسحق بن راهوية ومنها « مالك عن نافع عن ابن عمر » وهي عند البخاري تسمى « بسلسلة الذهب »^(١)

وإذا قال مالك : عن الثقة ، عن بكير بن عبد الله الأشج ؛ فالثقة مخرمة بن بكير . وقال النسائي : الذي يقول مالك في كتابه : الثقة ، عن بكير : يشبه أن يكون عمرو بن الحارث قال ابن عبد البر : إذا قال : عن الثقة عن عمرو بن شعيب ؛ فهو : عبد الله بن وهب ، وقيل الزهري . وقال ابن وهب : كل ما في كتاب مالك : أخبرني من لا أتهم من أهل العلم : فهو الليث بن سعد . وذكر ابن حجر أنه إذا قال : الثقة عن ابن عمر ؛ فهو نافع^(٢) .

نسخ الموطأ

قال القاضي عياض : والذي اشتهر من نسخ الموطأ عنه ، مما رويته ، أو وقفت عليه ، أو كان في رواية شيوخنا ، أو نقل عنه أصحاب اختلاف الموطآت نحو من عشرين نسخة ، وذكر بعض الفضلاء : أنها ثلاثون^(٣) .

وأشهر هذه النسخ :

١ — النسخة المشهورة . ويراد بها « الموطأ » على الإطلاق :

نسخة يحيى بن يحيى بن كثير بن وسّاس — بفتح فسكون — ابن شَمَل — بفتح فسكون — بفتح — المصمودي : ينسب إلى قبيلة من البربر ، الليثي الأندلسي . ويحيى قد أخذ الموطأ أولاً من : زياد بن عبد الرحمن بن زياد اللخمي ، المعروف « بشبطين » وزياد : هو أول من أدخل مذهب مالك في الأندلس ، وارتحل يحيى إلى المدينة ، فسمع الموطأ من مالك بلا واسطة إلا ثلاثة أبواب من كتاب الاعتكاف ، وكانت رحلته وسماعه في العام الذي توفي فيه مالك (١٧٩ هـ) وقد رواه أيضاً عن ابن وهب وغيره ، وانتهت إليه الرئاسة بالأندلس فانتشر به الموطأ من روايته ، كما انتشر به فقه مالك ، وتوفي سنة (٢٣٤ هـ) .

٢ — نسخة ابن وهب . وهو : عبد الله بن وهب الفهري (١٢٥ — ١٩٧ هـ) . وله من

تصنيفه :

كتاب الموطأ الكبير والموطأ الصغير .

(١) تدريب الراوي ص ٣٦

(٢) تدريب الراوي ص ٢٠٦

(٣) مقدمة اختلاف الموطأ للدارقطني ، وتنوير الحوالك ص ٩

٣ — نسخة ابن القاسم : وهو : أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقى المصرى (١٣٢ — ١٩١) هـ . وهو أول من دون المسائل عن مالك فى « المدونة » روى له البخارى والنسائى وأبو داود فى مراسيله .

٤ — نسخة معن بن عيسى بن دينار ، القزاز ، المدنى ، الأشجعى مولاهم ، كان ملازماً لمالك ، يتكئ عليه ، فكان يقال له : عصية مالك . توفى سنة (١٩٨) هـ . وهو : أثبت أصحاب مالك وأوثقهم فى الموطأ ، عند أبى حاتم .

٥ — نسخة القعنبي : وهو : أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، الحارثى — وقعنب بفتح فسكون ففتح — أصله من المدينة ، وسكن البصرة ، وتوفى بمكة سنة (٢٢١) هـ . وهو أثبت الناس فى الموطأ عند : ابن معين والنسائى وابن المدينى . وبعده عندهم : عبد الله بن يوسف التميمى . وروايته أكثر الروايات زيادة ، واختار أبو داود نسخة القعنبي .

٦ — نسخة التميمى : بكسر أوله وثانيه مع التشديد . وهو : عبد الله بن يوسف ، الدمشقى الأصل ، وينسب إلى تميم ، قيل : بلدة بالمغرب ، وقيل : بمصر كما ذهب إلى السمعانى فى الأنساب وترجم له السيوطى فى « حسن المحاضرة » . وهو أثبت الناس فى الموطأ بعد القعنبي عند بعض الحفاظ كما ذكرنا ، والبخارى يكثر من الرواية عنه . توفى سنة (٢١٨) هـ .

٧ — نسخة يحيى بن عبد الله بن بكير — بالتصغير — يعرف بابن بكير المصرى . قال ابن حجر ^(١) : ثقة فى الليث ، وتكلموا فى سماعه من مالك ، توفى سنة (٢٣١) هـ . قال اللكنوى ومن يوثقه لم يقف على مناقبه ، قال ابن حجر فى التهذيب : قال ابن معين : سمع يحيى بن بكير الموطأ عَرَضاً بَعَرَضَ حبيب كاتب الليث ، ونقل صاحب الديباج عن بقى بن مخلد : أنه سمع الموطأ من مالك سبع عشرة مرة ^(٢) .

وأكثر سماع غيره بقراءته على الإمام .

٨ — نسخة سعيد بن عفير — بالتصغير — الأنصارى ، وهو : سعيد بن كثير بن عفير : المؤرخ النسابة ، قيل : لم تخرج مصر أجمع للعلوم منه (١٤٦ — ٢٢٦ هـ) قال فى التقریب ^(٣) : وقد رد ابن عدى على السعدى فى تضعيفه .

(١) تقريب التهذيب بتحقيقنا ص ٣٥١ ج ٢

(٢) شرح الزرقال ص ٥ ج ١ .

(٣) ص ٣٠٤ ج ١ .

- ٩ — نسخة أبي مُصَنَّب الزهري . وهو : أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث المدني روى عنه الشيخان وأصحاب السنن قال في التقريب ^(١) : صدوق ، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي . توفي سنة (٢٤٢) هـ . وفي نسخته زيادة على نسخ غيره نحو من مائة حديث ، كما ذكره ابن حزم . وموطؤه آخر الموطآت التي عرضت على مالك .
- ١٠ — نسخة مُصَنَّب بن عبد الله بن مصعب الزبيري المدني ، سكن بغداد (١٥٦ — ٢٣٦) هـ .
- ١١ — نسخة محمد بن المبارك بن يعلى القرشي الصوري . سكن دمشق (١٥٣ — ٢١٥) هـ وهو ثقة كما في التقريب ^(٢) .
- ١٢ — نسخة سليمان بن بُرد . وقيل اسمه : سلمة بن برد ، وقد وقف السيرطلي على النسختين الأخريتين ، وعلى هذه النسخ الثنتي عشرة بنى الغافقي مسنده .
- ١٣ — نسخة أبي حذافة السهمي ؛ وهو : أحمد بن إسماعيل بن محمد ، المدني نزيل بغداد ، ومن رواية ابن ماجه فقط ، وهو آخر من روى عن مالك الموطأ ، وقد تكلم فيه بعض المحدثين . وضعفه الدار قطني ، وقال الذهبي : سماعه للموطأ صحيح في الجملة ، قال في التقريب : « وخلط في غيره » ^(٣) ، وتوفي سنة (٢٥٩) هـ ببغداد .
- ١٤ — نسخة سُويد بن سعيد بن سهل الهروي : أبو محمد الحَدَّثَانِي : بفتح الحاء والذال والثاء ، كما في الباب ، ويقال له : الأنباري ، قال في التقريب : صدوق في نفسه ، إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، وأفحش ابن معين القول فيه ، توفي سنة (٢٤٠) هـ ^(٤) وفي نسخته زيادة بسيرة .
- ١٥ — نسخة يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي الحنظلي النيسابوري (١٤٣ — ٢٢٦) هـ . وروايته قد اختارها مسلم في صحيحه ، والبخاري كذلك يروى منها .

(١) ص ١٢ ج ٢ .

(٢) ص ٢٠٤ ج ٢ .

(٣) ص ١١ ج ١ .

(٤) التقريب ص ٢٤٠ ج ١ .

وللموطأ روايات أخرى لم تشتهر ، ومنها نسخة عبد الرحمن بن مهدي ، وقد اعتمد النقل عنها أحمد في مسنده . وفي شرح الزرقاني سرد كثير منها ^(١) ، وكذلك السيوطي في التنوير نقلاً عن القاضي عياض ^(٢) . ومنها نسخة : الإمام الشافعي ، وقتيبة بن سعيد ، واعتمدها النسائي وأسد بن الفرات وقد رواه عنه هارون الرشيد وبنوه : الأمين والمأمون والمؤمن ، وليحيى : ابن الإمام رواية للموطأ عن أبيه تروى عنه في اليمن . وفي نسخ الموطأ اختلاف من تقديم وتأخير ، وزيادة ونقص ، قال الغافقي في مسنده : وعدة رجال مالك الذين روى عنهم في هذا المسند وسماهم : خمسة وتسعون رجلاً . قال : وعدة من روى له فيه من رجال الصحابة خمسة وثمانون رجلاً ، ومن نسائهم ثلاث وعشرون امرأة . ومن التابعين ثمانية وأربعون رجلاً كلهم من أهل المدينة إلا ستة رجال ^(٣) .

١٦ — نسخة محمد بن الحسن الشيباني ، ولم تذكر في مسند الغافقي ، قال السيوطي : وفيها زيادة على الموطآت : منها حديث : إنما الأعمال بالنية . وذكر أنه بنى شرحه الكبير للموطأ على الروايات الأربع عشرة ، وسنفرد الكتابة على نسخة محمد بن الحسن وحدها ، لأننا بصدد تحقيقها وتوضيحها . هذا : وقد اختلف العلماء في عدد المرويات التي في الموطأ ، تبعاً لاختلاف نسخه ، وأكثر أقوالهم إنما هو عن نسخة يحيى بن يحيى الليثي المصمودي التي سبق التعريف بها .

قال أبو بكر الأبهري « جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً . منها المسند ستائة حديث . والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثاً . والموقوف : ستائة وثلاثة عشر ، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون . وقال ابن حزم في كتاب مراتب الديانة : أحصيت ما في موطأ مالك فوجدت فيه من المسند خمسمائة ونيفاً ، وفيه ثلاثمائة ونيف مرسل ، وفيه نيف وسبعون حديثاً ، ترك مالك نفسه العمل بها ، وفيه أحاديث ضعيفة وعاما الجمهور . وهذا رأى ابن حزم ، وقد تقدم تحريره .

وفي مسند الدارمي إسناد أحاديث الموطأ .

وقال الغافقي في مسند الموطأ : اشتمل كتابنا هذا على ستائة حديث وستين حديثاً ، وهو الذي انتهى إلينا من مسند موطأ مالك . وقد رتبته على اثنتي عشرة نسخة منه ^(٤) .

(١) ص ٥ ج ١ .

(٢) ص ٨ ج ١ .

(٣) تنوير الحوالك ص ٨ ج ١ .

(٤) تبيين الممالك ص ٤٨ ، واختلاف الموطآت للدارقطني ص ٣٤ .

شرح الموطأ

ذكر القاضي عياض في ترتيب المدارك : أن من اعتنى بالكلام على أحاديث الموطأ ورجاله ، والتصنيف في ذلك عدد كثير من المالكيين وغيرهم . قال ابن فرحون : وعَدَّ القاضي منهم نحواً من تسعين رجلاً^(١) . وإنما يراد موطأ يحيى الليثي ، فإنه المراد عند الإطلاق ، لأن رواية يحيى هي التي انتشرت واشتهرت في تلك الأمصار . والمشهورون منهم :

١ — أبو محمد : عبد الله بن محمد بن السيّد : بكسر السين ، البَطْلَيْوسِي : بفتحين فسكون : ينسب لمدينة الأندلس ، نزل : بَلَنْسِيَّة ، وتوفي سنة (٥١٥) هـ . وشرحه يسمى « المقتبس » .

٢ — أبو مروان : عبد الملك بن حبيب ، القُرْطُبِي ، الأندلسي ، قال في البغية : كان حافظاً للفقهاء ، ولم يكن له في الحديث ملكة ، ولا يعرف صحيحه من سقيمه ، توفي سنة (٢٣٨) هـ . له شرح على الموطأ ، سماه : « تفسير الموطأ » .

٣ — ابن عبد البر : أبو عمرو : بفتح العين ، أو عُمر : بضمها ، كما في الزرقاني على المواهب اللدنية ، وهو : يوسف بن عبد الله النُمَرِي : بفتح أوله وثانيه (٣٦٨ — ٤٦٣) هـ . كان أولاً ظاهري المذهب ، ثم تحول مالكيًا له كتاب « التمهيد » ، لما في الموطأ من المعاني والأسانيد « رتبته على أسماء شيوخ مالك » ، على حروف المعجم قال فيه ابن خزم : لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله ، فكيف أحسن منه ؟ وله « الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار » ، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار « وهو مختصر التمهيد : شرح فيه الموطأ على وجهه . وله : « تجريد التمهيد لما في الموطأ من الروايات والأسانيد » ، ويقال له : « التقصي » .

٤ — أبو الوليد الباجي : سليمان بن خلف التَّجِيبِي : بضم فكسر : ينسب لقبيلة من كندة — كما في اللباب^(٢) — المالكي ، ينسب لباجة ، يقرب أشيلية ، وليس من باجة التي بإفريقية ، المنسوب إليها الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد الباجي . ولد أبو الوليد سنة ٤٠٣ هـ وتوفي بالمريّة سنة (٤٩٤ هـ) ؛ صنف شرحاً للموطأ ، يسمى : الامتيفاء ، ثم لخصه في كتابه : المنتقى . قيل : واختصر المنتقى في كتاب سماه : الإيماء . وقيل : إن الإيماء مؤلف له في الفقه .

(١) الدياج المذهب ص ٢٦ .

(٢) ص ١٦٩ .

٥ — أبو بكر بن العربي . محمد بن عبد الله المَعافري الإشبيلي (٤٦٨ — ٥٤٣ هـ) توفى بالعدوة بفاس ^(١) . له شرح يسمى بالقبس ، وآخر يسمى بالمسالك ، يوجد منه جزء بدار الكتب المصرية .

٦ — أبو سليمان الخطابي البُستى الشافعي حمد بن محمد بن إبراهيم ، صاحب « المعالم على سنن أبي داود » . المتوفى سنة ٣٨٨ هـ ، ممن انتخب الموطأ ولخصه .

٧ — ابن رَشِيق القمرواني — ورشيق بوزن كريم ، وقَيروان : بفتح فسكون ففتح — وهو أبو علي الحسن بن رشيق ، صاحب العمدة في صناعة الشعر ، المتوفى بمأزر ، بصقلية سنة (٤٥٦ هـ) ويقال : إنه اختصره من التمهيد ، كما في بغية الوعاة للسيوطي ^(٢) .

٨ — جلال الدين السيوطي الشافعي : عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد الخُضَيْرِي (٨٤٩ — ٩١١ هـ) . له فيه « كشف المغطى » و« تنوير الحوالك » . وله في رجال الموطأ « إسعاف المبطأ ^(٣) » . وترجمته في مقدمتي لكتاب « تدريب الراوي » .

٩ — المحدث الزرقاني المالكي : محمد بن عبد الباقي بن يوسف المتوفى سنة (١١٢٢ هـ) . وشرحه طبع بمصر في أربعة أجزاء .

١٠ — الشيخ سَلَام الله الحنفى ، من أولاد الشيخ عبد الحق الدهلوى ، واسمه : « المحلى بأسرار الموطأ » . فرغ من تأليفه سنة ١٢١٥ هـ وتوفى سنة ١٢٢٩ هـ على الراجح .

١١ — ولي الله أحمد شاه بن عبد الرحيم الدهلوى الفاروق (١١١٤ — ١١٧٦ هـ) له : « المصنفى » بالفارسية و (المسوى) بالعربية . وطبع المسوى بمكة .

١٢ — الشيخ محمد زكريا بن محمد يحيى بن إسماعيل الكاندهلوى . له « أوجز المسالك » في ستة مجلدات ، وفيه جهد كبير ، لجمعه وتوسعه في النقل من كتب الحديث والفقه ، مما جعل صاحبه يستحق الثناء . وطبع بالهند .

ولى التنوير للسيوطي نقلاً عن القاضي عياض — أنه اعنى بالموطأ شرحاً أو تلخيصاً جماعة ، وذكر لى شروحه : (الموعب) لأبي الوليد الصفّار ، و (المسالك) لأبي بكر بن سابق الصقلى ،

(١) الصلة لابن بشكوال ص ٥٥٨ ج ٢ .

(٢) ص ٢٢٠ .

(٣) حسن المحاضرة ص ١٥٥ ج ١ .

و (المستقصية) ليحيى بن مُزَيْن ، و (المقرب) لمحمد بن أبي زَمَيْن^(١) . وانظر المؤلفات في رجال الموطأ في تقديمنا لتقريب التهذيب (ص.ج) .

وسياق الكلام على شرح الموطأ (رواية محمد بن الحسن) .

الإمام محمد بن الحسن

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، مولاهم ، وقيل : نسبا ، الكوفي ، صاحب الإمام أبي حنيفة . أصله من دمشق ، من قرية يقال لها : (حَرَسْتَا) بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه ، كما في ابن خلكان^(٢) (ص ٣٢٥ ج ٢٣) وفي التعليق الممجّد^(٣) أنه بالسكون في ثانيه ، وهو تصحيف .

قدم أبوه العراق ، فولد له محمد بواسط ، ونشأ بالكوفة ، وتلمذ للإمام أبي حنيفة ، وسمع من أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وميسرة بن كِذَام ، وسفيان الثوري ، وعمرو بن ذر ، ومالك بن مِغْوَل ، والإمام مالك بن أنس ، والأوزاعي ، وربيع بن صالح ، والربيع بن صَبِيح ، وابن المبارك ، وغيرهم . وسكن بغداد ، وحدث بها . قال ابن سعد : أصله من الجزيرة ، وكان أبوه من جند الشام ، فولد له بها محمد سنة (١٣٢ هـ) .

وروي عنه الإمام الشافعي — خلافا لابن تيمية — وأبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني ، وهشام بن عبد الرزاق بن عبيد الرازي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وعبد بن عمر الواقدي ، وعلي بن موسى الطوسي . وكتب عنه يحيى بن معين كتابه « الجامع الصغير » .

وما ذكره ابن عبد البر في (الانتقاء) وابن خلكان من أنه ولد سنة (١٣٥ هـ) سهو^(٤) .
ولي القضاء بالرقّة أيام الرشيد ، ثم عزله ، وقدم بغداد ، فخرج مع الرشيد ، فمات بالري سنة (١٨٩ هـ) . قال النووي : ونظر في الرأي فغلب عليه وعرف به ، وتقدم فيه^(٥) .

روى عنه أنه قال : مات أبي وترك ثلاثين ألفاً من الدراهم ، أنفقت خمسة عشر ألفاً منها على النحو والشعر ، وخمسة عشر ألفاً على الحديث والفقه .

(١) التوير ص ١٠ ، كشف الظنون ص ١٩٠٧ .

(٢) وفيات الأعيان ص ٣٢٥ ج ٣ ، ومراصد الاطلاع ص ٢٩٢ ج ١ .

(٣) ص ٢٩ .

(٤) الانتقاء ص ١٧٤ .

(٥) تهذيب الأسماء واللغات ص ٨٢ قسم أول .

شهد له العلماء بالإمامة في الفقه والعربية . قال الشافعي : كنت أظن إذا رأيتُ يقرأ القرآن : كأن القرآن نزل يلفته . وسأل رجل المزنّي عن أهل العراق ، فقال : ما تقول في أبي حنيفة ؟ فقال : سيدهم . قال : فأبو يوسف ؟ قال : أبو يوسف أتبعهم للحديث . قال : فمحمد بن الحسن ؟ قال : أكثرهم تفريعاً . قال : فزفر ؟ قال : أحدهم قياساً . وقال أحمد بن حنبل : إذا كان في المسألة قول ثلاثة لم يسمع مخالفهم ، فقل ، لهم : من هم ؟ قال : أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن — فأبو حنيفة أبصرهم بالقياس ، وأبو يوسف أبصر الناس بالآثار ، ومحمد أبصر الناس بالعربية .

وقد عده ابن كمال باشا في طبقة المجتهدين في المذهب الذين لا يخالفون إمامهم في الأصول ، وإن خالفوه في الفروع ؛ وتعقبه عبد الحى اللكنوي بأنه يخالف إمامه كثيراً في الأصول ، فهو من المجتهدين المنتسبين ، كما صرح به وليّ الله الدهلوي ^(١) .

سمع ابن الحسن الموطأ من مالك في ثلاث سنين ؛ قال الشافعي : قال محمد : أقمت على باب مالك ثلاث سنين ، وسمعت منه أكثر من سبعمائة حديث . وكان إذا حدث أهل بلده بحديث مالك امتلأ منزله ، وكثر الناس حتى يضيق عليه الموضع . وكان يجلس في مسجد الكوفة وهو ابن عشرين سنة ^(٢) .

وللزاهد الكوثري في سيرته « بلوغ الأمان في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني » .

ومحمد بن الحسن قوى في مالك . قال الذهبي في « ميزان الاعتدال » لئنه النسائي وغيره من قبل حفظه ، قال : وكان قوياً في مالك .

ونحن إذا قارنا بين موطأ يحيى وموطأ محمد بن الحسن نرى :

أولاً : أن يحيى سمع الموطأ من مالك إلا قدراً منه قد سمعه من بعض تلاميذه ، كما تقدم . وأما محمد بن الحسن فقد سمعه كله من مالك .

ثانياً : أن محمد بن الحسن يذكر في كل ترجمة من الكتاب رواية مرفوعة أو موقوفة ، مع أن يحيى قد تخلو بعض تراجم أبوابه من الروايات المرفوعة أو الموقوفة ، وليس بها إلا اجتهاد أو استنباط للمسائل الفقهية من الإمام وغيره .

(١) التعليقات السنية على الفوائد البية ص ١٦٣ ، والنافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير ص ٨٧ : من مجموع رسائل

اللكنوي الست .

(٢) مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي ص ٥٣ ، تاريخ بغداد ص ١٧٢ ج ٢ .

ثالثاً : أن موطأ محمد به كثير من الأخبار المروية عن غير مالك زيادة على ما في موطأ يحيى الذى لم يذكر إلا المروى من طريق مالك فقط .

رابعاً : في موطأ محمد اجتهادات كثيرة ؛ خالف فيها محمد مالكا وأبا حنيفة وأصحابه ، وفيه اجتهادات كثيرة من علماء العراق والحجاز ؛ وقد خلا من ذكرها موطأ يحيى .
خامساً : أن التكلم في محمد بن الحسن ، يوجد أيضاً في يحيى بن يحيى الليثى . قال ابن حجر في يحيى : صدوق فقيه قليل الحديث ^(١) .

ونقل النووي ذلك عن يحيى بن معين وأبى عمرو بن علي وأبى داود ^(٢) .

وقال ابن عبد البر في يحيى : ولم يكن له بصر بالحديث ^(٣) .

وإذا كان محمد قوياً في مالك فلا يضره قول النسائي : بأنه : لئن الحديث في غير مالك . وعدم عداد محمد في المحدثين لا ينزل بروايته عن الاعتبار ، وكذلك كونه من أهل رأى ، فإنه ليس بجرح فيه . وإذا كان في موطئه بعض الروايات الضعيفة فأكثرها في غير روايته عن مالك . أما روايته عن مالك فقد اشترك فيها مع يحيى . على أن محمداً قد اشتهر بكتاب الآثار ، ولم يشتهر يحيى بشيء غير الموطأ ، من كتب الرواية .

وكل ما وجه من الطعون من محمد بن الحسن مردود ، وقد طعن ابن معين والمجلى في الشافعى : بأنه ليس بثقة . وابن عدى في أبى حنيفة ، وأبو زرعة في البخارى : لقوله بخلق القرآن . ويحيى بن سعيد في إبراهيم بن سعد ، والنسائي في أحمد بن صالح . وأحمد بن صالح في حرمة . ومالك في ابن إسحاق ؛ وهى طعون لم يعتبرها العلماء ، وما من عالم من العلماء إلا وقيل فيه شيء من ذلك ^(٤) .

(١) التقريب ص ٣٦٠ ج ٢ .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ص ٨٢ قسم أول .

(٣) الانتقاء ص ٦٠ .

(٤) المختصر ل علم رجال الأثر ، من تأليفنا ص ٥٩ .

هذا : وقد اجتهد الحافظ عبد الحى اللكنوى فى تعداد الأحاديث والروايات فى موطأ محمد ؛ سواء فى ذلك المسند وغير المسند ، من الأخبار والآثار والبلاغات وغيرها ، فذكر أن رواياته عن مالك (١٠٠٥) حديثاً ، ومن غير طريق مالك (١٢٥) حديثاً ، فيكون مجموعها (١١٨٠) كما ذكره فى مقدمة التعليق ^(١) .

منهج محمد فى الموطأ

١ — ليس فى موطأ محمد عنوان بذكر « الفصل » إلا فى موضع اختلفت فيه بعض النسخ ، ولعله من أرباب النسخ .

٢ — يذكر فى موطئه اجتهدته مخالفاً أو موافقاً لمالك أو غيره ؛ من علماء الحجاز والعراق ، معبراً عن ذلك بقوله : « وبه نأخذ — وعليه الفتوى — وبه يفتى — وعليه الاعتماد — وعليه عمل الأمة — وهو الصحيح — وهو الظاهر — وهو الأشهر » ونحو ذلك . ولكثرة ما ذكره من غير روايات مالك وما اجتهد فيه اشتهر بموطأ محمد .

٣ — يقول فيما يرويه عن شيوخه : « أخبرنا » ولا يذكر فى روايته عنهم : « سمعت » ولا « حدثنا » .

٤ — لم يذكر مذهب أى يوسف فى موطئه ، ولا فى كتاب الآثار له ، وليس معنى ذلك مخالفة أى يوسف له أو موافقته فى المسألة ، وإن كانت عادته فى كتابه « الجامع الصغير » أنه يريد موافقته له عند عدم ذكره .

٥ — يريد بقوله : « لا بأس » الجواز ، ويقول : « ينبغى كذا وكذا » المعنى الأعم الشامل للواجب والسنة المؤكدة ، كما يريد بالأثر أيضاً : الأعم من المرفوع والموقوف على الصحابة ومن بعدهم .

٦ — فيه بعض أحاديث ضعيفة ، وبعضها ينجبر بكثرة الطرق . وقد حاول اللكنوى أن يبرئه من رواية الحديث الموضوع : « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » بأنه وقعت له نسخة من مسند أحمد ، وفيها هذه الرواية ، كما ذكرنا ذلك فى التعليق على الحديث رقم « ٢٤١ » وقيل : إنه روى مرفوعاً عند أحمد فى « كتاب السنة » له .

(١) ص ٢٩ .

والحق أن مثل هذه النسخة من المسند التي وقعت للكنوى نسخة مجهولة ، وليس عليها خطوط الحفاظ ، فلا يعتمد على مثلها ، وهي بين نسخ مسند أحمد أشبه بالقول الشاذ في باب الرواية ، وفي باب الفقه ، لا يصح العمل به وأن بعض النسخ لكتاب السنة لا تصح نسبته للإمام ، ولا يطعن وجود ذلك في علم محمد ، ولا في روايته .

شرح موطأ محمد

١ — يرى زاده الحنفى : إبراهيم بن الحسين بن أحمد الحنفى مفتى مكة ، المتوفى سنة (١٠٩٢) هـ له ترجمة في « خلاصة الأثر » ، له شرح يسمى « الفتح الرحمانى » يأخذ فيه عن العيني ، ومنه نسخة بالمكتبة المحمودية بالمدينة .

٢ — علي بن محمد بن سلطان القارى ، الهروى المكي الحنفى ، المتوفى سنة (١٠١٤ هـ) له ترجمة « في خلاصة الأثر » ، له « شرح مشكلات الموطأ » وفي كلامه على رجال الأسانيد بعض تسامح . ومنه نسخة بدار الكتب المصرية .

٣ — عثمان بن يعقوب بن حسين التركمانى الكتبخى الإسلامبولى ، من علماء النصف الثانى من القرن الثانى عشر . له شرح يسمى « المهيب فى كشف أسرار الموطأ » . ومنه نسخة بدار الكتب المصرية .

٤ — محمد عبد الحى بن عبد الحليم أبو الحسنات اللكنوى . ولد بياندا سنة (١٢٦٤ هـ) وتوفى سنة (١٣٠٤ هـ) . له تعليق جيد يسمى « التعليق المجد على موطأ محمد » ، طبع بالهند ثلاث مرات ، واعتمدنا فى هذه الطبعة أرقام الطبعة الثالثة فى الجزء الأول إلى باب الطلاق ، ومن أول الطلاق إلى آخر الكتاب اعتمدنا أرقام الطبعة الثانية وفى رجال موطأ محمد : مؤلف للحفاظ زين الدين قاسم بن قطلوبغا ، وغيره .

عمل فى تحقيق الكتاب

راجعت نصوص الكتاب — مستعيناً بالله — على أربع نسخ مخطوطة فى دار الكتب المصرية .

الأولى رقم (٤٣٩) ، وقد نسخت من نسخة أمير كاتب الإتقانى — وهى أصح النسخ —

بخط أحمد إمام زاده الأدرنوى ، نسخت سنة ١١٤٥ هـ . وقد جعلتها الأصل ورمزت إليها جرف (أ) .

الثانية رقم (٤٤٠) ، كتبت بالمدرسة الصالحية سنة (٤٩٠ هـ) بخط أحمد بن عبد المؤمن ابن منصور الزواوى المالكى . وقد رمزت إليها بحرف (ب) .

الثالثة رقم (١١٣٨) . ورمزت إليها بحرف (ح) .

الرابعة رقم (١٨٥٦) وهى لا تختلف عن النسخة (د) .

كما راجعت من النسخ المطبوعة : النسخة التى اعتمد عليها صاحب التعليق الممجد ، المطبوعة بالمطبعة الإصطفائية ١٣٠٦ هـ . يقول المعلق : إنه قابلها على نسخ عديدة ، منها : اثنتان مطبوعتان ، وخمس منها مخطوطة ، ومنها نسخة نظر فيها محدث الهند الشيخ عبد الحق الدهلوى . وقد وقع للشيخ بعض أخطاء استدركها عليه الزاهد الكوثرى ، وقعت له من نسخة أبى علي الصواف . وقد نهى القارئ على ذلك ، كما فى الحديث رقم (١١٧) والحديث رقم (١٥٨) . وفيها بعض مخالقات فى النصوص للنسخ المخطوطة ، نهى عنها ، وكذلك قابلت النسخ السابقة بالنسخة المطبوعة بالمطبعة المحمدية بلوديانج سنة ١٢٩٢ هـ برقم (٤٤١) . وهى نسخة تقارب الصحة .

وراجعت من الشروح : شرح عثمان بن يعقوب الكماخى المسمى « المهيأ فى كشف أسرار الموطأ برواية محمد » فرغ منه سنة ١١٦٦ هـ وهو برقم « ٥٨٦ حديث » بدار الكتب المصرية . وشرح مؤلاً على القارئ لمشكلات الموطأ برواية محمد ، وهو شرح ممزوج بالأصل ، كتبت نسخته سنة ١٢٦٩ هـ بخط محمد داود ، ومحفوظة برقم (٣٢٣ حديث) بدار الكتب المصرية ، والتعليق الممجد للكنوى ، الطبعة الثالثة بالمطبع اليوسفى .

وراجعت من شروح الموطأ : رواية يحيى : شرح الباجى المسمى « المنتقى » ، وكتاب « التقصى » لابن عبد البر ، وشرح الزرقانى ، وشرح السيوطى ، وأوجز المسالك . وغير ذلك .

وكذلك راجعت شراح الكتب الستة ، وفى مقدمتها : فتح البارى ، وتحفة الأحوذى للمباركفورى ، وآثار السنن والتعليق الحسن للنيموى ، وتنسيق النظام بشرح مسند الإمام لمحمد حسن ، وغير ذلك .

كما استعنت فى تعليقى على الكتاب بكتب الرجال ، وكتب أصول الحديث ، وكتب العلل ، وكتب التاريخ ، والطبقات ، والمناقب ، والمصنفات فى المؤلف والمختلف ، والمشتبه ، والأنساب ، والكنى ، والألقاب ، وكتب التخرىج وغيرها ، مما سأذكره عند انتهاء الكتاب فى ثبت المراجع . وهو مذكور فى التعليق على الأحاديث .

ثم ضبطت غريب الكلمات من اللغة ، والأسماء ، والمواضع ، والكنى والأنساب ، والمشتبه منها ؛
بالحرف في التعليق ، وبالشكل في الأصل .

وكنْتُ موجزاً في التعليق ، مقتصرأً على ما ييسر الانتفاع بالكتاب في الوقت الوجيز ؛ ترغيباً في
قراءته . وقارنت بين روايات الموطأ وروايات الكتب الستة إذا اقتضى الأمر ذلك .

وكذلك قارنت بين الروايات المختلفة في الموطآت ، مكتفياً بذكر أحد الوجوه التي صحت عربية
أو رواية ، متابعاً لذلك غيري ممن شرح كتاب الموطأ . ما لم يستدع المقام غير ذلك . وكان شرحي برقم
واحد لجملة الحديث كذلك — كما فعل غيري — من الأئمة ، جمعاً لهمة القارئ في معرفة النص .
والإحاطة بما فيه .

ولم أقف موقف المرجح لمذهب من المذاهب ، بل كان مني العرض للمذاهب وبيان وجهة النظر
في الاستنباط من النصوص ، والتنبيه على مدارك الأحكام المختلفة .

وذكرت السند عن مالك إلى آخره كما هو مذكور في سائر النسخ ، وذكر محمد في أول النسخة
فقط ، وذكر ما قبل محمد لا يعتد به في السند . وكذلك أثبت لفظ أخبرنا وحديثنا بدل الرمز
بـ (نا — ثنا) كما في بعض النسخ تيسيراً على القارئ ، وكما هو كذلك في النسخ التي رجعنا إليها في
التحقيق ، وفي الأصل : « قال محمد » بعد ذكر الرواية وقبل ذكر الاستنباط الفقهي للتمييز بين رواية
الأثر وفقه الحديث . وكذلك : يذكر « لفظ محمد » في الرواية عن غير مالك ، لأن غير مالك ليس
بمقصود قصداً أولياً .

وأسأل الله — سبحانه — أن يجزل الثواب لكل من أسهم في نشره ، أو ساعد على إخراجه ، وأن
ينفع به . إنه سميع الدعاء .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الموطأ

رواية محمد بن الحسن الشيباني

بسم الله الرحمن الرحيم

أَبْوَابُ الصَّلَاةِ

١ - باب وقوت الصلاة

١ - قال محمد بن الحسن : أخبرنا مالك ، عن يزيد بن زياد مولى لبنى هاشم ، عن عبد الله ابن رافع مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ ، عن أبي هريرة ، أنه سأله عن وقت الصلاة ؟ فقال أبو هريرة : أنا أخبرك : صل الظهر إذا كان ظلك مثلك ، والعصر إذا كان ظلك مثلك ، والمغرب إذا غربت الشمس .

تحقيقات وتعليقات على موطأ محمد

(١) وقوت : جمع كثرة ، وفي رواية ابن بكير « أوقات » وهو جمع قلة ، وهو أظهر ، لكونها خمسة أوقات للمعاملات المفروضة ، ونظرا لتكرارها كل يوم ، تصير كثرة ، وكل من الجمعين يقوم مقام الآخر .

وفي كثير من نسخ الموطأ ، الرمز : ثنا - أنا - نا . وهي طريقة تغلب على المحدثين في مصنفاتهم ، من الاختصار على الرمز لا خبرنا ، وحدثنا ، فيكتبون من حدثنا : الثاء والنون والألف ، وقد يخلطون الثاء ، ويقتصرون على الضمير . ويكتبون من أخبرنا : أنا ، فيكتبون : الحمزة والضمير ، وقد يزيد بعضهم الراء بعد الحمزة ، ولا تحسن زيادة الباء ، وقد يقتصرون على الضمير . وكذلك : يكتبون من حدثني : نني ، ومن أخبرني : أني ، أو : لي .

قال الحاكم : الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصرى : أن يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ : حدثني ، ومع غيره : حدثنا ، وما قرأ عليه : أخبرني وما قرئ بمحضته أخبرنا . ورواه عن ابن وهب الترمذي : في « العلل » ، وهو مذهب مسلم والنسائي وحكاه البيهقي في المدخل للشافعي وأحمد . قال النووي ولا يجوز إبدال : حدثنا بأخبرنا ، وعكسه ، في الكتب المؤلفة . قال السيوطي : وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف وعلى التسوية صنيع البخاري ومالك وابن عينة وأكثر أهل العلم كما في . تدريب الراوي (ص ٢٤٩) من النسخة بتحقيقنا .

وهذا الحديث : موقوف من رواية مالك عن أبي هريرة ، وفي العهد لابن عبد البر روايته عنه مرفوعةا واقتصر فيه على ذكر أواخر الأوقات المستحبة دون أوائله . كما ذكره الباجي (المتقى للباجي ص ٣٧ ج ١) . والفلس : هو : اختلاط ضياء الضبح بظلمة الليل وقيل . هو ظلمة آخر الليل ، وفي رواية يحيى « بنفش يعني : الفلس » وذكر الخطابي أن الغيش قبل الغيس فاللهة والفلس من آخر الليل والغيش قبل وهو قبل الفلس ، ويكون الغيش أيضا أول الليل ، فتفسير الغيش بالفلس من تصرف الراوي ، وهو تفسير بالمراد « آثار السنن للنيحوي - ص ٤٣ ج ١ » . وفي تنوير الحوالك للسيوطي : أن رواية « بفلس » هي من رواية ابن بكير والقعنبي (تنوير - ص ١٨ ، ٢٠ ، ج ١)

والعشاء ما بينك وبين ثلث الليل ، فإن نمت إلى نصف الليل فلا نامت عينك ، وصل الصبح بفلس .

قال محمد : وهذا قول أبي حنيفة في وقت العصر ، وكان يرى الإسفار بالفجر ، وأما في قولنا : فإننا نقول : إذا زاد الظل على المثل فصار مثل الشيء وزيادة من حين زالت الشمس فقد دخل وقت العصر .

وأما أبو حنيفة فقال : لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثليه .

٢ — أخبرنا مالك ، أخبرني ابن شهاب الزهري ، عن عروة قال : حدثني عائشة : أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حُجْرَتِهَا قبل أن تَظْهَرَ .

٣ — أخبرنا مالك ، أخبرني ابن شهاب الزهري ، عن أنس بن مالك أنه قال : كنا نصلي العصر ، ثم يذهب الذهاب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة .

٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك قال : كنا نصلي العصر ، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر .

قال محمد : تأخير العصر أفضل عندنا من تعجيلها إذا صَلَّيْتُهَا وَالشَّمْسُ بِيضَاءَ نَقِيَةٍ لَمْ تَدْخُلْهَا صُفْرَةً ، وبذلك جاءت عامة الآثار . وهو قول أبي حنيفة ، وقال بعض الفقهاء : إنما سُمِّيَتِ الْعَصْرُ : لأنها تُعَصَّرُ وتُؤَخَّرُ .

(٢) المراد بالشمس : ضوءها ، والراو للحال ، كما في «إرشاد الساري» وحجرتها : بيتها . وأرادت بقولها « قبل أن تظهر » الشمس : قبل أن تلو على البيوت ، والمراد : الفناء وروى هذا المعنى عن مالك . كما ذكره الباجي (المتقى ص ٦ ج ١) .

(٣) الحديث مرفوع في رواية البخاري ومسلم وأبي داود وابن ماجه والدارقطني ، كما ذكره السيوطي . وأراد بالذهاب : نفسه ، كما في رواية النسائي والطحاوي . وفي رواية الدارقطني « إلى العوالي » بدل « إلى قباء » . وقباء : بضم ففتح : بلد وبقصر وبصرف ولا يصرف ويذكر ويؤث ، وقال النووي في « تهذيب الأسماء واللغات » ولا يصح التذكير والصرف . وذلك هو الأنصح عند السيوطي ، والأشهر عند المحدثين « العوالي » التوير ص ٢٦ ، ج ١ . والعوالي : البيوت المجتمعة حول المدينة من جهة نجد .

(٤) الحديث : مرفوع لفظا وحكما ، وصرح برفعه لفظا : البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني . ومنازل بني عوف . على ميلين من المدينة . والآثار : الأخبار المأثورة . عن النبي ﷺ أو أصحابه من المرفوع أو الموقوف ، وذكر النووي : أن المختار من مذهب المحدثين : إطلاق الأثر على كل مروى . (تدريب الراوي بتحقيقنا — ص ٦)

٢ — باب ابتداء الوضوء

٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسان المازني ، عن أبيه يحيى ؛ أنه سمع جده أبا حسان يسأل عبد الله بن زيد بن عاصم ، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال : هل تستطيع أن تُريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ ؟ قال عبد الله بن زيد : نعم ، فدعا بوضوء ، فأفرغ على يديه فغسل يديه مرتين ، ثم مضمض ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، ثم مسح من مقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما إلى المكان الذي منه بدأ ، ثم غسل رجله .

قال محمد : هذا حسن ؛ والوضوء ثلاثاً ثلاثاً ، أفضل ، والإثنان يُجزيان ، والواحدة إذا أسبغت تُجزى أيضاً ، وهو قول أبي حنيفة .

٦ — أخبرنا مالك ، حدثنا أبو الزناد ؛ عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة قال : إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماءً ، ثم لينثر .

٧ — أخبرنا مالك ، حدثنا الزهري ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : من توضأ فليستثر ، ومن استجمر فليوتر .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، ينبغي للمتوضي أن يتمضمض ، ويستشق ؛ وينبغي له أيضاً أن يستجمر ، والاستجمار : الاستنجاء ، وهو قول أبي حنيفة .

(٥) في رواية يحيى الليثي : أن يحيى بن عمار هو الذي سأل عبد الله بن زيد . والوضوء : بفتح الواو : ما يتوضأ به من الماء ، وبالضم : الفعل ، ومثله : الطهور ، كما ذكره عياض في « مشارق الأنوار » . وفي رواية أبي مصعب : « يده » بدل « يديه » على إرادة الجنس . وفي رواية البخاري ومسلم « ثلاثاً ثلاثاً » بدل « مرتين مرتين » . وفي رواية يحيى : زيادة « واستثر » بعد ذكر المضمضة . وفي رواية أبي مصعب « واستشق » . والاستثار : إخراج الماء من الأنف . والاستشاق : إيصال الماء إلى داخل الأنف . ويراد بتكرار مرتين : حصول الفعل مرتين ، لا تأكيده ، كما هو معروف عن أهل العربية من معنى تكرار أسماء العدد . وفي رواية مسلم : أنه عليه السلام : غسل يده ثلاثاً ، وليس في الحديث ذكر للأذنين ، فلعنه يريد : تناول الرأس لهما ، وفي كتاب الآثار لمحمد « قال أبو حنيفة : بلغنا أن رسول الله ﷺ قال : الأذنان من الرأس » . وأسبغت : أي : استوعبت . قال الباجي : قوله غسلهما مرتين ، يريد : أنه نظفهما بذلك قبل ادخالهما في وضوئه (متقى الباجي ص ٦٤ ج ١) .

(٦) لينثر : بكسر المثلثة بعد نون ساكنة ، على المشهور . وفي رواية البخاري « لينثر » بزيادة التاء ، وفي النسائي « لينثر » . قال عياض : النثر : الطرح ، وفي النهاية لابن الأثير : نثر يثر إذا امتخط ، واستثر : استفعل منه : أي : استشق الماء ثم أستخرجه من أنفه (تنوير الحوالك ص ٣٣) وذكر الباجي : وجوب الاستثار عن ابن أبي ليلى وأحمد (المتقى ص ٣٥)

(٧) أخذ الفقهاء من « ينبغي » سنية المضمضة والاستشاق في الوضوء وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه ومالك والثوري والأوزاعي والليث والشافعي والطبري وأوجبهما ابن أبي ليلى وإسحاق بن راهويه والاستجمار المسح بالجمار وهي الأحجار الصغيرة والمراد بالوتر ثلاثة

٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نُعَيْم بن عبد الله المُجَمِّرُ : أنه سمع أبا هريرة يقول من توضأ فأحسن وضوءه ، ثم خرج عابداً إلى الصلاة ، فهو في صلاة ما كان يَعْبُدُ ، وأنه تُكْتَبُ له بإحدى خُطْوَتَيْهِ حسنة ، وتُمحى عنه بالأخرى سيئة ، فإن سَمِعَ أحداً الإقامة فلا يَسْتَع ، فإن أعظمكم أجراً أبعدكم داراً ، قالوا : لم يا أبا هريرة ؟ قال : من أجل كثرة الخُطَى .

٣ — باب غسل اليدين في الوضوء

٩ — أخبرنا مالك : أخبرنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في وضوءه ؛ فإن أحداً لا يدري : أين باتت يده .

قال محمد : هذا حسن ، وهكذا ينبغي أن يفعل ، وليس من الأمر الواجب الذي إن تركه تارك أثم ؛ وهو قول أبي حنيفة .

٤ — باب الوضوء في الاستنجاء

١٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن محمد بن طَحْلَاء عن عثمان بن عبد الرحمن ، أن أباه أخبره : أنه سمع عمر بن الخطاب يتوضأ وضوءاً لما تحت إزاره .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، والاستنجاء بالماء أحب إلينا من غيره ، وهو قول أبي حنيفة .

(٨) المجرم : بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم ، بوزنه اسم الفاعل : وكان يجرم المسجد بالمدينة بالبخور الطيب الرائحة (مشارق الأنوار ص ٣٩٥ ج ١) .

وقول أبي هريرة هذا : في حكم المرفوع ، لأنه لا مجال للرأى فيه . وإحسان الوضوء : الاتيان به كامل السنن والمندوبات ، وغالياً عن المنهات .

والحديث يتناول المعتكف ، لأنه لا يريد بمخرجه إلا العبادة . ويحمد : بكسر الميم : أى : يقصد ، وزنا ومعنى والخطوة : بضم الخاء ، ما بين القدمين ، ويفتحها المرة ، كما في صحاح الجوهري ، وضبطها ابن سيد الناس هنا بالفتح (التنوير ص ٤٢ ج ١) .

(٩) خص أحمد الحديث بنوم الليل ، لأن المبيت لا يكون إلا بالليل . والحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى . وفي رواية أى عوانة زيادة « حين يصبح » والأمر هنا للندب عند الجمهور ، فلو غمس يده في الاناء قبل غسلها لم يضر الماء ، خلافاً لداود الظاهري وابن جرير وابن راهوية . والوضوء : بفتح الواو : الماء الذي يتوضأ به ، والمخاطبون كانوا يستجمرون بالأحجار ، وربما عرق أحدهم ، فجالت يده في مكان الاستنجاء ، فتجس (متقى الباجي ص ٤٨ ج ١ والتنوير ص ٣٤ ج ١) .

(١٠) ذكر مالك هذا الحديث ليرد على من زعم : أن ابن عمر كان لا يستنجى بالماء وكان يكتفى بالأحجار . والمسموع هنا : وقع الماء وحركة يديه (متقى الباجي ص ٤٦ ج ١) .

٥ - باب الوضوء من مس الذكر

١١ - أخبرنا مالك ، حدثنا إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص ، عن مُصَنَّب بن سعد ، قال : كنت أُمسك المصحف على سعد ، فَاخْتَكَّكْتُ ، فقال : لعلك مَسِسْتَ ذَكَرَكَ ، قلت : نعم قال : قم فتوضأ ، فقمت فتوضأت ، ثم رجعت .

١٢ - أخبرنا مالك ، أخبرني ابن شهاب الزهري ، عن سالم بن عبد الله عن أبيه ، أنه كان يغتسل ثم يتوضأ ، فقال له : أَمَا يُجْزِيكَ الْغُسْلُ مِنَ الْوُضُوءِ ؟ قال : بلى ، ولكنى أحياناً أُمَسُّ ذَكَرِي فَأَتَوَضَأُ . قال محمد لا وضوء في مس الذكر ، وهو قول أبي حنيفة وفي ذلك آثار كثيرة .

١٣ - قال محمد : أخبرنا أيوب بن عُتْبَةَ التَّيْمِيُّ قاضي اليمامة ، عن قيس بن طلق : أن أباه حدثه : أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ، عن رجل مَسَّ ذكره ، أيتوضأ ؟ قال : هل هو إلا بَضْعَةٌ من جسدك .

١٤ - قال محمد : أخبرنا طلحة بن عمرو المكي ، قال : أخبرنا عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس ، قال في مس الذكر وأنت في الصلاة : قال : ما أبالي مَسِسْتُهُ ، أو مَسِسْتُ أَنْفِي .

١٥ - قال محمد : أخبرنا إبراهيم بن محمد المدني ، قال : أخبرنا صالح مولى التوءمة ، عن ابن عباس ، قال : ليس في مس الذكر وضوء .

(١١) هذا الأثر أخرجه الطحاوي أيضا في « شرح معاني الآثار » وذكر فيه احتمال أن يراد بالوضوء المعنى اللغوي ، وهو غسل اليد ، لما ورد في رواية لابن خزيمة مصرحة بذلك (التعليق المجعد ص ٥٠) .

(١٢) ذهب جماعة من الصحابة والتابعين إلى عدم النقص من مس الذكر للرجل أو إدخال أصبع المرأة في فرجها ، خلافاً للمالك والأوزاعي والليث والشافعي وأحمد وجمهور علماء العراق . وفي كتاب الآثار لمحمد : عن ابن مسعود « إن كان نجسا فاقطعه » يعني : أنه لا بأس به ، وأن سعد بن أبي وقاص قال لرجل « ان هذا لم يكتب عليك » (التعليق المجعد ص ٣٩) .

(١٣) ذكر البغوي في مصابيح السنة : أن حديث طلق منسوخ ، لأنه قدم على النبي في السنة الأولى ، وهو يبنى المسجد النبوي ، والناسخ حديث أبي هريرة ، وقد أسلم في السنة السابعة ، ولفظه مرفوعاً « إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ليس بينه وبينه شيء فليتوضأ » . والنسخ محتمل ، الجواز تمام طلق ذلك بعد السنة السابعة ، والأصل عدمه ، والبضعة : القطعة والجرح ، قال عياض في المشارق ، وبالفتح لا غير . وفي النهاية : وقد يكسر ، وذكره في القاموس ، ولم يذكر الكسر ابن حجر والباركفوري .

(تحفة الأحوذى شرح الترمذي ص ٨٦ ج ١) و (مشارق الأنوار ص ٩٦) .

(١٤) ما أبالي : ما أخاف : والمراد : مساواة مس الذكر لمس الأنف ، في عدم نقض الوضوء . والراوى : طلحة بن عمرو بن عثمان ، متكلم فيه ، قال ابن حجر في تقريب التهذيب : متروك (التقريب ص ٣٧٩ ج ١ بتحقيقنا) .

(١٥) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، يختلف في توثيقه ، وفي التقريب « متروك » (ص ٤٢ ج ١) وصالح بن أبي صالح هو ابن نيهان ، تغير في آخر حياته (التقريب ص ٣١٣ ج ١) والتوامة : بفتح التاء وسكون الواو وهي بنت أمية بن خلف المدني ، وأخت ربيعة بن أمية ، كما في أنساب السمعاني (التعليق المجعد ص ٤٠)

- ١٦ — قال محمد . أخبرنا إبراهيم بن محمد المدني ، قال أخبرنا الحارث بن أبي دباب ، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : ليس في مس الذكر وضوء .
- ١٧ — قال محمد : أخبرنا أبو العوام البصري ، قال : سأل رجل عطاء بن أبي رباح ، قال : يا أبا محمد ، رجل مس فرجه بعد ما توضأ ؟ قال رجل من القوم : إن ابن عباس كان يقول : إن كنت تستنجسه فاقطعه ؛ قال عطاء بن أبي رباح : هذا والله قول ابن عباس .
- ١٨ — قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم النخعي ، عن علي بن أبي طالب ، في مس الذكر ، قال : ما أبالي مسيته أو طرف أئني .
- ١٩ — قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم النخعي : أن ابن مسعود سئل عن الوضوء من مس الذكر ؟ فقال : إن كان نجساً فاقطعه .
- ٢٠ — قال محمد : أخبرنا مجمل الضبي ، عن إبراهيم النخعي في مس الذكر في الصلاة ، قال : إنما هو بضعة منك .
- ٢١ — قال محمد : أخبرنا سلام بن سليم الحنفي ، عن منصور بن المعتمر ، عن أبي قيس ، عن أرقم بن شرحبيل . قال : قلت لعبد الله بن مسعود : إني أحك جسدي وأنا في الصلاة ، فأمس ذكرى ، قال : إنما هو بضعة منك .

(١٦) ابن أبي دباب : بضم الدال المعجمة والهاء الموحدة بعدها ، يوزن اسم الحشرة المعروفة ، وقد ذكر محمد في كتاب الآثار عن علي وابن مسعود عدم النقض ، وقال : وغسله أحب إلينا إذا بال . وهو مذهب أبي حنيفة (الآثار لمحمد ص ١٤)

(١٧) الفرج يطلق على القبل والدبر ، من الرجل والمرأة ، والمراد هنا : القبل ، لما في صحيح مسلم . من أمره عليه السلام من أمدى بغسل فرجه (التعليق للمجد ص ٤١) .

(١٨) النخعي : بفتح النون والحاء ، ينسب إلى النخع : وهي قبيلة من العرب ، نزلت الكوفة ، وقد روى هذا الأثر عن ابن مسعود ، وعن أبي هريرة (الآثار لمحمد ص ١٤) .

(١٩) نجسا : بفتح الجيم ، كما هو المشهور عند الفقهاء ، والمراد : عين النجاسة ، وبكسرهما : بمعنى المتنجس (التعليق للمجد ص ٤١)

(٢٠) محل : بضم الميم ، وكسر الحاء المهملة ، وهو : ابن محرز الكوفي ، كما في التقريب ص ٢٣٢ ج ٢) وضبطه الفتى " كذلك في المفتي ، في ضبط . محل بن خليفة (ص ٦٩) والقول بنسخ هذا الحديث بحديث بكرة مبطو في « الاعتبار » للحازمي

(٢) سلام : مشدود اللام ، وسليم : مضموم السين . والنخعي : ينسب إلى بني حنيفة . وهم قوم أكثرهم نزولاً في الجاهلية . والمختار بورن اسم الفاعل . كما في (مفتي الفتى ص ٧٣)

٢٢ — قال محمد : أخبرنا سلام بن سليم ، عن منصور بن المعتمر ، عن السدوسي ، عن البراء بن قيس ، قال : سألت حذيفة بن اليمان ، عن الرجل يمس ذكره ؟ فقال : إنما هو كمسه رأسه .

٢٣ — قال محمد : أخبرنا مسعر بن كدام ، عن عمير بن سعد النخعي ، قال : كنت في مجلس فيه عمار بن ياسر ، فذكر مس الذكر ، فقال : ما هو إلا بضعة منك وإن لكفك لموضعا غيره .

٢٤ — قال محمد : أخبرنا مسعر بن كدام ، عن إباد بن لقيط ، عن البراء بن قيس ، قال : قال حذيفة بن اليمان : في مس الذكر : مثل أنفك .

٢٥ — قال محمد : أخبرنا مسعر بن كدام ، قال حدثنا قابوس بن أبي ظبيان عن علي بن أبي طالب ، قال : ما أبالي إياه مسست أو أنفى ، أو أذنى .

٢٦ — قال محمد : أخبرنا أبو كدينة : يحيى بن المهلب ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان ، عن علقمة بن قيس ، قال : جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود ، فقال : إني مسست ذكرى وأنا في الصلاة ، قال عبد الله : أفلا قطعتة ؟ ثم قال : وهل ذكرك إلا كسائر جسدك .

٢٧ — قال محمد : أخبرنا يحيى بن المهلب ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، قال : جاء رجل إلى سعد بن أبي وقاص ، فقال : أيجل لي أن أمس ذكرى وأنا في الصلاة ؟ فقال : إن علمت أن منك بضعة نجسة فاقطعها .

(٢٢) شرحبيل : بضم ففتح فسكون ، كما في اللغني (ص ٤٤) والسدوسي : بفتح فضم ينسب إلى سدوس بن شيان ، وهو إباد بن لقيط . واليمان : اسمه حسيل : بالتصغير ، ويقال حسل : بكسر فسكون ، وهو ابن جابر ، كما في التقريب (ص ٢٥٦ ج ١) والحديث حسن ، كما ذكره النيموي (آثار السنن ص ٣٧ ج ١) .

(٢٣) في النسخة (أ) ونسخة التعليق المجد : « عمير بن سعيد » . وهو (النخعي) الصهباني بضم الصاد وسكون الهاء ، وهو ثقة ، كما ذكره ابن حجر (التقريب ص ٨٦ ج ٢) . ومسعر بكسر فسكون ففتح (المغني ص ٧١) وكدام : بكسر ففتح (التقريب ص ٢٤٣ ج ٢) .

(٢٥) ظبيان : بكسر فسكون ، كما ذكره عبد الغني بن سعيد ، وقال الحازمي أكثر أهل العلم يفتحونها (المغني ص ٥٠) .

(٢٦) كدينة : بضم ففتح (المغني ص ٦٥) .

٢٨ — قال محمد : أخبرنا إسماعيل بن عيَّاش ، قال : حَدَّثَنِي حَرِيزُ بْنُ عَثْمَانَ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُيَيْدٍ ، عَنْ أَبِي الدُّرْدَاءِ : أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ مَسِّ الذِّكْرِ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ .

٦ — باب الوضوء مما غيّرت النار

٢٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا وهب بن كَيْسَانَ ، قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : رأيت أبا بكر الصديق — رضوان الله عليه — أكل لحماً ثم صلى ولم يتوضأ .

٣٠ — أخبرنا مالك : حدثنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ : أكل جَنْبَ شاة ، ثم صلى ولم يتوضأ .

٣١ — أخبرنا مالك : أخبرنا محمد بن المُنْكَدِر ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن ربيعة ابن عبد الله ، أنه تعشى مع عمر بن الخطاب ، ثم صلى ، ولم يتوضأ .

٣٢ — أخبرنا مالك : أخبرنا ضَمْرَةُ بْنُ سَعِيدِ الْمَازِنِيِّ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ : أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ : أَكَلَ لَحْماً ، وَخَبِزاً ، فَمَضْمَضَ وَغَسَلَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ مَسَحَهُمَا بِوَجْهِهِ ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأ .

٣٣ — أخبرنا مالك : أخبرنا يحيى بن سعيد ، قال : سألت عبد الله بن عامر بن ربيعة القَدَوِيَّ ، عن الرجل يتوضأ ثم يُصِيبُ الطَّعَامَ قَدْ مَسَّتْهُ النَّارُ ، أَيَتَوَضَّأُ مِنْهُ ؟ قَالَ : قَدْ رَأَيْتُ أَيْ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، ثُمَّ لَا يَتَوَضَّأ .

(٢٨) حرير : بالحاء المهملة المفتوحة ، وبكسر الراء المهملة ، كما في أنساب السمعاني ذكره في نسبة : الرحبي — قال ابن حجر : ثقة ثبت روى بالنصب (التقريب ص ١٥٩ ج ١) .

(٢٩) كيسان : بفتح الكاف ، كما في (المغنى ص ٦٦) .

وعمل الصحابي مما لا مدخل للرأى فيه إذا لم يكن يقرأ كتب الأنبياء السابقين ، محمول عند المحدثين على الرفع ، ويكون حجة ، على ما هو معروف في كتب علوم الحديث .

(٣٠) يسار : بفتح الباء . وفي رواية البخاري « تعرق » أي : أكل ما على العرق بفتح فسكون : وهو العظم ، وفي رواية أخرى عنده : « أكل كتفا » ، وهي رواية يحمود ، (البتौर ص ٣٧ ج ١) .

(٣١) المنكدر : بضم الميم وسكون النون وفتح الكاف . وربيعة هنا : هو ابن عبد الله بن المدير — بالتصغير — كما في المغنى (ص ٨٣) .

وأخطأ علي بن سلطان القاري في جعله : ربيعة الرأى : شيخ مالك ، وعبد الله : هو ابن مسعود (التعليق ص ٤٥) .

(٣٢) ضمرة : بفتح فسكون . والمازني : بكسر الزاي . وأبان : بفتح أوله وخفة الباء كما في المغنى والتقريب والحديث يعيد استحباب غسل اليدين بعد الأكل . (التعليق المجدد ص ٤٥) .

(٣٣) القدوي : بفتح العين والذال ، ينسب إلى قبيلة بني عدى بتشديد آخره ، انظر اللباب لابن الأثير ص ١٢٦ ج ٢ .

٣٤ — أخبرنا مالك : أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ : مولى بنى حارثة ؛ أن سُوَيْدَ بْنَ الثُّعْمَانَ أَخْبَرَهُ : أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام خَيْبَرَ ، حتى إذا كانوا بالصُّهْبَاءِ — وهى أدنى خيبر — صلوا العصر ، ثم دعا رسول الله ﷺ بالأزْوَادِ ، فلم يُؤْتِ إِلَّا بالسُّوقِ ، فأمر به ، فَكَّرَى لَهُمُ بالماءِ ، وأكل رسول الله ﷺ ، وأكلنا ثم قام إلى المغرب ، فمَضَضَ ، وَمَضَمَضْنَا ، ثم صلى ولم يتوضأ .

قال محمد : وهذا نأخذ ؛ لا وضوء مما مست النار ، ولا مما دَخَلَ ، إنما الوضوء مما خرج من الحدث ، فأما ما دخل من الطعام مما مسته النار ، أو لَمْ تَمَسَّهُ النار فلا وضوء فيه . وهو قول أبى حنيفة .

٧ — باب الرجل والمرأة يتوضآن من إناء واحد

٣٥ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : كان الرجال والنساء يتوضؤون جميعاً فى زمن رسول الله ﷺ .

قال محمد : لا بأس بأن تَتَوَضَّأَ المرأة وتغتسل مع الرجل من إناء واحد ؛ إن بدأت قبله أو بدأ قبلها . وهو قول أبى حنيفة .

٨ — باب الوضوء من الرُعاف

٣٦ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن ابن عمر : أنه كان إذا رَعَفَ رجع فتوضأ ولم يتكلم ، ثم رجع فبنى على ما صلى .

(٣٤) سويد : بضم ففتح . وبشر : بالتصغير ، كما فى التقريب (ص ١٠٤ ج ١) ويسار : بفتح أوله وتخفيف ثانيه . وخيبر : بفتح فسكون : غير منصرف . مدينة على ثمانية برد من المدينة مثنى ثلاثة أيام بالأقدام . كما فى (المراسد ص ٤٩٤ ج ١ ، ومعجم ما استعجم ص ٥٢١ ج ٢) .

والصهباء على يريد من خيبر (مراصد الاطلاع ص ٨٥٨ ج ٢) . وثرى بلفظ المبنى للمجهول وتشديد الراء ، والمراد : بل لهم بالماء (التنوير ص ٢٧ ج ١) .

(٣٥) حديث النهى عن وضوء الرجل بفضل المرأة مرجوح . والمراد : بوضوء الرجال مع النساء : أن كل رجل يتوضأ مع زوجته ، وإضافة الفعل إلى زمن الرسول عليه السلام : يفيد الرفع والحجبة (التعليق ص ٤٦) .

(٣٦) رعت : كنصر ، ومنع ، وعنى ، وسمع : خرج من أنفه الدم ، والمصدر : رعاف : كغراب . (القاموس ص ١٥٠ ج ٢) .

وقال فى النهاية : ومن الرعاف رعف يعرف ، بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع . وكذلك فى الأساس والتنوير . وحكى عياض الفتح والضم فى المضارع ، و ضبطه كذلك الزرقانى ، وحكى الضم أيضا فى الماضى . وذكر عياض أنه فى الرعاف للمعلوم .

٣٧ — أخبرنا مالك : أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط : أنه رأى سعيد بن المسيب رَعَفَ وهو يصلي ، فَأَتَى حُجْرَةَ أُمِّ سلمة زوج النبي ﷺ ، فَأَتَى بَوْضُوءَ فتوضأ ، ثم رجع فبنى على ما قد صلى .

٣٨ — أخبرنا مالك : أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب : أنه سئل عن الذي يَرَعُفُ ، فَيَكْثُرُ عليه الدم ، كيف يصلي ؟ قال : يُمِئُ برأسه إيماءً في الصلاة .

٣٩ — أخبرنا مالك : أخبرنا عبد الرحمن بن الجبر : أنه رأى سالم بن عبد الله بن عمر : يَدْخُلُ أَصْبَعَهُ أو أَصْبَعِيهِ في أنفه ثم يخرجها وفيها شيء من دم فيغسله ، ثم يصلي ولا يتوضأ .

قال محمد : وهذا كله نأخذ فأما الرُعَافُ : فإن مالك بن أنس كان لا يأخذ بذلك وكان يرى : إذا رَعَفَ الرجلُ في صلاته أن يغسل الدم — ويستقبل الصلاة .

وأما أبو حنيفة : فإنه كان يقول بما رَوَى مالك عن ابن عمر ، وعن سعيد بن المسيب : أنه ينصرف ، فيتوضأ : ثم يَتْنِي على ما صلى إن لم يتكلم ، وهو قولنا .

وأما إذا كثُر الرُعَافُ على الرجل فكان إن أوماً برأسه إيماء لم يعرف ، وإن سجد رَعَفَ أوماً برأسه إيماءً وأجزأه ، وإن كان يرَعُفُ على كل حال سجد .

وأما إذا أدخل الرجلُ أصبعه في أنفه فأخرج عليها شيئاً من دم ، فهذا لا وُضُوءَ فيه ، لأنه غير سائل ولا قاطر ، وإنما الوُضُوءُ في الدم مما سال أو قَطَرَ . وهو قول أبي حنيفة .

(٣٧) قسيط : بوزن المصفر (المنى ص ٦٢) .

ومذهب ابن المسيب هو ما ذهب إليه عمر وابن عباس .

(٣٩) الجبر : بوزن اسم المفعول (مشارق عياض ص ٣٩٥ ج ١) .

وعدم الوُضُوء من الدم الذي أخرجه بأصبعه مما قتله : لأنه غير سائل ، وروى مثله الحارثي عن ابن أبي أوفى تعليقاً ، وابن أبي

شبة عن الحسن ، ويلحق بالرُعَاف القريح والصديد (التعليق المجدد ص ٤٧)

٩ - باب ترك الغسل من بول الصبي

٤٠ - أخبرنا مالك : حدثنا الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أم قيس بنت مخصن ، أنها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام ، إلى رسول الله ﷺ ، فوضعه النبي ﷺ في حجره ، فبال على ثوبه ، فدعا بماء فتنضح عليه ولم يغسله .

قال محمد : قد جاءت رخصة في بول الغلام إذا كان لم يأكل الطعام ، وأمر بغسل بول الجارية ، وغسلهما جميعاً أحب إلينا ، وهو قول أبي حنيفة .

٤١ - أخبرنا مالك : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة أنها قالت : أتى النبي ﷺ بصبي فبال على ثوبه ، فدعا بماء فأتبعه إياه .

قال محمد : وهذا نأخذ بتبعه إياه غسلًا ، حتى تنقيه ، وهو قول أبي حنيفة .

١٠ - باب الوضوء من المذي

٤٢ - أخبرنا مالك : أخبرني سالم : أبو النضر : مولى عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي ، عن سليمان بن يسار ، عن المقداد بن الأسود ، أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أمره أن يسأل رسول الله ﷺ عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ، ماذا عليه ؟ فإن عتدى ابتته ، وأنا أستحي أن أسأله ، قال المقداد : فسألته ، فقال : إذا وجد أحدكم ذلك فليتنضح فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة .

٤٣ - أخبرنا مالك : أخبرني زيد بن أسلم عن أبيه ، أن عمر بن الخطاب قال : إني لأجدُه يتخدير مني مثل الخريزة ، فإذا وجد أحدكم ذلك فليغسل فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة . وهو قول أبي حنيفة .

(٤٠) عبيد الله بن عبد الله : هو أحد النقباء انسيبة بالمدينة . وأم قيس : قيل اسمها جذامة : بالدال المعجمة ، وقيل : آمنة . وليس من أكل الطعام : اللبن للرضاعة ، ولا اتمر للتحنيك ، ولا العسل يلحق للتداوي . والتنضح : قيل : غمر الشيء بالماء ، بحيث لو عصر لا يعصر ، وقيل : يكثر بالماء مكاثرة لا تبلغ جريان الماء وتقاطره ، ول سنن ابن ماجه : « ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية » ، وحجره : بفتح الحاء وسكون الجيم ، على الأشهر (شرح الزرقاني على الموطأ ص ١٢٨ ج ١ . والتنوير ص ٦٣) . (٤١) قيل : الصبي : هو : ابن قيس ، وقيل : الحسن بن علي ، وقيل : الحسين كما في فتح الباري . وأتبعه : بسكون التاء . (شرح الزرقاني ص ١٢٧ ، والتنوير ص ٦٤) .

(٤٢) المذي : بفتح الميم وسكون الدال المعجمة ، وبخفيف الياء على الأقصح : ماء رقيق أبيض لزج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو ارادته (المشارق ص ٣٧٦ ج ١) وأبو النضر : بالضاد المعجمة . ومعمر : بفتح فسكون ففتح . وينضح : الأنصح فيه فتح الضاد ، وضبطه النووي بالكسر (التنوير ص ٤٩ ج ١ - وشرح الزرقاني ص ١٨٣ ج ١) .

(٤٣) الخريزة : تصغير الخرة : وهي الجوهرة ، أو رواية : مثل الجمانة : وهي اللؤلؤة (الزرقاني ص ٨٥ ج ١ - والتنوير

ص ٤٩ ج ١)

٤٤ — أخبرنا مالك : أخبرني الصُّلْت بن [زيد] أنه سأل سليمان بن يَسَار ، عن البلل يَجْدُهُ ؟ فقال : انْضَح ما تحت ثوبك بالماء وآلَهُ عنه .

قال محمد : وهذا نَأْخُذُ : إذا كثر ذلك من الإنسان ، وأَدْخَلَ الشيطان عليه فيه الشك ، وهو قول أبي حنيفة .

١١ — باب الوضوء مما يشرب منه السَّبَاع وتلغ فيه

٤٥ — أخبرنا مالك : أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بَلْتَعَةَ : أن عمر بن الخطاب خرج في رَكْبٍ فيهم عمرو بن العاص ، حتى وردوا حوضاً ، فقال عمرو بن العاص : يا صاحب الحوض ، هل تَرِدُ حوضَكَ السَّبَاع ؟ فقال عمر بن الخطاب : يا صاحب الحوض ، لا تُخْبِرْنَا ، فَإِنَّا نَرِدُ عَلَى السَّبَاع وَتَرِدُ عَلَيْنَا .

قال محمد : إذا كان حوض ماء عظيم ، إن حَرَّكَت منه ناحية لم تتحرك الناحية الأخرى ، لم يُفْسِدْ ذلك الماءَ مِمَّا وَلَغَ فيه ، من سَبْع ، ولا وقع فيه من قَدَرٍ ، إلا أن يُغْلَبَ عَلَى رِيحٍ أو طَعْمٍ ؛ وإذا كان حوضاً صغيراً ، إن حَرَّكَت منه ناحية تَحَرَّكَتْ الناحية الأخرى ؛ فَوَلَّغْتُ فيه السَّبَاع ، أو وقع فيه القَدَرُ ، فلا يَتَوَضَّأُ منه ألا ترى أن عمر بن الخطاب كره أن يُخْبِرَهُ ، ونهاه عن ذلك ، وهذا كله قول أبي حنيفة .

(٤٤) زيد : يباعين تحتائيتين ، على التصغير ، قال عياض : وهو في الموطأ وليس فيه سواه مما يشبهه (المشارك ص ٣١٥ ج ١) وهو في كل نسخ موطأ محمد : بالباء الموحدة فالباء التحتانية « زيد » وهو خطأ . واله : أمر من لُغِيَ يَلْغِي ، كَرَضِيَ يَرْضَى : اشتغل عنه بغيره ، دفعا للوسواس ، وفي القاموس : لُغِيَ بِهِ : أَحْبَبَهُ (القاموس من ٣٩٠ ج ٤) .

(٤٥) ولم يفسد : لم ينجس . قال الباجي : والسباع : ما تفترس الحيوان وتأكله قهرا ، كالأسد والذئب ، كما في النهاية . بَلْتَعَةُ : بفتح الباء وسكون اللام وفتح التاء . قال به مالك ، وقال الشافعي في أسأَر السباع : هي طاهرة إلا الكلب والخنزير ، وقال أبو حنيفة هي نجسة واستثنى سور سباع الطير والهوام (منتقى الباجي ص ٦٢ ج ١) . وقوله « أو طعم » وكذا « لون » للحديث « الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غمر طعمه أو لونه أو ريحه » وفي جميع نسخ الموطأ « إلا أن يغلب على ريح أو طعم » وفي الروايات المرفوعة من السنة « إلا أن يغلب عليه » وفيها « إلا أن يغيره » فقول محمد « يغلب على ريح » لعله بالبناء للمجهول في يغلب : والمراد : ظهور الريح وغلبته على الماء . كما يقال : غلب الرجل على أمره : إذا لم يستطع الخلاص منه . أو بالبناء للفاعل ، والفاعل ما ولغ وما وقع .

١٢ — باب الوضوء بماء البحر

٤٦ — أخبرنا مالك : أخبرنا صفوان بن سليم ، عن سعيد بن سلمة بن الأزرق ، عن المغيرة بن أبي بردة ، عن أبي هريرة ، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ، قال : إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضعنا به عطشنا ؛ أفترضاً بماء البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ : هو الطهور ماؤه الحلال مبيته .

قال محمد : وبهذا نأخذ ؛ ماء البحر طهور كغيره من المياه ، وهو قول أبي حنيفة والعامه .

١٣ — باب المسح على الخفين

٤٧ — أخبرنا مالك : أخبرنا ابن شهاب الزهري ، عن عباد بن زياد ، من ولد المغيرة بن شعبة : أن النبي ﷺ ذهب لحاجة في غزوة تبوك ، قال : فذهبت معه بماء فجاء النبي ﷺ فسكب عليه ، قال : فغسل وجهه ثم ذهب يخرج يديه فلم يستطع من ضيق كعني جبينه ، فأخرجهما من تحت جبينه ، فغسل يديه ، ومسح برأسه ومسح على الخفين ، ثم جاء رسول الله ﷺ ، وعبد الرحمن بن عوف يؤمهم ؛ قد صلى لهم سجدة ، فصلى معهم رسول الله ﷺ ، ثم صلى الركعة التي بقيت ، ففرع الناس له ، ثم قال : لهم : قد أحستتم .

٤٨ — أخبرنا مالك : حدثنا سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش ، أنه قال : رأيت أنس بن مالك أتى قباء فقال ، ثم أتى بماء فتوضأ ؛ فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ، ومسح برأسه ، ثم مسح على الخفين ، ثم صلى .

(٤٦) سلمة : بفتح السين . والرجل السائل : قيل اسمه : عبد الله المدلجي ، وقيل : عبيد ، وقيل حميد ، كما في التلخيص الجبر (شرح الزرقاني ص ٥٣ ج ١ — والتنوير ص ٢٥ ج ١) .

(٤٧) كل من روى عنه إنكار المسح من الصحابة : روى عنه اثباته ، وعباد لم يسمع من المغيرة ، فالحديث منقطع ، وإنما هو : عن عباد عن عروة وحمة : ابني المغيرة عن أبيهما المغيرة ، وفي رواية يحيى : عن ابن شهاب عن عباد بن زياد ، من ولد المغيرة بن شعبة عن أبيه عن المغيرة بن شعبة . وهم مالك بقوله « من ولد المغيرة » وإنما هو مولى المغيرة كما ذكره الشافعي ومصعب الزهري ، وأبو حاتم والدارقطني وابن عبد البر : قال : وانفرد يحيى وابن مهدي فقالا : « عن أبيه » وهو وهم ، ولم يلقه من رواية الموطأ غيرهما وإنما يقولون : « عن المغيرة بن شعبة » وعباد لم يسمع من المغيرة (تنوير السيوطي ص ٤٤ ج ١ ، والزرقاني ص ٧٦ ج ١) .

وغزوة تبوك : كانت سنة تسع ، وهي آخر غزواته عليه السلام ، وتبوك : من أطراف الشام مما يلي المدينة ، وفي المراد : بين وادي القرى والشام (ص ٢٥٢ ج ١) . وفي رواية مسلم وأبي داود « فصل رسول الله الركعة الثانية ، ثم سلم عبد الرحمن ، فقام عليه السلام في صلاته فأكثروا التسييح لأنه سبق النبي بالصلاة فلما سلم رسول الله قال لهم قد أصبحتم على رواية الموطأ حذف (التنوير ص ٤٥ ج ١)

٤٩ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع وعبد الله بن دينار : أن عبد الله بن عمر قَدِمَ الكوفةَ على سعد بن أبي وقاص ، وهو أميرها ، فرآه عبدُ الله وهو يمسح على الخُفَّينِ ، فأنكر ذلك عليه ، فقال له : سَلْ أبَاكَ إذا قَدِمْتَ عليه ، فَتَسْئَلْ عبدَ الله أنْ يسأله ، حتى قدم سعد ، فقال : أسألتَ أبَاكَ ؟ فقال : لا ، فسأله عبد الله فقال : إذا أَدْخَلْتَ رِجْلَيْكَ في الخُفَّينِ وهما طاهرتان فامسح عليهما . قال عبد الله : وإن جاء أحدنا من الغَائِطِ ؟ قال : وإن جاء أحدكم من الغائط .

٥٠ — أخبرنا مالك : أخبرني نافع : أن ابن عمر بَالَ بالسُّوقِ ، ثم توضأ ؛ فغسل وجهه وبديه ، ومسح برأسه ثم دُعِيَ لجنَازَةٍ حين دخل المسجد ليُصَلِّيَ عليها ، فمسح على خُفَّيْهِ ثم صَلَّى .

٥١ — أخبرنا مالك : أخبرني هشام بن عُرْوَةَ ، عن أبيه ، أنه رَأَى أباه يمسح على الخُفَّينِ على ظُهُورِهِمَا ؛ لا يمسح بِطُورِهِمَا ، قال : ثم يرفع العمامة للمسح برأسه .

قال محمد : وبهذا كُلُّهُ نَأْخُذُ ، وهو قول أبي حنيفة ، وَتَرَى المسحَ للمقيم يوماً وليلة وثلاثة أيام ولياليها للمسافر .

وقال مالك بن أنس : لا يمسح المقيم على الخُفَّينِ ؛ وعامةُ هذه الآثار التي رَوَى مالك في المسح إنما هي في المقيم ، ثم قال : لا يمسح المقيم على الخُفَّينِ .

١٤ — باب المسح على العمامة والخمار

٥٢ — أخبرنا مالك : بلغني عن جابر بن عبد الله : أنه سُئِلَ عن العمامة ؟ فقال : لا ، حتى يَمَسَّ الشَّعْرَ المَاءُ .

قال محمد : وبهذا نَأْخُذُ ، وهو قول أبي حنيفة .

(٤٩) المراد بالطهارة : رفع الحدث الأكبر والأصغر ، والغائط : هو المنخفض من الأرض . وكانت العادة أن تقضى به الحاجة . (الزرقاني ص ٢٩ ج ١) .

(٥١) روى عن علي أنه قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أول بالمسح من باطنه ، وقد رأيت رسول الله ﷺ : يمسح على ظاهرهما . وبعض الفقهاء ليس عنده توقيت للمسح : منهم الشعبي والليث ، لما في رواية أبي داود « وما شئت » ونقل عن مالك : كراهة المسح في الحضر (التعليق للمجدد ص ٥٤) .

(٥٢) ذكرنا أن مالكا : يقول فيما نظر فيه من كتب القوم « بلغني » قال سفيان إذا قال مالك بلغني ، فهو إسناد قوي ويجوز في الماء الرفع والنصب ، ورواية يحيى الليثي « حتى يمسح الشعر بالماء » (الزرقاني ص ٧٤ ج ١)

٥٣ — أخبرنا مالكٌ حدثنا نافع ، قال رأيتُ صفية ابنة أبي عُبَيْدٍ تتوضأ وتترغُ خمارها ، ثم تُمسح برأسها قال نافع : وأنا يومئذ صغير

قال محمد : وبهذا نأخذُ ، لا يُمسحُ على خمار ولا عِمَامَةٍ . بلغنا أن المسح على العمامة كان فتركَ ؛ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

١٥ — باب الاغتسال من الجنابة

٥٤ — أخبرنا مالكٌ : حدثنا نافع ، أن ابن عمر كان إذا اغتسل من الجنابة أفرغَ على يده اليمنى ؛ ففسلها ، ثم غسل فرجَه ، ومَضْمَضَ واستنَّشَرَ ، وغسل وجهه ، ونَضَحَ في عينيه ، ثم غسل رأسه ، ثم غسل يدهُ اليمنى ، ثم اليسرى ، ثم اغتَسَلَ ، وأفاضَ الماء على جلده .

قال محمد : وبهذا كله نأخذُ ، إلا النَضَحَ في العينين ، فإن ذلك ليس بواجب على الناس في الجنابة ، وهو قول أبي حنيفة ومالك بن أنس والعمامة .

١٦ — باب الرجل تصيبه الجنابة من الليل

٥٥ — أخبرنا مالكٌ : أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، أن عمر ذَكَرَ لرسول الله ﷺ أَنَّهُ تُصِيبُهُ الجنابة من الليل ؛ قال : توضأ ، ثم اغسِلْ ذَكَرَكَ وثُمَّ .

قال محمد : وإن لم يتوضأ ويغسل ذَكَرَهُ حين ينام فلا بأسَ بذلك أيضاً .

٥٦ — قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة ، عن أبي إسحاق السبيعي ، عن الأسود بن يزيد ، عن عائشة ، قالت . كان رسول الله ﷺ يُعِيبُ من أهله ، ثم ينام ولا يَمْسُ ماءً ، فإن استيقظ من آخر الليل عاد واغتسل .

قال محمد : وهذا الحديث يُرْفَقُ بالناس . وهو قول أبي حنيفة .

(٥٣) لم يرد نسخ المسح على العمامة موصولا مستندا ، وإنما قيل : بلاغات محمد مسندة ، فلم يخل عنه وصل استنادها وبلاغات محمد : يراد بها ما ليس مصحلا بالسند ، ومنه ما قرأه في الكتب من غير رواية أيضا . (العلق ص ٥٤) .

(٥٤) سئل مالك عن نضح ابن عمر عينيه ، قال : ليس العمل على حديث ابن عمر في نضح العينين (متن الباجي ص ٩٥ — والتوير ص ٥١ ج ١)

(٥٥) الحكمة في توضؤ الجنب — كما قال ابن الجوزي — أن الملائكة تنبذ عن الوسخ والريح الكريهة ، وأن الشياطين تقرب من ذلك وفي الحديث جواز تقديم غسل الذكر وتأخيرهُ عن الوضوء . (التوير ص ٥٢ ج ١)

(٥٦) السبيعي يفتح السين وكسر الباء ينسب إلى قبيلة من همدان (الباب لابي الأثير ص ٥٢٠ ج ١) وقد طعن الحفاظ في لقطة « ولا يمس ماء » . وحمل المعنى على أنه لا يمس الماء للفعل أو أنه كان يترك الوضوء أحيانا ليان الجواز (العلق ص ٥٥)

١٧ — باب الاغتسال يوم الجمعة

٥٧ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل .

٥٨ — أخبرنا مالك : حدثنا صفوان بن سليم ، عن عطاء بن يسار ، عن أنس بن سعيد الخدري : أن رسول الله ﷺ قال : غُسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم .

٥٩ — أخبرنا مالك : حدثنا الزهري ، عن ابن السبّاق : أن رسول الله ﷺ قال : يا معشر المسلمين ؛ هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين ، فأغتسلوا ، ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه ، وعليكم بالسواك .

٦٠ — أخبرنا مالك : أخبرني المقرئ ، عن أبي هريرة أنه قال : غُسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغُسل الجنابة .

٦١ — أخبرنا مالك : أخبرني نافع أن ابن عمر كان لا يروح إلى الجمعة إلا اغتسل .

٦٢ — أخبرنا مالك : أخبرنا الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ دخل المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب الناس ، فقال : آية ساعة هذه ؟ فقال الرجل : انقلبت من السوق فسمعت النداء ، فما زدت على أن توضأت ، ثم أقبلت ، قال عمر ، والوضوء أيضاً ، وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل .

(٥٧) روى هذا الحديث عن نافع أكثر من سبعين نفساً ، ذكرها أبو عوانة وابن حجر (التنوير ص ٩٥ ج ١) . وليس الأمر فيه للوجوب عند الأئمة .

وقال الباجي : وأجمع فقهاء الأمصار على أن الغسل للجمعة ليس بواجب ، وذهب أهل الظاهر إلى وجوبه (المتقى ص ١٨٦ ج ١) .

(٥٨) المراد بالوجوب : تأكده استئنا . والمخلم : البالغ . (المتقى للباجي ص ١٨٥ ج ١ — والتنوير ص ٩٥ ج ١) .

(٥٩) ابن السبّاق : هو : عبيد المدني ، من ثقات التابعين ، والحديث وصله ابن ماجه إلى ابن عباس مرفوعاً ، كما ذكره السيوطي . والمشر : لطائفة الذين يشبههم وصف والأمر للندب ، لقرائن خارجية (التعليق ص ٥٦) .

(٦٠) المقرئ : بضم الباء ، ويفتحها . (الباب ص ١٦٨ ج ٣) .

والتشبيه بغسل الجنابة ، إنما هو في الصفة ، لا في الوجوب . خلافاً للظاهرية ، ورواية عن أحمد (التعليق ص ٥٦) .

(٦١) اغتسال ابن عمر ، كان استئنا واقتداء بفعل النبي ﷺ ، كما في رواية أبي داود وأحمد والطبراني (التعليق ص ٥٦) .

(٦٢) الرجل هو — كما في رواية ابن وهب وابن القاسم — : عثمان بن عفان . وانقلبت : رجعت . وجوز القرطبي رفع « والوضوء » على أن خبره محذوف : أي : والوضوء أيضاً تقتصر عليه وعلى النصب : يكون المعنى . واقتصرت الوضوء واختارته ، دون الغسل وعدم أمر عمر برجوع عثمان للغسل : دليل على عدم الوجوب (التعليق ص ٥٦) .

قال محمد الغسل أفضل يوم الجمعة ، وليس بواجب ، وفي هذا آثار كثيرة

٦٣ — قال محمد : أخبرنا الربيع بن صبيح البصري ، عن الرقاشي ، عن أنس بن مالك ، وعن الحسن البصري ، كلاهما يرفعه إلى النبي ﷺ أنه قال : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل بالغسل أفضل .

٦٤ — قال محمد : أخبرنا محمد بن أبان بن صالح ، عن حماد ، عن إبراهيم النخعي قال : سألت عن الغسل يوم الجمعة والغسل من الحجامة ، والغسل في العيدين قال : إن اغتسلت فحسن ، وإن تركت فليس عليك ، فقلت له : ألم يقل رسول الله ﷺ : من راح إلى الجمعة فليغتسل ، قال بلى : ولكن ؛ ليس من الأمور الواجبة ؛ إنما هو كقول الله جل وعز « وَأَشْهَدُوا إِذَا نَبَأْتُمُ » فمن أشهد فقد أحسن ، ومن ترك فليس عليه ، وكقول الله جل وعز ههنا « فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ » فمن انتشر فلا بأس ، ومن جلس فلا بأس ، قال : حماد : ولقد رأيت إبراهيم النخعي يأتي العيدين وما يغتسل .

٦٥ — أخبرنا محمد بن أبان ، عن ابن جريج ، عن عطاء بن أبي رباح ، قال : كنا جلوساً عند ابن عباس ، فحضرت الصلاة ، — أي : الجمعة — فدعا بوضوء فتوضأ ، فقال له بعض أصحابه : ألا تغتسل ؟ قال : اليوم يوم بارد ، فتوضأ .

٦٦ — أخبرنا سلام بن سليم الحنفي ، عن منصور ، عن إبراهيم ، قال : كان علقمة بن قيس إذا سافر لم يصل الضحى ، ولم يغتسل يوم الجمعة .

٦٧ — قال محمد : أخبرنا سفيان الثوري ، قال حدثنا منصور ، عن مجاهد ، قال : من اغتسل بعد طلوع الفجر أجزأه عن غسل الجمعة .

(٦٣) صبيح : بفتح الصاد المهملة . والرقاشي : بفتح الراء والقاف الخفيفة . والحديث موصول عند الترمذي والنسائي وأبي داود وأحمد والبيهقي : يرويه الحسن عن سمرة . وقد صحح ابن المديني سماع الحسن عنه ، على أن مراسيل الحسن مقبولة (التعليق ص ٧٤) وقوله « فيها ونعمت » أي : فبالسنة أخذ ونعمت السنة .

(٦٤) فليس عليه : أي لا شيء عليه ، فإن الأمر للندب ، لا للالزام ، خلافاً للضحاك (التعليق ص ٥٧) .

(٦٥) جريج : بالتصغير . كما في المغني للفتي (ص ١٦) .

(٦٦) الحديث يفيد : أن الغسل لصلاة الجمعة ، لا ليوم الجمعة ، خلافاً للظاهرية . والحنفي ينسب إلى : قبيلة بني حنيفة (التعليق ص ٥٧)

(٦٧) يفيد الحديث : عدم اشتراط اتصال الغسل بالذهاب للمسجد ، خلافاً لبعض الفقهاء من المالكية (التعليق ص ٥٧) .

٦٨ — قال محمد : أخبرنا سفيان الثوري ، عن عباد بن العوام ، قال . أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة ، قالت : كان الناس عُمَّالَ أَنْفُسِهِمْ ، فكانوا يَرُوحُونَ إلى الجُمُعَةِ بِبِشَاتِهِمْ ، فكان يقال لهم : لو اغتسلتم ؟ .

١٨ — باب الاغتسال يوم العيد

٦٩ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، أن ابن عمر كان يغتسل قبل أن يَغْدُوَ إلى العيد .
٧٠ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يَغْدُوَ .
قال محمد : الغسل يوم العيد حَسَنٌ ، وليس بواجب . وهو قول أبي حنيفة .

١٩ — باب التيمم بالصعيد

٧١ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع : أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجُرُفِ ؛ حتى إذا كانا بالمَرِيدِ ؛ نزل عبد الله بن عمر ، فتميم صعيداً طيباً ؛ فمسح بوجهه ويديه إلى المَرِفقَيْنِ ، ثم صلى .

٧٢ — أخبرنا مالك : أخبرني عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة : أنها قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ، حتى إذا كنا بالبَيْدَاءِ — أو بِذَاتِ الْجَيْشِ — انقطع عِقْدِي ، فأقام رسول الله ﷺ على التَّحَاسِيهِ ، وأقام الناس ، وَلَيْسُوا على ماء ، وليس معهم ماء ، فَأَتَى الناس إلى أبي بكر ، فقالوا : ألا تَرَى إلى ما صَنَعَتْ عائشة ؛ أَقَامَتْ برسول الله ﷺ ، وبالناس ، وَلَيْسُوا على ماءٍ ، وليس معهم ماء ؟ فجاء أبو بكر ، ورسول الله ﷺ وَاضِعَ رَأْسَهُ على فَخِذِي ؛ قد نامَ ، فقال : حَبَسَتْ رسول الله ﷺ

(٦٨) العوام : بتشديد الواو المفتوحة . وعمرة : بفتح فسكون . والحديث يرد على ابن حزم : طلب الغسل ولو بعد الصلاة (التعليق ص ٥٧) .

(٧١) الجرف : بضم أوله وثانيه ، ويسكن ثانيه أيضاً . موضع على ثلاثة أميال من المدينة . والمريد : بكسر الميم وسكون الراء المهملة وفتح الباء : على ميل أو ميلين من المدينة ، كما ذكره الباجي . والتيمم في المريد للحاضر : إنما هو لضيق الوقت بخوف فوات الحاضرة ، ولم يجوزه في الحضر أبو يوسف وزفر (أوجز المسالك ص ١٣١ ج ١ ، ومعجم البكري ص ٣٧٦ ج ٢)

(٧٢) قال ابن عبد البر : يقال انه كان في غزوة بني المصطلق ، وهي غزاة المريسيع ، لكن قول عائشة : كنا بالبَيْدَاءِ أو ذات الجيش ، وهما بين المدينة وخيبر لا يصح مع المريسيع فانه بين قديد والساحل ، من جهة مكة إلا أن يصح أن البَيْدَاءِ هي ذو الحليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة ، كما ذهب إليه ابن التين ، وأقره البكري في معجمه . والعقد بكسر العين ، وهو القلادة في العنق ويطعنني : بضم العين ، ولي المعنويات بالفتح ، وأسيد وحضر : بالتصغير فيهما وبعضاً أثرتنا ووافق أبا حنيفة الثوري والشافعي (أوجز المسالك ص ١٢٥ ج ١ — وشرح الزرقاني في ص ١١٠ ج ١)

والناس ، وَلْيَسُوا عَلَى مَاءٍ ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ ؟ قَالَتْ : فَعَاتِبَنِي ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ، وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتَيَّ ، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ التِّيمَمِ ، « غَتِّمُوا » قَالَ أَسِيدُ بْنُ خُضَيْرٍ : مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : وَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ ، فَرَجَدْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، والتيمم ضربتا يد : ضربة للوجه ، وضربة لليدين ، إلى المرفقين وهو قول أبي حنيفة .

٢٠ — باب الرجل يصيب من امرأته أو يباشرها وهي حائض

٧٣ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع : أن عبد الله بن عمر ، أرسل إلى عائشة يسألها : هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض ؟ فقالت : لَتَشُدُّ إِزَارَهَا إِلَى أَسْفَلِهَا ، ثُمَّ لَيَبَاشِرُهَا إِنْ شَاءَ .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، لا بأس بذلك ، وهو قول أبي حنيفة ، والعامّة من فقهاءنا .

٧٤ — أخبرنا مالك : أخبرني الثقة عندي ، عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار ، أنهما سُئِلَا عَنْ الْحَائِضِ ، هَلْ يُصِيبُهَا زَوْجُهَا إِذَا رَأَتْ الطُّهْرَ ، قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ ؟ فَقَالَا : لَا ، حَتَّى تَغْتَسِلَ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا يُبَاشِرُ حَائِضٌ عِنْدَنَا حَتَّى تَعْمَلَ لَهَا الصَّلَاةَ ، أَوْ تَجِبَ عَلَيْهَا ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

٧٥ — أخبرنا مالك : أخبرنا زيد بن أسلم : أن رجلاً سأل النبي ﷺ : مَا يَحِلُّ لِي مِنْ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ ؟ قَالَ : تَشُدُّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ، ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا .

(٧٣) في رواية يحيى : أن الذي أرسل : عبيد الله بن عبد الله بن عمر . وأجاز مالك والشافعي والأوزاعي وأبو يوسف : الاستمتاع بما فوق الأزار ، بالمباشرة لا بالوطء ، وأجاز محمد بن الحسن ، والطحاوي ، وأصبغ وابن المنذر . الاستمتاع بالحائض ما عدا الفرج ، ورجحه النووي ، ومنع مالك وأهل المدينة : وطء الحائض بعد انقطاع الدم عنها ، إلا إذا اغتسلت (أوجز المسالك ص ١٣٨ ج ١) .

(٧٤) يجوز عند فقهاء الحنفية الاستمتاع بالحائض قبل الغسل منه ، إن انقطع الدم عنها لأكثر مدة الحيض (أوجز المسالك ص ١٣٨ ج ١) .

(٧٥) قال ابن عبد البر : لا أعلم أحدا روى هذا مستندا بهذا اللفظ ، ومعناه صحيح والرجل : هو عبد الله بن سعد ، عند أبي داود . وشأنك : منصوب باضمار فعل ، ويجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف ، تقديره : مباح أو جائز ، كما في مرقاة المصابيح وشعار . بكسر الشين : بمعنى العلامة ، والمراد : موضع الدم . والمراد بالمباشرة التقاء البشريتين بغير الجماع (أوجز المسالك ص ١٣٧ ج ١) .

قال محمد : وهو قول أبي حنيفة :

وقد جاء ما هو أرتخص من هذا ، عن عائشة : أنها قالت : يَجْتَنِبُ شِعَارَ الدِّم ، وله ما سيؤى ذلك .

٢١ — باب إذا التقى الختانان ، هل يجب الغسل ؟

٧٦ — أخبرنا مالك : حدثنا الزُّهْرِيُّ ، عن سعيد بن المسيَّب ، أن عمر وعثمان وعائشة كانوا يقولون : إذا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ ، فقد وَجِبَ الْغُسْلُ .

٧٧ — أخبرنا مالك ؛ أخبرنا أبو النُّضْرِ مَوْلَى عمر بن عبَّيد الله ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، أنه سأل عائشة ؛ ما يُوجب الغُسْلُ ؟ فقالت : أَكْثَرِي مَا مَثَلُكَ يَا أَبَا سَلَمَةَ ؟ مَثَلُ الْفَرْوَجِ يَسْمَعُ الدِّيَكَةَ تُصْرَخُ فَيَصْرَخُ معها ، إذا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فقد وَجِبَ الْغُسْلُ .

٧٨ — أخبرنا مالك : أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن عبد الله بن كعب ؛ مولى عثمان بن عفَّان ، أن محمود بن ليبيد ؛ سأل زيد بن ثابت : عن الرجل يُصِيبُ أَهْلَهُ ، ثم يُكْسِلُ ؟ فقال زيد بن ثابت : يَغْتَسِلُ ، فقال له محمود بن ليبيد : فإن أُبَيُّ بن كعب لا يَرَى الْغُسْلَ ، فقال زيد بن ثابت : إن أُبَيُّ بن كعب تَرَعَ عن ذلك قبل أن يموت .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ؛ إذا التَقَى الْخِتَانَانِ ، وَتَوَارَتِ الْحَشْفَةُ وَجِبَ الْغُسْلُ ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يَنْزَلْ ، وهو قول أبي حنيفة .

٢٢ — باب الرجل ينام هل ينقض ذلك وضوءه ؟

٧٩ — أخبرنا مالك : أخبرنا زيد بن أسلم ، قال : إذا نام أحدكم وهو مُضْطَجِعٌ فَلْيَتَوَضَّأْ .

(٧٦) ختان الرجل : مقطع جلده التي على رأس كمره ذكره ، وختان المرأة : مقطع جلده في أعلى فرجها ، تشبه عرف الديك . والمراد بالمس : المجاوزة بغية الحشفة (أوجز المسالك ص ١٠٥ ج ١) .

(٧٧) مثل الفروج : مثل فرخ الدجاج ، بوزن : تور ، وسبوح ، والمراد : أنه لم يبلغ : وغير البالغ لا يعرف الجماع ، أو المراد : أنه لم يبلغ مبلغ الكلام من العلم ، كما ذكره الباجي (أوجز المسالك ص ١٠٦ ج ١) .

(٧٨) يكسل : يجمع فيدركه فتور فلا ينزل ، وفي القاموس : أكسل في الجماع خالطها ولم ينزل ، أو عزل ولم يزد ولدا (القاموس ص ٤٥ ج ٤) .

(٧٩) في رواية يحيى : عن زيد بن أسلم ، عن عمر بن الخطاب . ومذهب المالكية عدم النقص به إلا إذا كان ثقيلا (أوجز المسالك ص ٤٥ ج ١) .

٨٠ — أخبرنا مالك : أخبرني نافع ، عن ابن عمر : أنه كان ينام وهو قَاعِدٌ فلا يتوضأ .

قال محمد : ويقول ابن عمر في التَّوَجُّهَيْنِ جميعاً نَأْخُذُ ، وهو قول أبي حنيفة .

٢٣ — باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل

٨١ — أخبرنا مالك : حدثنا ابن شهاب ، عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ ، أن أُمَّ سُلَيْمٍ قالت لرسول الله ﷺ : يا رسول الله ؛ المرأة تَرَى في منامها مِثْلَ ما يَرَى الرجل ، أَلْتُغْتَسِلُ ؟ فقال رسول الله ﷺ : نَعَمْ ، فَلْتُغْتَسِلْ ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ : أَفْ لَكَ ، وهل تَرَى ذلك المرأة ؟ قالت : فالتفت إلينا النبي ﷺ ، فقال : تَرَبَّتْ بِمِثْلِكَ ، وَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشُّبُهَةُ .

قال محمد : وبهذا نَأْخُذُ ، وهو قول أبي حنيفة .

٢٤ — باب المستحاضة

٨٢ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن سليمان بن يسار ، عن أُمِّ سلمة زوج النبي ﷺ ، أن امرأة كانت تُهَرِّاقُ الدَّمَ على عهد رسول الله ﷺ ، فاستفتت لها أُمُّ سلمة رسول الله ﷺ ، فقال : لَتَنْظُرِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامُ الَّتِي كَانَتْ تُحِيضُ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا ، فَلْتَتْرَكَ الصَّلَاةَ قَدَرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ ، فَإِذَا خَلَفَتْ ذَلِكَ فَلْتُغْتَسِلْ ، ثُمَّ لَتَسْتَفْرِ بِثَوْبٍ فَلْتُصَلَّ .

قال محمد : وبهذا نَأْخُذُ ، وتوضأ لَوْقَتِ كُلِّ صَلَاةٍ ، وتصلي إلى الوقت الآخر ، وإن سال دُمُهَا ، وهو قول أبي حنيفة .

(٨٠) لم يتقدم قول ابن عمر في الوجهين ، بل في ثانيهما . وإجمال مذهب الحنفية أن كل نوم تسترخي فيه المفاصل : كالاضطجاع ، والاستلقاء ، وعلى الوجه ، والبطن ، ومتكئا على أحد رجليه : فهو ناقض . ولم يمس كذلك فليس بناقض . وحمل المالكية نوم ابن عمر على النوم الخفيف ، والحنفية على أنه كان مستنذا . (أوجز المسالك ص ٤٧) .

(٨١) ورد أن القائلة أُمُّ سلمة ، ولا يمنع حضور أُمِّ سلمة مع عائشة في قصة واحدة وأف : مثناة الفاء : وبالتنوين وبغيره ، والمراد هنا : الإنكار . ومعنى تربت بميثك في اللغة : اختبرت ، ويراد بها هنا : الاستعمال العرفي ، وفي إنكار الشيء والزجر عنه . والشبه : بكسر الشين وسكون الباء ويفتحهما (التنوير ص ٥٤ ج ١) .

(٨٢) الحديث متصل عند أبي داود والنسائي وأحمد . والمرأة : قال الباجي : هي فاطمة بنت أبي حبيش ، وكذلك في سنن أبي داود . وهراق : بضم ففتح من هراق ، والماء فيه بدل الحمزة ، ومضارعه : يهراق : بفتح الهاء ، وفي النهاية : هراق الدم ، على ما لم يسم فاعله ، والدم منصوب ، أي : هراق هي الدم ، وهو منصوب على التمييز وإن كان معرفة ، وله نظائر أو يكون قد أجرى : هراق مجرى نفست المرأة غلاما ، ويجوز رفع الدم على تقدير : هراق دُمَاوَهَا ، وتكون الألف واللام بدلا من الإضافة كقوله تعالى : أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، أي : عقدة نكاحه أو انكاحها . والاستفار : هو أن تشد فرجها بحرقه عريضة ، بعد أن تحتشى فطنا ، وتوثق طرفها في شيء تشده على وسطها ، فتمنع بذلك سيل الدم ، كما في النهاية (نيل الأوطار ص ٢٣٤ ج ١) وأوجز المسالك ص ١٥٤ ج ١) .

٨٣ — أخبرنا مالك : أخبرنا سُمَيُّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ الْقَعْقَاعَ بْنَ حَكِيمٍ وَزَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ أُرْسِلَا إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ؛ يَسْأَلُهُ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ ، كَيْفَ تَغْتَسِلُ ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ : تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ ، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، فَإِنْ غَلَبَهَا الدَّمُ اسْتَنْفَرْتَ بِثَوْبٍ .

قال محمد : تَغْتَسِلُ إِذَا مَضَتْ أَيَّامُ أَقْرَائِهَا ، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَتَصَلِّي حَتَّى تَأْتِيَهَا أَيَّامُ أَقْرَائِهَا ، فَتَدْخُلُ الصَّلَاةَ ، فَإِذَا مَضَتْ اغْتَسَلَتْ غُسْلًا وَاحِدًا ، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ وَقْتِ صَلَاةٍ ، وَصَلَتْ حَتَّى يَدْخُلَ الْوَقْتُ الْآخِرُ مَا دَامَتْ تَرَى الدَّمَ .

وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٨٤ — أخبرنا مالك : أخبرنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : ليس على الْمُسْتَحَاضَةِ أَنْ تَغْتَسِلَ ؛ إِلَّا غُسْلًا وَاحِدًا ، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ بَعْدَ ذَلِكَ لِلصَّلَاةِ .

٢٥ — باب المرأة ترى الصفرة أو الكدرة

٨٥ — أخبرنا مالك : أخبرنا علقمة بن أبي علقمة ، عن أمه ؛ مَوْلَاةِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنِهَا قَالَتْ : كَانَ النِّسَاءُ يَبْعَثُونَ إِلَى عَائِشَةَ بِالْأُذْرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسُفُ ، فِيهِ الصُّفْرَةُ مِنَ الْحَيْضَةِ ، فَتَقُولُ : لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ ، تَرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ .

قال محمد : وَهَذَا نَأْخُذُ ، لَا تَطْهَرُ الْمَرْأَةُ مَا دَامَتْ تَرَى حُمْرَةً أَوْ صُفْرَةً أَوْ كُدْرَةً ، حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ خَالِصًا ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

٨٦ — أخبرنا مالك : أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، عن عَمَّتِهِ ، عَنْ ابْنَةِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، أَنِهَا بَلَغَهَا أَنَّ نِسَاءً كُنَّ يَدْعُونَ بِالصَّابِغِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ ، فَيَنْظُرْنَ الطُّهْرَ ، فَكَانَتْ تُعِيبُ ذَلِكَ عَلَيْهِنَ ، وَتَقُولُ : مَا كَانَ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا .

(٨٥) الكدرة : بضم الكاف : هي التي لونها كلون الماء الكدبر . وأم علقمة تسمى مرجانة . والدرجة — بضم فسكون — حبة من خشب ، تضع النساء فيها الطيب والحقة : بضم الحاء . وضبط ابن حجر الدرجة : بكسر الدال وفتح الراء والجيم جمع درج بضم فسكون ، وضبطه ابن عبد البر : بضم فسكون . والكرسف : بضم فسكون القطن : والقصة : بفتح القاف والصاد المشددة : الجص الأبيض ، والمراد : أَنْ تَخْرُجَ الْمَرْأَةُ الْقَطَنَةَ مِنْ فَرْجِهَا بِيَضَاءٍ لَيْسَ بِهَا صُفْرَةٌ . وقيل : القصة : ماء أبيض يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض . (أوجز المسالك ص ١٣٩ ج ١) .

٢٦ — باب المرأة تغسل بعض أعضاء الرجل وهي حائض

٨٧ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، أن ابن عمر كان تَغْسِلُ جَوَارِيَهُ رِجْلَيْهِ وَيُعْطِيْنَهُ الْخُمْرَةَ ، وَهُنَّ حِيضٌ .

قال محمد : لا بأس بذلك . وهو قول أبي حنيفة .

٨٨ — أخبرنا مالك : أخبرنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : كنت أُرْجِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وأنا حائضٌ .

قال محمد : لا بأس بذلك ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٢٧ — باب الرجل يغتسل ويتوضأ بسور المرأة

٨٩ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن ابن عمر قال : لا بأس بأن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة ما لم تكن جُنُباً أو حائضاً .

قال محمد : لا بأس بفضلي وضوء المرأة وَغُسْلِهَا وَسُورِهَا ، وإن كانت جُنُباً أو حائضاً .

بَلَّغْنَا : أن النبي ﷺ كان يغتسل هو وعائشة من إناء واحد ، يَتَنَازَعَانِ الْعُسْلَ جميعاً ، فهذا أَفْضَلُ غُسْلِ الْمَرْأَةِ الْجُنُبِ ، وهو قول أبي حنيفة .

٢٨ — باب الوضوء بسور المرأة

٩٠ — أخبرنا مالك : أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن طلحة ، أن امرأته حُمَيْدَةَ ابنة عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ أَخْبَرَتْهُ عَنْ خَالَتِهَا كَبْشَةَ ابْنَةِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ، — وكانت تحت أبي قتادة — : أن أبا قتادة أمرها فسكبت له وضوءاً ، فجاءت هِرَّةً فشربت منه ، فأصغى لها الإناء فشربت ، قالت كَبْشَةُ :

(٨٧) الحمرة : بضم الحاء وسكون الميم ، سجادة كالخصر الصغير من سعف النخل ، ينفذ بالسيور (مشارق الأنوار ص ٢٤٠ ج ١) .

(٨٨) يدل الحديث على أن المراد من اعتزال النساء في الحيض : اعتزالهن في الوطء (التعليق المجدد ص ٦٤) .

(٨٩) السور : بضم السين : اسم للبقية . والغسل : بفتح الغين مصدر ، ويجوز الغضم ، على أنه للماء ، أو استعماله . ومذهب ابن عمر والشعبي والأوزاعي عدم صحة الوضوء بفضلهما (أوجز المسالك ص ١٢٢ ج ١) .

(٩٠) حميدة : بضم الحاء وفتح الميم . وفي رواية يحيى : بفتح فكشرو وفي رواية يحيى : حميدة بنت أبي عبيدة بن فروة وهو غلط من يحيى ، كما في شرح الزرقاني . وكبشة : بفتح الكاف والشين بينهما ساكن . وابن أبي قتادة : هو عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري . وسكب : صب . وليست بنجس : روى : بكسر الجيم وفتحها وقوله : « أحب » يفيد : كراهة التطهير بماء سورها . وما في بعض روايات الوطأ من أنها : بنت أبي عبيدة بن فروة خطأ (أوجز المسالك ص ٥٠ ج ١ ، وشرح الزرقاني ص ٥٤ ج ١) .

فَرَأَى أَنَّهُ لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ، فَقَالَ أَتَعْجَبِينَ يَا ابْنَةُ أَخِي ؟ قَالَتْ : قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
لَهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ، إِنَّمَا مِنَ الطُّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطُّوَافَاتِ .

قال محمد : لا بأس بأن يتوضأ بفضل سورِ المِرة ، وغيره أحب إلينا . وهو قول أبي حنيفة .

٢٩ — باب الأذان والشويب

٩١ — أخبرنا مالك : أخبرنا ابن شهاب الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن .

قال مالك : وبلغنا أن عمر بن الخطاب جاءه المؤذن يؤذنه بصلاة الصبح ، فوجده نائماً ، فقال المؤذن : الصلاة خير من النوم فأمر عمر أن يجعلها في نداء الصبح .

٩٢ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر : أنه كان يكبر في النداء ثلاثاً ، ويتشهد ثلاثاً ، وكان أحياناً إذا قال : حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، قال على إثرها : حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ .

قال محمد : « الصلاة خير من النوم » يكون ذلك في نداء الصبح بعد الفراغ من النداء ، ولا يجب أن يُزاد في النداء ما لم يكن منه .

٣٠ — باب المشي إلى الصلاة وفضل المساجد

٩٣ — أخبرنا مالك : حدثنا العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، عن أبيه وإسحاق بن عبد الله ، أنهما سمعا أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إذا تَوَبَّ بالصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون

(٩١) الخدري : بضم الخاء وسكون الدال . والنداء : يراذ به الأذان . والأمر للاستحباب ، وعند الظاهرية وابن وهب من المالكية للوجوب . وقيل : لفظ « المؤذن » مدرج من الراوي . واستثنى من حكاية ألفاظ الأذان عند مالك : لفظ « حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ » فيدلان : بلا حول ولا قوة إلا بالله ، لورود ذلك في حديث صحيح والشويب : يراذ به الاعلام لأمر المؤمنين ، وذهب إلى صحة العمل به أبو يوسف ، واستبعد محمد ، لأن الناس سواسية في أمر الجماعة (أوجز المسالك ص ١٩٢ وشرح الزرقاني ص ١٤٩ ج ١) .

(٩٢) ليس في الأحاديث المرفوعة تليث التكبير . وحى على خير العمل : قال فيه البيهقي : لم يثبت هذا اللفظ عن رسول الله ﷺ في الأذان ، ونحن ننكر الزيادة فيه ، ونص على كراهة هذه الزيادة النووي في شرح المذهب ، وذكر ابن تيمية أنه زيادة من الروافض (التعليق ص ٦٦) .

(٩٣) ليس في نسخة التعليق ذكر إسحاق بن عبد الله ، وهو ثابت في رواية يحيى وقد روى العلاء عن إسحاق بواسطة . وثوب يراذ به : اقيم . وقوله : « فما أدركتم » جواب شرط محذوف ، تقديره : إذا فعلتم ما أمرتكم به من السكينة فما أدركتم فأنتموا . ويحمد : بكسر الميم : يقصد ، والحديث يدل على أن مدرك الركوع مدرك للركعة ، من غير اشتراط قراءة الفاتحة (أوجز المسالك ص ١٢٨ ج ١ وشرح الزرقاني ص ١٤٠ ج ١ . والتعليق ص ٦٧) .

وَأَتَوْهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا ، فَإِنْ أَخَذَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يُعِيدُ إِلَى الصَّلَاةِ .

قال محمد : لا تَعْجَلَنَّ بِرُكُوعٍ وَلَا افْتِاحٍ حَتَّى تَصِلَ إِلَى الصَّنْفِ وَتَقُومَ فِيهِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

٩٤ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ : حَدَّثَنَا نَافِعٌ ، أَنَّ ابْنَ عَمْرِو سَمِعَ الْإِقَامَةَ وَهُوَ بِالْبَيْعِ فَأَسْرَعَ الْمَشَى .

قال محمد : وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ ، مَا لَمْ يُجْهِدْ نَفْسَهُ .

٩٥ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ : أَخْبَرَنَا سُمَيٌّ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ : يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ : مَنْ غَدَا أَوْ رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَرِيدُ غَيْرَهُ ، لِيَتَقَلَّمَ خَيْرًا أَوْ يُعَلِّمَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ ، كَانَ كَالْحَاجِمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، رَجَعَ غَانِمًا .

٣١ — بَابُ الرَّجُلِ يَصَلِّي وَقَدْ أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ

٩٦ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ : أَخْبَرَنَا شَرِيكُ بْنُ أَبِي ثَمِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ : سَمِعَ قَوْمَ الْإِقَامَةِ فَقَامُوا يُصَلُّونَ ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : أَصَلَّائَانِ مَعًا .

قال محمد : يَكْرَهُ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ أَنْ يَصَلِّيَ الرَّجُلُ تَطَوُّعًا ، غَيْرَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ خَاصَّةً ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَصَلِّيَهُمَا الرَّجُلُ ، وَإِنْ أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ . وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

٣٢ — بَابُ تَسْوِيَةِ الصَّفُوفِ

٩٧ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْمُرُ رِجَالًا بِتَسْوِيَةِ الصَّفُوفِ ، فَإِذَا جَاعَوْهُ فَأَخْبَرُوهُ بِتَسْوِيَتِهَا كَبُرَ بَعْدُ .

(٩٤) رَوَى إِسْرَاحُ الْمَشَى وَالْمَرْوَلَةُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَرَوَى الْمَشَى بِالسَّكِينَةِ عَنْ أَنَسٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَأَبِي ذَرٍّ . وَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ عَلَى ظَاهِرِ الْحَدِيثِ . وَاجْتِهَادُ النَّاسِ : تَكْلِيْفُهَا الْمَشَقَّةُ . وَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ لِلتَّحْرِيمِ (التعليق ص ٨٥) .

(٩٥) سَمَى : مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، ثِقَةٌ مِنَ السَّادَةِ ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْأَثَرُ مَرْفُوعًا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهٍ .. (التقريب ص ٣٣٣ ج ١ . وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ص ١٣١ ج ٢) .

(٩٦) أَبِي ثَمِيرٍ بِالتَّصْفِيرِ . وَفِي نَسْخَةٍ يَمْحَى : أَبِي ثَمِيرٍ : بفتح فكسر (التعليق ص ٦٨) .

(٩٧) أَوْجَبَ ابْنُ حَزْمٍ تَسْوِيَةَ الصَّفُوفِ ، لِحَدِيثِ الشَّيْخَيْنِ . وَمَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ : مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ ، سُنَّةُ التَّسْوِيَةِ ، لَمَّا وَرَدَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ «فَإِنْ تَسْوِيَةُ الصَّفِّ مِنْ تِمَامِ الصَّلَاةِ» . وَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ عُمَرُ مِنْ تَوْكِيلِ مَنْ يَأْمُرُ بِالتَّسْوِيَةِ مَنْدُوبًا إِلَيْهِ (التعليق ص ٦٩) .

٩٨ — أخبرنا مالك : أخبرنا أبو سهيل بن مالك ، وأبو النضر مولى عمر بن عبید الله ، عن مالك بن أبي عامر : أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته ، إذا قامت الصلاة : فاغْدُلُوا الصفوفَ ، وحاذُوا المناكبَ ، فإنَّ اغْتِدَالَ الصفوف من تمام الصلاة ، ثم لا يُكَبَّر حتى يأتيه رجال قد وَكَّلَهُمْ بتسوية الصفوف فيخبرونه أن قد استَوَتْ ، فيكبر .

قال محمد : ينبغي للقوم إذا قال المؤذن : حيَّ على الفلاح ، أن يقوموا فيصُفُّوا ويُسَوُّوا الصفوفَ ، ويُحاذُوا بين المناكبِ ، وإذا أقام المؤذن الصلاة كبر الإمام . وهو قول أبي حنيفة .

٣٣ — باب افتتاح الصلاة

٩٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا الزهري ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، أن عبد الله بن عمر قال : كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذاء مَنْكِبَيْهِ ، وإذا كَبَّر للركوع رفع يديه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ، ثم : ربنا ولك الحمد .

١٠٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن عبد الله بن عمر كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو مَنْكِبَيْهِ ، وإذا رفع من ركعته رفعهما دون ذلك .

١٠١ — أخبرنا مالك ، حدثنا وهب بن كيسان ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه كان يعلمهم التكبير في الصلاة : أمرنا أن نكبر كلما خفضنا أو رفعنا .

١٠٢ — أخبرنا مالك ، أخبرني ابن شهاب الزهري ، عن علي بن حسين بن علي بن أبي

(٩٨) أبو سهيل بن مالك : هو عم مالك بن أنس ، واسمه نافع . وحاذوا : قابلوا . والمنكب : مجتمع رأس الكتف والمضد ، كما في القاموس . وقوله « أن يقوموا » : قال الجمهور : أي عند الفراغ من الإقامة ، وروى عن مالك : عند أولها (أوجز المسالك ص ٢٤١ ج ١) .

(٩٩) الحذو : بفتح فسكون : المقابل . وليس في رواية يحيى : الرفع عند الانحطاط للركوع . وروى عن مالك الرفع . وسمع الله : أجاب من حمده . والواو في « ولك الحمد » قال أبو عمرو بن العلاء : زائدة ، وقال النووي : يحتمل أنها عاطفة على محذوف أي أطعنا لك وحمدناك ولك الحمد ، كما في التخليص الحبير (شرح الزرقاني ص ١٥٧ ج ١ وأوجز المسالك ص ٢٠٠ ج ١) .

(١٠٠) الثابت عن ابن عمر بالأسانيد الصحيحة : أنه كان يرفع عند الافتتاح وعند الركوع ، وعند الرفع منه ، كما أخرجه الطحاوي (شرح الزرقاني ص ١٦٠ ج ١ — وأوجز المسالك ص ٢١٤ ج ١) .

قال النيموي : الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم ، مختلفون في هذا الباب ، وأما الخلفاء الأربعة : فلم يثبت عندهم رفع الأيدي في غير تكبيرة الاحرام (آثار السنن ص ١٠٩ ج ١) .

وقال في التعليق الحسن على آثار السنن : وما جاء من الأخبار في الباب فلا يغلو من علة ، وذكر بعض هذه الأخبار وتعقبها . وفي رواية أبي داود . قال ابن جريج قلت لنافع : أكان ابن عمر يجعل الأولى رفعهن ؟ قال : لا .

(١٠٢) قال ابن عبد البر : لا أعلم خلافا من رواية الموطأ في إرسال هذا الحديث ، ورواه عبد الوهاب بن عطاء عن مالك موصولا ، قال : ولا يصح فيه إلا ما في الموطأ مرسلا (التعليق ص ٧٠) .

طالب ، أنه قال : كان رسول الله ﷺ يكبر كلما خفض ، وكلما رفع ، فلم تزل تلك صلاته حتىلقى الله عز وجل .

١٠٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، أنه أخبره : أن أبا هريرة كان يصلي بهم ، فيكبر كلما خفض ورفع ، ثم إذا انصرف قال : والله : إلى لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ .

١٠٤ — أخبرنا مالك ، أخبرني نعيم الجعفي وأبو جعفر القاري : أن أبا هريرة كان يصلي بهم ، فيكبر ، كلما خفض ورفع ، قال أبو جعفر . وكان يرفع يديه حين يكبر ويفتح الصلاة . قال محمد : السنة أن يكبر الرجل في صلاته كلما خفض وكلما رفع ، وإذا انحط للسجود كبر وإذا انحط للسجود الثاني كبر ، فأما رفع اليدين في الصلاة ، فإنه يرفع اليدين حذو الأذنين . في ابتداء الصلاة مرة واحدة ، ثم لا يرفع في شيء من الصلاة بعد ذلك : وهذا كله قول أبي حنيفة وفي ذلك آثار كثيرة .

١٠٥ — قال محمد : أخبرنا محمد بن أبان بن صالح ، عن عاصم بن كليب الجرهمي ، عن أبيه ، قال : رأيت علي بن أبي طالب رضي الله عنه : رفع يديه في التكبيرة الأولى من الصلاة المكتوبة ، ولم يرفعهما فيما سوى ذلك .

١٠٦ — قال محمد : أخبرنا محمد بن أبان بن صالح ، عن حماد ، عن إبراهيم النخعي ، قال : لا ترفع يديك في شيء من الصلاة بعد التكبيرة الأولى .

١٠٧ — قال محمد : أخبرنا يعقوب بن إبراهيم ، قال : أخبرنا حصين بن عبد الرحمن ، قال : دخلت أنا وعمرو بن مرة على إبراهيم النخعي ، قال عمرو : حدثني علقمة بن وائل الحضرمي ، عن أبيه ، أنه صلى مع رسول الله ﷺ فرآه يرفع يديه إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع ،

(١٠٣) ل رواية : يصلي بهم ، أي لأجلهم إماما . وتكبيرات الصلاة غير تكبيرة الاحرام سنة عند جمهور الحنفية والمالكية والشافعية ، وواجبة عند أهل الظاهر وأحمد (شرح الزرقاني ص ١٥٩ ج ١) .

(١٠٤) ابتداء الصلاة : قيل : قبل التكبير ، وقيل : مع التكبير ، وقيل : بعده ، ورفع اليدين بعد رفع التكبير ليس بفسد للصلاة ، كما ذكره صاحب الذخيرة ، ونص ابن حجر في الدرر الكامنة : أن رواية الإفساد : عن مكحول شاذة (التعليق ص ٧٠) .

(١٠٥) كليب : بالتصغير . والجرمي : بفتح الجيم وسكون الراء : ينسب لقبيلة باليمن تنسب إلى : جرم . (الباب ص ٢٢٢ ج ١ والتعليق ص ٧٤) .

(١٠٧) يعقوب بن إبراهيم هو : أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة . وهو ثقة تولى سنة ٢٠٨ هـ . (التقريب ص ٣٧٤ ج ٢)

قال إبراهيم : ما أدري لعله لم يَرَ النبي ﷺ يصلّي إلا ذلك اليوم ، فحفظ هذا منه ، ولم يحفظه ابن مسعود وأصحابه . ماسمعه من أحد منهم ، إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء الصلاة ؛ حين يكبرون .

١٠٨ — قال محمد : أخبرنا محمد بن أبان بن صالح ، عن عبد العزيز بن حكيم ، قال : رأيت ابن عمر يرفع يديه بخذاء أذنيه في أول تكبيرة افتتاح الصلاة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك .

١٠٩ — قال محمد : أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي ، عن عاصم بن كليب الجرمي ، عن أبيه ؛ وكان من أصحاب علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه : أن عليا رضي الله عنه كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى التي يفتح بها الصلاة ، ثم لا يرفعهما في شيء من الصلاة .

١١٠ — قال محمد : أخبرنا الثوري ، قال : حدثنا حصين ، عن إبراهيم ، عن ابن مسعود : أنه كان يرفع يديه ، إذا افتتح الصلاة .

٣٤ — باب القراءة في الصلاة خلف الإمام

١١١ — أخبرنا مالك ، حدثنا الزهري ، عن ابن أكيمة الليثي ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة ، فقال : هل قرأ معي منكم أحد ؟ فقال رجل : أنا يا رسول الله ، قال : فقال : إني أقول : مالي أنازع القرآن ، فأنتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه من الصلوات حين سمعوا ذلك .

١١٢ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان إذا سئل : هل يقرأ أحد مع الإمام ؟ قال : إذا ضل أحدكم مع الإمام فحسبه قراءة الإمام ؛ وكان ابن عمر لا يقرأ مع الإمام .

(١٠٩) روى بمعناه عن علي مرفوعا ، وأخرجه النسائي وابن ماجه وصححه أحمد . (نيل الأوطار ص ١٥٣ ج ٢) .
(١١٠) قال ابن عبد البر : كل من روى عنه ترك الرفع عند الركوع والرفع منه روى عنه فعله إلا ابن مسعود . وقال ابن عبد الحكم . لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيما إلا ابن القاسم . (نيل الأوطار ص ١٥٠ ج ٢) .
(١١١) اختلف في صحة هذا الحديث ، وحكى النووي الاتفاق على ضعفه ، وتعقبه صاحب المرقاة : بأنه رواه الشافعي والأربعة ، وصححه ابن خيابة وحسنه الترمذي ، وأكيمة : بضم الحزقة وفتح الكاف وسكون الياء ، واسمه : عمارة : بضم العين والتخفيف وأنزع القرآن : أي أجادب في قراءته ، كما في النهاية ، وفي رواية يحيى الليثي : هل قرأ معي منكم أحد آثفا ، بزيادة « آثفا » وهي تيميد الأول وكسر الثاني : أي قريبا ، وحمل النهي عند من جوز القراءة ، على الجهر بها ، أو عن قراءة السورة (شرح الزرقاني ص ١٢٩) .

(١١٢) عدم القراءة مقيد بما جهر الإمام فيه ، لرواية عبد الرزاق بذلك (شرح الزرقاني ص ١٢٨ ج ١) .

وانظر : (جامع المسانيد للخوارزمي ج ١ ص ٣٣٤ : وإمام الكلام للكنوي) .

١١٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام .

١١٤ — أخبرنا مالك ، أخبرني العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، مولى الحرقة ، أنه سمع أبا السائب مولى هشام بن زهرة يقول : سمعت أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج ، فهي خداج : غير تمام .
قال : قلت يا أبا هريرة : إني أحياناً أكون وراء الإمام ، قال : فغمز ذراعى وقال : يا فارسى اقرأ بها في نفسك ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : قال الله جل وعز . قسمت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين ، فنصفها لى ونصفها لعبدى ، ولعبدى ما سأل ، قال رسول الله ﷺ : اقرأوا : يقول العبد : « الحمد لله رب العالمين » ، يقول الله جل وعز : حمّدتى عبدى ، يقول العبد : « الرحمن الرحيم » يقول الله جل وعز : أثنتى على عبدى ، يقول العبد : « مالك يوم الدين » ، يقول الله جل وعز : مجدتى عبدى ، يقول العبد : « إياك نعبد وإياك نستعين » فهذه الآية بيني وبين عبدى ، ولعبدى ما سأل . يقول العبد : « اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين » فهؤلاء لعبدى ، ولعبدى ما سأل .

قال محمد : لا قراءة خلف الإمام فيما جهر فيه ، ولا فيما لم يجهر فيه ، بذلك جاءت عامة الآثار ، وهو قول أبى حنيفة .

١١٥ — قال محمد : أخبرنا عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه قال : من صلى خلف إمام كفته قراءته .

١١٦ — قال محمد : أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودى ، قال : أخبرنى أنس بن سمين ، عن ابن عمر ، أنه سأل عمر عن القراءة خلف الإمام ، قال : تكفيك قراءة الإمام .

(١١٣) الحديث موقوف على جابر ، ورواه كذلك الترمذى وقال : حسن صحيح وذكر أبو عبد الملك أنه أسند مرفوعاً (شرح الزرقانى ص ١٧٥ والتعليق ص ٧٥) .

(١١٤) الحرقة : بضم الحاء وفتح الراء : قبيلة من همدان ، أو من جهينة : وأبو السائب هو : عبد الله بن السائب الأنصارى . والخداج : الناقصة ، ونسبت الصلاة : أى الفاتحة والحديث يفيد وجوب قراءة الفاتحة (شرح الزرقانى ص ١٧٥ وأوجز المسالك ص ٢٤١ ج ١) .

(١١٥) أخرج عبد الرزاق عن ابن عمر : أنه كان لا يقرأ خلف الإمام فى الجهرية ، فهو مقيد لعموم هذا الأثر . (التعليق ص ٧٦) .

(١١٦) المسعودى : ينسب إلى : عبد الله بن مسعود ، كما فى التهذيب . وفى التقريب وتذكرة الحفاظ : ينسب إلى عتبة بن مسعود . وهو صدوق ، اختلط قبل موته ومن سمع منه يفتاد فبعد الاختلاط . التقريب ص ٤٨٧ ج ١) .

١١٧ — قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة ، قال حدثنا أبو الحسن : موسى بن أبي عائشة ، عن عبد الله بن شداد بن الهاد ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ أنه قال : من صلى خلف إمام فإن قراءة الإمام له قراءة .

١١٨ — قال محمد : حدثنا أسامة بن زيد المدني ، قال : حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر قال : كان ابن عمر لا يقرأ خلف الإمام ، قال : فسألت القاسم بن محمد عن ذلك ، فقال : إن تركت فقد تركه ناس يقتدى بهم ، وإن قرأت فقد قرأ ناس يقتدى بهم ، وكان القاسم ممن لا يقرأ .

١١٩ — قال محمد : أخبرنا سفيان بن عُيينة ، عن منصور بن المعتمر ، عن أبي وائل ، قال : سئل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الإمام فقال : أنصت ، فإن في الصلاة شغلاً ، وسيكفيك ذلك الإمام .

١٢٠ — قال محمد : أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي ، عن حماد ، عن إبراهيم النخعي ، عن علقمة بن قيس ، أن عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الإمام فيما يجهر فيه ، وفيما يخاف فيه في الأوليين ولا في الآخرين ، وإذا صلى وحده قرأ في الأوليين بفتحة الكتاب وسورة ، ولم يقرأ في الآخرين بشيء .

(١١٧) وقع في نسخة التعليق المسجد ص ٧٧ — حديث بعد هذا الحديث عن جابر بن عبد الله أيضا : يرويه عنه محمد بن الحسن ، ونسبه : قال محمد : حدثنا الشيخ أبو علي ، قال : حدثنا محمود بن محمد المروزي ، قال : حدثنا سهل بن العباس الترمذي قال أخبرنا اسماعيل بن علي ، عن أيوب ، عن ابن الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : من صلى خلف الإمام ، فإن قراءة الإمام له .

فذكر للكنوي : أن أبا علي : شيخ لمحمد بن الحسن ، والذي روى عنه : محمود ، وهو عن سهل بن العباس الترمذي ، وأنه لم يقف للكنوي على الترجمة لهما ، وقد صحح من السند : ابن الزبير ، بأن المعروف في غير هذا الكتاب : أبو الزبير ، وهو محمد بن مسلم بن تدرس : بفتح فسكون ، مولى حكيم بن حزام ، وقد روى عن أبي الزبير : أيوب ، وهو : أيوب بن أبي تميمة : كيسان السخيتي .

والحق : أن هذا الحديث ليس من رواية محمد بن الحسن ، ولا وجود له في النسخ الصحيحة ، وقد خلت منه النسخة المنقولة عن نسخة الأتقاني ، (المحفوظة في دار الكتب المصرية رقم ج ٤٣٩) الرموز لما يعرف (أ) وهي الأصل وإنما هو حديث كان بنسخة أبي علي الصواف ، فأدخل في الصلب خطأ من بعض الناسخين . وليس أبو علي هذا بشيخ المصنف ، بل هو : الصواف ، محمد بن أحمد ابن حسن الصواف ، من رجال القرن الرابع . وشيخه المروزي : مترجم له في تاريخ بغداد للخطيب (ص ٩٤ ج ١٣) . ويسوق الخطيب هذا الحديث . وليس للإمام محمد بن الحسن دخل في هذا الحديث أصلا . (لمؤرخ الأمانى للزاهد الكوثري ، ص ٦٦) .

(١١٨) ذهب الحنفية إلى عدم قراءة المأموم خلف الإمام لا في جهرية ولا في سرية . وذهب إلى عدم القراءة في الجهرية مالك وأحمد . وزيد بن علي ومذهب الإمام الشافعي وجوب قراءة الفاتحة على المأموم مطلقا . (نيل الأوطار ص ١٨١ ح ٢) .

(١١٩) عيينة : بالتصغير . وأبو وائل : شقيق بن سلمة الأسدي . وشغلا : بضم فسكون وقد يفتح أوله وثانيه ، أي : شغل للبال ، في تلك الحال مع الله تعالى . (التعليق ص ٧٨) .

- ١٢١ — قال محمد : أخبرنا سفيان الثوري ، قال : حدثنا منصور ، عن أبي وائل ، عن عبد الله بن مسعود قال : أتصت للقرآن ، فإن في الصلاة شغلاً ، وسيكفيك الإمام .
- ١٢٢ — قال محمد : أخبرنا بكير بن عامر ، قال : حدثنا إبراهيم النخعي ، عن علقمة بن قيس ، قال : لأن أعص على جمة أحب إلي من أن أقرأ خلف الإمام .
- ١٢٣ — قال محمد : أخبرنا إسرائيل بن يونس ، قال : حدثنا منصور ، عن إبراهيم قال : إن أول من قرأ خلف الإمام رجل أثيم .
- ١٢٤ — قال محمد : أخبرنا إسرائيل بن يونس ، قال : حدثني موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد ، قال : أم رسول الله ﷺ الناس في العصر ، قال : فقرأ رجل خلفه فغمزه الذي يليه ، فلما أن صلى قال : لم غمزني ؟ قال : كان رسول الله ﷺ قد أمك . فكرهت أن تقرأ خلفه ، فسمعه النبي ﷺ فقال : من كان له إمام فإن قراءته له قراءة .
- ١٢٥ — قال محمد : أخبرنا داود بن قيس الفراء المدني ، قال : أخبرني بعض ولد سعد بن أبي وقاص ، وقال : إنه ذكر له أن سعداً قال : ودئت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمة .
- ١٢٦ — قال محمد : أخبرنا داود بن قيس قال : أخبرنا محمد بن عجلان أن عمر بن الخطاب قال : ليت في فم الذي يقرأ خلف الإمام حَجراً .
- ١٢٧ — قال محمد : أخبرنا داود بن سعد بن قيس ، قال : حدثنا عمر بن محمد بن زيد ، عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت ، يحدثه عن جده : أنه قال من قرأ مع الإمام فلا صلاة له .

٣٥ — باب الرجل يسبق ببعض الصلاة

- ١٢٨ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع : أن ابن عمر كان إذا فاته شيء من الصلاة مع الإمام التي يُعلن فيها بالقراءة ، فإذا سلم الإمام قام ابن عمر ، فقرأ لنفسه فيما يقضى .

(١٢٣) اهم : بالبناء للمجهول ، أى : نسب إلى بدعة ، وذكر أبو بكر الرازي الجصاص في أحكام القرآن : أنه : المختار الكذاب (التعليق ص ٧٨) .

(١٢٤) ابن الهاد : في النسخة (أ) بغير ياء ، ولى (ب) : بالياء ، كالعاص والعاصي ، قال محمد طاهر الفتوى الهندي : يقول المحدثون بحذف الياء ، والمختار في العربية اثباته (المفضى ص ٨٣) .

(١٢٥) داود بن سعد بن قيس ، مذكور في النسخة (ج) باسقاط « سعد » ولعله الفراء المدني المتقدم ، وقال البخاري في جزء القراءة : لا يعرف لهذا الإسناد سماع . (التعليق ص ٧٩) .

قال محمد : وهذا نأخذ ، لأنه يقضى أول صلاته ، وهو قول أبي حنيفة .

١٢٩ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان إذا جاء إلى الصلاة فوجد الناس قد رفعوا من ركعتيهم سجد معهم .

قال محمد : وهذا نأخذ ، ويسجد معهم ولا يعتد بها ، وهو قول أبي حنيفة .

١٣٠ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر : أنه كان إذا وجد الإمام قد صلى بعض الصلاة يصلي معه ما أدرك من الصلاة ، إن كان قائماً قام ، وإن كان قاعداً قعد ، حتى يقضى الإمام صلاته ، لا يخالفه في شيء من الصلاة .

قال محمد : وهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

١٣١ — أخبرنا مالك : أخبرنا ابن شهاب الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : من أدرك من الصلاة ركعة ، فقد أدرك الصلاة .

قال محمد : وهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

١٣٢ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يقول : إذا فاتتكم الركعة فقد فاتتكم السجدة .

قال محمد : من سجد السجدين مع الإمام لا يعتد بهما ، فإذا سلم الإمام قضى ركعة تامة بسجديهما . وهو قول أبي حنيفة .

٣٦ — باب الرجل يقرأ بالسور في الركعة من الفريضة

١٣٣ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعاً من الظهر والعصر في كل ركعة بفاتحة القرآن وسورة من القرآن ، وكان أحياناً يقرأ بالسورتين والثلاث في صلاة الفريضة في الركعة الواحدة ويقرأ في الركعتين الأوليين من المغرب كذلك بأم القرآن وسورة سورة .

قال محمد : السنة أن يقرأ في الفريضة في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة ، وفي الأخرتين بفاتحة الكتاب .

(١٣٣) قراءة السورتين والثلاث في الفريضة ، ورد في رواية عند الطحاوي من فعله عليه السلام ومرور عن عثمان وتمام الدارني وعبد الله بن الزبير وغيرهم (التعليق ص ٨٠ ، نيل الأوطار ص ١٨٩ ج ٢) .

وَأَن لَّمْ تَقْرَأْ فِيهِمَا أَجْزَاكَ ، وَإِنْ سَبَّحْتَ فِيهِمَا أَجْزَاكَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

٣٧ — باب الجهر بالقراءة في الصلاة وما يستحب من ذلك

١٣٤ — أخبرنا مالك : أخبرني عُمَيُّ أَبُو سُهَيْلٍ ، أَن أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يُجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَأَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عِنْدَ دَارِ أَبِي جَهْمٍ .
قَالَ مُحَمَّدٌ : الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ بِالْقِرَاءَةِ حَسَنٌ ، مَا لَمْ يُجْهَدْ الرَّجُلُ نَفْسَهُ .

٣٨ — باب التأمين في الصلاة

١٣٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري . عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا . فَإِنَّهُ مِنْ وَافَقِ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ . قَالَ : وَقَالَ ابْنُ شَهَابٍ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : آمِينَ .
قَالَ مُحَمَّدٌ : وَبِهَذَا نَأْخُذُ . يَنْبَغِي إِذَا فَرَّغَ الْإِمَامُ مِنْ أَمِّ الْكِتَابِ أَنْ يُؤَمِّنَ الْإِمَامُ وَيُؤَمِّنَ مِنْ خَلْفِهِ وَلَا يُجْهَرُونَ بِذَلِكَ .

فَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ : يُؤَمِّنُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ وَلَا يُؤَمِّنُ الْإِمَامُ .

٣٩ — باب السهو في الصلاة

١٣٦ — أخبرنا مالك : أخبرنا الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ أَحْدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى ، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ .

(١٣٤) ضمير « انه » يرجع إلى : مالك ، بن أبي عامر الأصبحي : جده الإمام مالك بن أنس ، ومصرح به في رواية يحيى . وأبو جهم : هو : عامر وقيل عبيد بن حذيفة ، وفي رواية يحيى زيادة « بالبلاط » : كسحاب ، موضع بالمدينة بين المسجد والسوق مبلط . (شرح الزرقاني ص ١٢٠ ج ١) .

(١٣٥) في بعض النسخ من رواية يحيى : باب آمين في الصلاة . ووجوب التأمين ، حكاه في الفتح عن الظاهرية . وهو مندوب عند جمهور الفقهاء . وآمين : بالمد والتخفيف ، معناه عند الجمهور : اللهم استجب ، وموافقة تأمين الملائكة ، يكون بمقارنة الوقت ، ويكون في الاخلاص والخشوع ، كما في المراقبة . والمراد بالملائكة ، الحفظة ، أو من يشهد منهم الصلاة . وقول ابن شهاب ضعيف كما نص عليه الدارقطني في غرائب مالك . والجهر بالتأمين : مذهب الشافعي وأحمد . والغفران : محمول على الصفات : (شرح الزرقاني ص ١٨٠ ج ١) .

(١٣٦) لبس : بتخفيف الموحدة المفتوحة ، على الصحيح : أي خلط . والحديث محمول عند ابن وهب على الذي يكرر عليه السهو ، فإنه يجزئه أن يسجد دون أن يأتي بركعة ، وفي رواية أحمد وأبي داود والنسائي ، زيادة بعد السلام . (أوجز المسالك ص ٣١٦ — وشرح الزرقاني ص ٢٠٤ ج ١) .

١٣٧ — أخبرنا مالك : حدثنا داود بن الحُصَيْن ، عن أبي سفيان مولى أبي أحمد ، عن أبي هريرة، قال : صَلَّى رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلم في ركعتين ، فقام ذو اليدين فقال : أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ ؟ فقال : كل ذلك لم يكن ، فقال : يا رسول الله ، قد كان بعضُ ذلك ، فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال : أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ فقالوا : نعم ، فَأَتَمَّ رسول الله ﷺ ما بَقِيَ عليه من الصلاة ، ثم سلم ، ثم سجد سجدةً وهو جالس بعد التسليم .

١٣٨ — أخبرنا مالك : حدثنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، أن رسول الله ﷺ قال : إذا شك أحدكم في صلاته فلا يَدْرِي كم صلى ، ثلاثاً أم أربعاً ، فليُصَلِّ ركعةً ويسجد سجدةً . وهو جالس قبل التسليم ، فإن كانت الركعة التي صلى خامسةً شفعها بهاتين السجدةً ، وإن كانت رابعةً فالسجدةً ترغيماً للشيطان .

١٣٩ — أخبرنا مالك : أخبرنا ابن شهاب الزهري ، عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بُحَيْنَةَ أنه قال : صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ، ثم قام ولم يجلس ، فقام الناس ، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر وسجد سجدةً وهو جالس قبل التسليم ، ثم سلم .

١٤٠ — أخبرنا مالك : أخبرني عفيف بن عمرو بن المسيب السهمي ، عن عطاء بن يسار ، قال : سألت عبد الله بن عمرو بن العاص وكعباً عن الذي يَشْكُ كَمْ صلى ، ثلاثاً أو أربعاً ، قال : فكلاهما قال : فليُصَلِّ ركعةً أخرى ، قائماً ، ثم يسجد سجدةً إذا صلى .

١٤١ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان إذا سئل عن النسيان قال : يَتَوَخَّى أَحَدُكُمْ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ نَسِيَ مِنْ صَلَاتِهِ .

(١٣٧) أبو سفيان : اسمه : وهب ، وقيل : فرمان ، كما في التقريب . وابن أبي أحمد : اسمه عبد الله من رواية أبي داود وذو اليدين : اسمه الحرياني ، بكسر فسكون . أقصرت : بضم الصاد وأوله همزة الاستفهام المفتوحة ، أي صارت قصيرة ، وبضم القاف وكسر الصاد : أي : أن الله قصرها ، والثاني أشهر وأصح . وفي الحديث : جواز الكلام لمصلحة الصلاة . (أوجز المسالك ص ٢٩٤ ج ٤ — وشرح الزرقاني ص ١٩٣ ج ١ ، والتقريب ص ٤٠١ ج ١) .

(١٣٨) الحديث هنا مرسل ، وقد وصله النسائي وابن ماجه ، من طريق أخرى . ويدل الحديث : على أن الشاك يبنى على اليقين ، والسجود هنا على غير القياس ، لعدم الخلل المحقق ، ولكنه جبر لترغيم الشيطان وإعاقته . (شرح الزرقاني ص ١٩٨ ج ١) .
(١٣٩) بحجة : بضم ففتح فسكون ، اشتهر باسم أمه ، وهو : عبد الله بن مالك بن القشب الأزدي . (التعليق ص ٨٣) .
(١٤٠) ورد مرفوعاً ما يؤيد أثر ابن عمرو من حديث عبد الرحمن بن عوف ، أخرجه الترمذي وصححه وابن ماجه وأحمد ، وهو مذهب مالك والشافعي . (الشوكاني في النيل ٩٧ ج ٣) .

(١٤١) يتوخي ، أي : يتحري . وإن لم يكن له ظن بنى على اليقين . والرأي ، يراد به هنا الظن . ومذهب مالك والشافعي : بـ . جبر : أنه يبنى على اليقين ولا يلزمه التحري . (أوجز المسالك ص ٣٠٥ ، وشرح الزرقاني ص ١٩٩ ج ١) .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا نَاءَ لِلْقِيَامِ وتغيّرت حاله عن القعود وجب عليه كذلك سجدة السهو ، وكل سهو وجبت فيه سجدة من زيادة أو نقصان ، فسجدتا السهو فيه بعد التسليم ، ومن أدخل عليه الشيطان الشك في صلاته فلم يدرك أثلاثاً صلى أم أربعاً ، فإن كان ذلك أول مألقي ، تكلم واستقبل صلاته ، وإن كان يتلى بذلك كثيراً مضى على أكثر ظنه ورأيه ، ولم يمتض على اليقين ، فإنه إن فعل ذلك لم ينج فيما يرى من السهو الذي يدخل عليه الشيطان ، وفي ذلك آثار كثيرة .

١٤٢ — قال محمد : أخبرنا يحيى بن سعيد ، أن أنس بن مالك صلى بهم في سفر كان معه فيه فصلى سجدة ، ثم ناء للقيام فسبح بعض أصحابه ، فرجع ، ثم لما قضى صلاته سجد سجدة ، لا أدري : أقبّل التسليم أو بعده .

٤ — باب العبث بالحصا في الصلاة وما يكره من تسويته

١٤٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا أبو جعفر القاري ، قال : رأيت ابن عمر إذا أراد أن يسجد سوى الحصى تسوية خفيفة ، وقال أبو جعفر : كنت يوماً أصلي وابن عمر ورأى فالتفت فوضع يده في قفائي فغمزني .

١٤٤ — أخبرنا مالك : أخبرنا مسلم بن أبي مريم ، عن علي بن عبد الرحمن المعاوي أنه قال : رأي عبد الله بن عمر وأنا أعبت بالحصا في الصلاة ، فلما انصرفت نهاني وقال : اصنع كما كان رسول الله ﷺ يصنع ، فقلت : وكيف كان رسول الله ﷺ يصنع ؟ قال : كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها ، وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى .

قال محمد : وبصنيع رسول الله ﷺ نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة . فأما تسوية الحصى فلا بأس بتسويته مرة واحدة ، وتركها أفضل ، وهو قول أبي حنيفة .

(١٤٣) حكى النووي اتفاق العلماء : على كراهة مسح الحصى في الصلاة ، وحكى الخطابي عن مالك : أنه لا يرى به بأس .

(الزرقاني ص ٣١٨ ج ١ ، والتعليق ص ١٠٦) .

(١٤٤) قال القاري : المعتمد عندنا : أنه لا يعقد يمينه إلا عند الإشارة ، لاختلاف ألفاظ الحديث . والمراد بالأصبع : السبابة ،

والمعاوي : بفتح الميم كما في التقریب وبضمها كما في الباب ينسب إلى بني معاوية : فخذ من الأنصار . (شرح الزرقاني ص ١٨٣ ج ١ ، والتعليق ص ٨٤) .

٤١ — باب التشهد في الصلاة

١٤٥ — أخبرنا مالك : حدثنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن عائشة ، أنها كانت تشهد فتقول : التحيات الطيبات الصلوات الزاكيات لله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، السلام عليكم .

١٤٦ — أخبرنا مالك : عن ابن شهاب الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الرحمن بن عبد القاري ، أنه سمع عمر بن الخطاب على المنبر ، يُعلم الناس التشهد ، يقول : قولوا : التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

١٤٧ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر أنه كان يتشهد فيقول : بسم الله التحيات لله الصلوات لله ، الزاكيات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، شهدت أن لا إله إلا الله وشهدت أن محمداً رسول الله . يَقُولُ هذا في الركعتين الأولتين ، ويدعو بما بدا له إذا قضى تشهده ، فإذا جلس في آخر صلاته تشهد كذلك ، إلا أنه يُقدِّم التشهد ثم يدعو بما بدا له ، فإذا أراد أن يسلم قال : السلام على النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، السلام عليكم — عن يمينه — ثم يردُّ على الإمام ، فإن سلم عليه أحدٌ عن يساره رد عليه .

قال محمد : التشهد الذي ذَكَرَ كله حَسَنٌ ، وليس يُشبهُ تشهَدَ عبد الله بن مسعود ، وعندنا تشهدهُ ؛ لأنه رَوَاهُ عن رسول الله ﷺ ، وعليه العامة عندنا .

(١٤٥) ليس في تشهد عائشة اثبات لفظ « لله » بعد التحيات والصلوات . وهو ثابت في المرفوع من رواية ابن عباس وابن مسعود ، والمرفوع هو الحجة ، وقد اختار مالك تشهد عمر لأنه اشتهر ، وكان يعلمه للناس على المنبر . (شرح الزرقاني ص ١٨٩ ج ١) .

(١٤٦) التحيات : أنواع التعظيم ، والصلوات : قيل الخمس ، وقيل جميع العبادات ، والطيبات : قيل : ما طاب من الكلام ، وقيل : ذكر الله ، والسلام : قيل : التعميد بالله والتحسين به ، وقيل : السلامة من كل عيب . (نيل الأوطار ص ٢٣٤ ج ٢) .
والقاري : بتشديد الباء ، نسبة إلى : قارة ، بطن من خزمية بن مدركة (أوجز المسالك ص ٢٧٠ واللباب ص ٢٣٥ ج ٢) والمقاصد ص ١٤٥) .

(١٤٧) ذكر الحافظ السخاوي في كتابه : المقاصد الحسنة : أن ذكر البسملة في التشهد غير صحيحة . وفي رواية يحيى « السلام على النبي » بدل « السلام عليك » .

١٤٨ — أخبرنا مُجَلِّ بن مُخَرِّزِ الضُّبِّي ، عن شقيق بن سلمة بن وائل الأسدي ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ ، قلنا : السلام على الله ، فقضى رسول الله ﷺ صلاته ذات يوم ، ثم أقبل علينا فقال : لا تقولوا السلام على الله ، فإن الله عز وجل هو السلام ، ولكن قولوا : التحيات لله ، والصَّلوات والطَّيِّبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

قال محمد : وكان عبد الله بن مسعود يكره أن يُزَادَ فيه حرفٌ أو يُنقص منه حرفٌ :

٤٢ — باب السنة في السجود

١٤٩ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان إذا سجد وضع كفيه على الذي يضع عليه جَبْهَتَهُ ، قال : ولقد رأيته في بردٍ شديد ، وإنه ليُخْرِجُ كَفَّيْهِ من بُرْنِسِيهِ حتى يَضَعَهُمَا على الحصى .

١٥٠ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر أنه كان يقول : من وضع جَبْهَتَهُ بالأرض فليضع كفيه ، ثم إذا رفع جبهته فليرفع كفيه ، فإن اليدين تسجدان كما يسجد الوجه .

قال محمد : وهذا نأخذ ، ينبغي للرجل إذا وضع جَبْهَتَهُ ساجداً أن يضع كفيه بجِذَاءِ أُذُنَيْهِ ، ويجمع أصابعه نحو القبلة ، ولا يفتحهما ، فإذا رفع رأسه رفعهما مع ذلك ، فأما مَنْ أصابه بردٌ يُؤْذِي وجعل يديه على الأرض من تحت كساء أو ثوبٍ فلا بأس بذلك ، وهو قول أبي حنيفة .

٤٣ — باب الجلوس في الصلاة

١٥١ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن دينار . عن ابن عمر أنه صلى إلى جنبه رجل . فلما جلس الرجل تررع وثني رجله . فلما انصرف ابن عمر غاب ذلك عليه ، قال الرجل : فإنك تفعله . قال : إني أشتكى .

(١٤٨) الحديث أخرجه الدارقطني وصححه ، والبيهقي وصححه عن ابن مسعود ، وفيه : أن ذلك قبل أن يفرض التشهد ، وفيه زيادة : السلام على جبريل وميكائيل . (التلخيص ص ٢٣٦ ج ٢) -

(١٤٩) البرنس : كل ثوب رأسه منه ملتقى به . (التعليق ص ١٠٩) .

(١٥٠) ورد مرفوعاً ما يؤيد هذا الأثر عن أبي حميد ، أخرجه البخاري ، في صفة صلاته عليه السلام . (التلخيص ص ٢٣١ ج ٢) .

(١٥١) الرجل : لعله ابنه : عبد الله ، لما في رواية البخاري وأبي داود والنسائي في مثل هذه القصة . (التعليق ص ٨٧) .

١٥٢ — أخبرنا مالك : حدثنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، أنه كان يرى أباه يَتَرَبَّعُ في الصلاة إذا جلس ، قال : فَعَلَّتهُ وأنا يومئذ حديث السن ، فنهاني أبى ، وقال : إنها لَيْسَتْ بِسُنَّةِ الصلاة إنما سُنَّةُ الصلاة أن تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى ، وتُثْنَى رِجْلَكَ الْيُسْرَى .

قال محمد : وهذا نَأْخُذُ ، وهو قول أبى حنيفة .

وكان مالك بن أنس يأخذ بذلك في الركعتين الأولىين ، فأما في الرابعة ، فإنه كان يقول : يُفَضَّى الرجل بِالْيَتِيَّةِ إلى الأرض ، ويجعل رجليه على الجانب الأيمن .

١٥٣ — أخبرنا مالك : أخبرني صَدَقَةُ بن يَسَّار ، عن الْمُغِيرَةِ بن حكيم ، قال : رأيت ابن عمر يجلس على عَقْبَيْهِ بين السجدين في الصلاة ، فذكرت ذلك له ، فقال إنما فَعَلَّتهُ منذ اشْتَكَيْتُ .

قال محمد : وهذا نَأْخُذُ ، لا ينبغي أن يجلس على عقبه بين السجدين ، ولكنه يجلس بينهما ، كجلوسه في صلاته ، وهو قول أبى حنيفة .

٤٤ — باب صلاة القاعد

١٥٤ — أخبرنا مالك : حدثنا الزُّهْرِيُّ ، عن السائب بن يزيد ، عن المطلب بن أبى وداعة السُّهْمِيِّ ، عن حفصة زوج النبي ﷺ ، أنها قالت : ما رأيت النبي ﷺ يُصَلِّي في سُبْحَتِهِ قَاعِدًا قط ، حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سُبْحَتِهِ قَاعِدًا ، ويقرأ بالسورة ويُرْتِّلُهَا ، حتى تكون أطول من أطول منها .

١٥٥ — أخبرنا مالك : حدثنا إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبى وقاص ، عن مولى لعبد الله ابن عمرو بن العاص ، عن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ قال : صلاة أَحَدِكُمْ وهو قَاعِدٌ مثل نصف صلاته وهو قائم .

١٥٦ — أخبرنا مالك : حدثنا الزُّهْرِيُّ ، أن عبد الله بن عمرو قال : لما قَدِمْنَا المدينة نَأَلْنَا وَبَاءَ من وَعَكِهَا شديد ، فخرج رسول الله ﷺ على الناس وهم يُصَلُّونَ في سُبْحَتِهِمْ قَعُودًا ، فقال : صلاة القاعد مثل نصف صلاة القائم .

(١٥٢) ثنى : بفتح أوله ، أى تعطف ، والمراد : تفرش تحت الورك . وحمل أثر ابن عباس على نصب اليمنى والقعود على اليسرى بعد ثنيها وفرشها ، وهو مذهب أبى حنيفة وأصحابه في جميع القعدات ، ومذهب مالك : التورك في جميع القعدات . (أوجز المسالك ص ٢٦٠ ، وشرح الزرقاني ص ١٨٤ ج ١) .

(١٥٤) السبحة : بضم فسكون . النافلة . وأبو وداعة : بفتح الواو والدال . اسمه . الحارث بن صبرة بن سعيد ، بالتصغير . وأطول من الأطول : إذا قرئ الأطول من غير ترتيل ، والمراد أطول في الزمن (أوجز المسالك ص ٣٠ ج ٢ ، وشرح الزرقاني ص ٢٨١ ج ١) .

١٥٧ — أخبرنا مالك : حدثنا الزهري ، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ ركب فرساً ، فصُرِعَ عنه ، فَجَحِشَ شِقَّةُ الأيمن ، فصلى صلاة من الصلوات وهو جالس ، فصلَّينا جلوساً ، فلما انصرف ، قال : إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به ، إذا صلى قائماً فصلوا قياماً ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد ، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعين .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، صلاة الرجل قاعداً للتطوع مثل نصف صلاته قائماً ؛ فأما ما روى في قوله : إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً أجمعين ، فقد روى ذلك وقد جاء ما قد نُسِخَهُ

١٥٨ — قال محمد : حدثنا بشر ، حدثنا أحمد ، أخبرنا إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، عن جابر بن يزيد الجعفي ، عن عامر الشعبي ، قال قال رسول الله ﷺ : لا يؤمنُّ الناسَ أحدٌ بعدى جالساً . فأخذ الناس بهذا .

٤٥ — باب الصلاة في الثوب الواحد

١٥٩ — أخبرنا مالك : أخبرنا بُكَيْرُ بن الأشج ، عن بُسْرِ بن سعيد ، عن عبيد الله الخولاني ، قال : كانت ميمونة زوج النبي ﷺ تصلي في الدرع والخمار ، ليس عليها إزار .

١٦٠ — أخبرنا مالك : أخبرنا ابن شهاب الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة : أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد ، قال : أو ليكلِّكم ثوبان ؟

١٦١ — أخبرنا مالك : أخبرنا موسى بن ميسرة ، عن أبي مرة عقيل بن أبي طالب ، عن أم هانئ ابنة أبي طالب ، أنها أخبرته ، أن رسول الله ﷺ صلى عام الفتح ثمانى ركعات ملتحفاً بثوب .

(١٥٧) حديث أنس أخرجه الستة ، ومثله من رواية أبي هريرة ، وجحش : تحديش ، وقيل : الحدش فوق الحد وذهب إلى متابعة الامام الجالس من لم يكن عاجزاً من المأمومين عن القيام أهل الظاهر وأحمد ، وهو منسوخ عند الشافعي وغيره . (النيل ص ١١٨ ، ١٤٥ ج ٣) .

(١٥٨) ذكر اللكنوي في التعليق المجد (ص ٩١) أنه لم يعرف بشراً ولا شيخه أحمد . والسند هنا فيه اضطراب ، لسقوط بعض الرواة منه ، وإدخال بعض الرواة فيه خطأ من النسخ ، مما كان سبباً في عدم تعيين الرواة وجهاتهم ، فالمراد بمحمد في أول السند : هو أبو علي الصواف ، وبشر شيخه : هو : بشر بن موسى الأسدي ، ورواية الموطأ لأحمد ، والمراد بأحمد ، هو أحمد بن مهران النسوي : صاحب محمد ، وراوى الموطأ عنه . واسرائيل : هو شيخ محمد بن الحسن الامام . وقد سقط من السند « محمد » من بين أحمد واسرائيل ، كما يظهر من المخطوطة بدار الكتب المصرية رقم (ب) وأدخل الناسخ في الحديث هنا خاصة عدة من الرواة المتأخرين عن محمد في صلب السند ، وهي عادة كثير من المتقدمين (بلوغ الأمالي للزاهد الكوثري ص ٦٦) .

(١٦٠) السائل — كما في مبسوط السرخسي — هو : ثوبان (شرح الزرقالي ص ٢٨٨) .

(١٦١) الصلاة في الثوب الواحد لم يخالف فيه إلا ابن مسعود ، وجازت الصلاة به ولو لم يكن على عاتق المصل من الثوب شيء إلا عند أحمد . (نيل الأوطار ص ٥٩ ج ٢) .

١٦٢ — أخبرنا مالك : أخبرني أبو النضر ، أن أبا مرة مولى عقيل أخبره أنه سمع أم هانيء ابنة

أبي طالب تُحدّث : أنها ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح ، فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته رضي الله عنها تستره بثوب ، قالت : فسلمتُ — وذلك ضحى — فقال رسول الله ﷺ : من هذا ؟ فقلت : أنا أم هانيء ابنة أبي طالب ، قال : مرحباً بأم هانيء . فلما فرغ من غسله قام فصلّى ثمانين ركعات مُلتحفاً في ثوب ، ثم انصرف ، فقلت : يا رسول الله ، زعم ابن أُمّي أنه قاتل رجلاً أجرة ، فلان ابن هُبيرة ، فقال رسول الله ﷺ : قد أجرة من أجرة يا أم هانيء .

١٦٣ — أخبرنا مالك : أخبرني محمد بن زيد التيمي ، عن أمه أنها سألت أم سلمة زوج

النبي ﷺ ، ماذا تصلي فيه المرأة ؟ قالت : في الخمار والدّرع السّابغ الذي يُغيبُ ظهرَ قدميها . قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، فإذا صلي الرجل في ثوب واحد توشّح به توشحاً جاز ، وهو قول أبي حنيفة .

٤٦ — باب صلاة الليل

١٦٤ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ كيف

الصلاة بالليل ؟ قال : مثنى مثنى ، فإذا خشي أحدكم أن يُصبح فليُصلِّ ركعةً واحدةً تُوترُ له ما قد صلي .

١٦٥ — أخبرنا مالك : حدثنا الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ كان

يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة ، يُوترُ منهن بواحدة ، فإذا فرغ منها اضطجع على شقه الأيمن .

١٦٦ — أخبرنا مالك : حدثنا عبد الله بن أبي بكر عن أبيه ، عن عبد الله بن قيس بن

مخرمة ، عن زيد بن خالد الجهني ، قال : قلت لأرْمَقْنْ صلاة رسول الله ﷺ اللَّيْلَةَ ، قال :

(١٦٢) ابن أُمّي المراد شقيقى . وأجرته : أمته ، وفلان : بالرفع على تقدير هو . وبالتصويب على البدل من « رجلا » أو من

الضمير المنصوب (الزرقاني ص ٣٠٥ ج ١) .

(١٦٤) الرجل : هو ابن عمر ، كما في معجم الطبراني الصغير وغير ابن عمر عند ابن نصر المروزي ، كما في كتاب « الوتر » له ،

فلعل القصة متعددة والحديث يدل على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل ، وهو محمول عند الجمهور على الأفضل ، لما صح من فعل الرسول عليه السلام بخلافه . (التعليق ص ٩٢) .

(١٦٥) في رواية غير مالك عن ابن شهاب : أن الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ، لا الوتر ، ورواية مالك عن ابن شهاب أرجح من

رواية غيره عنه . (أوجز المسالك ص ٤١٤ ، والزرقاني ٢٤٥) .

(١٦٦) مخرمة : بفتح فسكون ففتح مع التخفيف : والقسطاط : بضم الفاء وكسرهما : البيت من الشعر . وجميع الركعات في

هذه الرواية ثمان قبل الوتر ، وفي نسخة أخرى : عشر . وفي موطأ يحيى : ثلاث عشرة . (أوجز المسالك ص ٤٢٧ ، والزرقاني

ص ٢٥٢) .

فتوسدث عتته أو فسطاطه ، قال فقام يصلي ركعتين خفيفتين ، ثم صلى ركعتين طويلتين ، ثم صلى ركعتين دونهما ، ثم صلى ركعتين دونهما ، ثم صلى ركعتين دون اللتين قبلهما ، ثم أوثر .

١٦٧ — أخبرنا مالك : أخبرنا محمد بن المنكسر ، عن سعيد بن جبير ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : ما من امرئ تكون له صلاة بالليل يغلبه عليها نوم إلا كتب الله له أجر صلاته ، وكان نومه عليه صدقة .

١٦٨ — أخبرنا مالك : حدثنا داود بن الحصين ، عن عبد الرحمن الأعرج أن عمر بن الخطاب قال : من فاته من جزية شيء من الليل فقرأه من حين تزول الشمس إلى صلاة الظهر فكأنه لم يفته شيء .

١٦٩ — أخبرنا مالك : حدثنا زيد بن أسلم ، عن أبيه ، أنه قال : كان عمر بن الخطاب يصلي في كل ليلة ما شاء الله أن يصلي ، حتى إذا كان من آخر الليل أيقظ أهله للصلاة ، ويثلو هذه الآية « وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للمتقوى » .

١٧٠ — أخبرنا مالك : أخبرنا مخزومة بن سليمان الوالبي ، قال : أخبرني كريب مولى ابن عباس أن ابن عباس أخبره : أنه بات عند ميمونة زوج النبي ﷺ ، وهي خالته ، قال : فاضطجعت في عرض الوسادة ، واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها ، قال : فنام رسول الله ﷺ حتى إذا انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل ، جلس رسول الله ﷺ ، فمسح النوم عن وجهه بيده ، ثم قرأ بالعشر الآيات : الخوايم من سورة آل عمران ، ثم قام إلى شن معلق ، فتوضأ منه ، فأحسن وضوءه ، ثم قام يصلي ، قال ابن عباس : فقامت فصنعت مثل ما صنع رسول الله ﷺ ، ثم ذهبت فقامت إلى جانبه ، قال : فوضع رسول الله ﷺ يده اليمنى على رأسى ، وأخذ بأذنى اليمنى بيده اليمنى ففقلها ، قال : فصل ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ثم أوثر ، ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن ، فقام فصلى ركعتين ، خفيفتين ، ثم خرج فصلى الصبح .

(١٦٨) ذكر ابن عبد البر : أن الراوى وهم في هذه الرواية ، لأن المحفوظ من حديث ابن شهاب « فقرأ بين صلاة الفجر وصلاة الظهر » وهذا هو الوقت الذى يسبح الحزب ، الذى قد يكون نصف القرآن . (التعليق ص ٩٣) .

(١٧٠) عرض الوسادة : بفتح العين ، على المشهور . والعشر الآيات : أولها « إن في خلق السموات » إلى آخر السورة . ويفتلها : يداكها . والش : بفتح الشين وتشديد النون : القرية الخلق من الجلد . ويفتلها : يداكها . وفى نسخة التعليق بعد ذكر الركعات ريادة : « ست مرات » وصرحت رواية البخارى بأنه صلى ثلاث عشرة ركعة بصلاة الوتر . (شرح الزرقالى ص ٢٤٩ ج ١ ، والتعليق ص ٩٤) .

قال محمد : صلاة الليل عندنا مثنى مثنى ، وقال أبو حنيفة : صلاة الليل إن شئت صليت ركعتين ، وإن شئت أربعاً ، وإن شئت صليت ستاً ، وإن شئت ثمانياً وإن شئت ما شئت بتكبير واحدة ، وأفضل ذلك أربعاً أربعاً .

وأما الوتر : فقولنا وقول أي حنيفة فيه واحد ، الوتر ، ثلاث لا يُفصلُ بينهن بتسليم .

٤٧ — باب الحديث في الصلاة

١٧١ — أخبرنا مالك : حدثنا إسماعيل بن أبي حكيم ، عن عطاء بن يسار ، أن رسول الله ﷺ كبر في صلاة من الصلوات ، ثم أشار إليهم بيده : أن امكثوا ، فانطلق رسول الله ﷺ ثم رجع ، وعلى جلده أثر الماء فصلى .

قال محمد : وبهذا نأخذ : من سبقه حدث في صلاته ، فلا بأس بأن ينصرف ولا يتكلم ، فيتوضأ ، ثم يبنى على ما صلى ، وأفضل ذلك : أن يتكلم ويتوضأ ، ويستقبل صلاته ، وهو قول أبي حنيفة .

٤٨ — باب فضل القرآن وما يُستحب من ذكر الله عز وجل

١٧٢ — أخبرنا مالك : أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صغصعة ، عن أبيه ، أنه أخبره عن أبي سعيد الخدري ، أن رجلاً سمع رجلاً من الليل يقرأ « قل هو الله أحد » : يُرددها ، فلما أصبح ، حدث النبي ﷺ ، كأن الرجل يتقأها ، فقال النبي ﷺ : والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن .

١٧٣ — أخبرنا مالك : أخبرنا يحيى بن سعيد ، قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : قال معاذ بن جبل : لأن أذكر الله عز وجل من بكرة إلى الليل ، أحب إلي من أن أخيل على جواد الخيل ، من بكرة حتى الليل .

قال محمد : ذكر الله حسن على كل حال .

(١٧١) هذا الحديث مرسل ، وقد وصله مرفوعاً من حديث أبي هريرة : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، كما في السهوي . (التعليق ص ٩٥) .

(١٧٢) يتقأها : بتشديد اللام : يعتقد أنها قليلة في العمل ، وفي رواية : يقللها . تعدل ثلث القرآن : تساويه في أحد معاني الثلاثة : فاته : يشتمل على التوحيد ، وعلى الشرائع ، وعلى مهذب الأخلاق ، وعلم التوحيد أشرفها . وقيل : تعدل ثلثه في الثواب . (أوجز المسالك ص ٢٨٢ ج ٢ . وشرح الزرقاني ص ٢٣ ج ٢) .

١٧٤ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل المعلقة . إن عاهد عليها أمسكها وإن أطلقها ذهبت .

٤٩ — باب الرجل يُسَلِّم عليه وهو يصلي

١٧٥ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، أن ابن عمر : مرَّ على رجل يصلي . فسلم عليه ، فرد عليه السلام ، فرجع إليه ابن عمر ، فقال : إذا سلَّم على أحدكم وهو يصلي فلا يتكلم ؛ وليُشير بيده . قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي للمصلي أن يرد السلام إذا سلَّم عليه ، وهو في الصلاة ، فإن فعل فسدت صلاته ، ولا ينبغي لأحد أن يُسَلِّم عليه ، وهو يصلي وهو قول أبي حنيفة .

٥٠ — باب الرجلان يصليان جماعة

١٧٦ — أخبرنا مالك : حدثنا الزُّهْرِيُّ ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة ، عن أبيه ، قال : دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة ؛ فوجدته يسبح ، فقامت وراءه فقربني ، فجعلني بحذاءه عن يمينه ، فلما جاء يرفاً تأخرت ، فصَفَّقْنَا وراءه .

١٧٧ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، أنه قام على يسار ابن عمر في صلاة قال : فجعلني عن يمينه .

١٧٨ — أخبرنا مالك : حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك ، أن جدَّته دعت رسول الله ﷺ لطعام ، فأكل ، ثم قال : قوموا فلنصل بكم ، قال أنس : فقامت إلى حصير لنا كان قد أسودَّ من طول ما لبس ، فنضحته بماء ، فقام عليه رسول الله ﷺ ، قال : فَصَفَّقْتُ أنا واليتيم وراءه ، والعجيز وراءنا ، فصلى بنا ركعتين ثم انصرف .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا صلى الرجل الواحد مع الإمام قام عن يمين الإمام ، وإذا صلى الاثنان قاما خلفه ، وهو قول أبي حنيفة .

(١٧٦) يسبح : يصل نافلة الظهر ، أو الضحى ، ويرقاً : بهز وبغيره : حاجبه عمر . وقد صحح مالك وأبو حنيفة والشافعي صلاة الرجل خلف الصف ، وقال بطلان صلاته أحمد وأبو ثور . (أوجز المسالك ص ٩٨ ج ٢ . وشرح الزرقاني ص ٣١١ ج ١) .

(١٧٨) لبس : بضم فكسر : أى استعمل . واليتيم : هو : ضميرة بن أبي ضميرة : مول رسول الله ﷺ ، واسم أبي ضميرة : سعد الحميري واسم العجوز : مليكة (أوجز المسالك ص ٩٧ ج ٢ . والزرقي ص ٣٠٩ ج ١) .

٥١ — باب الصلاة في مَرَابِضِ الغنم

١٧٩ — أخبرنا مالك : عن محمد بن عمرو بن حلحلة الدُّؤلى ، عن جُمَيد بن مالك بن الحَئِثَم ، عن أبى هريرة ، أنه قال : أحسن إلى غنمك ، وأطبُّ مَرَاخِهَا ، وصَلِّ في ناحيتها ، فإنها من دواب الجنة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بالصلاة في مَرَاخِ الغنم ، وإن كان فيه من أبوالها وبعرها ، ما أَكَلَتْ لحمه فلا بأس ببوله .

٥٢ — باب الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها

١٨٠ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : لا يتحرى أحدكم فيصلى عند طلوع الشمس ولا عند غروبها .

١٨١ — أخبرنا مالك : أخبرنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن عبد الله الصَّنَابِجِي أن رسول الله ﷺ قال : إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان ، فإذا ارتفعت فارقها ، ثم إذا استوت قارنها ، فإذا زالت فارقها ، ثم إذا دنت للغروب قارنها ، فإذا غربت فارقها ، قال : ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة بتلك الساعات .

١٨٢ — أخبرنا مالك : أخبرني عبد الله بن دينار ، قال : كان عبد الله بن عمر يقول : كان عمر بن الخطاب يقول : لا تَحْرُوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَطْلُعُ قَرْنَاهُ مَعَ طُلُوعِهَا ، وَيَغْرُبَانِ مَعَ غُرُوبِهَا ، قال : وكان يضرب الناس على تلك الصلاة .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، ويوم الجمعة وغيره عندنا في ذلك سواء ، وهو قول أبى حنيفة .

(١٧٩) رِبَضٌ لى المكان يربض : إذا لصق وأقام ملازماً له . والدُّؤلى : بضم الدال وفتح الهمزة ، ويقال : الدلى : بكسر الدال والحيم ، بفتح فسكون ، وفي تقريب التهذيب : خثيم : بالتصغير : والمراح : بضم الميم : المكان تروح إليه الماشية وتأوى فيه ليلًا ، والحديث مرفوع حكماً ، لأن مثله لا يدرك بالرأى . (شرح الزرقاني ص ٣٤٣ . وأوجز المسالك ص ١٩٤ ج ٢) .

(١٨١) الصَّنَابِجِي : بضم ففتح : ينسب لبطن من مراد ، وقال ابن عبد البر : والصواب : عن أبى عبد الله الصَّنَابِجِي ، وهو : عبد الرحمن بن عسيلة ، من التابعين ، وقيل : له صحبة : وقرن الشيطان : قيل : المراد به أمة تعبد الشمس والقمر وتسجد لهما ، وتصل عند طلوع الشمس وغروبها ، تقصد بذلك الشمس ، وقيل : قوته ، وصحح النووي حمله على حقيقة . ومذهب مالك والشافعي المنع للنافلة فقط في هذه الأوقات . (التعليق ص ٩٧) .

٥٣ - باب الصلاة في شدة الحر

١٨٣ - أخبرنا مالك : أخبرني عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وعن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : إذا كان الحر فأبردوا عن الصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم ، وذكر أن النار اشتكت إلى ربها ، فأذن لها في كل عام بنفستين ، نفس في الشتاء ونفس في الصيف .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، نبردُ بصلاة الظهر في الصيف ، ونصلي في الشتاء حين تزول الشمس ، وهو قول أبي حنيفة .

٥٤ - باب الرجل ينسى الصلاة أو يفوته وقتها

١٨٤ - أخبرنا مالك : أخبرنا ابن شهاب الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ حين قفل من خيبر ، أسرى ، حتى إذا كان من آخر الليل عرس ، وقال لبلال : اكلاً لنا الصبح ، ونام رسول الله ﷺ وأصحابه ، فكلأ بلال ما قدير له ، ثم استند إلى راحته وهو مقابل الفجر ، فغلبته عيناه ، فلم يستيقظ رسول الله ﷺ ولا بلال ولا أحد من الركب حتى ضربتهم الشمس ، ففزع رسول الله ﷺ ، فقال : يا بلال ، ما هذا ؟ فقال بلال : يا رسول الله أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك ، قال : اقتادوا ، فبعثوا رواحهم فاقتادوها شيئاً ، ثم أمر رسول الله ﷺ بلالا ، فأقام الصلاة فصلى بهم الصبح ، ثم قال حين قضى الصلاة : من نسى صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها ، فإن الله عز وجل قال « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي » .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إلا أن يذكرها في الساعات التى نهي رسول الله ﷺ عن الصلاة فيها : حين تطلع الشمس حتى ترتفع وتبيض ، ونصف النهار حتى يزول وحين تحمر الشمس ، حتى تغيب ، إلا عصر يومه ، فإنه يصلها ، وإن احمرت الشمس قبل أن تغيب ، وهو قول أبي حنيفة .

(١٨٣) أبردوا عن الصلاة : أى بها ، قال عياض : كما جاء في رواية ، وعن ثيمم بمعنى الباء ، وقد تكون زائدة ، وجزم بالأول النووي ، وبالثاني أبو بكر بن العربي في القبس ، وفيح جهنم : وهجها . (تحفة الأحوذى شرح الترمذى للمباركفوري ص ١٤٧ ج ١) .

(١٨٤) القفول : الرجوع من السفر . وأسرى : سار ليلاً . واكلاً : احفظ وارقب . وفزع : انبه من نومه . واقتادوا : ارتحلوا . وبفسى : الباء فيه زائدة . والحديث هنا مرسل ، وقد وصله مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة (شرح الزرقاني ص ٢٢ ج ٢ وأوجز المسالك ص ٢٥ ج ١) .

١٨٥ — أخبرنا مالك : أخبرنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، وعن بُسر بن سعيد ، وعن الأعرج ، يحدثونه عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها ، ومن أدرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس فقد أدركها .

٥٥ — باب الصلاة في الليلة المطيرة وفضل الجماعة

١٨٦ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه نادى بالصلاة في سفر ، في ليلة ذات برد وريح ، ثم قال : ألا صلّوا في الرّحال ، ثم قال : إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول : ألا صلّوا في الرّحال .

قال محمد : وهذا حسن ، وهو رخصة ، والصلاة في الجماعة أفضل .

١٨٧ — أخبرنا مالك : أخبرنا أبو النضر ، عن بُسر بن سعيد ، عن زيد بن ثابت ، قال : إن أفضل صلّاتكم في بيوتكم إلا صلاة الجماعة .

قال محمد : وبهذا نأخذ وكل حسن .

١٨٨ — أخبرنا مالك : قال : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : فضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة .

٥٦ — باب قصر الصلاة في السفر

١٨٩ — أخبرنا مالك : أخبرني صالح بن كيسان ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة ، أنها قالت : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ؛ في السفر والحضر ، فزيد في صلاة الحضر ، وأقربت صلاة السفر .

١٩٠ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر : أنه كان إذا خرج إلى نخير قصر الصلاة .

(١٨٥) ظاهر الحديث أن الركعة كافية لتحصيل الصلاة ، وقد ذكر النووي الإجماع على أنه ليس على ظاهره، وحمله الجمهور على أنه سؤال على أنه أدرك الوقت (النيل ص ١٩ ج ٢) .

(١٨٦) ظاهر الرواية : أن المؤذن يقول عقب الأذان : ألا صلّوا في الرّحال . وفي رواية صحيحة : أنه يقولها موضع حتى على الصلاة ، ولا مفهوم للسفر ولا لليل . (طرح التريب للعراق ص ٣٢٠ ج ٢) .

(١٨٧) الحديث في جميع الموطآت موقوف على زيد ، ومرفوع عنه من وجوه صحاح ، فقد أخرجه مرفوعا الشيخان، وأبو داود والترمذي . (تنوير الحوالك ص ١١٥ . وشرح الزرقاني ص ٢٦٩) .

١٩١ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، أن ابن عمر كان إذا خرج حاجاً أو مُعْتَبِراً قَصَرَ الصلاة بذي الحُلَيْفَةِ .

١٩٢ — أخبرنا مالك : أخبرني ابن شهاب الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، أن ابن عمر خرج إلى ريم ، فقصر الصلاة في مسيرة ذلك .

١٩٣ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، أنه كان يسافر مع ابن عمر البريد فلا يَقْصُرُ الصلاة . قال محمد : إذا خرج المسافر أتم الصلاة ، إلا أن يريد مسيرة ثلاثة أيام كَوَامِلَ بسير الإبل ، ومشى الأقدام ، فإذا أراد ذلك قصر الصلاة حين يخرج من مصره ، ويجعل البيوت خلف ظهره ، وهو قول أبي حنيفة .

٥٧ — باب المسافر يدخل المِصْرَ أو غيره متى يُتِمُّ الصلاة ؟

١٩٤ — أخبرنا مالك : حدثنا ابن شهاب الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن ابن عمر أنه قال : أصلي صلاة المسافر ما لم أجمعُ مكثاً ، وإن حبسني ذلك اثنتي عشرة ليلة .

١٩٥ — أخبرنا مالك : حدثنا الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، أن عمر كان إذا قَدِمَ مكة صلى بهم ركعتين ، ثم قال : يا أهل مكة ، أتموا صلاتكم فَإِنَّا قوم سَفَرٌ .

١٩٦ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يقيم بمكة عشراً فيَقْصِر الصلاة ، إلا أن يشهد الصلاة مع الناس فيصلي بصلاتهم .

(١٩١) قصر الصلاة : أن تصل الرابعة ركعتين وذو الحليفة : بضم الحاء وفتح اللام واسكان الياء : على نحو ستة أميال من المدينة ، وهو ميقات أهلها . (الزرقاني ص ٢٩٨) .

(١٩٢) إلى ريم ، قال مالك : وذلك نحو من أربعة برد من المدينة ، كما في رواية يحيى . وريم : بكسر الراء واسكان الياء ، كما في شرح الزرقاني . وفي معجم ياقوت : بهمز ثانية واسكانه ، وقيل بالياء غير مهموزة : واد لمزينة قرب المدينة على أربعة برد كما قال مالك ، وكذلك ما ذكره عياض في المشارق . (أوجز المسالك ص ٧١ ج ٢ ومعجم البكري ص ٦٨٩ ج ٢) .

(١٩٣) ذهب طائفة من أهل الظاهر : إلى مشروعية قصر الصلاة في سفر الثلاثة الأميال ، لظاهر الآية « وإذا ضربتم في الأرض » ولأنه فعل النبي عليه السلام ، كما في رواية مسلم وأبي داود . والقصر عند مالك يكون في أربعة برد ، وهي ستة عشر فرسخاً : أي ثمانية وأربعون ميلاً ، لرواية الدارقطني والبيهقي والطبراني . ومذهب الحنفية في ثلاثة أيام . (التعليق ص ١٠٠) .

(١٩٤) إذا تردد المسافر في إقامة مدة معلومة : يقصر أبداً عند أبي حنيفة ، والحق أن الأصل في المقيم الإتمام ، وأنه غير مسافر فلا يشرع له القصر ، وذهب أهل الكوفة والثوري إلى انقطاع السفر بما زاد على خمسة عشر يوماً ، وهي مدة إقامته عليه السلام بمكة عام الفتح ، ونقل عن الشافعي أن مدة هذه الإقامة ثمان عشرة ليلة (شرح المنتقى ص ١٧٩ ج ٣) .

١٩٧ — أخبرنا مالك : أخبرنا هشام بن عروة ، أنه سأل سالم بن عبد الله عن المسافر ، إذا كان لا يدرى متى يخرج ، يقول : أخرج اليوم ، بل أخرج غداً ، بل الساعة ، فكان كذلك حتى يأتي عليه ليال كثيرة ، أيقصر أم ما يصنع ؟ قال : يقصر وإن تمادى به ذلك شهراً .

قال محمد : نرى قصر الصلاة إذا دخل المسافر مصرأً من الأمصار ، وإن عزم على المقام إلا أن يعزم مقام خمسة عشر يوماً فصاعداً ، فإذا عزم على ذلك أتم الصلاة .

١٩٨ — أخبرنا مالك : أخبرنا عطاء الخراساني ، قال سعيد بن المسيب : من أجمع على إقامة أربعة أيام فليتم الصلاة .

قال محمد : ولسنا نأخذ بهذا ، يقصر المسافر حتى يجمع على إقامة خمس عشرة ليلة ، وهو قول ابن عمر وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب .

١٩٩ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر : أنه كان يصلي مع الإمام بمبنى أربعاً ، وإن صلى لنفسه صلى ركعتين

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا كان الإمام مقيماً والرجل مسافراً ، وهو قول أبي حنيفة .

٥٨ — باب القراءة في الصلاة في السفر

٢٠٠ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، أن ابن عمر كان يقرأ في السفر في الصبح بالعشر السور من أول المفصل ، يردد من كل ركعة سورة .

قال محمد : يقرأ في الفجر في السفر بالسماء ذات البروج ، والسماء والطارق ، ونحوهما .

٥٩ — باب الجمع بين الصلاتين في السفر والمطر

٢٠١ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ كان إذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء .

(١٩٩) أثر ابن عمر : أخرجه محمد في كتاب الآثار عن أبي حنيفة (الآثار لمحمد ص ٣٩) .

(٢٠١) عجل : بفتح فكسر : أسرع وحضر . وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن الجمع لا يجوز إلا في عرفة والمزدلفة : منهم الحسن والنخعي وأبو حنيفة وصاحبا ، وحملوا ما ورد من ذلك على الجمع الصوري ، والجمع بين المغرب والعشاء إنما هو جمع تأخير لرؤية البخاري وأبي داود . (شرح الزرقاني ص ٢٩٣) .

٢٠٢ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، أن ابن عمر حين جمع بين المغرب والعشاء في السفر ؛ سار حتى غاب الشفق .

٢٠٣ — أخبرنا مالك : أخبرنا داود بن الحصين ، أن عبد الرحمن بن هرمز أخبره ، قال : كان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، والجمع بين الصلاتين : أن تؤخر الأولى منهما فتصلى في آخر وقتها ، وتُعجل الثانية فتصلى في أول وقتها .

وقد بلغنا : عن ابن عمر أنه صلى المغرب حين أخر الصلاة قبل أن يغيب الشفق ، خلافاً لما روى مالك ، وهو قول أبي حنيفة .

٢٠٤ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء جمع معهم في المطر .

قال محمد : ولسنا نأخذ بهذا ، لا نجمع بين الصلاتين في وقت واحد ، إلا الظهر والعصر بعرفة ، والمغرب والعشاء بالمزْدَلَّة ، وهو قول أبي حنيفة .

قال محمد : وبلغنا عن عمر بن الخطاب أنه كتب في الآفاق : ينههم أن يجمعوا بين الصلاتين ، ويخبرهم : أن الجمع بين الصلاتين في وقت واحد كبيرة من الكبائر ، أخبرنا بذلك الثقات عن العلاء بن الحارث عن مكحول .

٦٠ — باب الصلاة على الدابة في السفر

٢٠٥ — أخبرنا مالك : حدثنا عبد الله بن دينار ، قال : عبد الله بن عمر : كان رسول الله ﷺ يصلي على راحلته في السفر حيث ما تَوَجَّهَتْ به ، قال : وكان عبد الله بن عمر يصنع ذلك .

(٢٠٢) كان جمع ابن عمر تأخير ، فصل المغرب مع العشاء (التعليق ص ١٢٩) .

(٢٠٣) روى مسنداً في غير الموطأ عن أبي هريرة ، وكان جمعه تقديماً إن ارتحل بعد الزوال وتأخيراً إن ارتحل قبله ، كما في رواية أبي داود . (شرح الزرقاني ص ٢٩١) .

(٢٠٤) عدم الجمع عند محمد ، لما أخرجه مسلم مرفوعاً : أن تأخير الوقت لأول الثاني تفریط . وقد صحح ابن حجر في التهذيب جمع النبي ﷺ : بين الظهر والعصر . (التعليق ص ١٠٢) .

(٢٠٥) يستحب لمن صلى على الراحلة : أن يستقبل القبلة بالتكبير حال ابتداء الصلاة ، كما ذهب إليه الشافعي وأحمد ، وقد صح مرفوعاً كذلك من رواية أبي داود، وأحمد، والدارقطني . (شرح الزرقاني ص ٣٠٣) .

٢٠٦ — أخبرنا مالك : أخبرني أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ، أن سعيداً أخبره : أنه كان مع عبد الله بن عمر في سفر ، فكنيت أسير معه وأتحدث معه ، حتى إذا تخشيت أن يطلع الفجر ، تخلفت ، فنزلت ، فأوترت ، ثم ركبت فلحقته ، فقال لي ابن عمر : أين كنت ؟ قال : فقلت : يا أبا عبد الرحمن نزلت فأوترت ، وتخشيت أن أصبح ، فقال : أليس لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ، فقلت : بلى والله ، قال : فإن رسول الله ﷺ كان يُوتر على البعير .

٢٠٧ — أخبرنا مالك . أخبرني عمرو بن يحيى . عن سعيد بن يسار . عن عبد الله بن عمر قال : رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار وهو متوجه إلى خيبر .

٢٠٨ — أخبرنا مالك : أخبرني يحيى بن سعيد ، قال : رأيت أنس بن مالك في سفر يصلي على حماره وهو متوجه إلى غير القبلة ، يركع ويسجد إيماء برأسه ، من غير أن يضع وجهه على شيء .

٢٠٩ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، أن ابن عمر لم يصل مع صلاة الفريضة في السفر التطوع قبلها ولا بعدها ، إلا من جوف الليل ، فإنه كان يصلي نازلاً على الأرض ، وعلى بعيره أينما توجه به .

قال محمد : لا بأس بأن يصلي المسافر على الدابة تطوعاً إيماءً وحيث كان وجهه ، ويجعل السجود أخفض من الركوع ، فأما الوتر والمكتوبة فإنهما تُصلَّيان على الأرض ، وبذلك جاءت الآثار .

٢١٠ — قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة ، عن حصين ، قال : كان عبد الله بن عمر يصلي التطوع على راحلته إيماءً أينما توجهت به ، فإذا كانت الفريضة والوتر نزل فصلى .

٢١١ — قال محمد : أخبرنا عمر بن ذر الهمداني ، عن مجاهد ، أن ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السفر على الركعتين ، لا يصلي قبلها ولا بعدها ، ويخفى الليل على ظهر البعير أينما كان وجهه ، وينزل قبل الفجر فيوتر بالأرض ، وإذا أقام ليلة في منزل أحيا الليل .

(٢٠٦) المراد بسعيد: ابن المسيب ، وهو ابن يسار المدني . والحديث مستند لمن ذهب إلى أن المتر سنة . وليس بواجب ، ولا لم يجزىء على الراحلة من غير عذر . (التعليق ص ١٠٣) .

(٢٠٧) هذا الحديث ليس في نسخة اللكنوي : وهو في المخطوطة (أ — ب — ج) .

(٢١٠) يقل ابن عمر مروي عنه عليه السلام من رواية جابر أخرجه أبو داود والترمذي وهو جائز في التطوع بالاجماع ، والخلاف إنما هو في الفريضة (نيل الأوطار ص ١٤٤ ج ٢) .

٢١٢ — قال محمد : أخبرنا محمد بن أبان بن صالح ، عن حماد بن أبي سليمان ، عن مجاهد ، قال : صحبت عبد الله بن عمر من مكة إلى المدينة ، فكان يصلي الصلاة كلها على بعيره نحو المدينة ، ويومئ برأسه إيماءً ويجعل السجود أخفض من الركوع ، إلا المكتوبة والوتر ، فإنه كان ينزل لهما ، فسألته عن ذلك فقال : كان رسول الله ﷺ يفعلها حيث كان وجهه ، يومئ برأسه ، ويجعل السجود أخفض من الركوع .

٢١٣ — قال محمد : أخبرنا إسماعيل بن عيَّاش ، قال : حدثني هشام بن عروة ، عن أبيه ، أنه كان يصلي على ظهر راحلته ، يسجد حيث توجهت ، ولا يضع جبهته ، ولكن يشير للركوع والسجود برأسه ، فإذا نزل أوتر .

٢١٤ — قال محمد : أخبرنا خالد بن عبد الله ، عن المغيرة الضبي ، عن إبراهيم التَّخَمي ، أن ابن عمر كان يصلي على راحلته حيث كان وجهه ، تطوعاً ، يومئ إيماءً ويقرأ السجدة فيومئ ، وينزل للمكتوبة والوتر .

٢١٥ — قال محمد : أخبرنا الفضيل بن غزوان ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : كان : أينما توجهت به راحلته صلى التطوع ، فإذا أراد أن يؤترَ نزل فأوتر .

٦١ — باب الرجل يصلي فيذكر عليه صلاة فائتة

٢١٦ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يقول : من نسي صلاةً من صلاته فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام ، فإذا سلم الإمام فليصلَّ صلاته التي نسي ، ثم ليصلَّ بعدها الصلاة الأخرى .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إلا في خصلة واحدة : إذا ذكرها وهو في صلاة في آخر وقتها ، يخاف إن بدأ بالأولى أن يخرج وقت هذه الثانية قبل أن يصلها ، فليبدأ بهذه الثانية حتى يفرغ منها ، ثم يصلي الأولى بعد ذلك .

وهو قول أبي حنيفة وسعيد بن المسيب .

(٢١٤) خالد : هو : ابن عبد الله بن عبد الرحمن الطحان ، أبو الهيثم الواسطي . والمغيرة الضبي : هو ابن مقسم ، بكسر الميم ، كما في التقريب . (تقريب التهذيب : ص ٢١٥ ج ١ وص ٢٧٠ ج ٢ من النسخة بتحقيقنا) .

(٢١٥) الفضيل : بالتصغير ، كما في التهذيب والتقريب ، وهو في النسخة (أ . ب) كذلك وفي النسخة (ج) : بالتكبير ، وهو تحريف ، وغزوان : بفتح فسكون . (التعليق ص ١٠٤) .

(٢١٦) عند الشافعي : عدم وجوب الترتيب وهو مذهب الظاهرية ، ويجب الترتيب عند مالك ، ويسقط بالنسيان . (أوجز المسالك ص ١٨٩)

٦٢ — باب الرجل يصلي المكتوبة في بيته ثم يدرك الصلاة

٢١٧ — أخبرنا مالك : حدثنا زيد بن أسلم ، عن رجل من بنى الدَّيْل يُقال له بُسْر بن مِخْجَن ، عن أبيه ، أنه كان مع رسول الله ﷺ ، فأذن بالصلاة ، فقام رسول الله ﷺ فصلى ، والرجل في مجلسه ، فقال رسول الله ﷺ : ما منعك أن تصلي مع الناس ، أأنت رجلٌ مسلماً ؟ قال بلى ، ولكنني كنت صليت في أهل ، فقال رسول الله ﷺ : إذا جئت فصلِّ مع الناس ، وإن كنت قد صليت .

٢١٨ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يقول : من صلى صلاة المغرب أو الصبح ، ثم أدركهما فلا يُعيد لهما غير ما قد صلاهما .

٢١٩ — أخبرنا مالك : أخبرنا عفيف بن عمرو السَّهْمِي ، عن رجل من بنى أسد ، أنه سأل أبا أيوب الأنصاري ، فقال : إني أصلي ثم آتي المسجد ، فأجد الإمام يصلي ، أفأصلي معه ؟ قال : نعم ، صلِّ معه ، ومن فعل ذلك فله مثل سهم جَمْع — أو سهم جَمْع — .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، ونأخذ بقول ابن عمر أيضاً : ألا تُعيد صلاة المغرب والصبح ؛ لأن المغرب وَثْرٌ ، فلا ينبغي أن يصلي التطوع وتراً ، ولا صلاة تطوع بعد الصبح ، وكذلك العصر عندنا ، هي بمنزلة المغرب والصبح ، وهو قول أبي حنيفة .

٦٣ — باب الرجل تحضره الصلاة والطعام ، بأيهما يبدأ

٢٢٠ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يُقَرَّب إليه الطعام ، فيسمع قراءة الإمام وهو في بيته ، فلا يَعْجَلُ عن طعامه حتى يقضى منه حاجته .

قال محمد : لا نرى بهذا بأساً ، ولا نحب أن لا تُتَوَخَّى تلك الساعة .

(٢١٧) الدَّيْل : بكسر الدال وسكون الياء ، عند الكسائي وأبي عبيد ، وبضم الدال وكسر الهزة عند الأنخس وسيبويه . وهو : ابن بكير بن عبد مناف بن كنانة ، كما في شرح الزرقاني . والرجل : هو مخجن نفسه ، كما في رواية الطحاوي . (أوجز المسالك ص ١٤ ج ٢) .

(٢١٩) أبو أيوب الأنصاري : هو : خالد بن زيد بن كليب ، كما في الاستيعاب . وسهم جمع : أي : نصيب من ثواب الجماعة ، وقيل : الجمع : الجيش : أي : له سهم من الغنمة ، وقيل : أي : له سهم مضموم إلى سهم : أي سهمان . وفي رواية يحمي : فله سهم جمع أو مثل . وهو شك من الراوي (أوجز المسالك ص ١٦ ج ٢) .

(٢٢٠) أثر ابن عمر أخرجه البخاري وأبو داود ، وألحق الفقهاء بالطعام ما يحصل بتأخيرهِ تشويش الخاطر ، بجامع دهاب الخشوع الذي هو روح الصلاة (النيل ص ٥ ج ٢) .

٦٤- باب فضل العصر والصلاة بعد العصر

٢٢١ — أخبرنا مالك : أخبرني الزهري ، عن السائب بن يزيد ، أنه رأى عمر بن الخطاب يضرب المُنَكِّدِر بن عبد الله في الركعتين بعد العصر .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا صلاة تطوع بعد العصر ، وهو قول أبي حنيفة .

٢٢٢ — أخبرنا مالك : أخبرني نافع ، عن ابن عمر ، قال : الذي تفوته العصر كأنما وُثِرَ أهله وماله .

٦٥ — باب وقت الجمعة وما يستحب من الطيب والدهان

٢٢٣ — أخبرنا مالك : أخبرني عَمِّي أبو سُهَيْل بن مالك ، عن أبيه ، قال : كنت أرى طُنْفِسَةً لِعَقِيل بن أبي طالب يوم الجمعة ، تُطرح إلى جدار المسجد الغربي فإذا غشى الطُنْفِسَةُ كلها ظلُّ الجدار ، خرج عمر بن الخطاب إلى الصلاة يوم الجمعة ثم يرجع بعد الصلاة ، فنُقِيلُ قَائِلَةً الضُّبَاء .

٢٢٤ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، أن ابن عمر ، كان لا يروح إلى الجمعة إلا وهو مُدَّهِنٌ متطَّيَّب ، إلا أن يكون محرماً .

٢٢٥ — أخبرنا مالك : أخبرنا الزهري ، عن السائب بن يزيد ، أن عثمان بن عفان زاد النداء الثالث يوم الجمعة .

قال محمد : وبهذا كله تأخذ، والنداء الثالث الذي زيد هو النداء الأول ، وهو قول أبي حنيفة .

(٢٢٢) وتر أهله وماله : قال النووي : روى بنصب اللامين ورفعهما . والنصب هو المشهور ، على أنه مفعول ثان ، أي : أصيب بأهله وماله والرفع على ما لم يسم فاعله : وقيل : وتر بمعنى نقص . (أوجز المسالك ص ٢٢ ج ٢ . والزرقي ص ٢٩ ج ١) .
(٢٢٣) الضباء : بفتح الضاد والمد : هو : اشتداد النهار ، مذكر . وأما بالضم والقصر ، فالوقت عند طلوع الشمس ، مؤنث . والقيولة : النوم في الظهر . وأبو سهيل : اسمه : مالك . والطنفسة : بكسر الطاء والقاء ، وبضمهما ، وبكسر الطاء وفتح القاء . (شرح الزرقاني ص ٢٥ ج ١ وأوجز المسالك ص ١٦ ج ٢) .

(٢٢٥) النداء المزبد هو النداء الأول . أما الأذان الثاني فهو الذي بين يدي الخطيب ، والنداء الثالث : هو الإقامة ، فالأذانان مأثوران في زمن الرسول عليه السلام . (التعليق الممجّد ص ١٠٧) .

٦٦ — باب القراءة في صلاة الجمعة وما يستحب

من الصمت

٢٢٦ — أخبرنا مالك : حدثنا ضَمْرَةُ بن سعيد المازني ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله بن عُثْبَةَ ، أن الضحَّاك بن قيس سأل النعمان بن بشير ، ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ ، على أثر سورة الجمعة يوم الجمعة ؟ فقال : كان يقرأ به « هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ » .

٢٢٧ — أخبرنا مالك : حدثنا الزهري ، عن ثعلبة بن أبي مالك ، أنهم كانوا زمانَ عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر ، فإذا خرج وجلس على المنبر وأذن المؤذن ، قال ثعلبة : جلسنا نتحدث ، فإذا سكبت المؤذن وقام عمر سكتنا فلم يتكلم أحد منا .

٢٢٨ — أخبرنا مالك : حدثنا الزُهْرِيُّ ، قال : خروجه يقطع الصلاة ، وكلامه يقطع الكلام .

٢٢٩ — أخبرنا مالك : أخبرنا أبو النضر ، عن مالك بن أبي عامر ، أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته — قَلَّمَا يَدْعُ ذَلِكَ إِذَا خُطِبَ — إذا قام الإمام فاستمعوا وأنصتوا ، فَإِنْ لِلْمَنْصُتِ الَّذِي لَا يَسْمَعُ مِنَ الْحَظِّ مِثْلَ مَا لِلْسَامِعِ الْمَنْصُتِ .

٢٣٠ — أخبرنا مالك : أخبرنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : إِذَا قُلْتَ لِمَا جِئْتَ : أَنْصِتْ فَقَدْ لَغَوْتَ ، والإمام يخطب .

٢٣١ — أخبرنا مالك : أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، أن أباه القاسم بن محمد رأى في قميصه دماً والإمام على المنبر يوم الجمعة ، فترع قميصه فوضعه .

(٢٢٦) الحديث أخرجه الستة إلا البخاري والترمذي ، وروى عن مالك أنه أدرك الناس يقرأون في الأولى الجمعة، وفي الثانية بسبح ، قال الشوكاني : ولم يثبت ذلك في الأحاديث . (نيل الأوطار ص ٢٢٤ ج ٣) .

(٢٣٠) في رواية يحيى : إِذَا قُلْتَ لِمَا جِئْتَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ : أَنْصِتْ فَقَدْ لَغَوْتَ . وفي رواية مسلم « فقد لغيت » وهي لغة في « لغوت » ، ومعنى لغوت : قبل : نخب من الأجر ، وقيل : بطلت فضيلة جمعتك ، وقيل : صارت جمعتك ظهرا ، ورجحه ابن حجر (الزرقالي ص ٢١٤ ج ١) .

٦٧ — باب صلاة العيدين وأمر الخطبة

٢٣٢ — أخبرنا مالك : أخبرنا الزهرى ، عن أبى عُبَيْد مَوْلَى عبد الرحمن ، قال : شهدت العيد مع عمر بن الخطاب ، فصلّى ثم انصرف ، فخطب فقال : إن هذين اليومين نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما ، أحدهما يوم فطرتم من صيامكم ، والآخر يوم تأكلون من لحوم نسككم ، قال : ثم شهدت العيد مع عثمان بن عفان ، فجاء فصلّى ، ثم انصرف فخطب ، فقال : إنه قد اجتمع لكم فى يومكم هذا عيدان ، فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها ، ومن أحب أن يرجع فليرجع ، فقد أذنت له ، فقال : ثم شهدت العيد مع علىّ وعثمان محصوراً ، فصلّى ثم انصرف فخطب .

٢٣٣ — أخبرنا مالك : أخبرنا ابن شهاب الزهرى ، أن النبى ﷺ كان يصلى يوم الفطر ويوم الأضحى قبل الخطبة ، وذكر أن أبا بكر وعمر كانا يصنعان ذلك .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، إنما رخص عثمان فى الجمعة لأهل العالية ، لأنهم ليسوا من أهل المصر . وهو قول أبى حنيفة .

٦٨ — باب صلاة التطوع قبل العيد أو بعده

٢٣٤ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان لا يصلى يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها .
٢٣٥ — أخبرنا مالك : أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أنه كان يصلى قبل أن يغدو أربع ركعات .
قال محمد : لا صلاة قبل صلاة العيد ، وأما بعدها ، فإن شئت صليت ، وإن شئت لم تُصَلِّ ، وهو قول أبى حنيفة .

(٢٣٢) نسككم : بضم السين ، ويجوز تسكينها : أى : أضحيّكم . وأهل العالية سكان القرى المجتمعة حول المدينة . وسقوط الجمعة يوم العيد مذهب عطاء ، وحكى عن أحمد وعن الشافعى ، لمن كان خارج المصر . (أوجز المسالك ص ٢٤١ ج ٢) .
(٢٣٣) قيل : أهل العالية : على ميل ، وقيل على ميلين من المدينة ، قال عياض : على أربعة أميال . وليسوا أهل جمعة : أى : لا يجب عليهم لما أخرجه عبد الرزاق عن على ، أنه قال : لا جمعة ولا تشريق إلا فى مصر جامع ، وأخرج نحوه ابن أبى شيبة ، وقد ذكر القسطلانى فى إرشاد السارى : أنه مرفوع . (التعليق ص ١٠٨) .

(٢٣٤) اختلفت الروايات عن النبى عليه السلام فى الصلاة قبل العيد ، ومذهب أحمد كراهة الصلاة قبل صلاة العيد ، وعن مالك روايتان ، وحكى عن الكوفيين الجواز بعد الصلاة ، وعن البصريين قبلها . (نيل الأوطار ص ٢٥٦ ج ٣) .

٦٩ — باب القراءة في صلاة العيدين

٢٣٦ — أخبرنا مالك : حدثنا ضَمْرَةُ بن سعيد المازني ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبَةَ ، أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ، ماذا كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحى أو القطر ؟ قال : كان يقرأ به « ق والقرآن المجيد » ، « واقتربت الساعة وانشق القمر » .

٧٠ — باب التكبير في العيدين

٢٣٧ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، قال : شهدت الأضحى والفطر مع أبي هريرة ، فكبر في الأولى بسبع تكبيرات قبل القراءة ، وفي الآخرة بخمس تكبيرات قبل القراءة .

قال محمد : اختلف الناس في التكبير في العيدين ، فما أخذت به فهو حسن ، وأفضل ذلك عندنا : ما روى عن ابن مسعود : أنه كان يكبر في كل عيد تسعاً : خمساً وأربعاً ، فهنّ تكبيرة الافتتاح ، وتكبيرتا الركوع ، ويوالى بين القراءتين ، ويؤخرها في الأولى ، ويقدمها في الثانية ، وهو قول أبي حنيفة .

٧١ — باب قيام شهر رمضان وما فيه من الفضل

٢٣٨ — أخبرنا مالك : أخبرنا بن شهاب الزهري ، عن عُرْوَةَ بن الزبير ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ صلى في المسجد . فصلّى بصلاته ناس ، ثم كثروا من القابلة ، ثم اجتمعوا في الليلة الثالثة أو الرابعة ، وكثروا ، فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ فلما أصبح قال : قد رأيت الذي صنعتم الباريحة ، فلم يمنعني أن أخرج إليكم إلا أني خَشِيتُ أن يُفَرَضَ عليكم ، وذلك في رمضان .

٢٣٩ — أخبرنا مالك : حدثنا سعيد المقبري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، أنه سأل عائشة ، كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان ؟ قالت : ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ، يصلي أربعاً ، فلا تسأل عن حُسْنِ وطولهنّ ، ثم يصلي أربعاً ، فلا تسأل عن حُسْنِ وطولهنّ ، ثم يصلي ثلاثاً ، قالت : فقلت : يا رسول الله أتناّم قبل أن تُوتر ؟ فقال : يا عائشة ، عيناى تنامان ولا ينام قلبي .

(٢٣٨) قيام شهر رمضان : يسمى : التراويح جمع ترويقة : لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين . وعدد الركعات التي صلاها بهم النبي عليه السلام ثمان ركعات ، كما في صحيح ابن حبان ، وما أخرجه ابن أبي شيبة : من أنها عشرون ، فضعيف . أنظر (آثار السنن والتعليق الحسن ، للنموي ص ٤٩ ج ٢) .

(٢٣٩) ذكر العراقي : أن الناس كانوا يقومون على عهد عمر في رمضان بعشرين ركعة ، رواه البيهقي بإسناد صحيح ورواه مالك عن يزيد بن رومان بثلاث وعشرين ركعة ، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عمر وعلى وأبي قال ابن عبد البر : وهو قول جمهور العلماء ، وكأن ما وقع في زمن عمر اجماع أخذ به أبو حنيفة والشافعي وأحمد (طرح الترهيب ص ٩٧ ج ٣) .

٢٤٠ — أخبرنا مالك : حدثنا الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، أن رسول الله ﷺ كان يُرَغِّبُ الناس في قيام رمضان ، من غير أن يأمر بعزيمة ، فيقول : مَنْ قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه . قال ابن شهاب : فتوفى النبي ﷺ والأمر على ذلك ، ثم كان الأمر في خلافة أبي بكر وصدرًا من خلافة عمر على ذلك .

٢٤١ — أخبرنا مالك : أخبرنا ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الرحمن بن عبد القاري ، أنه خرج مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان ، فإذا الناس أوزاع متفرقون ، يصلي الرجل فيصل بصلاته الرُّمُطُ ، فقال عمر : والله إني لأظننني لو جَمَعْتُ هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل ، ثم عَزَمَ فجمعهم على أبي بن كعب ، قال : ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم ، فقال : نَعَمَتِ الْبِدْعَةُ هذه ، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون فيها ، يريد آخر الليل ، وكان الناس يقومون أوله .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، لا بأس بالصلاة في شهر رمضان ، أن يُصَلِّيَ الناس تطوعاً بإمام ، لأن المسلمين قد اجتمعوا على ذلك ورأوه حسناً ، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح .

٧٢ — باب القنوت في صلاة الفجر

٢٤٢ — أخبرنا مالك : عن نافع ، قال كان ابن عمر لا يقنت في الصبح .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

(٢٤٠) إيماناً : أي تصديقاً بأنه حق ، معتقداً أفضليته ، مريداً به وجه الله تعالى . والذنوب التي تغفر : إنما هي الصغائر ، خلافاً لابن المنذر . (أوجز المسالك ص ٣٨٥ ج ١) .

(٢٤١) عبد : بالتثنية ، والقاري : بتشديد الياء : ينسب إلى : القاري : بطن من خزيمه ، وظاهر قول محمد « وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : ما رآه المؤمنون حسناً إلى آخره » : أنه حديث مرفوع ، وليس كذلك ، بل هو موقوف ، من قول ابن مسعود ، كما نص عليه المحدثون ، فقد ذكر السخاوي : أنه أخرجه أحمد والبخاري والطبراني والطحاوي وأبو نعيم والبيهقي من قول ابن مسعود ، وقال العلاني — عند قول ابن نجيم في الأشباه والنظائر ، عند قاعدة « العادة محكمة » : لم أجده مرفوعاً في كتب شيء من الحديث أصلاً ، ولا بسند ضعيف ، بعد طول البحث ، وكذلك ذكره الحموي في حاشيته عليها ، وكذلك ذكره ابن عراق الكنتالي في « تنزيه الشريعة المرفوعة » . لكن : ذكر اللكنوي أنه رآه مرفوعاً في نسخة من مسند أحمد ، وفي نسخة من « العلل المتناهية » لابن الجوزي ، وفي سنده : سليمان بن عمرو النخعي : وهو يضع الحديث ، وكان قد رآه ، كما ذكره ابن عدي في الكامل وابن حبان والحاكم على تساهله قال السخاوي : رواه أحمد في كتاب السنة ، ووهب من عزاه للمسند (أوجز المسالك ص ٣١ ج ١ والتعليق ص ١٣٩ ، المقاصد الحسنة ص ٣٦٧ النسخة بتدويننا)

٧٣ — باب فضل صلاة الفجر في الجماعة وأمر ركعتي الفجر

٢٤٣ — أخبرنا مالك : أخبرنا ابن شهاب ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي خثمة ، أن عمر بن الخطاب فقد سليمان بن أبي خثمة في صلاة الصبح ، وأن عمر غدا إلى السوق ، وكان منزل سليمان بين السوق والمسجد ، فمر عمر على أم سليمان ، الشفاء ، فقال : لم أر سليمان في الصبح ؟ فقالت بات يصلي فغلبته عيناه ، فقال عمر : لأن أشهد صلاة الصبح أحب إلى من أن أقوم ليلة .

٢٤٤ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، أن ابن عمر أخبره عن حفصة زوج النبي ﷺ ، أنها أخبرته ، أن رسول الله ﷺ كان إذا سكَّت المؤذن من صلاة الصبح ، وبدأ الصبح ، ركع ركعتين خفيفتين ، قبل أن تقام الصلاة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، الركعتان قبل صلاة الفجر يُخَفَّفَانِ .

٢٤٥ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه رأى رجلاً ركع ركعتي الفجر ثم اضطجع ، فقال ابن عمر : ما شأنه ؟ فقال نافع : فقلت : يفصل بين صلاته ، قال ابن عمر : وأي فصل أفضل من السلام .

قال محمد : ويقول ابن عمر نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

٧٤ — باب طول القراءة في الصلاة وما يستحب من التخفيف

٢٤٦ — أخبرنا مالك : حدثنا الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن أمه أم الفضل ، أنها سمعته يقرأ : « والمرسلات » فقالت : يا بُنَيَّ ، لقد ذكُرْتُني بقراءتك هذه السورة ، إنها لآخر ما سمعتُ رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب .

(٢٤٣) أبو خثمة : اسمه عبد الله بن حذيفة العدوي . والشفاء هي ليلى بنت عبد الله بن عبد شمس القرشية . (التعليق

ص ١١٣) .

(٢٤٥) صبح من حديث أبي هريرة وعائشة وعبد الله بن عمرو بن العاص ، اضطجاعه عليه السلام قبل الصبح وبعد ركعتي الفجر ، وهو مندوب عند الفقهاء السبعة بالمدينة ، وأوجه ابن حزم ، وبدعة عند مالك (نيل الأوطار ص ٢٠ ج ٢)

٢٤٧ — أخبرنا مالك : حدثنا الزهري ، عن محمد بن جُبَيْر بن مُطعم ، عن أبيه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقرأ « بالطُّور » في المغرب .

قال محمد : العامة على أن القراءة تخفف في صلاة المغرب ، يُقرأ فيها بقصار المُفصل ، ونرى أن هذا كان شيئاً فُتِرَ ، أو لعلّه كان يُقرأ ببعض السورة ثم يركع .

٢٤٨ — أخبرنا مالك : أخبرنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : إذا صلى أحدكم للناس فليُخَفِّفْ ، فإن فيهم السقيم والضعيف والكبير ، وإذا صلى لنفسه فليُطَوِّلْ ما شاء .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

٧٥ — باب صلاة المغرب وتر صلاة النهار

٢٤٩ — أخبرنا مالك : حدثنا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، قال : صلاة المغرب وتر صلاة النهار .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وينبغي لمن جعل المغرب وتر صلاة النهار كما قال ابن عمر أن يكون وتر صلاة الليل مثلها ، لا يفصل بينهما بتسليم ، كما لا يفصل في المغرب بتسليم ، وهو قول أبي حنيفة .

٧٦ — باب الوتر

٢٥٠ — أخبرنا مالك : أخبرنا زيد بن أسلم ، عن أبي مُرّة ، أنه سأل أبا هريرة : كيف كان رسول الله ﷺ يُوتر ؟ قال : فسكت ، ثم سأله فسكت . ثم سأله فقال : إن شئت أخبرتك كيف أصنع أنا ، قال : فأخبرني قال : إذا صليتُ العشاء صليتُ بعدها خمس ركعات ، ثم أنام ، فإن قمْتُ من الليل صليتُ مثنى مثنى ، وإن أنا أصبحت أصبحت على وتر .

(٢٤٧) فسر تخفيف القراءة في صلاة المغرب ، بالقراءة بقصار المُفصل ، كما في رواية الطحاوي ، وأخرج أبو داود أنه كان يقرأ بالعاديات . وسور المُفصل : أولها : سورة الحجرات على الرَّاجع عند المالكية والشافعية وطوالها من الحجرات إلى « السماء ذات البروج » ومن لم يكن إلى الآخر قصارها . وقيل غير ذلك . (أوجز المسالك ص ٢١٧ ج ١ . وشرح الزرقاني ص ١٦٢) .

(٢٤٨) في رواية مسلم زيادة (والصغير) وفي رواية الطبراني (والحامل والمرضع) وفي رواية أخرى له (والعاهر السيل) وفي رواية البخاري (وذا الحاجة) . (التعليق ص ١١٤) .

(٢٤٩) يريد : أن وتر الليل ، كوتر النهار : ثلاث ركعات بتسليم واحدة ، كما أخرجه الطحاوي عن ابن عمر ، وهو مُعارض بما صح نقله عن ابن عمر : من أنه كان يسلم على رأس الركعتين ، قال النيموري : الأمر واسع (آثار السنن ص ٩ ج ٢) .

٢٥١ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان ذات ليلة بمكة والسماء مغيمة ، فخشي الصبح فأوتر بواحدة ، ثم انكشف الغيم ، فرأى عليه ليلاً فشفع بسجدة ، ثم صلى سجدتين . سجدتين ، فلما خشي الصبح أوتر بواحدة .

قال محمد : ويقول أى هريرة نأخذ ، لا نرى أن يشفع إلى الوتر بعد الفراغ من صلاة الوتر ، ولكنه يصلى بعد وتره ما أحب ولا ينقص وتره ، وهو قول أى حنيفة .

٧٧ — باب الوتر على الدابة

٢٥٢ — أخبرنا مالك : أخبرنا أبو بكر بن عمر ، عن سعيد بن يسار ، أن النبي ﷺ أوتر على راحلته .

قال محمد : قد جاء هذا الحديث ، وجاء غيره ، وأحب إلينا أن يصلى على راحلته تطوعاً ما بدّأ له ، فإذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض ، وهو قول عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمر ، وهو قول أى حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٧٨ — باب تأخير الوتر

٢٥٣ — أخبرنا مالك : أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول : إني لأوتر وأنا أسمع الإقامة — أو بعد الفجر — يشك عبد الرحمن أى ذلك .

٢٥٤ — أخبرنا مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، أنه سمع أباه يقول إلى لأوتر بعد الفجر .

٢٥٥ — أخبرنا مالك : أخبرنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن ابن مسعود أنه كان يقول : لا أبالي لو أقيمت الصبح وأنا أوتر .

(٢٥١) قال العراق : ومن كان يوتر بركعة من الصلابة : الخلفاء الأربعة ، وعد كثيرون من الصحابة وكثيرون من التابعين ، وروى عن مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي ، ولم يجره الحنفية والجمهور على أن الجواز غير مقيد بالخوف من هجوم الصبح . (نيل الأوطار ص ٢٨ ج ٢٢) .

٢٥٦ — أخبرنا مالك : أخبرنا عبد الكريم بن أبي المُخَارِقِ ، عن سعيد بن جُبَيْرٍ ، عن ابن عباس ؛ أنه رَقَدَ ثم استيقظ ، فقال لخدمته : انظر ماذا صنع الناس — وقد ذهب بصره — فذهب ثم رجع ؛ فقال : قد انصرف الناس من الصبح ، فقام ابن عباس فأوتر ، ثم صلى الصبح .

٢٥٧ — أخبرنا مالك : أخبرنا يحيى بن سعيد ، أن عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ كان يؤمّ قوماً ، فخرج يوماً للصبح ، فأقام المؤذن الصلاة ، فأسكته ، حتى أوتر ثم صلى بهم .
قال محمد : أحب إلينا أن يُوترَ قبل أن يطلع الفجر ، ولا يؤخره إلى طلوعه . فإن طلع قبل أن يُوترَ فَلْيُوترْ ولا يعتمد ذلك ، وهو قول أبي حنيفة .

٧٩ — باب السلام في الوتر

٢٥٨ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع عن ابن عمر ، أنه كان يسلم في الوتر بين الركعة والركعتين ، حتى يأمر ببعض حاجته .

قال محمد : ولسنا نأخذ بهذا ، ولكننا نأخذ بقول عبد الله بن مسعود وابن عباس ، ولا نرى أن يُسَلَّمَ بينهما .

٢٥٩ — قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة ، حدثنا أبو جعفر ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلي بين صلاة العشاء الآخرة إلى صلاة الصبح ثلاث عشرة ركعة ، ثماني ركعات تُطَوَّعاً ، وثلاث ركعات الوتر وركعتي الفجر .

٢٦٠ — قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة ، عن حَمَّاد ، عن إبراهيم النَّخَعِيِّ ، عن عمر بن الخطاب ، أنه قال : ما أحب أني تركت الوتر بثلاث ، وَأَنَّ لي حُمْرَ النَّعَمِ .

(٢٥٦) عبد الكريم بن أبي المخارق : كنيته أبو أمية ، قال ابن حجر في « القول المسدد » : متروك . وقال ابن عبد البر : هو ضعيف باتفاق أهل الحديث : غير مالكا سمته ، ولم يكن من أهل بلده فخلى عليه أمره ، والمخارق : بضم الميم ، واسم أبيه : قيس . ولعبد الكريم زيادة في البخاري : في قيام الليل ، وله ذكر في مقدمة مسلم ، وروى له النسائي قليلا ، وروى عنه ابن ماجه في تفسيره ، وأبو داود في مراسيله ، والترمذي في حديث « البول قائما » ، ومتى أخرج له البخاري تعليقا ، ومسلم متابعة يكون غير مطروح . والطعن فيه إنما هو من قبل حفظه . وقد ذكر صاحب « تنسيق النظم » ، بشرح مسند الامام : أبي حنيفة « وجوه الاحتجاج به ، وبلغها مبعة وعشرين وجها . (مقدمة تنسيق النظم لملا محمد حسن ص ٦٥) .

(٢٥٩) أبو جعفر : يراد به : الباقر محمد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وهو ثقة فاضل ، كما ذكره ابن حجر (التقريب ص ١٩٢ ج ٢ بتحقيقنا) .

(٢٦٠) حمر النعم : الحمر من الابل ، بضم الحاء وسكون الميم : جمع أحر ، والنعم : بفتح النون : الأنعام والدواب ، وحر الابل : أحسن أنواعها . (التعليق ص ١١٦) .

٢٦١ — قال محمد : أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة ، قال : قال عبد الله بن مسعود : الوتر ثلاث ثلاث المغرب .

٢٦٢ — قال محمد : حدثنا أبو معاوية الكوفي ، عن الأعمش ، عن مالك بن الحارث ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : الوتر ثلاث كصلاة المغرب .

٢٦٣ — قال محمد : أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن ليث ، عن عطاء ، قال : قال ابن عباس : الوتر كصلاة المغرب .

٢٦٤ — قال محمد : أخبرنا يعقوب بن إبراهيم ، قال حدثنا حصين بن إبراهيم ، عن ابن مسعود ، قال : ما أجزأت ركعة واحدة قط .

٢٦٥ — قال محمد : أخبرنا سلام بن سليم الحنفي ، عن أبي حمزة ، عن إبراهيم النخعي ، عن علقمة ، قال : أخبرنا عبد الله بن مسعود : أهون ما يكون الوتر ثلاث ركعات .

٢٦٦ — قال محمد : أخبرنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن زرارة بن أوفى ، عن سعيد بن هشام ، عن عائشة أم المؤمنين ، أن رسول الله ﷺ : كان لا يُسلم في ركعتي الوتر .

٨٠ — باب سجود القرآن

٢٦٧ — أخبرنا مالك : حدثنا عبد الله بن يزيد ، مولى الأسود بن سفيان ، عن أبي سلمة ، أن أبا هريرة قرأ بهم « إذا السماء انشقت » فسجد فيها ، فلما انصرف حدثهم : أن رسول الله ﷺ سجد فيها .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، وكان مالك بن أنس لا يرى فيها سجدة .

(٢٦٢) أبو معاوية الكوفي : هو : محمد بن خازم الضمير الكوفي ، قال ابن حجر : احفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهمل في حديث غيره (تقريب التهذيب ص ١٥٧ ج ٢) .

(٢٦٥) النخعي : بفتح النون والخاء : ينسب إلى قبيلة من ملحج سكنت الكوفة . (اللباب لابن الأثير ص ٢٢٠ ج ٣) .

(٢٦٦) أبو عروبة : بفتح العين وضم الراء ، واسمه : مهران : بكسر الميم ، والعدوي ، مولى بني عدى : البصري ، كما في تهذيب ابن حجر . وزرارة : بضم ففتح ، كما في مغني الفتي . وسعيد بن هشام : هو (بغير ياء في التهذيب والتقريب والكاشف وجامع الأصول وثقات ابن حبان) أنصاري مدني .

(٢٦٧) سجدة القرآن عند أبي حنيفة والشافعي : أربع عشرة سجدة ، ومنها عند الشافعي الثانية في سورة الحج ، وأبدلها أبو حنيفة بسجدة « ص » . والحديث هنا كما في رواية البخاري ومسلم (شرح الزرقاني ص ٢٠ ج ٢) .

٢٦٨ — أخبرنا مالك : حدثنا الزُّهْرِيُّ ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن عمر بن الخطاب قرأ بهم «النجم» فسجد فيها ، ثم قام فقرأ سورة أخرى .

قال محمد : وبهذا تأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، وكان مالك بن أنس لا يرى فيها سجدة .

٢٦٩ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن رجل من أهل مِصْرَ ، أن عمر بن الخطاب قرأ : سورة الحج ، فسجد فيها سجدين ، وقال : إن هذه السورة فَضِّلَتْ بسجدين .

٢٧٠ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، أن عبد الله بن عُمَرَ كان يسجد في «الحج» سجدين .

٢٧١ — أخبرنا مالك : أخبرنا عبد الله بن دِينَار ، عن ابن عُمَرَ ، أنه رآه يسجد في سورة الحج سجدين .

قال محمد : قد روى هذا عن عمر وعن ابن عمر ، وكان ابن عباس لا يرى في سورة الحج إلا سجدة واحدة : الأولى ؛ وبهذا تأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

٨١ — باب المَارِّ بين يدي الصلاة

٢٧٢ — أخبرنا مالك : حدثنا سالم : أبو النضر : مَوْلَى عمر ، أن بُسْرَ بن سعيد أخبره : أن زيد بن خالد الجُهَنِّي أرسله إلى أبي جُهَيْم الأنصاري ، يسأله : ماذا سمع من رسول الله ﷺ يقول في المَارِّ بين يدي المصلي ؟ قال : قال رسول الله ﷺ : لو يعلم المارِّ بين يدي المصلي ماذا عليه في ذلك ، لكان أن يقف أربعين ، خيراً له من أن يمرَّ بين يديه ، قال : لا أدري ؛ قال أربعين يوماً ، أو أربعين شهراً ، أو أربعين سنة .

٢٧٣ — أخبرنا مالك : حدثنا زيد بن أسلم ، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ قال : إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمرَّ بين يديه ، فإن أبى فليقاتله ، فإنما هو شيطان .

(٢٦٨) عزائم السجود عند مالك : إحدى عشرة سجدة ، ليس منها شيء في المفصل . وقراءة سورة بعد الرفع من السجود ، ليقع ركوعه عقب القراءة ، كما هو الشأن في الركوع (أوجز المسالك ص ٢٧٤ ج ٢) .

(٢٧٠ - ٢٧١) الأثران عن ابن عمر في النسخة (أ ، ب) ونسخة اللكنوي ، وثانيتها في رواية يحيى .

(٢٧٢) أبو جهيم : بالتصغير : هو : عبد الله بن جهيم الأنصاري ؛ له ترجمة في الإصابة لابن حجر ، وذكر له هذا الحديث فيها ، في باب الكُتَي (الإصابة ص ٣٦ ج ٤) .

(٢٧٣) في رواية يحيى : فليدرك ما استطاع ، والبخاري : يدفعه ، ولمسلم : يدفع في غمره ، والمراد من الأمر بقتاله : دفعه بالقهر ، ولا يجوز قتله . والحديث يدل على أن حرم المصلي بمقدار ما يصلي وهو مذهب المالكية (شرح الزرقاني ص ٣١١) .

٢٧٤ — أخبرنا مالك : حدثنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن كعب ، أنه قال : لو كان يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه في ذلك ، لكان أن يُخسف به خيراً له .

قال محمد : يكره أن يمر الرجل بين يدي المصلي ، فإن أراد أن يمر بين يديه ، فَلْيُذْرَأْ ما استطاع ولا يقاتله ، فإن قاتله كان ما يدخل عليه في صلاته من مقابلته إياه أشد عليه من أن يمر هذا بين يديه ، ولا نعلم أحداً رأى قتاله ، إلا ما رَوَى عن أبي سعيد الخدري ، وليست العامة عليها ، ولكنها على ما وصفت لك ، وهو قول أبي حنيفة .

٢٧٥ — أخبرنا مالك : حدثنا الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن ابن عمر ، أنه قال : لا يقطع الصلاة شيء .

قال محمد : وبه نأخذ ، لا يقطع الصلاة شيء مما مر بين يدي المصلي ، وهو قول أبي حنيفة .

٨٢ — باب ما يستحب من التطوع في المسجد عند دخوله .

٢٧٦ — أخبرنا مالك . حدثنا عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرق . عن أبي قتادة السلمي أن رسول الله ﷺ قال : إذا دخل أحدكم المسجد فليصل ركعتين قبل أن يجلس .

قال محمد : هذا تطوع ، وهو حسن ، وليس بواجب .

٨٣ — باب الانفتاح في الصلاة .

٢٧٧ — أخبرنا مالك : أخبرني يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، أنه سمعه يُحدث عن واسع بن حبان ، قال : كنت أصلي في المسجد وعبد الله بن عمر مُسْتَبِدّاً ظهره إلى القبلة ، فلما قضيت صلاتي انصرفت إليه من قبل شقي الأيسر ، فقال ما منعك أن تنصرف عن يمينك ؟ قلت : رأيته وانصرف إليك ، فقال عبد الله ، فإنك قد أصبت ، فإن قائلاً يقول : انصرف على يمينك ، وإذا كنت تصلي فانصرف حيث أحببت : على يمينك أو على يسارك ، ويقول ناس : إذا قعدت

(٢٧٥) عند أحمد بن حنبل : يقطع صلاة المصل : مرور الكلب الأسود ، وقال : وفي المرأة والحمار شيء . وتأول الجمهور ما ورد في ذلك بالنسخ أو بقطع الخشوع . والحديث موقوف ، وأخرجه الدارقطني وأبو داود مرفوعاً ، بلسان ضعيف . (شرح الزرقاني ص ٣١٦) .

(٢٧٦) الزرق : بضم ففتح ، ينسب إلى : عامر بن زريق ، كما في الفتح ، والسلمى : بضم ففتح ، ويفتح فكسر ، كما في أنساب السمعاني والتقريب والمغنى (تقريب التهذيب ص ٣٢٨ ج ٢ والنسخة بتحقيقنا) .

(٢٧٧) واسع بن حبان : بفتح الحاء والباء الموحدة : ابن منقذ الأنصاري . صحاح على الراجح (التقريب ص ٣٢٨ ج ١) .

والقدس : بفتح فسكون فكسر ، وبضم ففتح وبالتشديد مع الفتح لثاقه ، كما في « تهذيب الأسماء واللغات » للنووي .

ويجوز عند مالك والشافعي وأحمد : استقبال القبلة واستدبارها في المصرون الصحراء . (التعليق ص ١١٩)

على حاجتك فلا تستقبل القبلة ، ولا بيت المقدس ، قال عبد الله : لقد رقيتُ على ظهر بيت لنا ، فرأيت رسول الله ﷺ على حاجته مُستقبل بيت المقدس .

قال محمد : ويقول عبد الله بن عمر نأخذ ، ينصرف الرجل إذا سلم على أى شقِّه أحب ، ولا بأس أن يستقبل بالخلاء من الغائط والبول بيت المقدس ، إنما يُكره أن يستقبل بذلك القبلة ، وهو قول أى حنيفة .

٨٤ — باب صلاة المُغْمَى عليه

٢٧٨ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه أغْمَى عليه ثم أفاق فلم يقض الصلاة .

قال محمد : وهذا نأخذ إذا أغْمَى عليه أكثر من يوم وليلة . فأما إذا أغْمَى عليه يوماً وليلة أو أقل قضى صلاته .

٢٧٩ — بلغنا عن عمار بن ياسر ، أنه أغْمَى عليه أربع صلوات ثم أفاق ، فقضى صلاته . أخبرنا بذلك أبو معشر المديني عن بعض أصحابه .

٨٥ — باب صلاة المريض

٢٨٠ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، أن ابن عمر قال : إذا لم يستطع المريض السجود أو مأ برأسه .

قال محمد : وهذا نأخذ ، ولا ينبغي له السجود على عود ، ولا شيء يرفعه إليه ، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه ، وهو قول أى حنيفة .

٨٦ — باب النخامة في المسجد وما يكره من ذلك

٢٨١ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ ، رأى بصاقاً في قبلة المسجد ، فحكَّه ، ثم أقبل على الناس فقال : إذا كان أحدكم يصلي فلا يصبق قبل وجهه ، فإن الله قتل وجهه إذا صلى .

(٢٧٩) البلاغ هنا أسنده الدارقطني ، ومن طريقه رواه البيهقي ، وفيه : يزيد بن عمار : وهو مجهول : ولذا قال الشافعي : هذا ليس بثابت . وأبو معشر : هو : نجيح بن عبد الرحمن السدي ، مولى لبني هاشم ، وهو ضعيف كما في (التقريب ص ٢٩٨ ج ٢) وتقدم في المقدمة أن البلاغات عند مالك : ما قرأه في كتب القوم من غير رواية ، وهي من باب التقطع .

(٢٨٠) السجود على الرسادة ونحوها لا يجوز لما رواه البزار والبيهقي أن رسول الله ﷺ عاد مريضاً فرآه يصلي على رسادة فأخذ بها فرماها فأخذ عوداً ليصلي عليه فأخذه فرمى به ، وقال : صل على الأرض إن استطعت ، وإلا فأومئ إيماء . ويكره ذلك مع الاجزاء عند الحنفية لما روى من فعل ذلك عن ابن عباس وأنس وأُم سلمة (التعليق ص ١٢٠)

قال محمد : ينبغي أن لا يصبق تَلْقَاءَ وجهه ، ولا عن يمينه ولا عن يساره ، وليبصق تحت رجله اليسرى .

٨٧ — باب الجنب والحائض يعرقان في الثوب

٢٨٢ — أخبرنا مالك : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يعرق في الثوب وهو جُنُبٌ ، ثم يصلي فيه .

قال محمد : وهذا نأخذ ، لا بأس به ما لم يصب الثوب من المنى شيء ، وهو قول أبي حنيفة .

٨٨ — باب بدء أمر القبلة وما نسخ من قبلة بيت المقدس

٢٨٣ — أخبرنا مالك : أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، قال : بينا الناس بَقْبَاءَ في صلاة الصبح إذ أتاهم رجل ، فقال : إن رسول الله ﷺ ، قد أُنْزِلَ عليه الليلة قرآن ، وقد أُمِرَ أن يستقبل الكعبة ، فاستقبلوها ، قال : وكانت وجوههم إلى الشام ، فاستداروا إلى الكعبة .

قال محمد : وهذا نأخذ فيمن أخطأ القبلة ؛ حتى صلى ركعة أو ركعتين ، ثم علم أنه يصلي إلى غير القبلة ، فليتحرف إلى القبلة فيصلى ما بقى ، ويتعذّر بما مضى ، وهو قول أبي حنيفة .

٨٩ — باب الرجل يصلي بالقوم وهو جنب أو على

غير وضوء

٢٨٤ — أخبرنا مالك : حدثنا إسماعيل ابن أبي حكيم ، أن سليمان بن يسار أخبره ، أن عمر ابن الخطاب صلى الصبح ثم ركب إلى الجُرُفِ ، فجاء بعد ما طلعت الشمس ، فرأى في ثوبه اختِلَاماً ، فقال : لقد احتلمت وما شعرت ، ولقد سُلِّطَ على الاختِلَامِ منذ وليت أمر الناس ، ثم غسل ما رأى في ثوبه ونضجه ، ثم اغتسل ، ثم قام فصلى الصبح بعدما طلعت الشمس .

قال محمد : وهذا نأخذ ، ونرى أن من علم ذلك ممن صلى خلف عمر ، فعليه أن يُعيد الصلاة ، كما أعادها عمر ، لأن الإمام إذا فسدت صلاته فسدت صلاة من خلفه ، وهو قول أبي حنيفة .

(٢٨٢) قال ابن عبد البر : جماعة الرواة يروونه عن عبد الله ، إلا عبد العزيز بن يحيى ، فإنه رواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر . والصحيح ما في الموطأ . وأول صلاة صلاها الرسول متوجهاً إلى الكعبة صلاة العصر ، كما في فتح الباري . (شرح الزرقاني ص ٣٩٥ ج ١) .

(٢٨٤) الجرف : بضم الجيم والراء ، على ثلاثة أميال من الشام وهو من منازل بني سهم بن معاوية من هذيل . (أوجز المسالك ص ١١٥ ج ١ ومعجم البكري ص ٣٧٦ ج ٢) .

٩٠ — باب الرجل يركع دون الصف أو يقرأ في ركوعه

٢٨٥ — أخبرنا مالك : أخبرني ابن شهاب الزهري ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال : دخل زيد بن ثابت فوجد الناس ركوعاً فركع ، ثم دب حتى وصل الصف .
قال محمد : هذا يُجزئ ، وأحب إلينا أن لا يركع حتى يصل إلى الصف ، وهو قول أبي حنيفة .

٢٨٦ — قال محمد : حدثنا المبارك بن فضالة ، عن الحسن أن أبا بكره ركع دون الصف ، ثم مشى حتى وصل الصف ، فلما قضى صلاته ذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال له رسول الله ﷺ : زادك الله حرصاً ولا تعد .

قال محمد : هكذا نقول ، وهو يُجزئ ، وأحب إلينا أن لا يفعل .

٢٨٧ — أخبرنا مالك : أخبرنا نافع مولى ابن عمر ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن علي بن أبي طالب ، أن رسول الله ﷺ : نهاه عن لبس القسي ، وعن لبس المعصفر وعن تعثم الذهب ، وعن قراءة القرآن في الركوع .

قال محمد : وهذا نأخذ ، تكرر القراءة في الركوع والسجود ، وهو قول أبي حنيفة .

٩١ — باب الرجل يصلي وهو يحمل الشيء

٢٨٨ — أخبرنا مالك : أخبرني عامر بن عبد الله بن الزبير ، عن عمرو بن سليم الزرقاني ، عن أبي قتادة السلمي ، أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حامل أمامة ابنة زينب بنت رسول الله ﷺ ولأبي العاص بن الربيع ، فإذا سجد وضعها ، وإذا قام حملها .

(٢٨٥) أمامة : بضم أوله ، وابن حنيف : بضم ففتح . ودب : درج في المشي رويداً بغير إسراع . وتبطل الصلاة بزيادة المشي عن الصف أو عن ثلاث خطوات عند الحنفية والمالكية (التعليق ص ١٢٢) .

(٢٨٦) ابن فضالة : بفتح الفاء وتخفيف الضاد ، كما في المغني ، وهو مولى آل الخطاب ، كما في التريب . وأبا بكره : بفتح فسكون : وهو : نقيع بن الحارث الثقفي . ولا تعد : بضم العين ، من العود ، وبسكون العين ، من العدو ، وهو : الإسراع . (التعليق ص ١٢٢) .

(٢٨٧) تنفس : بفتح القاف وتشديد السين ، كما في متقى الباجي : ثوب مخلوط بحرير ، ينسب إلى قرية على ساحل البحر ، وقيل : أبدلت فيه الزاى مينا ، وهو من الإبريسم ، وبعض أهل الحديث يكسر القاف مع التخفيف ، والنهي عن القراءة في الركوع والسجود ، لأنهما لا يناسبهما إلا الذكر والتسبيح ، لمكانهما من إظهار الخضوع والخشوع . وحنين بضم ففتح . (أوجز المسالك ص ٢٢٤ ، ونخبة الأحوذى للمباركفوري ص ٢٢٥) .

(٢٨٨) أمامة : بضم أوله ، وأبو العاص : قيل اسمه : لقيط ، وقيل : هشيم . وكانت الصلاة صلاة الصبح ، كما ذكره الطبراني في المعجم الكبير . وفي الحديث ما يدل على طهارة ثياب الأطفال وأجسامهم ، كما في (شرح الزرقاني ص ٢٤٤) .

٩٢ — باب المرأة تكون بين الرجل يصلي وبين القبلة وهي نائمة أو قائمة

٢٨٩ — أخبرنا مالك : أخبرني أبو النضر مولى عمر بن عبّيد الله ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، عن عائشة زوج النبي ﷺ ، أنها أخبرته ، قالت : كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ، ورجلاي في القبلة ، فإذا سجد غمزني ، فقبضت رجلي ، وإذا قام بسطتهما ، والبيوت ليس فيها يومئذ مصابيح .

قال محمد : لا نرى بأساً بأن يصلي الرجل والمرأة نائمة أو قاعدة بين يديه ، أو إلى جنبه ، أو تصلي إذا كانت تصلي في غير صلاته ، إنما يُكره أن تصلي إلى جنبه ، أو بين يديه ، وهما في صلاة واحدة ، أو يُصليان مع إمام واحد ، فإن كانت كذلك فسدت صلاته ، وهو قول أبي حنيفة .

٩٣ — باب صلاة الخوف

٢٩٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن ابن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال : يتقدم الإمام وطائفة من الناس ، فيصلي بهم سجدة ، وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو لم يصلوا ، فإذا صلى الذين معه سجدة استأخروا مكان الذين لم يصلوا ، ولا يسلمون ، ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه سجدة ، ثم ينصرف الإمام وقد صلى سجدتين ، ثم تقوم كل واحدة من الطائفتين ، فيصلون لأنفسهم سجدة سجدة ، بعد أن ينصرف الإمام ، فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلى سجدتين ، فإن كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قِياماً على أقدامهم ، أو رُكباناً ، مُستقبلي القبلة ، أو غير مستقبلها ، قال نافع : ولا أرى عبد الله بن عمر حدثه إلا عن رسول الله ﷺ .

قال محمد : وبهذا فأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، وكان مالك بن أنس لا يأخذ به .

(٢٨٩) أخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود « أخرجه من حيث أخرجه الله » وأخرجه الطبراني ، ففسدت لذلك الصلاة ، وذلك قبل اغتراض قيام الرجل أمام المرأة . (التعليق ص ١٢٣) .

(٢٩٠) صلاة الخوف منعها ابن الماجشون في الحضر ، لمفهوم قوله تعالى « وإذا ضربهم في الأرض » ، ومذهب الحسن بن زياد ورواية عن أبي يوسف والمزني وابن علية : أنها لا تصلي بعد العصر النبوي ، لمفهوم قوله تعالى « وإذا كنت فيهم » .

والاجماع على جواز فعلها بعده عليه السلام ، وقيل : إنها شرعت في غزوة ذات الرقاع سنة خمس من الهجرة ، وقيل في غزوة بني النضير ، كما في (نصب الراية للزيلعي وص ٢٥٨ ج ٢ الأوجز) .

٩٤ - باب وضع اليمين على اليسار في الصلاة

٢٩١ - أخبرنا مالك ، حدثنا أبو حازم ، عن سهل بن سعد الساعدي ، قال كان الناس يؤمرون أن يضع أحدهم يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة ، قال أبو حازم : ولا أعلم إلا أنه ينبغي ذلك .

قال محمد : ينبغي للمصلي إذا قام في صلاته أن يضع باطن كفه اليمنى على رُسغِهِ اليسرى تحت السرة ، ويرمي ببصره إلى موضع سجوده ، وهو قول أبي حنيفة .

٩٥ - باب الصلاة على النبي ﷺ

٢٩٢ - أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرو بن سُلَيْم الزرقاني ، قال : أخبرني أبو حميد الساعدي ، قال : قالوا : يا رسول الله ، كيف نُصَلِّي عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صلِّ على محمد ، وعلى أزواجه ، وذريته ، كما صليت على إبراهيم ، وبارك على محمد ، وعلى أزواجه وذريته ، كما باركت على إبراهيم ، إنك حميدٌ مجيدٌ .

٢٩٣ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نعيم بن عبد الله المنجير ، مولى عمر بن الخطاب أن محمد ابن عبد الله بن زيد الأنصاري أخبره - وهو عبد الله بن زيا الذي أرى النداء في النوم على عهد رسول الله ﷺ - أن أبا مسعود أخبره - قال : أتانا رسول الله ﷺ ، فجلس معنا في مجلس سعد ابن عبادَةَ ، فقال له بشير بن سعد بن النعمان : أمرنا الله تعالى أن نصلي عليك يا رسول الله ، فكيف نصلي عليك ؟ قال فصمت رسول الله ﷺ حتى تمنينا أنه لم يسأله ، ثم قال : قولوا : اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم ، في العالمين إنك حميدٌ مجيدٌ ، والسلام كما قد علمتم .

قال محمد : كل هذا حسن .

(٢٩١) أبو حازم ، هو : سلمة بن دينار الأعرج ، والحديث له حكم الرفع ، لقوله : « يؤمرون » لحمله على أن الأمر الرسول عليه السلام . والرسغ : بضم فسكون ، الفصل بين الساعد والكف ، وفي رواية أبي داود والنسائي : وضع النبي يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى . وينمى : يفتح فسكون ، أى يرفع ذلك إلى الرسول ، والقبض في الصلاة مذهب الجمهور ، ولم يحك عن مالك غيره ، ورواية ابن القاسم عنه الارسل : معلة بالاعتقاد (التعليق ص ١٢٤) .

(٢٩٢) البركة هنا : الزيادة من الخير والكرامة ، والمسمول له مثل إبراهيم وآله ، هم آل محمد لا نفسه ، كما حكى عن الشافعي وذكره النووي ، وقيل : المراد المشاركة في أصل الصلاة لا في قدرها (التعليق ص ١٢٤) .

(٢٩٣) أرى النداء : وذلك في السنة الأولى بعد بناء المسجد . وصل على محمد : أى عظمه في الدنيا باعلاء ذكره ، وفي الآخرة بتشفيعه في أمته (التعليق ص ١٢٥) .

٩٦ — باب الاستسقاء

٢٩٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، أنه سمع عباد بن تميم المازني يقول : سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول : خرج رسول الله ﷺ إلى المصلى ، فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة .

قال محمد : أما أبو حنيفة . فكان لا يرى في الاستسقاء صلاة ، وأما في قولنا . فإن الإمام يصلي بالناس ركعتين ثم يدعو ويحول رداءه ، فيجعل الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأيمن ، ولا يفعل ذلك أحد إلا الإمام .

٩٧ — باب الرجل يصلي ثم يجلس في موضعه الذي صلى فيه

٢٩٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نعيم بن عبد الله المنجير ، أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : إذا صلى أحدكم ثم جلس في مُصَلَّاه ، لم تزل الملائكة تصلي عليه ؛ اللهم صل عليه ، اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه ، فإن قام من مُصَلَّاه فجلس في المسجد ينتظر الصلاة ، لم يزل في صلاة حتى يصلي .

٩٨ — باب صلاة التطوع بعد الفريضة

٢٩٦ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ : كان يصلي قبل الظهر ركعتين ، وبعدها ركعتين ، وبعد صلاة المغرب ركعتين في بيته وبعد صلاة العشاء ركعتين ، وكان لا يصلي بعد الجمعة في المسجد حتى ينصرف ، فيسجد سجدتين .

قال محمد : هذا تطوع ، وهو حسن ، وقد بلغنا عن النبي ﷺ أنه كان يصلي قبل صلاة الظهر أربعاً إذا زالت الشمس ، فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك ، فقال : إن أبواب السماء تُفْتَحُ في هذه الساعة ، فأجِبُ أن يصعد لي فيها عمل ؛ فقال : يا رسول الله أيُفصل بينهن بسلام ؟ فقال : لا . أخبرنا بذلك بكثير بن عامر البجلي ، عن إبراهيم ، والشعبي عن أبي أيوب الأنصاري .

(٢٩٤) لم يقل أحد بعدم صلاة الاستسقاء مع أي حنيفة ، وفعل الصحابة لها أشهر من أن ينكر ، وقد حمله أبو حنيفة على الدعاء والاستغفار ، وصلاة النبي للاستسقاء رواها أصحاب السنن الأربعة وابن حبان والحاكم وأخرجها الشيخان وأبو عوانة وابن حبان وأحمد والبيهقي والطحاوي وغيرهم ، والخطبة فيها : بعد الصلاة عند المالكية والشافعية خلافا لابن المنذر . وقال في أوجز المسالك : هي جائزة عند أي حنيفة ، ومئة عند صاحبيه (الأوجز ص ٢٠٨ ج ٢) .

(٢٩٦) الحديث أخرجه الترمذي وصححه وأخرجه مسلم وأبو داود وأحمد بمعناه ، وفي لفظ للبخاري : فأما المغرب والعشاء ففي بيته ، وذلك مروى عن مالك وليس عند مالك حد في النوافل ، والجمهور على استحباب ما ذكر (نيل الأقطار ص ١٤ ج ٢) .

٩٩ — باب الرجل يمَسُّ القرآن وهو جنب أو على غير طهارة

٢٩٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم ، قال : إن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حَزْم : لا يَمَسُّ القرآن إلا طاهر .

٢٩٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يقول : لا يسجد الرجل ولا يقرأ القرآن إلا وهو طاهر .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، إلا في خصلة واحدة ، لا بأس بقراءة القرآن على غير طهر ، إلا أن يكون جنباً .

١٠٠ — باب الرجل يجز ثوبه أو المرأة تجز ذيلها فيعلق به قدر وما كره من ذلك

٢٩٩ — أخبرنا مالك ، أخبرني محمد بن عُمارة بن عامر بن عمرو بن حَزْم ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيْمِي ، عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، أنها سألت أم سلمة زوج النبي ﷺ ، فقالت : إني امرأة أُطيل ذَيْلي وأمشي في المكان القَدْر ، فقالت أم سلمة : قال رسول الله ﷺ : يطهره ما بعده .

قال محمد : لا بأس بذلك ما لم يعلق بالذيل قدر ، فيكون أكثر من قدر الدرهم الكبير : المثقال ، فإذا كان كذلك ، فلا يُصَلِّين فيه حتى يغسله ، وهو قول أبي حنيفة .

١٠١ — باب فضل الجهاد

٣٠٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا أبو الزُّنَاد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القانت الذي لا يَقْتَر من صيام ولا صلاة ، حتى يرجع .

(٢٩٧) كتاب الرسول لعمر بن حزم ، اشتهر وتلقاه العلماء بالقبول فاستغنى عن الاسناد ، وهو مرسل عن مالك ، مسند عند غيره (التعليق ص ١٢٦) .

(٢٩٨) سجود غير الطاهر : مروي عن ابن عمر ، كما في تعليق البخاري ورواية ابن أبي شيبة ، فتحمل الطهارة على الكبرى ، ويحمل ذلك على حالة الاختيار (التعليق ص ١٥٩) .

(٢٩٩) أم الولد : قيل اسمها حميدة ، والحديث حسن لا صحيح ، كما في المرقاة (التعليق ص ١٢٦) .

(٣٠٠) القانت : أي بآيات الله ، وفي رواية يحيى : القائم الدائم : أي القائم ليله بالصلاة . والدائم : المستديم للقيام والصلاة . يفتقر : بسكون الفاء وضم التاء : أي يمل ويكسل (الأوجز ص ٣ ج ٤) .

٣٠١ — أخبرنا مالك ، حدثنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : والذي نفسي بيده : لو دِدْتُ أَنْ أَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ ، ثُمَّ أُخِيَا فَأُقْتَلَ ، ثُمَّ أُخِيَا فَأُقْتَلَ ، فكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ ثَلَاثًا : أَشْهَدُ اللَّهَ .

١٠٢ — باب ما يكون من الموت شهادة

٣٠٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك ، عن عتيك بن الحارث بن عتيك ، وهو جدُّ عبد الله بن عبد الله بن جابر — أبو أمِّه — أنه أخبره ؛ أن جابر بن عتيك أخبره ، أن رسول الله ﷺ جاءَ يَعُودُ عبد الله بن ثابت ، فوجده قد غلبَ ، فصاح به ، فلم يُجبه ، فاسترجع رسول الله ﷺ ، وقال غلبنا عليك يا أبا الربيع ، فصاح النسوة ، وبكين فجعل ابن عتيك يسكتهن ، فقال رسول الله ﷺ : دَعِهِنَّ ، فَإِذَا وَجِبَ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِيَةً ، قالوا : وما الوجوب يا رسول الله ؟ قال : إذا مات ، قالت ابنته : والله إني كنت لأرجو أن تكون شهيدا ، فإنك قد كنت قضيت جهازك قال رسول الله ﷺ : إن الله تعالى قد أوقع أجره على قدر نيته ؛ وما تعدون الشهادة ، قالوا : القتل في سبيل الله ، قال رسول الله ﷺ : الشهادة سبع : سوى القتل في سبيل الله : المطعون شهيداً ، والغريق شهيداً ، وصاحب ذات الجنب شهيداً ، والمبطون شهيداً ، وصاحب الحريق شهيداً ، والذي يموت تحت الهدم شهيداً ، والمرأة تموت بجمع شهيداً .

٣٠٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا سُمَيٌّ ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : بينما رجل يمشي وَجَدَ غُصْنًا شَوْكًا عَلَى الطَّرِيقِ ، فَأَخْرَجَهُ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فغفر له ، وقال : الشهداء خمسة : المبطون شهيداً ، والمطعون شهيداً ، والغريق شهيداً ، وصاحب الهدم شهيداً ، والشهيد في سبيل الله ؛ وقال لو يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا ، ولو يعلمون ما في الْعَتَمَةِ وَالصَّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا .

(٣٠٢) ورد فيما يكون من الموت شهادة غير ما في الحديث : من قصد الشهادة وعزم عليها ولم يتفق له ذلك ، كما أخرجه أحمد والطبراني وكذلك الغريب ، كما أخرجه ابن ماجه والبيهقي والدارقطني والطبراني . وكذلك صاحب الحمى ، كما أخرجه الديلمي . وكذلك اللدغ ، والمقتول دون ماله ، ومن حبس ظلماً ، وطالب العلم ، والصائر في بلد وقع فيه الطاعون ، والمرباط ، ومن يصل الضحى ، والتمسك بالسنة عند فساد الأمة ، وغير ذلك ، مما بلغ عند بعضهم خمسة وأربعين ، كما في رسالة « أبواب السعادة في أسباب الشهادة » للسيوطي . والمرأة التي تموت بجمع ، التي تموت في النهاية ، التي تموت ولها بطنها ولد ، وقيل التي تموت بكراً وجمع بضم الجيم وسكون الميم ، وفي القاموس مثلث الميم (التعليق ص ١٢٨ — الأوجز ص ٤٨٩) .

(٣٠٣) بينما : أصله بين ، فأشبع الفتحة ، وزيدت ما ، وبين وبيننا : ظرفان للمفاجأة ، يضافان تارة إلى الجملة الاسمية ، وتارة إلى الفعلية . وشكر الله له : أثنى عليه وقبل عمله . ويستهموا : يقتربوا (التنوير ص ١١٦ ج ١) .

أَبْوَابُ الْجَنَائِزِ

١ — باب المرأة تغسل زوجها

٣٠٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، أن أسماء بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق غسّلت أبا بكر حين تُوفّي ، ثم خرجت فسألت مَنْ حضرها من المهاجرين ؛ فقالت : إني صائمة ، وإن هذا يوم شديد البرد ، فهل عليّ من غُسل ؟ فقالوا : لا .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بأن تغسل المرأة زوجها إذا تُوفّي ، ولا غُسل على من غُسل الميت ، ولا وضوء ، إلا أن يصيبه شيء من ذلك الماء فيغسله .

٢ — باب ما يكفن به الميت

٣٠٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب الزهري ؛ عن حميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أنه قال : الميت : يَمُصُّ وَيُؤَزَّرُ وَيُلْفُ بِالثَّوبِ الثَّالِثِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ كُفِّنَ فِيهِ .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، الإزار يجعل لفافة مثل الثوب الآخر ؛ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَنْ يُؤَزَّرَ وَلَا يَعْجِبُنَا أَنْ يُنْقَصَ الْمَيْتُ فِي كَفْنِهِ مِنْ ثَوْبَيْنِ ؛ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

٣ — باب المشي بالجنائز والمشي معها

٣٠٦ — أخبرنا مالك ؛ أخبرنا نافع ، أن أبا هريرة قال : أسرعوا بجنائزكم فإنما هو خَيْرٌ تُقَدِّمُونَهُ إِلَيْهِ ، أَوْ شَرُّ تُلْقُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، السرعة بها أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ الْإِبْطَاءِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

(٣٠٤) الجنائز : جمع جنازة ، بفتح الجيم والكسر ، لفتان ، وقيل : بالكسر للنعش ، وبالفتح للميت . وغسل أسماء للصديق كان بوصية منه ، وقد غسل على زوجته فاطمة كما في الدارقطني والبيهقي باسناد حسن ، ولم يتكر أحد من الصحابة ذلك ، فكان إجماعاً على جواز تغسيل أحد الزوجين صاحبه ، ويرى أحد أن النكاح بطل بالموت فلا يجوز لها تغسيله ، ويجوز العكس . (النيل ص ٢٤ ج ٤ والأوجز ص ٤٢ ج ٢) .

(٣٠٦) الحديث أخرجه الجماعة . والاسراع : شدة المشي دون الخبط وفوق سجية المشي المعتاد ، وقيل : المراد أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن بعد التحقق من موته ، ولذا يتباطأ بمثل : المطعون والمفلوج والمسبوت نحو يوم وليلة (شرح المتقى ص ٦١ ج ٤) .

٣٠٧ — أخبرنا مالك ، حدثنا الزُّهْرِي ، قال : كان رسول الله ﷺ يمشي أمام الجنائز ، والخلفاء هَلُمَّ جُراً ؛ وابن عمر .

٣٠٨ — أخبرنا مالك ؛ حدثنا محمد بن الْمُتَكَلِّبِ ، عن ربيعة بن عبد الله بن الهُدَيْرِ ، أنه رأى عمر بن الخطاب يَقدِّمُ الناس أمام جنازة زينب ابنة جحش .

قال محمد : المشي أمامها حَسَنٌ ، والمشي خلفها أفضل ؛ وهو قول أبي حنيفة .

٤ — باب الميت لا يُتَّبَعُ بنار بعد موته أو بحجارة في جنازته

٣٠٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا سعيد بن أبي سعيد المقبري ، أن أبا هريرة نهى أن يُتَّبَعَ بنار بعد موته أو بِمِجْمَرَةٍ في جنازته .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

٥ — باب القيام للجنازة

٣١٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن وَاقِدِ بن سعد بن مُعَاذِ الأنصاري ، عن نافع بن جُبَيْرِ بن مُطْعَمٍ ، عن مُعَوِّذِ بن الحَكَمِ ، عن علي بن أبي طالب ، أن رسول الله ﷺ : كان يقوم في الجنازة ، ثم جَلَسَ بَعْدُ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا نرى القيام للجنازة ، كان هذا شيئاً فُتِّرَكَ ، وهو قول أبي حنيفة .

(٣٠٧) روى الخبر موصولاً ومرسلاً ورجح البيهقي الوصل ، والجمهور ومالك والشافعي وأحمد على أفضلية المشي أمام الجنازة ، وفي غير صحيح : مشى الراكب خلفها والمشي أمامها قريباً منها . (نيل الأوطار ص ٦٢ ج ٤) .

(٣٠٨) الهدير : بالتصغير ، كما في (المغني ص ٨٣) .

يقدم الناس بفتح فسكون فضم ، أي يتقدم ، وضبطه ابن وضاح بضم ففتح فكسر مع التشديد ، من التقديم ، واختاره الباجي . واستحب الأئمة الثلاثة المشي أمامها ، والراكب خلفها عند المالكية (الأوجز ص ٤٣٦) .

(٣٠٩ — ٣١٠) الحجرة : بكسر الميم الأولى المبخرة ، والمقبري : بضم الباء . ومطعم : بضم فسكون فكسر . ومعوذ : بكسر الواو المشددة ، والخبر رواه أبو داود مرفوعاً ، وحسنه بعض الحفاظ لشواهده (الأوجز ص ٤٤٠ ج ٢) .

٦ - باب الصلاة على الميت والدعاء له

٣١١ - أخبرنا مالك ، حدثنا سعيد المقبري ، عن أبيه ، أنه سأل أبا هريرة كيف يُصلى على الجنازة ؟ فقال : أنا لعمر الله أخبرك ، اتَّبِعْهَا مِنْ أَهْلِهَا ، فَإِذَا وُضِعَتْ كَبِّرْتَ فَحَمَدْتَ اللَّهَ وَصَلَّيْتَ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ، ثُمَّ قُلْتَ : اللَّهُمَّ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمْتِكَ ، كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ ، إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تُفَتِّتْنَا بَعْدَهُ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا قراءة على الجنازة ، وهو قول أبي حنيفة .

٣١٢ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن ابن عمر كان إذا صلى على جنازة سلَّم ، حتى يُسْمِعَ مِنْ يَلِيهِ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، يسلم عن يمينه ويساره ، ويُسْمِعُ مِنْ يَلِيهِ وهو قول أبي حنيفة .

٣١٣ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن ابن عمر كان يصلى على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح ، إذا صَلَّيْتَا لَوْقَتَهُمَا .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بالصلاة على الجنازة في ثِيَابِكَ السَّاعَتَيْنِ ، مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ ، أَوْ تَغِيرَ الشَّمْسُ بِصَفَرَةٍ لِلْمَغِيبِ ، وهو قول أبي حنيفة .

٧ - باب الصلاة على الجنازة في المسجد

٣١٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه قال : مَا صَلَّيْتُ عَلَى عَمْرٍ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ .

قال محمد : لَا يُصَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ ، وَكَذَلِكَ ، بَلَّغْنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمَوْضِعَ الْجَنَائِزِ بِالْمَدِينَةِ خَارِجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ فِيهِ .

(٣١١) عن أبيه : هو كيسان بن سعيد المديني ، له ترجمة في التهذيب وفي التقريب (ص ١٣٧ ج ٤) ، وروى هذا الدعاء عن أبي هريرة مرفوعاً عند أحمد والترمذي وأبي داود وابن حبان وغيرهم ، كما في (نيل الأوطار للشوكاني) (الأوجز ص ٤٥٤ ج ٢) .
(٣١٤) أخرج مسلم صلاته عليه السلام على ابني البيضاء في المسجد ، وروى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة أنه صلى على أبي بكر في المسجد ، وهو مذهب الشافعي وأحمد ورواية المدينيين عن مالك والمشهور عنه الكراهة ، وتابعه كل من يقول بمجاسة الميت . (نيل الأوطار ص ٥٩ ج ٤) .

٨ — باب الرجل يحمل الميت أو يحنطه أو يغسله هل ينقض ذلك وضوءه ؟

٣١٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع : أن ابن عمر حنط ابناً لسعيد بن زيد ، وحمله ، ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا وضوء على من حمل جنازة ، ولا على من حنط ميتاً أو كفنه أو غسّله ؛ وهو قول أبي حنيفة .

٩ — باب الرجل تدركه الصلاة على الجنازة وهو على غير وضوء

٣١٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر أنه كان يقول : لا يصلى الرجل على جنازة إلا وهو طاهر .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي أن يصلى على الجنازة إلا طاهر ، قال : فإن فاجأته وهو على غير طهور تيمم وصلى عليها ، وهو قول أبي حنيفة .

١٠ — باب الصلاة على الميت بعد ما يدفن

٣١٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم ، وكبر عليه أربع تكبيرات .

٣١٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب الزهري ، أن أبا أمامة بن سهل بن حنيف

(٣١٥) المخطوط : يفتح فضم : اغلاط من طبع تجمع للميت خاصة .

(٣١٦) اتفق الأئمة على أن من شرط صلاة الخنارة الطهارة : أى من الحدث الأصغر ؛ إلا ما نقل عن الشعبي وابن حرير من صحتها بغير طهارة ، كما ذكره القارى (التعليق ص ١٣٢) .

ويجوز التيمم إذا خاف فوات وقتها لو توضأ ، وهو مذهب عطاء وسالم والزهري والنخعي والليث ، ورواية عن أحمد ، كما في (التعليق ص ١٣٢) .

(٣١٧) النجاشي : يفتح النون وتشديد آخره ، ويخفف : اسم لملك الحبشة وكان اسمه أصحمة . وكان معه في رجب سنة تسع (التعليق ص ١٣٢) .

وفي الحديث مشروعية الصلاة على العائب ، وهو مذهب الشافعي وأحمد ، وأكثر سلف ، ولم يقل بذلك مالك ، وحمل الحديث على الخصوصية للرسول عليه السلام .

(٣١٨) رواية مالك هنا مرسل . وقد وصلها غيره ، كما ذكره ابن عبد البر ، وكذلك هي مسندة في مصنف ابن أبي شيبة . وذكر السيوطي : أنها في رواية الشيخين ، وأنها كانت امرأة سوداء كانت تقى المسجد ، كما في (التنوير ص ١٧٦) .

أخبره : أن مسكينة مرضت ، فأخبر رسول الله ﷺ بمرضها ، قال : وكان رسول الله ﷺ يعود المساكين ، ويسأل عنهم ، قال : فقال رسول الله ﷺ : إذا ماتت فأذنوني بها ، قال : فأتيت بجنازتها ليلاً ، فكرهوا أن يؤذئوا رسول الله ﷺ بالليل ، فلما أصبح رسول الله ﷺ ، أخبر بالذي كان من شأنها ، فقال رسول الله ﷺ : ألم أمرم أن تؤذئوني ؟ فقالوا : يا رسول الله ، كرهنا أن نُخرجك ليلاً أو نُوقظك ، قال : فخرج رسول الله ﷺ ، حتى صف بالناس على قبرها فصلى عليها ، فكبر أربع تكبيرات .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، التكبير على الجنازة أربع تكبيرات ، ولا ينبغي أن يُصلى على جنازة قد صلي عليها ، وليس النبي ﷺ في هذا كغيره ، ألا يرى أنه صلى على النجاشي بالمدينة ، وقد مات بالحبشة ، فصلاة رسول الله ﷺ : بركة وطهور ، وليست كغيرها من الصلوات ، وهو قول أبي حنيفة .

١١ — باب ما روى أن الميت يعذب بكاء الحي

٣١٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، أنه قال : لا تبكوا على موتاكم ، فإن الميت يُعذب بكاء أهله عليه .

٣٢٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أنها أخبرته ، أنها سمعت عائشة زوج النبي ﷺ ، وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول : إن الميت يُعذب بكاء الحي ، فقالت عائشة : يغفر الله لابن عمر : أما إنه لم يكذب ، ولكنه قد نسي أو أخطأ إنما مر رسول الله ﷺ على جنازة يُبكي عليها ، فقال : إنهم ليُبكون عليها ، وإنها لتُعذب في قبرها .

قال محمد : وبقول عائشة نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

(٣١٩) قال النووي : تأوله الجمهور على من أوصى أن يبكي عليه ويناح بعد موته ، فنذت وصيته ، وقيل : يعذب بجماع بكاء أهله ويرى لهم ، وإليه ذهب ابن جرير ، ورجحه القاضي عياض (التنوير ص ١٨٢) .

(٣٢٠) في رواية يحيى : يغفر الله لأبي عبد الرحمن . وقال ابن عبد البر : ليس هذا الحديث عند القعنبي في رواية موطئه (التنوير ص ١٨٢) .

١٢ — باب القبر يتخذ مسجداً أو يصلى إليه أو يتوسد

٣٢١ — أخبرنا مالك : حدثنا الزُّهْرِيُّ ، عن سعيد بن المسيَّب ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ .

٣٢٢ — أخبرنا مالك ، بلغني : أنَّ عليَّ بن أبي طالب : كان يَتَوَسَّدُ عليها ويضطجع عليها ، قال بشر : يعني القُبُورَ .

(٣٢١) في زهر الرى على المجتبى للسيوطى : فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح لقصد التبرك لا للتعظيم له ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد ، كما نقله عنه اللكنوى (التعليق ص ١٢٣) .

(٣٢٢) الجمهور على حرمة الجلوس على القبر أو كراسته ، للنهي الثابت في السنة عن ذلك ، وحمله بعضهم على النهي للتفوط ونحوه (التعليق ص ١٢٣) .

أَبْوَابُ الزَّكَاةِ

١ - باب زكاة المال

٣٢٣ - أخبرنا مالك ، أخبرنا الزُّهْرِيُّ ، عن السائب بن يزيد ، أن عثمان بن عفان كان يقول : هذا شهر زكاتكم ، فَمَنْ كان عليه دَيْنٌ فليؤدِّ دَيْنَهُ ، حتى تُحْصَلَ أموالكم فتؤدُّوا منها الزكاة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، مَنْ كان عليه دَيْنٌ ، وله مالٌ فليدفع دَيْنَهُ من ماله ، فإن بقي بعد ذلك ما تجب فيه الزكاة ففيه زكاة ، وتلك مائتا درهم ، أو عشرون مثقالاً ذهباً فصاعداً ، وإن كان الذي بقي أقل من ذلك ، بعد ما يدفع من ماله الدين ، فليست فيه الزكاة ، وهو قول أبي حنيفة .

٣٢٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا يزيد بن خُصيفة ، أنه سأل سليمان بن يسار ، عن رجل له مال وعليه مثله من الدين ، أَعْلَيْهِ زكاة ؟ قال : لا .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

٢ - باب ما تجب فيه الزكاة

٣٢٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صَعَصَعَةَ ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ ، أن رسول الله ﷺ قال : ليس فيما دون خمسة أوسقٍ من التمر صدقة ، ولا فيم دون خمس أواقٍ من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمس ذُودٍ من الإبل صدقة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وكان أبو حنيفة يأخذ بذلك ، إلا في خَصْلَةٍ واحدة ، فإنه كان يقول : فيما أخرجت الأرض العُشْرَ ، من قليل أو كثير ، إن كانت تشرب سَيْحاً أو تسقيها السماء ، وإن كانت تشرب بَعْرَبٍ أو دَالِيَةٍ فنصف العُشْرَ ، وهو قول إبراهيم التَّخَمِي ومجاهد .

(٣٢٣) الزكاة لغة : النماء والتطهير ، وشرعا : إعطاء جزء من النصاب إلى مستحقه ، وهذا شهر زكاتكم : قيل : الإشارة فيه : لرجب ، وقيل : للمحرم ، وقيل لرمضان ، ولا يصح خبر أو أثر في شيء من ذلك ، فإن ذلك منوط بالحول ، وتختلف في ذلك عادات الأمصار . وقد ثبت نصاب الفضة بمائتي درهم عند الدارقطني والبخاري وعبد الرزاق وغيرهم (التعليق ص ١٢٤) .

(٣٢٤) المراد بيزيد : ابن عبد الرحمن بن خُصيفة ، بصيغة التصغير ، كما في (تقريب التهذيب ص ٣٦٧) .

(٣٢٥) الأوسق : بفتح فسكون فضم ، جمع وسق ، بفتح أوله وبكسر ، وأصله في اللغة الحمل ، والمراد به : ستون صاعا ، والورق : بكسر الراء واسكانها : الفضة . والذود : بفتح فسكون ، من الثلاثة إلى العشرة ، لا واحد له من لفظه ، ويقال في الواحد : بعير . وعن سيويه أنه مؤنث والدالية : الدولاب تديره البقرة ونحوها (التنوير ص ١٨٨) .

٣ — باب المال متى تجب فيه الزكاة

٣٢٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : لا تجب في مال زكاة ، حتى يَحُولَ عليه الحَوْل .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، إلا أن يَكْتَسِبَ مَالاً فيجمعه إلى مال عنده مما يُزَكَّى ، فإذا وَجَبَت الزكاة في الأول زَكَّى الثاني معه ، وهو قول أبي حنيفة ، وإبراهيم النخعي .

٤ — باب الرجل يكون له الدين هل عليه فيه زكاة

٣٢٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا محمد بن عُبَيْدَةَ ، مولى الزبير ، أنه سأل القاسم بن محمد ، عن مكاتب له قاطعه بمال عظيم ، قال : قلت : هل فيه زكاة ؟ قال القاسم : إن أبا بكر كان لا يأخذ من مال صدقة حتى يَحُولَ عليه الحَوْل ، قال القاسم : وكان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطياتهم سأل الرجل : هل عندك من مال قد وجبت فيه الزكاة ، فإن قال : نعم ، أخذ من عطائه زكاة ذلك المال وإن قال لا ، سَلَّمْ إليه عَطَاءَهُ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

٣٢٨ — أخبرنا مالك ، أخبرني عمر بن حُسين ، عن عائشة بنت قُدَّامَةَ بن مَظْعُون ، عن أبيها ، قال : كنت إذا قبضتُ عطائي من عثمان بن عفان سألتني ، هل عندك من مال وَجَبَتْ عليك فيه الزكاة ؟ فإن قلت : نعم ، أخذ من عطائي زكاة ذلك المال ، وإلا دفع إلي عطائي .

٥ — باب زكاة الحلي

٣٢٩ — أخبرنا مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أن عائشة كانت تلي بنات أخيها ، يتامى في حجرها ، لهن حُلْيَى ، فلا تُخْرِج من حلين الزكاة .

(٣٢٦) أخرجه ابن ماجه أيضا مرفوعا عن عائشة ، كما في (التنوير ص ١٨٨) والآثار بعضها .

(٣٢٧) في رواية يحيى عن ابن شهاب : أول من أخذ من الأعطية الزكاة ، معاوية بن أبي سفيان . قال السيوطي : قال ابن عبد البر : يريد أخذ زكاتها نفسها منها ، لا أنه أخذ منها عن غيرها : قال : ولا أعلم أحدا من الفقهاء أخذ بقول معاوية (تنوير الحوالك ص ١٨٩) .

٣٣٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن ابن عمر كان يُحَلِّي بناته وجواريه فلا يُخرج من حُلِيِّهنَّ الزكاة .

قال محمد : أما ما كان من حلي جوهر ولؤلؤ ، فليست فيه الزكاة على كل حال إلا أن يكون للتجارة ، وأما ما كان من ذهب أو فضة ففيه الزكاة ، على كل حال ، إلا أن يكون ذلك لیتيم أو یتیم لم یبلغا ، فلا يكون في مالهما زكاة . وهو قول أبي حنيفة .

٦ — باب العشر

٣٣١ — أخبرنا مالك ، حدثنا الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن عبد الله بن عمر ، أن عمر كان يأخذ من النبط ، من الحنطة والزيت نصف العشر ، يُريد أن يكثر الحمل إلى المدينة ، ويأخذ من القطنة العشر .

قال محمد : يُؤخذ من أهل الذمة ، مما اختلفوا فيه للتجارة ، من قطنة كان أو غير قطنة نصف العشر ، في كل سنة .

ومن أهل الحرب إذا دخلوا أرض الإسلام بأمان العشر من ذلك كله .

وكذلك أمر عمر بن الخطاب زياد بن حدير وأنس بن مالك حين بعثهما على عُشور الكوفة والبصرة ، وهو قول أبي حنيفة .

٧ — باب الجزية

٣٣٢ — أخبرنا مالك ، حدثنا الزهري ، أن النبي ﷺ أخذ من مجوس البحرين الجزية ، وأن عمر أخذها من مجوس فارس ، وأخذها عثمان بن عفان من البربر .

(٣٣٠) أحاديث الزكاة في الحل : في طرقها ضعف ، وقد يتقوى بعضها ببعض ، ومحل بسطها : (نصب الراية للزيلعي والتعليق ص ١٣٥ ، ومرواة المفاتيح ص ٨١ ج ٣) .

(٣٣١) النبط : يفتح النون ، جبل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ، ثم استعمل في اختلاط الناس وعوامهم ، وجمعه أنباط ، كما في المصباح المنير (التعليق ص ١٣٦) .

والعشر : يضم أوله ويضم ثانيه وإسكانه : ما يجب فيه إخراج عشره أو نصف عشره من مال الحر أو الذمي ، والقطنة : يكسر القاف فسكون الطاء وتشديد الياء ، اسم جامع للحبوب التي تطبخ ، مثل العنبي والبقلاء واللوبيه والحمص ، كما في شرح القاري ، نقله صاحب (التعليق ص ١٣٦) .

(٣٣٢) البحرين بالثنية ، موضع بين البصرة وعمان ، وهو يعرب إعراب المثني ويجوز جعل النون محل الإعراب مع لزوم الياء مطلقا كما في الزرقاني نقله (التعليق ص ١٣٦) .

٣٣٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن أسلم مولى عمر ، أن عمر ضرب الجزية على أهل الوريق أربعين درهما ، وعلى أهل الذهب أربعة دنائير ، ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام .

٣٣٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن أبيه ، أن عمر بن الخطاب كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الجزية .

قال مالك : أراه يؤخذ من أهل الجزية في جزيتهم .

قال محمد : السنة أن تؤخذ الجزية من الجوس من غير أن تُنكح نساؤهم ولا تؤكل ذبائهم ، وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ .

وضرب عمر الجزية على أهل سواد الكوفة ؛ على المُعَصِّر اثني عشر درهما ، وعلى الوسط أربعة وعشرين درهما ، وعلى الغني ثمانية وأربعين درهما ، وأما ما ذكره مالك بن أنس من الإبل ، فإن عمر بن الخطاب لم يأخذ الإبل في جزية علمناها إلا من بني ثعلبة ، فإنه أضعف عليهم الصدقة ، فجعل ذلك جزيتهم ، فأخذ من إبلهم ، وبقرهم وغنمهم .

٨ — باب زكاة الرقيق والخيول والبراذين

٣٣٥ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن دينار ، قال : سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين ، فقال : أوفى الخيل صدقة ؟ .

٣٣٦ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن دينار ، عن سليمان بن يسار ، عن عراك بن مالك ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة . قال محمد : وبهذا نأخذ ، ليس في الخيل صدقة ، سائمة كانت أو غير سائمة .

وأما قول أبي حنيفة : فإذا كانت سائمة يُطلب نسلها ففيها الزكاة ، إن شئت في كل فرس دينار ، وإن شئت فالقيمة ، في كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وهو قول إبراهيم النخعي .

(٣٣٣) أرزاق المسلمين : قال الباجي : أقوات من عندهم من أجناد المسلمين على قدر ما جرت به عادة أهل تلك الجهة من الاقتيات (التعليق ص ١٣٦) .

(٣٣٤) السنة : أي الطريقة المشروعة من النبي ﷺ وخلفائه . والحكمة في الجزية : أن الدال الذي يلحق صاحبها بحمله على الإسلام ، وشرعت الجزية سنة ثمان وقيل تسع . (تعليق اللكنوي ص ١٣٦) .

(٣٣٦) عراك : بكسر نفتح ثانيه مخففا ، كما في (تقريب التهذيب ص ١٧ ج ٢) .

وأوجب حماد وأبو حنيفة وزفر الزكاة في الخيل إذا كانت إناثا وذكورا ، فإذا انفردت زكى إناثها لا ذكورها ، ثم يخير بين أن يخرج عن كل فرس دينارا ، أو بين أن يقومها ويخرج ربع العشر ، كما ذكره عبد الحى اللكنوي ، قال : ولا حجة لهم لصحة هذا الحديث (التعليق ص ١٣٧) .

٣٣٧ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن أبي بكر عن أبيه ، أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه : ألا يأخذ من الخيل ولا العسل صدقة .

قال محمد : أما الخيل فهي على ما وصفت لك ، وأما العسل ففيه العُشر ، إذا أصبت منه الشيء الكثير : خمسة أفراق فصاعداً .

وأما أبو حنيفة فقال : في قليله وكثيره العُشر ، وقد بلغنا عن النبي ﷺ أنه جعل في العسل العُشر .

٣٣٨ — أخبرنا مالك . حدثنا ابن شهاب ، عن سليمان بن يسار ، أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة بن الجراح : نأخذ من خيلنا ورقيقنا صدقة ، فأبى ، ثم كتب إلى عمر بن الخطاب ، فكتب إليه عمر : إن أحببوا فخذها منهم ، وأرذدوها عليهم — يعنى على فقرائهم — وارزق رقيقهم . قال محمد : القول في هذا ، القول الأول : ليس في فرس المسلم صدقة ، ولا في عبده إلا في صدقة الفطر .

٩ — باب الركاز

٣٣٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، وغيره ، أن رسول الله ﷺ قطع لبلال بن الحارث المزني معادن من معادن القبيلة ، وهي من ناحية الفرع ، فتلك المعادن إلى اليوم لا يؤخذ منها إلا الزكاة .

قال محمد : الحديث المعروف ، أن النبي ﷺ قال : في الركاز الخمس . قيل : يا رسول الله ، وما الركاز ؟ قال : المال الذي خلقه الله في الأرض يوم خلق السموات والأرض ، فهذه المعادن فيها الخمس ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

(٣٣٧) الأحاديث في زكاة العسل : غير معمول بها عند الأئمة ، وقد ضعف أحمد حديث أخذه عليه السلام العشر منه ، وأكثر ما ورد في ذلك لا حجة فيه لصحة هذا الحديث (التعليق ص ١٣٨) .

(٣٣٩) الركاز : بكسر الراء ، وهذا الحديث مرسل في رواية مالك ، ووصله البيهقي ، والقبلي ، منسوبة إلى قبل : بفتح أوله وثانيه . وناحية من الفرع : بضم الفاء وسكون الراء ، موضع بين مكة والمدينة ، كما في (التنوير ص ١٩٠) ، وجزم السهيلي أن الفرع : بضم الراء أيضا ، كما في الزرقاني (التعليق ص ١٣٨) .

وحمل مالك والشافعي الركاز في الحديث على المال المدفون في الأرض ، وأما المعدن الذي خلقه الله فلا خمس فيه ، وعمم الحنفية الركاز في المعدن والكثر ، ففى كل منهما الخمس .

١٠ - باب صدقة البقر

٣٤٠ - أخبرنا مالك ، أخبرنا حُمَيْدُ بن قَيْس عن طَاوُس ، أن رسول الله ﷺ بعث مُعَاذ ابن جَبَل إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً ، ومن كل أربعين مُسِنَّةً ، فأتى بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، وقال : لم أسمع فيه من رسول الله ﷺ شيئاً حتى أرجع إليه ، فتوفي رسول الله ﷺ قبل أن يقدم مُعَاذ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، ليس في أقل من ثلاثين من البقر زكاة ، فإذا كانت ثلاثين ففيها تبيع أو تبيعة ، والتبيع : الجذع الحولي ، إلى أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها مُسِنَّة ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة .

١١ - باب الكنز

٣٤١ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، قال : سئل ابن عمر عن الكنز ، فقال : هو المال الذي لا تؤدي زكاته .

٣٤٢ - أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : من كان له مال لم يؤدي زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع ، له زبيبتان ، يطلبه حتى يمكنه فيقول : أنا كنتك .

١٢ - باب من تحمل له الصدقة

٣٤٣ - أخبرنا مالك ، حدثنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، أن رسول الله ﷺ قال : لا تحمل الصدقة لغني إلا الخمسة : لغاري في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل له جار مسكين ، تُصَدَّق على المسكين فأهدى إلى الغني .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، والغاري في سبيل الله إذا كان له عنها غني ، يقدر بغناه على الغزو في سبيل الله لم يستحب له أن يأخذ منها شيئاً ، وكذلك الغارم إذا كان عنده وفاء بدينه وفضل تجب فيه الزكاة لم يستحب أن يأخذ منها شيئاً ، وهو قول أبي حنيفة .

(٣٤٠) أخرجه أصحاب السنن الأربعة مرفوعاً موصولاً مسنداً وأخرجه ابن حبان والحاكم وذكر ابن عبد البر أنه روى بأسناد متصل صحيح ثابت ذكره عبد الرزاق (التعليق ص ١٣٨) .
(٣٤٢) هذا الحديث موقوف في الموطأ ، وقد اسند في البخاري ومسلم والنسائي كما ذكره السيوطي (تنوير الحوالك ص ١٩٥) .
والشجاع : الحية وأقرع : أي أبيض الرأس ، وهذا شأن كل ما كثر سمه فيما زعموا والزبيبتان : نقطتان سوداوان متنفختان في شديقه ، علامة للذكر المؤذي (التنوير ص ١٩٥)

١٣ - باب زكاة الفطر

٣٤٤ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تُجمع عليه ، قبل الفطر بيومين أو ثلاثة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، يعجبنا تعجيل زكاة الفطر قبل أن يخرج الرجل إلى المصلى ، وهو قول أبي حنيفة .

١٤ - باب صدقة الزيتون

٣٤٥ - أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، قال : صدقة الزيتون العُشر .

قال محمد : وبه نأخذ ، إذا خُرجَ منه خمسة أوسق فصاعداً ، ولا يلتفت في هذا إلى الزيت ، إنما ينظر إلى الزيتون .

وأما في قول أبي حنيفة : ففي قليله وكثيره العُشر .

(٣٤٤) زكاة الفطر من رمضان واجبة عند مالك والشافعي وأحمد وهي كذلك واجبة عند الحنفية والرجوب عندهم ما ثبت بالدليل الظني فهي فرض على لا اعتقادي كما ذكره القاري ، ونجيب بغروب الشمس ليلة الفطر عند مالك والشافعي في الجديد وأحمد ، وعند أبي حنيفة وقول مالك نجيب بطلوع الفجر يوم العيد ، ومقدارها : صاع : وهو خمسة أروطال وثلاث بالبغدادى وهو الذى كان يستعمل في الحجاز ويقال له الحجازى أيضا ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد ورجع إليه أبو يوسف بعد مناظر مالك فيه . والرطل البغدادى مائة وثلاثون درهما عند الرافعي ويقل عن ذلك يسيرا عند النووي ، واختلف تقدير ذلك بالأقداح والكيله المصرية تجزئ عن ستة أفراد عند مالك والقدهان وثلاث القدح تجزئ عن اثنين عند الحنفية وعن واحد عند الحنابلة ، ويجب قدحان للفرد عند الشافعية ، ويجوز إخراج قيمتها نقدا لمصلحة الفقير عند كثير من الفقهاء ومنهم أبو حنيفة ، ويجوز عند الحنفية إخراجها أول الشهر ، وقبل العيد بيومين عند المالكية وأكثر الحنابلة ، وأول شهر رمضتان عند الشافعي ويحرم عند مالك والشافعي وأحمد تأخيرها عن يوم العيد إلا لعذر ولا تسقط بمضى زمنها (مرقاة المفاتيح شرح المصابيح للمباركفوري ص ١٠٠ وما بعدها ج ٣) .

أَبْوَابُ الصَّيَامِ

١ - باب الصوم لرؤية الهلال والإفطار لرؤيته

٣٤٦ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، وعبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ ذَكَرَ رمضان ، فقال : لا تَصُومُوا حتى تَرَوْا الهلال ، ولا تُفْطِرُوا حتى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

٢ - باب متى يحرم الطعام على الصائم

٣٤٧ - أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : إن بلالا ينادى بَلِيلٌ ، فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم .

٣٤٨ - أخبرنا مالك بن أنس ، حدثنا الزهري ، عن سالم ، مثله : قال : وكان ابن أم مكتوم لا ينادى حتى يُقال له : أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ .

قال محمد : كان بلال ينادى بليل في شهر رمضان ، لسُخُور الناس ، وكان ابن أم مكتوم ينادى للصلاة بعد طلوع الفجر ، فلذلك قال رسول الله ﷺ : كلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم .

٣ - باب من أفطر متعمدا في رمضان

٣٤٩ - أخبرنا مالك ، حدثنا الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أن رجلاً أَفْطَرَ في رمضان ، فأمره رسول الله ﷺ أن يُكْفَرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكينا . قال : لا أجِدُ ، قال فأتى رسول الله ﷺ بِعَرَقٍ من تمر ، فقال : خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ ، فقال : يا رسول الله ، ما أَجِدُ أَحْوَجَ إِلَيَّ مِنْهُ ، قال : كُلْهُ .

(٣٤٦) غم عليكم : حال بينكم وبينه غيم . وقوله : فأقدروا له : قال النووي : اختلف في معناه ، فقالت طائفة : معناه ضيقوا له وقدروه تحت السحاب ، وبهذا قال أحمد بن حنبل وغيره ممن يجوز صوم ليلة الغيم في رمضان . وقال ابن سريج وجماعة : معناه : قدروه بحساب النازل ، وذهب الأئمة الثلاثة والجمهور إلى أن معناه : قدروا له بتمام ثلاثين يوما كما في الرواية الأخرى (التنوير ص ٢١١) .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا أفطر الرجل متعمداً في شهر رمضان ، بأكل أو شرب أو جماع فعليه قضاء يوم مكانه ، وكفارة الظهار ، أن يعتق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً ، لكل مسكين نصف صاع من حنطة ، أو صاع من تمر أو شعير .

٤ — باب الرجل يطلع له الفجر في رمضان وهو جنب

٣٥٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر ، عن أبي يونس مولى عائشة ، عن عائشة ، أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ وهو واقف على الباب وأنا أسمع : إني أصبحت جنباً ، وأنا أريد الصوم ، فقال رسول الله ﷺ : وأنا أصبح جنباً ثم أغتسل وأصوم ، فقال الرجل : إنك لست مثلنا ؛ فقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فغضب رسول الله ﷺ وقال : والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أنقى .

٣٥١ — أخبرنا مالك ، حدثنا سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن ، أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول : كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة ؛ فذكر أن أبا هريرة قال : من أصبح جنباً أفطر ، فقال مروان : أقسمت عليك يا أبا عبد الرحمن لتذهبن إلى أمي المؤمنين : عائشة ، وأم سلمة ، فسألتهما عن ذلك قال : فذهب عبد الرحمن ، وذهبت معه ، حتى دخلنا على عائشة فسلمنا عليها ، ثم قال عبد الرحمن : يا أم المؤمنين : كنا عند مروان بن الحكم آنفاً ، فذكر أن أبا هريرة يقول : من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم ، قالت : ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن ، أترغب عما كان رسول الله ﷺ يصنع ، قال : لا والله ، قالت : فأشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ، ثم يصوم ذلك اليوم .

قال : ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة ، فسألها عن ذلك فقالت ، كما قالت عائشة . فخرجنا حتى جئنا مروان ، فذكر له عبد الرحمن ما قلنا ؛ فقال أقسمت عليك يا أبا محمد ، لتركن دابتي فإنها بالباب ؛ فلتذهبن إلى أبي هريرة ؛ فإنه بأرضه بالعقيق ؛ قال : فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة ، فتحدث معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال أبو هريرة : لا علم لي بذلك ، إنما أخبرني به مخبر .

(٣٥٠) صحة صيام الجنب عليه فقهاء الأمصار بالعراق والحجاز والأئمة الأربعة كما ذكره ابن عبد البر وخالف ابن حزم فأبطل صومه إذا لم يختل قبل طلوع الشمس ، والحديث أخرجه الشيخان والترمذي وأبو داود وأحمد وغيرهم . (مرقاة المفاتيح ص ٢٣١ ج ٣) .

(٣٥١) الخبر : سمي في رواية البخاري ، وأنه الفضل بن عباس . والرفث : الجماع ، كما فسره ابن عباس . (التنوير ص ٢١٤) .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، ومن أصبح جنباً من جماع من غير احتلام في شهر رمضان ثم اغتسل بعد ما طلع الفجر ، فلا بأس بذلك ، وكتاب الله يدل على ذلك ، قال الله عز وجل « أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ، هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ » ، عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ ، فَالآن بَاشِرُوهُنَّ - يعني الجماع - « وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللهُ لَكُمْ » - يعني الولد - « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ » يعني حتى يطلع الفجر .

فإذا كان الرجل قد رُخِّصَ له أن يُجمَعَ ، ويتنقى الولد ويأكل ويشرب حتى يطلع الفجر ، فمتى يكون الغسل إلا بعد طلوع الفجر ، فهذا لا بأس به . وهو قول أبي حنيفة ، والعامّة .

٥ - باب القبلة للصائم

٣٥٢ - أخبرنا مالك ، حدثنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، أن رجلاً قبل امرأته وهو صائم ، فوجد من ذلك وجداً شديداً ، فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك ، فدخلت على أم سلمة زوج النبي ﷺ ، فأخبرتها أم سلمة أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم ، فرجعت إليه ، فأخبرته بذلك فزاده ذلك شراً ، وقال : إنا لسنا مثل رسول الله ﷺ ؛ يحل الله لرسوله ما شاء ، فرجعت المرأة إلى أم سلمة ؛ فوجدت عندها رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : ما بال هذه المرأة ، فأخبرته أم سلمة ، فقال : ألا أخبرتها : أني أفعل ذلك ، قالت : قد أخبرتها ، فذهبت إلى زوجها فأخبرته ؛ فزاده ذلك شراً ، وقال : إنا لسنا مثل رسول الله ﷺ ؛ يحل الله لرسوله ما يشاء ، فغضب رسول الله ﷺ ، وقال : والله إلى لأتقاكم لله وأعلمكم بمحدود الله .

٣٥٣ - أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الثضر مولى عمر بن عبّيد الله ، أن عائشة ابنة طلحة أخبرته ، أنها كانت عند عائشة زوج النبي ﷺ ، فدخل عليها زوجها هنالك ، وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، فقالت له عائشة : ما يمنعك أن تدنو إلى أهلِكَ تقبلها وتلاعبها ؟ قال : أقبلها وأنا صائم ؟ قالت : نعم .

(٣٥٢) قال ابن عبد البر : فيه دلالة على جواز القبلة للشيخ والشاب . وذكر الطيبي أنه رخص فيها : عمر وأبو هريرة وعائشة ، وكرهه ابن عباس للشباب لا للشيخ . وقيل : ذلك من خصوصياته عليه السلام لأنه كان أملك لنفسه من الوقوع في الجماع أو الانزال وليس غيره مثله ، وقبلة الصائم إذا أمن الوقوع أو الانزال مكروهة عند المالكية ، ومباحة مطلقاً عند أهل الظاهر ، وعند الأمن عند الحنفية (مرقاة المفاتيح ص ٢٣٠ ج ٣) .

(٣٥٣) المراد من قول عائشة : إفادة حكم القبلة ، لأنه لا يصح أن يقبل زوجته بحضور عمتها أم المؤمنين ، كما أفاده الزرقاني ، وما ذهب إليه محمد بن الحسن هو طريق الجمع بين الأخبار والآثار المختلفة ، فإن بعضها يدل على الجواز ، وبعضها يدل على الامتناع ، وبعضها على الفرق بين الشاب والشيخ (التعليق ص ١٤٣) .

قال محمد : لا بأس بالقبلة للصائم إذا ملك نفسه عن الجماعة ، وإن خاف أن لا يملك نفسه فالكف أفضل ، وهو قول أبي حنيفة والعامية قبلنا .

٣٥٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم .

٦ — باب الحجامة للصائم

٣٥٥ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن ابن عمر كان يحتجم وهو صائم ، ثم إنه كان يحتجم بعد ما تغرب الشمس .

٣٥٦ — أخبرنا مالك ، حدثنا الزهري ، أن سعداً وابن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان .

قال محمد : لا بأس بالحجامة للصائم ، وإنما كرهت من أجل الضعف ، فإذا أمن ذلك فلا بأس ، وهو قول أبي حنيفة .

٣٥٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، قال : ما رأيت أياً قط احتجم إلا وهو صائم .

قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

٧ — باب الصائم يذرعه القيء أو يتقيأ

٣٥٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن ابن عمر كان يقول : من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ، ومن ذرعه القيء فليس عليه شيء .

قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

(٣٥٥) ذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق إلى بطلان صوم من احتجم في رمضان ، مستدلين على ذلك بما أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم والترمذي من قوله عليه السلام « أفطر الحاجم والمحجوم » والجمهور على أن ذلك منسوخ ، لأنه كان زمن الفتح ، وقد احتجم عليه الصلاة والسلام عام حجة الوداع وهو صائم ، كما في البخاري والترمذي والدارقطني والطبراني في الأوسط . وفي رواية يحيى حكاية احتجاج ابن عمر وسعد بن أبي وقاص (متن التنوير ص ٢١٩) .

(٣٥٦) في الموطأ رواية يحيى عن مالك : مثل قول محمد بن الحسن وزيادة في المعنى (التنوير ص ٢١٩) .

(٣٥٨) استقاء : طلب القيء ، وذرعه : سبقه وغلبه وهو مذهب النخعي وأبي يوسف وعامة العلماء . والحديث أخرجه بمعناه أصحاب السنن الأربعة والدارمي وابن حبان والحاكم والدارقطني (التعليق ص ١٤٤) .

٨ — باب الصوم في السفر

٣٥٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن ابن عمر كان لا يصوم في السفر .

٣٦٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا الزُّهْرِيُّ ، عن عُبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ خرج عام فتح مكة في رمضان ، فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فافطر الناس معه ، وكان فتح مكة في رمضان ، قال : وكانوا يأخذون بالأحداث فالأحدث ، من أمر رسول الله ﷺ . قال محمد : مَنْ شاء صام في السفر ، وَمَنْ شاء أفطر ، والصوم أفضل لمن قَوِيَ عليه ، وإنما بلغنا أن النبي ﷺ أفطر حين سافر إلى مكة ؛ لأنَّ الناس شَكَّوْا إليه الجُهدَ من الصوم ، فافطر لذلك . وقد بلغنا أن حمزة الأسلمي سألَه عن الصوم في السفر ، فقال : إِنْ شئتَ فصُم ، وَإِنْ شئتَ فافطُر .

فهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، والعامَّة قبلنا .

٩ — باب قضاء رمضان هل يفرق ؟

٣٦١ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن ابن عمر كان يقول : لا يُفرق قضاء رمضان .

٣٦٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، أن ابن عباس وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان ، فقال أحدهما : يُفرق بينه ، وقال الآخر : لا يُفرق بينه .

قال محمد : الجمع بينه أفضل ، فإن فرقت وأحصيت العِدَّة فلا بأس بذلك ، وهو قول أبي حنيفة والعامَّة من قبلنا .

١٠ — باب من صام تطوعاً ثم أفطر

٣٦٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا الزُّهْرِيُّ ، أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين متطوعتين ، فأهدي لهما طعام ، فافطرتا عليه ، فدخل عليهما رسول الله ﷺ ، قالت عائشة : فقالت حفصة ،

(٣٦٠) الكديد : يفتح فكسر ، مكان بين عسفان وقديد . وظاهر قوله « وكانوا يأخذون بالأحداث فالأحدث » أنه من قول ابن شهاب ، كما في رواية البخاري ومسلم ، قال ابن حجر : وظاهره أنه ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك (التنوير ص ٢١٦ ومعجم البكري ص ١١١٩ ج ٤) .

(٣٦٢) ذكر ابن حجر في الفتح : أن هذا الخبر منقطع ، ووصله عبد الرزاق وأخرجه الدارقطني (التعليق ص ١٤٥) .

(٣٦٣) هذا الأثر وصله ابن عبد البر والنسائي وغيرهما . وقال ابن عبد البر : لا يصح عن مالك إلا المرسل ، كما في (التنوير ص ٢٢٣) ، وابنة أبيها : على حلقه من الحلة والقوة .

ومذهب الشافعي وأحمد : لا قضاء عليه ، ويستحب له ألا يفطر ، كما ذكره الزرقالي (التعليق ص ١٤٦) .

وَبَدَرْتَنِي بِالْكَلَامِ ، وَكَانَتْ ابْنَةً أَيْبَاهَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصْبَحْتُ أَنَا وَعَائِشَةُ صَائِمَتَيْنِ مَتَطَوُّعَتَيْنِ ، فَأَهْدِي لَنَا طَعَامًا ، فَأَفْطِرْنَا عَلَيْهِ ، فَقَالَ لهما رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَقْضِيَا يَوْمًا مَكَانَهُ .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، مَنْ صَامَ تَطَوُّعًا ثُمَّ أَفْطَرَ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ قَبْلَنَا .

١١ — باب تعجيل الإفطار

٣٦٤ — أخبرنا مالك ، حدثنا أبو حازم بن دينار ، عن سهل بن سعد ، أن رسول الله ﷺ قال : لا يزال الناس بخير ما عَجَّلُوا الإفطار .
قال محمد : تعجيل الإفطار وصلاة المغرب أفضل من تأخيرهما ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة .

٣٦٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، أنه أخبره ، أن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان كانا يصليان المغرب حين ينظران الليل الأسود ، قبل أن يُفْطِرَا ، ثم يفطران بعد الصلاة في رمضان .
قال محمد : هذا كله واسع ، مَنْ شَاءَ أَفْطَرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ بَعْدَهَا ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ .

١٢ — باب الرجل يفطر قبل المساء ويظن أنه قد أمسى

٣٦٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، أن عمر بن الخطاب أفطر في يوم من رمضان ، في يوم غيم ، ورأى أنه قد أمسى وغطت الشمس ، فجاءه رجل ، فقال : يا أمير المؤمنين ، قد طلعت الشمس ، قال : الخطب يسير ، وقد اجتهدنا .
قال محمد : مَنْ أَفْطَرَ وَهُوَ يَرَى أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهَا لَمْ تُغِبْ ، لَمْ يَأْكُلْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ ، وَلَمْ يَشْرَبْ ، وَعَلَيْهِ قَضَاؤُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

(٣٦٤) في رواية أحمد زيادة « وأخروا السحور » وفي بعض الروايات : لأن اليهود والنصارى يؤخرون ، كما في (التوير ص ٢١٣) ، والمراد بالعامّة : جمهور أهل السنة ، خلافاً للشيعة المبتدعة ، حيث لم يفطروا إلا أن تشتبك النجوم (التعليق ص ١٤٦) .

(٣٦٦) صح من رواية الشيخين مرفوعاً « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه » ولا يجب عليه قضاء عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وعليه القضاء عند مالك ، وليس الجماع كالأكل والشرب (مرقاة المفاتيح ص ٢٣٤ ج ٤) .

١٣ — باب الوصال في الصيام

٣٦٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ نهي عن الوصال ، فقيل له : إنك تُواصل ، قال : إني لست كهيتكم ، إني أطمعُ وأسقى .

٣٦٨ — أخبرنا مالك ، أخبرني أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : إياكم والوصال ، إياكم والوصال ، قالوا : فإنك تُواصل يا رسول الله ، قال : إني لست كهيتكم ، إني أبيتُ يطعمُني ربي ويسقيني ، فاكلفوا من الأعمال ما لكم به طاقة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ؛ الوصال مكروه ، وهو أن يواصل الرجل بين يومين في الصوم ، لا يأكل في الليل شيئاً ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة .

١٤ — باب صوم يوم عرفة

٣٦٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا سالم أبو النضر — هو مولى عمر بن عبّيد الله — عن عمر مولى ابن عباس ، عن أم الفضل بنت الحارث ، أن أناساً تماروا في صوم رسوم الله ﷺ يوم عرفة ، فقال بعضهم : صائم ، وقال آخرون : ليس بصائم ، فأرسلت أم الفضل بقَدَح من لبن ، وهو واقف بعرفة ، فشربه .

قال محمد : مَنْ شاء صام يوم عرفة ، وَمَنْ شاء أفطر ، إنما صومه تطوُّع ، فإن كان إذا صامه يضعفه ذلك عن الدعاء في ذلك اليوم فالإفطار أفضل من الصوم .

١٥ — باب الأيام التي يكره فيها الصوم

٣٧٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا أبو النضر مولى عمر بن عبّيد الله ، عن سليمان بن يسار ، أن رسول الله ﷺ نهي عن صيام أيام منى .

(٣٦٧) الوصال : إسراك الليل مع النهار ، ومعنى أنه يبيت عند ربه يطعمه ويسقيه : أن الله يقويه قوة الأكل الشارب ، فيقوى على أنواع الطاعة من غير ضعف ولا كلال (التنوير ص ٢٢٠) .

(٣٦٩) ذهب إلى كراهة صوم يوم عرفة المالكية ، لفعل النبي عليه السلام ، وللتقوى على عمل الحج والاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب في ذلك الموضع ، وصومه عند الشافعية خلاف الأولى ، كما في الزرقاني (التعليق ص ١٤٧) .

٣٧١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهادي ، عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب ، أن عبد الله بن عمرو بن العاص ، دخل على أبيه في أيام التشريق ، فقرب له طعاما ، فقال : كُلْ . فقال عبد الله لأبيه : إني صائم قال : كل ، أما علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بالفطر في هذه الأيام .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي أن يُصام أيام التشريق لمتعة ولا لغيرها ، لما جاء من النبي عن صومها عن النبي ﷺ . [وهو قول أبي حنيفة ، والعامّة من قبلنا .

وقال مالك بن أنس : يصومها المتمتع الذي لا يجد الهدى ، أو فاتته الأيام الثلاثة قبل يوم النحر .

١٦ — باب النية في الصوم من الليل

٣٧٢ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن ابن عمر قال : لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر .

قال محمد : ومن أجمع أيضا على الصيام قبل نصف النهار فهو صائم ، وقد روى ذلك عن غير واحد ، وهو قول أبي حنيفة ، والعامّة قبلنا .

١٧ — باب المداومة على الصيام

٣٧٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا أبو النضر ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يصوم ، حتى يقال : لا يفطر ، ويُفطر حتى يقال : لا يصوم ، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر قط إلا رمضان ، وما رأيته في شهر أكثر صياماً منه في شعبان .

١٨ — باب صوم عاشوراء

٣٧٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، أنه سمع

(٣٧١) أيام التشريق وأيام منى : الأيام المعلومات المندوبات ، وهي ثلاثة أيام بعد يوم العيد ، وحكى المعنى في عمدة القارى عن أبي حنيفة : عدم جواز صيامها ، وهو مذهب الشافعي في الجديد ، والليث بن سعد ، ورواية عن أحمد وأجازها مالك للمتمتع الذي لم يجد الهدى ، وهو مذهب الأوزاعي والشافعي في القديم . والحديث حجة عليهم (الأوجز ص ٢٩ ج ٣) .

(٣٧٢) قال الباجي : الاجماع للصيام : العزم عليه والقصد له (التنوير ص ٢١٢) .

(٣٧٤) عاشوراء : بالمد على المشهور ، وحكى فيه القصر ، وأكثر العلماء أنه اليوم العاشر من المحرم ، وقيل هو اليوم التاسع ، كما ذكره السيوطي (التنوير ص ٢١٩) . =

معاوية بن أبي سفيان عام حَجٍّ ، وهو على المنبر يقول : يا أهل المدينة ، أين علمائكم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : هذا يوم عاشوراء لم يكتب الله عليكم صيامه ، وأنا صائم ، فمن شاء فليصم ، ومن شاء فليُفطر .

قال محمد : صيام يوم عاشوراء كان واجبا قبل أن يفترض رمضان ، ثم نسخه شهر رمضان ، فهو تطوع ، فمن شاء صامه ، ومن شاء لم يصمه ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة قبلنا .

١٩ — باب ليلة القدر

٣٧٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : تحرّوا ليلة القدر ، في السبع الأواخر من رمضان .

٣٧٦ — أخبرنا مالك ، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال : تحرّوا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان .

٢٠ — باب الاعتكاف

٣٧٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة ، أنها قالت : كان رسول الله ﷺ ، إذا اعتكف يُدنى إلى رأسه فأرجله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان .

قال محمد : وبهذا نأخذ . لا يخرج الرجل إذا اعتكف إلا لغائط أو بول ، وأما الطعام والشراب فيكون في معتكفه ، وهو قول أبي حنيفة .

= وكان أول حجة حجها معاوية بعد الخلافة سنة أربع وأربعين ، وآخر حجة حجها كانت سنة سبع وخمسين ، كما ذكره ابن جرير ، قال ابن حجر : ويظهر أن المراد في الحديث الحجة الأخيرة كما ذكره اللكنوى (التعليق ص ١٤٩) .

(٣٧٥) قبل ليلة القدر رفعت رأسا وحكى عن الرافضة . وقيل : هي دائرة في جميع السنة وقيل : ليلة النصف من شعبان وقيل : مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه ، ورجحه السبكي . وقيل : مبهمة في العشر الأواخر منه وقيل : مبهمة في السبع الأواخر . وقيل : ليلة سبع وعشرين ، وهو مذهب الامام أحمد ، وقيل غير ذلك ، وأدلة تعيينها ظنية ، ولعل إخفاءها لينشط الناس في أزمانها المظنونة بالعبادة (التنوير ص ٢٢٥) .

(٣٧٧) الترجيل : تسريح الشعر بالمشط . وحاجة الانسان : أي ما اضطر إليه . والاجماع على أن منها البول والغائط ، وألحق به نحو القيء ونحوه . الأكل والشرب وصلاة الجمعة في المسجد الجامع ولا يخرج لزيارة مريض أو شهود جنازة (مرقاة المفاتيح ص ٣٨ ج ٢) .

٣٧٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهادي ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأوسط من شهر رمضان ، فاعتكف عاماً ، حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين ، وهي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه ، قال : من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر ، وقد رأيت هذه الليلة ، ثم أنسيتها وقد رأيتني من صُبْحَتِهَا أسجد في ماء وطين ، فالتمسوها في العشر الأواخر ، و التمسوها في كل وتر ، قال أبو سعيد : فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ من تلك الليلة ، وكان المسجد سقفه عريشاً ، فوكف المسجد ، قال أبو سعيد فأبصرت عيناى رسول الله ﷺ انصرف وعلى جبهته وأنفه أثر الماء والطين من صبح ليلة إحدى وعشرين .

٣٧٩ — أخبرنا مالك ، قال : سألت ابن شهاب الزهري ، عن الرجل المعتكف يذهب لحاجته تحت سقف ؟ قال : لا بأس بذلك .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس للمعتكف إذا أراد أن يقضى الحاجة من الغائط أو البول أن يدخل البيت أو أن يمر تحت السقف ، وهو قول أبي حنيفة .

(٣٧٨) الوسط : يضم الواو والسين جمع وسطى ، وقيل باسكان التاني جمع واسط كهازل ويزل ، ويروى يضم الواو وفتح السين جمع وسطى ككبر وكبرى . ورواية الباجي باسكانها (التنوير ص ٢٣٤) . والمراد من هذه الليلة ليلة القدر .
والحديث أصله في الصحيحين وأخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي (مرعاة المفاتيح ص ٢٠٤ ج ٤) .

كتاب الحج

١ - باب المواقيت

٣٨٠ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع مولى عبد الله ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : يُهَلُّ أهل المدينة من ذى الحُلَيْفَةِ ، ويُهَلُّ أهل الشام من الجُحْفَةِ ، ويُهَلُّ أهل نجد من قَرْنٍ ، قال : قال عبد الله بن عمر : ويزعمون أنه قال : ويُهَلُّ أهل اليمن من يَلَمْلَمَ .

٣٨١ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، أنه قال : قال عبد الله بن عمر : أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة أن يُهَلُّوا من ذى الحُلَيْفَةِ ، وأهل الشام من الجُحْفَةِ ، وأهل نجد من قَرْنٍ ، قال عبد الله ، أما هؤلاء الثلاثة فسمعتُهن من رسول الله ﷺ ، وأخبرت أن رسول الله ﷺ قال : وأما أهل اليمن فيُهَلُّون من يَلَمْلَمَ .

٣٨٢ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن ابن عمر أحرَمَ من الفُرع .

٣٨٣ - أخبرنا مالك ، أخبرني الثقة عندي ، أن ابن عمر أحرَمَ من إيلياء .

قال محمد : وبهذا نأخذ . هذه مواقيت وَقَّتْها رسول الله ﷺ ، فلا ينبغي لأحد أن يُجَاوِزَهَا إذا أراد حَجًّا أو عُمْرَةً ، إلا مُحْرَمًا ، وأما إحرام عبد الله بن عمر من الفُرع ، وهو دون ذى الحُلَيْفَةِ إلى مكة . فإنَّ أَمَامَهَا وقت آخر ، وهو الجُحْفَةُ ، وقد رُحِّصَ لأهل المدينة أن يُحرَمُوا من الجُحْفَةِ ، لأنها وقت من المواقيت ، بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال : مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَمِيعَ بِشَابِهِ إِلَى الجُحْفَةِ فَلْيَفْعَلْ . أخبرنا بذلك أبو يوسف ، عن إسحاق بن راشد ، عن أبي جعفر محمد بن علي ، عن النبي ﷺ .

(٣٨٠) ذو الحليفة : بضم الحاء وفتح اللام واسكان الياء ، مكان على ستة أميال من المدينة ، وفي شرح الزرقاني : بينها وبين مكة مائتا ميل ، وبها مسجد الشجرة وبئر على (شرح الزرقاني ص ٢٣٨ ج ٢) .

والجحفة : بضم فسكون ، على نحو سبع مراحل من المدينة وثلاث مراحل من مكة . وهي مهبة : كعلقة ، أو كلطيفة ، كما في الزرقاني . وفرن : بفتح فسكون بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان . ويَلَمْلَمُ : بفتح الياء واللام وسكون الميم ، على مرحلتين من مكة وهو جبل من جبال ثمامة .

(٣٨٢) الفرع بضم فسكون الراء وضمها ، موضع بناحية المدينة (شرح الزرقاني ص ٢٤١ ج ٢) .

(٣٨٣) الثقة عندي : قبل نافع ، وإيلياء بكسر أوله وباء : بيت المقدس ، وأحرَمَ ابن عمر منه عام الحكمين لما افترق أبو موسى وعمر بن العاص بدومة الجندل وإسحق بن راشد : الجزري أبو سليمان ، قال في التقريب : ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم مات في خلافة أبي جعفر . ومحمد بن علي : هو أبو جعفر الباقر . (الزرقاني ص ٢٤١ ج ٢ . والتقريب ص ٥٧ ج ١) .

٢ - باب الرجل يحرم في دبر الصلاة وحيث ينبعث به بغيره

٣٨٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أن عمر كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ، فإذا انبعثت به راحته أحرم .

٣٨٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا موسى بن عُبَيْدَةَ ، عن سالم بن عبد الله ، أنه سمع ابن عمر يقول : يَتَذَوُّكُمْ هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها ، ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد ، مسجد ذي الحليفة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، يُحْرِمُ الرجل إن شاء في دُبر صلاته ، وإن شاء حين يَنْبَعِثُ به بغيره ، وَكُلُّ حَسَنٍّ ، وهو قول أبي حنيفة ، والعامّة من فقهاءنا .

٣ - باب التلبية

٣٨٦ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن ثَلِيَّةَ رسول الله ﷺ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لا شريك لك لَبَّيْكَ ، إن الحمد والتَّعَمُّدَ لك والمُلْكُ ، لا شريك لك . قال : وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها : لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، والخَيْرُ بِيَدَيْكَ ، لَبَّيْكَ والرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، التَّلبِيَةُ هي التَّلبِيَةُ الأولى التي روى عن النبي ﷺ ، وما زِدْتُ فَحَسَنٌ ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(٣٨٦) قال ابن عبد البر : قال جماعة من العلماء : معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج . قال الحافظ : أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم في تفاسيرهم بأسانيد قوية عن : ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وفتادة وغير واحد ، وأقوى ما فيه ما أخرجه ابن منيع وابن أبي حاتم (شرح الزرقاني ص ٢٤٢ ج ٢ . والتعليق ص ١٩١) .

وليك : لفظ مشي عند سيوّه ، ونصب على المصدر عند الفراء ، وأصله لبالك ، فتش على التأکید ، أي إلبايا بعد إلباب ، ومعناه : إجابة بعد إجابة لازمة . وقيل : أي انجاهي وتصدى إليك . وإن الحمد : بكسر الهمزة للاستغناء ، وبالفتح للتعليل ، قال الزرقاني : والكسر أجود عند الجمهور . والنعمة لك : على النصب على المشهور ، ويجوز الرفع على الابتداء ، وهي : بكسر التون ، بمعنى الاحسان ، وفتحتها : التنعيم وسعديك : أي مساعدة لطاعتك بعد مساعدة . والرغباء : بفتح الراء والمد ، وبضم الراء مع القصر ، كالنعماء والنعيم ، ومعناه الطلب والمسألة إلى الله والعمل أي القصد به والانتفاء إليه . (شرح الزرقاني ص ٢٤٣ ج ٢) .

٤ — باب متى تقطع التلبية

٣٨٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا محمد بن أبي بكر الثقفى ، أنه أخبره ، أنه سأل أنس بن مالك ، وهما غاديان إلى عرفة ، كيف كنتم تصنعون مع رسول الله ﷺ في هذا اليوم ؟ قال : كان يهلّ المهلّ فلا يتكبر عليه ، ويكبر المكبر فلا يتكبر عليه .

٣٨٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عبد الله بن عمر ، قال : كل ذلك قد رأيت الناس يفعلونه ، وأما نحن فنكبر .

قال محمد : بذلك نأخذ ، على أن التلبية هي الواجبة في ذلك اليوم ، إلا أن التكبير لا يتكبر على حال من الحالات ، والتلبية لا ينبغي أن تكون إلا في موضعها .

٣٨٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر ، كان يدع التلبية إذا انتهى إلى الحرم حتى يطوف بالبيت وبالصفاء والمرّة ، ثم يلبي حتى يغدو من منى إلى عرفة ، فإذا غدا ترك التلبية .

٣٩٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، أن عائشة كانت تترك التلبية إذا راحت إلى الموقف .

٣٩١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا علقمة بن أبي علقمة ، أن أمه أخبرته ، أن عائشة كانت تنزل بعرفة بنمرة ، ثم تحولت فنزلت في الأراك ، وكانت عائشة تهلّ ما كانت في منزلها ، ومن كان معها ، فإذا ركبت وتوجّهت إلى الموقف ، تركت الإهلال ، وكانت تقيم بمكة بعد الحج ، فإذا كان قبل هلال المحرم خرجت حتى تأتى الجحفة ، فتقيم بها حتى ترى الهلال ، فإذا رأت الهلال أهلت بالعمرة .

(٣٨٧) السنة في الغدو من منى إلى عرفات : التلبية فقط ، وظاهر كلام الخطاى إجماع العلماء على ترك العمل بهذا الحديث ، وظاهر كلام المنذرى أن بعض العلماء قد أخذ بظاهره ، لكن لا يدل على فضل التكبير على التلبية ، بل على جوازه ، كما ذكره اللكنوى . (التعليق ص ١٥٣) .

(٣٨٩) مذهب مالك والذي عليه عمل أهل المدينة أن التلبية في الحج إلى أن تزول الشمس من يوم عرفة ، وهو فعل على وقول ابن عمر وعائشة وجماعة . ويلبى عند الجمهور حتى يرمى جمرة العقبة . وقيل يقطعها من أول حصاة ، وقيل : حتى يفرغ من رميها (شرح الزرقانى ص ٢٤٨ والتعليق ص ١٥٣) .

(٣٩١) نمرة : بفتح فكسر ، موضع كان تضرب فيه خيمة للنبي عليه السلام قبل زمان الوقوف بعرفة (التعليق ص ١٩٢ ومعجم البكرى ص ١٣٣٤ ج ٤) .

قال محمد : مَنْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ أَوْ قَرَنَ لَبَّى حَتَّى يرمى الْجَمْرَةَ بِأَوَّلِ حَصَاةٍ يَوْمَ النَّحْرِ ، فعند ذلك يقطع التَّلْبِيَةَ .

وَمَنْ أُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ مَفْرُودَةٍ لَبَّى حَتَّى يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ لِلطُّوَافِ ، بذلك جَاءَتِ الْآثَارُ ، عن ابن عباس وغيره ، وهو قولُ أَيْ حَنِيفَةٍ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا .

٥ - باب رفع الصوت بالتلبية

٣٩٢ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم ، أن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام ، أخبره أن غِلَادَ بن السائب الأنصاري ثَمَّ من بني الحارث ابن الحَزْرَج ، أخبره أن أباه أخبره ، أن رسول الله ﷺ قال : أتاني جبريل عليه السلام فأمرني أن آمر أصحابي - أو من معي - أن يرفعوا أصواتهم بالإِهْلَالِ أو بالتلبية .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، رفع الصوت بالتلبية أفضل ، وهو قول أَيْ حَنِيفَةٍ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا .

٦ - باب القرآن بين الحج والعمرة

٣٩٣ - أخبرنا مالك ، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي ، أن سليمان بن يسار ، أخبره ، أن رسول الله ﷺ عامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ كان مِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ أَهَلَّ بِحَجٍّ ، ومن أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ ، ومنهم من جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، قال : فَحَلَّ مِنْ كَانَ أَهَلَّ بِالْعُمْرَةِ ، وأما من كَانَ أَهَلَّ بِالْحَجِّ ، أو جمع بين الحج والعمرة فلم يَحِلُّوا .

قال محمد : وبهذا نأخذ ؛ وهو قولُ أَيْ حَنِيفَةٍ وَالْعَامَّةِ .

(٣٩٢) قال ابن عبد البر : هذا حديث اختلف في استاده اخلافا كثيرا ، وأرى أن رواية مالك أصح ، ثم ذكر : أنه رواه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم وأبو دلود والترمذي وغيرهم (شرح الزرقاني ص ٢٤٩ ج ٢) ،

٣٩٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر خرج في الفتنة معتمرا ، وقال إن صُدِّدْتُ عن البيت صَنَعْنَا كما صَنَعْنَا مع رسول الله ﷺ ؛ قال : فخرج وأهل بالعمرة ، حتى إذا ظهر على ظهر البَيْدَاءِ التفت إلى أصحابه وقال : ما أمرهما إلا واحد ، أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العُمرة فخرج حتى إذا جاء البيت طاف به ، وطاف بين الصفا والمروة سَبْعاً سَبْعاً لم يزد عليه ، ورأى ذلك مجزئاً عنه ، وأهْدَى .

٣٩٥ - أخبرنا مالك ، حدثنا صَدَقَةُ بن يَسَارِ المكي ، قال : سمعت عبد الله بن عمر ، ودخلنا عليه قبل يوم التَّروِيَةِ بيومين أو ثلاثة ، ودخل عليه الناس يسألونه ، فدخل عليه رجل من أهل اليمن ثائر الرأس ، فقال يا أبا عبد الرحمن إني ضُفِرْتُ رأسي ، وأُحْرِمْتُ بِعُمرة مفردة ، فماذا ترى ؟ قال ابن عمر : لو كنت معك حين أحرمت لأمرت أن تُهَلَّ بهما جميعاً . فإذا قدمت طفت بالبيت وبالصفا والمروة ، وكنت على إحرامك ، لا تُحِلُّ من شيء حتى تحل منهما جميعاً يوم النحر وتنحر هديك .

وقال له ابن عمر : خذ ما تطاير من شعرك وأهْدِ ، فقالت له امرأة في البيت : وما هديه يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : هديه ثلاثاً . كل ذلك يقول هديه ، قال : ثم سكنت ابن عمر ، حتى إذا أردنا الخروج ، قال : أما والله لو لم أجد إلا شاة لكان أرى أن أذبحها أحبَّ إليَّ من أن أصوم . قال محمد : وبهذا نأخذ ، القرآن أفضل ، كما قال عبد الله بن عمر .

فإذا كانت عمرة ، وقد حضر الحج وطاف لها وسعَى ، فليقصِّرْ ، ثم ليحرم بالحج ، فإذا كان يومُ النحر حلق ؛ وشاةً تجزئهُ ؛ كما قال عبد الله بن عمر . وهو قول أبي حنيفة والعامَّة من فقهاءنا .

(٣٩٤) خرج ابن عمر من المدينة معتمرا في الفتنة ، أي حين نزل الحجاج الثقفي لقتال عبد الله بن الزبير ، وكان ذلك لأن معاوية ابن يزيد بن معاوية كان لم يستخلف بعد موته ، فبقى الناس بلا خليفة شهرين ، فأجمعوا على مبايعة عبد الله بن الزبير ، وتم له ملك الحجاز والعراق وخراسان ، وباع أهل الشام ومصر مروان بن الحكم ، فلم يزل الأمر كذلك حتى مات مروان ، وولى ابنه عبد الملك ، فمنع الناس الحج خوفاً من أن يابحوا ابن الزبير ، ثم بعث جيشاً أمر عليه الحجاج ، فقاتل أهل مكة وحاصره حتى غلبهم ، وقتل ابن الزبير وصلبه ، وذلك سنة ثلاث وسبعين (شرح الزرقاني ص ٢٩٣ ج ٢) .

(٣٩٥) اختلف العلماء في الأفضل من الأفراد أو القرآن ، تبعوا لاختلافهم في فعله عليه السلام في حجة الوداع . فذهب المالكية والشافعية إلى أفضلية الأفراد بشرط أن يحضر من عامه ، وذهب أبو حنيفة إلى أفضلية القرآن ، والمشهور عن أحمد أن الممتع أفضل ، وقد رجح ابن القيم القرآن من واحد وعشرين وجهاً في كتابه (زاد المعاد ص ١٧٧ ج ١) .

٣٩٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، أن محمد بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب حدثه : أنه سمع سعد بن أبي وقاص ، والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان ، وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج ، فقال الضحاك بن قيس : لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله تعالى . فقال سعد بن أبي وقاص : بمس ما قلت ؛ قد صنعها رسول الله ﷺ ، وصنعناها معه .

قال محمد : القرآن أفضل من الأفراد بالحج ، وإفراد العُمرة ، فإذا قرَن طاف بالبيت لعمركه ، وسعى بين الصفا والمروة ، وطاف بالبيت لحجته ، وسعى بين الصفا والمروة . طوافان وسعيان أحب إلينا من طواف واحد وسعي واحد . ثبت ذلك بما جاء عن علي بن أبي طالب : أنه أمر القارن بطوافين وسعيين . وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٣٩٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب قال : أفصلوا بين حَجِّكم وعُمَرَتكم ، فإنه أتمُّ لحج أحدكم ، وأتمُّ لعمركه أن يعتمر في غير أشهر الحج .

قال محمد : يعتمر الرجل ويرجع إلى أهله ، ثم يحج ويرجع إلى أهله ، فيكون ذلك في سفرين ، أفضل من القرآن في سفر واحد ، ولكن القرآن أفضل من الحج مفردا والعُمرة من مكة ، ومن التمتع والحج من مكة ، لأنه إذا قرَن كانت عُمَرَتُهُ وحجته من بلده ، وإذا تمتع كانت حجته مَكِّيَّة ، وإذا أفرد الحج كانت عُمَرَتُهُ مَكِّيَّة ، فالقرآن أفضل ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٧ — باب من أهدي هديا وهو مقيم

٣٩٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن عُمَرَةَ بنت عبد الرحمن أخبرته : أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة : أن ابن عباس قال : مَنْ أَهْدَى هدياً حَرَّمَ عليه ما يَحْرُم على الحاج ، وقد بعثت بهدي فاكثبي إلي بأمرِك ، أو مري صاحب الهدي . قالت عُمَرَةُ : قالت عائشة : ليس كما قال ابن عباس ، أنا قتلت قلائد هدي رسول الله ﷺ بيدي ، ثم قلدها رسول الله ﷺ بيده ، وبعت بها مع أبي ، ثم لم يحرم على رسول الله ﷺ شيء كان أحله الله ، حتى نحر الهدي .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وإنما يحرم الذي يتوجه مع هديه ، يريد مكة ، وقد ساق بدنته وقلدها ، فهذا يكون مُحَرِّماً . حين يتوجه مع بدنته المقلدة بما أراد من حج أو عُمرة ، فأما إذا كان مقيماً في أهله لم يكن محرماً ، ولم يحرم عليه شيء حل له ، وهو قول أبي حنيفة .

٨ — باب تقليد البدن واشعارها

٣٩٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه كان إذا أهدى هذياً من المدينة قلده وأشعره بذي الحليفة ، يقلده قبل أن يشعره ، وذلك في مكان واحد ، وهو موجه إلى القبلة ؛ يقلده بنعلين ، ويشعره من شقه الأيسر ، ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة ، ثم يدفع به معهم إذا دفعوا ، فإذا قدم منى من غداة يوم النحر نحره قبل أن يحلق أو يقصر ، وكان ينحر هذيه بيده ، يصقهن قياماً ويوجههن إلى القبلة ، ثم يأكل ويطعم .

٤٠٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن عبد الله بن عمر ، كان إذا وحز في سنام بدنته وهو يشعرها ، قال : بسم الله والله أكبر .

٤٠١ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يشعر بدنته في الشق الأيسر ؛ إلا أن تكون صعباً مقرنة ، فإذا لم يستطع أن يدخل بينها أشعر من الشق الأيسر ، وإذا أراد أن يشعرها وجهها إلى القبلة ، قال : فإذا أشعرها ، قال بسم الله والله أكبر . وكان يشعرها بيده وينحرها بيده قياماً .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، التقليد أفضل من الإشعار ، والإشعار حسن ، والإشعار من الجانب الأيسر ، إلا أن تكون صعباً مقرنة لا يستطيع أن يدخل بينها فيشعرها من الجانب الأيسر أو الأيمن .

٩ — باب من تطيب قبل أن يحرم

٤٠٢ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب ، أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة ، فقال : ممن ريح هذا الطيب ؟ فقال معاوية بن أبي سفيان : منى يا أمير المؤمنين ، قال : منك ؟ لعمرى ، قال : يا أمير المؤمنين إن أم حبيبة طيبتني ، قال : عزمت عليك لترجعن فلتغسلنه .

(٣٩٩) أخرج البخاري عن المسور بن غرمة : خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه ، حتى إذا كانوا بذي الحليفة قلد النبي ﷺ الهدى وأشعره محرماً بالعمرة والأشعار : أن يضرب صفحة منامها اليمنى بحديدة حتى يتلطيخ بالدم (فقه السنن والآثار لمصمب الأحسان ص ١٩٦) .

(٤٠٢) ذهب الأئمة الثلاثة والجمهور إلى استحباب التطيب عند إرادة الإحرام وأنه لا يضر بقاء رائحته ولونه ، وإنما يحرم ابتداءه للمحرم . وذكر الزرقاني أن مالك والزهري وجماعة من الصحابة والتابعين يحرم عندهم التطيب عند الإحرام بطيب تبقى له رائحة بعده (شرح الزرقاني ص ٢٣٥ ج ٢) .

٤٠٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا الصُّلْت بن (زَيْد) عن غير واحد من أهله ، أنَّ عمر بن الخطاب وَجَدَ رِيحَ طِيبٍ وهو بالشَّجَرَةِ ، وإلى جنبه كثير بن الصُّلْت ، فقال : مِمَّن رِيح هذا الطيب ؟ فقال كثير : مني ، لَبَذْتُ رَأْسِي ، وأردت أن أحلق ، قال عمر : فاذهب إلى شَرَبَةِ فادلك منها رأسك حتى تُثَقِّيه ، ففعل كثير بن الصُّلْت .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا أرى أن يتطيب المُحَرِّم حين يريد الإحرام ، إلا أن يتطيب ، ثم يفتسل بعد ذلك .

وأما أبو حنيفة ، فكان لا يرى به بأساً .

١٠ — باب من ساق هدياً فعطب في الطريق أو نذر بدنة

٤٠٤ — أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب الزُّهْرِيُّ ، عن سعيد بن المسيَّب ، أنه كان يقول : مَنْ ساقَ بَدَنَةً تَطَوُّعاً ، ثم عطبت فنحرها ، فليجعل قِلادَتَها ونعلَها في دُمها ، ثم يتركها للناس يأكلونها ، وليس عليه شيء ، فإن هو أَكَلَ منها أو أمر بأكلها فعليه العُرم .

٤٠٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عُرْوَةَ ، عن أبيه : أنَّ صاحِبَ هَدْيِ رسول الله ﷺ قال له : كيف تصنع بما عَطِبَ من الهَدْيِ ؟ فقال رسول الله ﷺ : انحرها وألقِ قِلادَتَها أو نعلَها في دُمها ، واخلُ بينها وبين الناس يأكلونها .

٤٠٦ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن دينار ، قال : كنت أرى ابن عمر بن الخطاب يهدي في الحجِّ بَدَنَتَيْنِ بَدَنَتَيْنِ ، وفي العُمرة بَدَنَةً . قال : ورأيت في العُمرة ينحر بدنته وهي قائمة ، في حَرَفِ دار خالِد بن أُسَيْد ، وكان فيها منزله ، وقال : لقد رأيت طَعْنَ في لَبَةِ بدنته ، حتى خرجت سِنَّةُ الحَرْبَةِ من تحت كفها .

(٤٠٣) تليد الشعر : جمعه بنحو الصمغ والدهن .. والشرية : محرقة : حوض حول النخلة ، كما في القاموس ، وفسرها مالك في رواية يحيى : بأنها حفرة تكون عند أصل الشجرة . (التعليق ص ١٥٨) .

وانظر المقدمة لى شأن « زيد » وأنه بالياء آخر الحروف في ثانيه وثالثة خلافا لكل نسخ الموطأ ، فإنه فيها بالموحدة في ثانيه .

(٤٠٥) الخبر مرسل صورة ، لكنه محمول على الوصل ، لأن عروة ثبت سماعه من ناجية الصحابي ، كما أخرجه ابن خزيمة : والخبر عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن عبد البر : عن : هشام عن أبيه عن ناجية الأسلمي ولم يسم واحد منهم والد ناجية ، لكن قال بعضهم : الخزاعي ، وبعضهم : الأسلمي ، ولا يبعد التعدد كما في الإصابة ، وجزم ابن عبد البر بأنه ناجية بن جندب الأسلمي (شرح الزرقاني ص ٣٢٨ ج ٢) .

٤٠٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو جعفر القاري ، أنه رأى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة أهدي عاماً بدنتين ؛ إحداهما بُحْتِيَّة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، كل هَذِي تَطْوُع عَطِب في العَلْرِيق صُنِعَ به كما صَنَعَ ، وَخُلِيَ بينه وبين الناس يأكلونه ، ولا يعجبنا أن يأكل منه إِلَّا مَنْ كان محتاجاً إليه .

٤٠٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن نبيد الله بن عمر كان يقول : الهَذِي ما قُلْدَ أو أَشْعِرَ ، وأوقف به بَعْرَقَة .

٤٠٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه قال : مَنْ نَذَرَ بَدَنَةً فَإِنَّهُ يَقْلُدُهَا تَعْلًا وَيُشْعِرُهَا ، ثم يسوقها فينحرها عند البيت ، أو بمنى يوم النحر ، ليس له مجلّ دون ذلك ، وَمَنْ نَذَرَ جُزُورًا من الإبل أو البقر ، فَإِنَّهُ ينحرها حيث شاء .

قال محمد : هذا قول ابن عمر ، وقد جاء عن النبي ﷺ وعن غيره من أصحابه أنهم رَخَّصُوا في نحر البدنة حيث شاء ، وقال بعضهم : الهَذِي بمكة ؛ لِأَنَّ الله تعالى يقول : « هَذِيَا بَالِغُ الْكَفَّةِ » ، ولم يقل ذلك في البدنة ، فالبدنة حيث شاء ، إِلَّا أن ينوي الحَرَم فلا ينحرها إِلَّا فيه ، وهو قول أبي حنيفة ، وإبراهيم النخعي ، ومالك بن أنس .

٤١٠ — أخبرنا مالك ، أخبرني عمرو بن عُبيد الأنصاري ، أنه سأل سعيد بن المسيّب ، عن بَدَنَةٍ جعلتها امرأته عليها ، قال : فقال سعيد : البدن من الإبل ، وَمَجِلّ البدن البيت العتيق ، إِلَّا أن تكون سَمَتْ مكانا من الأرض ، فلتنحرها حيث سَمَتْ ، فإن لم تجد بدنة فبقرة ، فإن لم تكن بقرة فعشر من الغنم ، قال : ثم سألت سالم بن عبد الله فقال مثل ما قال سعيد بن المسيّب ، غير أنه قال : إن لم تجد بقرة فسبع من الغنم ، قال : ثم جئت خَارِجَة بن زيد بن ثابت ، فسألته ، فقال مثل ما قال سالم ، قال : ثم جئت عبد الله بن محمد بن علي ، فقال مثل ما قال سالم بن عبد الله .

(٤٠٧) البختية : بضم فسكون فكسر وتشديد الباء ، الأثني من الإبل ، والذكر بجى ، وهي جمال طوال الأعناق ، كما في النهاية (التعليق ص ١٥٨) .

والبدنة : تقع على الجمل والناقة والبقرة ، وكثر استعمالها فيما كان هديا ، وهي بفتح الباء والبدال ، وبضم فسكون (شرح الزرقاني ص ٣٢٣ ج ٢) .

قال محمد : البدن من الإبل والبقر ، ولها أن تنحرها حيث شاءت ، إلا أن تنوى الحرم ، فلا تنحرها إلا في الحرم ، ويكون هديا . والبدنة من الإبل والبقر تجزئ عن سبعة ، ولا تجزئ عن أكثر من ذلك ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

١١ — باب الرجل يسوق بدنة فيضطر إلى ركوبها

٤١١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، أنه قال : إذا اضطررت إلى ركوب بدنتك فاركبها ركوبا غير قاذح .

٤١٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ مر على رجل يسوق بدنة ، فقال : اركبها ، فقال : إنها بدنة ، فقال له — بعد مرتين — اركبها ويلك .

٤١٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يقول : إذا تيجت البدنة فليحمل ولدها معها حتى ينحر معها ، فإن لم يجد له محملا فليحمله على أمه ، حتى ينحر معها .

٤١٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن ابن عمر — أو عمر — شك محمد : كان يقول : من أهدى بدنة فضلت أو ماتت ، فإن كانت نذرا أبدلها ، وإن كانت تطوعا ، فإن شاء أبدلها وإن شاء تركها .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، ومن اضطر إلى ركوب بدنته فليركبها . فإن نقصها ذلك شيئا تصدق بما نقصها . وهو قول أبي حنيفة .

١٢ — باب المحرم يقتل قملة أو نحوها أو ينتف شعرا

٤١٥ — أخبرنا مالك ، عن نافع ، قال : المحرم لا يصلح له أن ينتف من شعره شيئا ، ولا يخلقه ، ولا يقصره ، إلا أن يصيبه أذى من رأسه ، فعليه فدية كما أمره الله تعالى ، ولا يحل له أن يقلم أظفاره ، ولا يقتل قملة ، ولا يطرحها من رأسه إلى الأرض ، ولا من جلده ، ولا من ثوبه ، ولا

(٤١١) في رواية يحيى : زيادة « وإذا اضطرت إلى لبسها فاشرب بعد ما يروى فصيلها ، فإذا لحرت فاحرق فصيلها معها » . والقاذح : هو الثقل الصعب عليها . وذكر الزرقاني : كراهة مالك لشرب لبسها في حال الاختيار ، ولو فضل عن رى الفصيل ، لأنه نوع رجوع عن الصدقة ، قال : وعمل الكراهة حيث لا ضرر ، ولا غرم أن أضرها أو فصيلها بشره ، أرش النقص أو البدل أن حصل تلف ، وغمر فصيلها معها واجب (شرح الزرقاني ص ٢٢٥ ج ٢) .

(٤١٢) في رواية يحيى : اركبها ويلك في — الثانية أو الثالثة — بالشك من الراوى . وويل : قيل : لفظ يقال لمن وقع فيهلكة ، وقيل : هو لفظ تدغم به العرب كلامها ولا تقصد معناه ، كقولهم : « لا أم لك » . (شرح الزرقاني ص ٢٢٢ ج ٢) .

(٤١٥) ذكر مالك كما في رواية يحيى عن كعب بن عجرة : أنه كان مع النبي ﷺ يوما فأذاه القمل في رأسه فأمره رسول الله ﷺ أن يخلو رأسه ، وقال : صم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين : مدين مدين لكل إنسان أو انسك بشاة ، أى ذلك فعلت أجزا عنك (الموطأ رواية يحيى بهامش شرح الزرقاني ص ٣٨٤ ج ٢) .

يقتل الصيد ، ولا يأمر به ، ولا يدل عليه .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

١٣ — باب الحجامة للمحرم

٤١٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا يحتجم المَحْرَم إلا أن يُضْطَرَّ إليه ، مما لا بد له منه .

قال محمد : لا بأس أن يحتجم المحرم ، ولكن لا يخلق شعرا .

بلغنا عن النبي ﷺ : أنه احتجم وهو صائم محرم ، فهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، والعامّة من فقهاءنا .

١٤ — باب المحرم يغطي وجهه

٤١٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، أن عبد الله بن ربيعة أخبره ، قال : رأيت عثمان بن عفان بالعرج وهو محرم ، في يوم صائف ، قد غطّى وجهه بقطيفة أرجوان ، ثم أتى بلحم صيّد فقال : كلوا ، فقالوا : ألا تأكل ، فقال : لست كهيتكم ، إنما صيّد من أجلى .

٤١٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن عبد الله بن عمر ، كان يقول : ما فوق الذّقن من الرأس ، فلا يخمره المحرم .

قال محمد : ويقول ابن عمر نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

١٥ — باب المحرم يغسل رأسه ويفتسل

٤١٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن عبد الله بن عمر : كان لا يغسل رأسه وهو محرم ، إلا من احتلام .

(٤١٦) الاحتجام لغير ضرورة محرم على المحرم ، إن لزم منه قلع شعر اتفاقا ، فإن كان في مكان لا شعر فيه ، فالجمهور على الجواز من غير فدية ، وأوجب الفدية الحسن البصري . وكره مالك حجامة لغير ضرورة ، لأنها قد تؤدي إلى ضعفه ، كما كره صوم يوم عرفة للحاج من أجل ذلك . وما ذكره محمد بلاغا قد أخرجه البخاري مستندا ، وأخرجه مالك في رواية يحيى مرسلا عن سليمان بن يسار : أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم فوق رأسه ، وهو يومئذ بلحى جمل : مكان بطريق مكة ، ولحى : بلام مفتوحة وحاء ساكنة وهاتين أولهما مفتوحة ، وجمل بفتح أوله وثانيه (شرح الزرقاني ص ٢٧٥ ج ٢) .

(٤١٧) في رواية يحيى : أن القرافصة بن عمير : هو الذي رأى عثمان . والفرافصة بضم ففتح . وعمير كذلك : بضم ففتح . والعرج بفتح فسكون : قرية جامعة على طريق مكة على ثلاثة مراحل من المدينة . ومذهب عثمان قد أخذ به الشافعي ، ويحرم عند ابن عمر أن يغطي المحرم وجهه ، وبه أخذ مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، قال الزرقاني : ولا يجوز تغطية الرأس إجماعا . (معجم البكري ص ٩٣٠ ج ٣) .

٤٢٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، أن عبد الله بن عباس ، والمِسْثُور بن مَخْرَمَةَ ثَمَارِيًا بِالْأَبْوَاءِ ، فقال ابن عباس : يغسل المحرم رأسه ، وقال المِسْثُور : لا ، فأرسله ابن عباس إلى أبي أيوب يسأله ، فوجده يغتسل بين القَرْنَيْنِ ، وهو يُسْتَر بثوب ، قال : فسلمت عليه ، فقال من هذا ؟ فقلت : أنا عبد الله بن حنين ، أرسلني إليك ابن عباس ، أسألك : كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم ؟ فوضع يده على الثوب وطَاطَأَهُ حتى بدا لي رأسه ، ثم قال لإنسان يصب الماء عليه : اصْبُبْ ، فصبَّ على رأسه ، ثم حرك رأسه بيده ، فأقبل بيده وأدير ، فقال : هكذا رأيته يفعل .

قال محمد : ويقول أبي أيوب نأخذ ؛ لا نرى بأساً بأن يغسل المحرم رأسه بالماء وهل يزيده الماء إلا شَعْنًا ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٤٢١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا حميد بن قيس المكي ، عن عطاء بن أبي رباح ، أن عمر بن الخطاب قال لِيَعْلَى بن مُثَنَّى وهو يصبُّ على عمر ماءً ، وعمر يغتسل : اصيب على رأسي . قال له يعلى : أتريد أن تجعلها في ؟ إن أمرتني صَبَّيْتُ ، قال اصبِّ فلم يزد الماء إلا شَعْنًا .

قال محمد : لا نرى بهذا بأساً ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

١٦ — باب ما يكره للمحرم أن يلبس من الثياب

٤٢٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ : ماذا يلبس المحرم من الثياب ، فقال : لا يلبس القُمُصَ ولا العمام ، ولا السَّرَاوِيلَات ، ولا البَرَانِسَ ، ولا الخِفاف ، إلا أحدًا لا يجد نعلين ، فليلبس خُفَيْنِ ، وليَقْطَعْهُمَا أسفل من الكعبين ، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسّه الزعفران ولا الورس .

(٤٢٠) حنين : بضم ففتح فسكون واد قريب من الطائف بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً والمسور : بكسر فسكون ففتح ، وغرمة : بفتح فسكون ففتح . والأبواء : بفتح فسكون ففتح ، جبل قرب مكة قريب من الجحفة . والقرنان تثنية قرن ، وهما الحشيتان القائمتان على رأس البئر من البناء ، ويمد بينهما بخشبة يمر عليها الحبل المستقى به ، ويعلق عليها البكرة . (معجم البكري ص ٤٧١ ج ٢ . وص ٩٥٤ ج ٣) .

(٤٢١) ابن ميثم : بضم الميم وسكون النون وفتح الياء التحتية ، وهي أمه ، واسم أبيه : أمية بن عبيدة . وفي نسخة يحيى بشرح الزرقاني « ي » بدل « ق » ، قال الزرقاني : أي تجعلني أفتيك وتتحي الفتيا عن نفسك ان كان في هذا شيء ، والشعث محرقة : انتشار الشعر وتفرقه وتغيره ، كما ينتشر رأس السواك (التعليق ص ١٦١) .

(٤٢٢) القمص : بضم أوله وثانيه ، جمع قميص . والسراويلات : جمع سروال ، فارسي معرب . والبرنس : فلنسوة طويلة ، أو كل ثوب رأسه منه ، دراعة كان أو جبة (شرح الزرقاني ص ٣٢٨ ج ٢) .

٤٢٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، قال : قال عبد الله بن عمر : نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المخرم ثوباً مصبوغاً بزعفران أو ورس ، وقال : من لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين .

٤٢٤ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه كان يقول : لا تتنقب المرأة المخرمة ، ولا تلبس القفازين .

٤٢٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب ، أنه سمع أسلم يحدث عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله ثوباً مصبوغاً وهو مخرم ، فقال عمر : ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إنما هو من مدر ، فقال : إنكم أيها الرهط أئمة يقتدى بكم الناس ، ولو أن رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب لقال : إن طلحة كان يلبس الثياب المصبغة في الإحرام .

قال محمد : يكره أن يلبس المخرم المشيع بالصفر ، والمصبوغ بالورس أو الزعفران ، إلا أن يكون شئاً من ذلك قد غُسل فذهب ريحه ، وصار لا ينفض ، فلا بأس بأن يلبسه ، ولا ينبغي للمرأة أن تنقب ، فإن أرادت أن تغطي وجهها فلتسدل الثوب سداً من فوق خمارها على وجهها ، وتجافيه عن وجهها ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٤٢٦ — أخبرنا مالك ، حدثنا حميد بن قيس المكي ، عن عطاء بن أبي رباح ، أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ وهو بحثن ، وعلى الأعرابي قميص به أثر صفرة ، فقال : يا رسول الله ، إني أهملت بعمرة ، فكيف تأمرني أن أصنع ؟ فقال رسول الله ﷺ : انزع قميصك ، واغسل هذه الصفرة عنك ، وافعل في عمرتك مثل ما تفعل في حجك .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، ينزع قميصه ، ويغسل الصفرة التي به .

(٤٢٣) - الورس : يفتح فسكون ، ثبت أصفر طوب الریح يصبح به .

(٤٢٤) لا تنقب : بالجزم على النهي ، ويجوز رفعه : أي لا تلبس النقاب ، وهو الخمار الذي تشده المرأة على الأنف أو تحت الحاجر . والقفازان : تنية قفاز كرمان ، وهو ما يلبس في الكف ويغطي الأصابع ، وهو فارسي معرب . والخبر هنا وفي رواية يحيى أيضاً موقوف ، وقد رفعه البخاري وأبو داود ، كما ذكره الزرقاني .

١٧ — باب ما رخص للمحرم أن يقتل من الدواب

٤٢٧ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح : الغراب ، والفأرة ، والعقرب ، والجذأة ، والكلب العقور .

٤٢٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه : العقرب ، والفأرة ، والكلب العقور ، والغراب ، والجذأة .

٤٢٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عمر بن الخطاب ، أنه أمر بقتل الحيات في الحرم .

٤٣٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، قال : بلغني أن سعد بن أبي وقاص كان يقول : أمر رسول الله ﷺ بقتل الوزغ .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

١٨ — باب الرجل المحرم يفوته الحج

٤٣١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن سليمان بن يسار : أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر ، وعمر ينحر بُذْنَةً ، فقال : يا أمير المؤمنين ، أخطأنا في العدة ، كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة ، فقال له عمر : اذهب إلى مكة فطُفْ بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة سبعا ، أنت ومن معك ، وانحر هذياً إن كان معك ، ثم احلقوا أو قصروا ، وارجعوا ، فإذا كان قابلاً فحجوا واهدوا ، فمن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، والعمامة من فقهاءنا ، إلا في تحصلة واحدة ، لا هذى عليهم من قابل ولا صوم ، وكذلك روى الأعمش عن إبراهيم التيمي ، عن الأسود بن يزيد ، قال : سألت عمر بن الخطاب ، عن الذي يفوته الحج ، فقال يحل بعثرة ، وعليه الحج من قابل ، ولم يذكر هذياً ، قال : ثم سألت بعد ذلك زيد بن ثابت ، فقال : مثل قول عمر .

(٤٢٧) الجذأة : بوزن عبة ، والمراد بالكلب العقور : كل عاد مفترس غالباً : كالثعلب والسبع والذئب والفهد ، والعقور : معناه : العاقر الجارح . (التنوير ص ٢٥٩ ج ١) .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وكيف يكون عليه هدى ، فإن لم يجد فالصيام ، وهو لم يتمتع في أشهر الحج ؟

١٩ — باب الحلّة والقراد ينزعه المحرم

٤٣٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يكره أن ينزع المحرم حلّة أو قرادا عن بعيره .

قال محمد : لا بأس بذلك ، قول عمر بن الخطاب في هذا أعجب إلينا من قول عبد الله بن عمر .

٤٣٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير ، قال : رأيت عمر بن الخطاب يُقرّد بعيره بالسقيّا وهو مُحْرَم ، فيجعله في طين .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس به ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٢٠ — باب لبس المنطقة والهميان للمحرم

٤٣٤ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يكره لبس المنطقة للمحرم .

قال محمد : هذا أيضا لا بأس به ، قد رخص غير واحد من الفقهاء في لبس الهميان للمُحْرَم ، وقال : استوثق من نفقتك .

٢١ — باب المحرم يحك جلده

٤٣٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا علقمة بن أبي علقمة ، عن أمّه ، قالت : سمعت عائشة تُسأل عن المحرم يحك جلده ، فتقول : نعم ، فليحك وليشدّد ، ولو ربطت يَدَايَ ثم لم أجد إلا أن أحك برجليّ لاحتكت .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

(٤٣٢) المراد من قوله عمر : هو : ما رواه يحيى في موطئه ورواه محمد وسياق : أن ربيعة بن أبي عبد الله بن الهدير رأى عمر يقرّد بعيرا له في طين بالسقيّا وهو محرم : قال مالك : وأنا أكرهه والسقيّا : بالقصر وبالضم فالسكون قرية جامعة بين مكة والمدينة . (التوير ص ٢٥٩ ج ١) .

٢٢ — باب المحرم يتزوج

٤٣٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ثبيته بن وهب : أن أخى بنى عبد الدار ، أن عمر بن عُبيد الله أرسل إلى أبان بن عثمان ، وأبان أمير على المدينة ، وهما مُحَرَّمان فقال : إني أردت أن أُنكِحَ طلحة ابن عمر ابنة شيبة بن جبير ، وأردت أن تحضر ذلك ، فأنكر عليه أبان ، وقال : إني سمعت عثمان بن عفان قال : قال رسول الله ﷺ : لا يُنكِحُ المحرم ولا يخطب ، ولا يُنكِح .

٤٣٧ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن ابن عمر كان يقول : لا ينكح المحرم ولا يخطب على نفسه ، ولا على غيره .

٤٣٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا أبو غطفان بن طريف ، أخبره أن أباه طريفا تزوج امرأة وهو محرم ، فرد عمر بن الخطاب نكاحه .

قال محمد : قد جاء في هذا اختلاف ، فأبطل أهل المدينة نكاح المحرم ، وأجاز أهل مكة وأهل العراق نكاحه ، وروى عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث . وهو محرم ، فلا نعلم أحدا ينبغي أن يكون أعلم بتزويج رسول الله ﷺ ميمونة من ابن عباس ، وهو ابن أختها . فلا نرى بتزويج المحرم بأسا ، ولكنه لا يقبل ولا يمس حتى يحل ، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا .

٢٣ — باب الطواف بعد العصر وبعد الفجر

٤٣٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزبير المكي ، أنه كان يرى البيت يخلو بعد العصر وبعد الصبح ، ما يطوف به أحد .

قال محمد : إنما كان يخلو ؛ لأنهم كانوا يكرهون الصلاة بتينك الساعتين ، والطواف لا بد له من ركعتين ، فلا بأس بأن يطوف سعا ولا يصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس ، وتبيض ، كما صنع عمر بن الخطاب ، أو يصلي المغرب ، وهو قول أبي حنيفة .

(٤٣٦) في رواية يحيى وأبان يومئذ أمير الحاج . أى من جهة عبد الملك بن مروان وتولى أبان سنة خمس ومائة ، كما في التقريب وقال السيوطي : لم يقل أحد في هذا الحديث « بنت شيبة بن جبير » إلا مالك عن نافع . ورواه أيوب وغيره عن نافع فقال فيه « بنت شيبة بن عثمان » (التنوير ص ٢٥٤) .

ونبيه : بالتصغير . وينكح : يفتح أوله ، أى يعقد لنفسه : وينكح : بضم أوله ، أى يعقد لغيره . ونقل الزرقالي عن النووي أن بنت شيبة هي : بنت شيبة بن جبير بن عثمان الحنظلي ، فمن قال : « شيبة بن عثمان » نسبة إلى جده ، فلا يكون خطأ .

٤٤٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، أن حُميد بن عبد الرحمن أخبره ، أن عبد الرحمن أخبره ، أنه طاف مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح بالكعبة ، فلما قضى طوافه نظر فلم ير الشمس ، فركب ولم يسبح حتى أناخ بذي طُوًى ، فسبح ركعتين .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، ينبغي أن لا يصلّى ركعتي الطواف حتى تطلع الشمس وتبيض .
وهو قول أبي حنيفة ، والعامّة من فقهاءنا .

٢٤ — باب الحلال يذبح الصيد أو يصيده هل يأكل المحرم منه أم لا ؟

٤٤١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن عبد الله بن عباس ، عن الصُّعب بن جَثَّامة الليثي ، أنه أهدى ، لرسول الله ﷺ حماراً وخشيًا ، وهو بالأنبواء — أو بؤدان — فردّه رسول الله ﷺ ، فلما رأى ما في وجهي قال : إنا لم نردّه عليك إلا أنا حُرْمٌ .

٤٤٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، أنه سمع أبا هريرة يحدث عبد الله بن عمر ، أنه مرّ به قومٌ مُحْرِمُونَ بالرَبَذَةِ ، فاستفتوه في لحم صَيْدٍ وَجَدُوا أَجَلَهُ يَأْكُلُونَهُ ؟ فَأَتَاهُمْ بِأَكْلِهِ ، قَالُوا : ثُمَّ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ عُمَرُ : يَمُوتُ أَفْتِيَتُهُمْ ؟ قَالَ : أَفْتِيَتُهُمْ بِأَكْلِهِ ، قَالَ عُمَرُ : لَوْ أَفْتِيَتُهُمْ بِغَيْرِهِ لَأَوْجَعْتُكَ .

٤٤٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو النضر ، مولى عمر بن عبّيد الله ، عن نافع مولى أبي قتادة ، عن أبي قتادة ، أنه كان مع رسول الله ﷺ ، حتى إذا كان ببعض الطريق تخلف مع أصحاب له مُحْرِمِينَ ، وهو غير مُحْرِمٍ ، فرأى حِمَاراً وَخَشِيًا ، فاستوى على فرسه ، فسأل أصحابه أن يتناولوه سوطه ، فأبوا ، فسألهم أن يتناولوه رُحْمَهُ ، فأبوا ، فأخذه ، ثم شدّ على الحمار فقتله ، فأكل منه بعض أصحاب رسول الله ﷺ ، وأبى بعضهم ، فلما أدركوا رسول الله ﷺ سألوه عن ذلك ، فقال : إنا هي طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا الله .

(٤٤١) جثامة : بفتح أوله وثانيه المشدد . وودان : بفتح أوله وثانيه المشدد : موضع قرب الجحفة ، والشك من الراوى . وقال المحدثون : نرده : بفتح الدال ، وعحقو النحاة بضمها ، كآخر المضاعف من كل مضاعف مجزوم اتصل به ضمير المذكر ، مرعاة للواو التي توجهها ضمة الهاء بعدها ، وذلك في المذكر (شرح الزرقاني ص ٢٨٢ ج ٢) .

٤٤٤ — أخبرنا مالك ، حدثنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، أن كعب الأخبار أقبل من الشام في ركب مُحْرَمين ، حتى إذا كانوا ببعض الطريق ، وجدوا لحم صَيْد ، فَأَتَاهُمْ كَعْبُ بَاكِلِهِ ، فلما قدموا على عمر بن الخطاب ذكروا ذلك له ، فقال : مَنْ أَتَاكُمْ بهذا ؟ قالوا : كعب ، قال : فإني قد أُمِرْتُ عليكم حتى ترجعوا ، ثم إنه لما كان ببعض الطريق طَرِيقَ مَكَّةَ ، مَرَّتْ بِهِمْ رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ ، فَأَتَاهُمْ كَعْبُ بَأَن يَأْكُلُوهُ وَيَأْخُذُوهُ ، فلما قدموا على عمر ذكروا ذلك له ، فقال : ما حملك على أن تفتيهم بهذا ؟ قال : يا أمير المؤمنين ، والذي نفسى بيده ، إن هو إلا نُثْرَةٌ حَوَتْ ، يَنْثُرُهُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ .

٤٤٥ — أخبرنا مالك ، حدثنا زيد بن أسلم ، أن رجلا سأل عمر بن الخطاب فقال : إني أَصَبْتُ جَرَادَاتٍ بِسَوْطِي ، فقال : أطعم قبضةً من طعام .

٤٤٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، أن الزبير بن العوام كان يَتَرَوَّدُ صَغِيرَ الطَّبَاءِ فِي الْإِحْرَامِ .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، إذا صَادَ الْحِلَالُ الصَّيْدُ فذبحه فلا بأس بأن يأكل الْمُحْرِمُ مِنْ لَحْمِهِ ، إِنْ كَانَ صَيْدَ مِنْ أَجَلِهِ ، أَوْ لَمْ يُصَدَّ مِنْ أَجَلِهِ ؛ لِأَنَّ الْحِلَالَ صَادَهُ وَذَبَحَهُ ، وَذَلِكَ لَهُ حَلَالٌ ، فَخَرَجَ مِنْ حَالِ الصَّيْدِ ، وَصَارَ لَحْمًا ، فَلَا بَأْسَ بِأَن يَأْكُلَ الْمُحْرِمُ مِنْهُ .
وأما الجراد فلا ينبغي للمحرم أن يصيده ، فَإِنْ فَعَلَ كَفَّرَ ، وَثَمَرَةُ خَيْرٍ مِنْ جَرَادَةٍ ، كَذَلِكَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقَهَائِنَا .

٢٥ — باب الرجل يعتمر في أشهر الحج ثم يرجع إلى أهله من غير أن يحج

٤٤٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن أبي سلمة الْخَزُومِيَّ ، اسْتَأْذَنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي شَوَّالٍ ، فَأُذِنَ لَهُ عُمَرُ ، فَاعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ ، ثُمَّ قَفَلَ إِلَى أَهْلِهِ وَلَمْ يَحُجَّ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وَلَا مُتَعَةَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

٤٤٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا صَدَقَةُ بْنُ يَسَّارٍ الْمَكْنِي ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : لِأَنَّ أَعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ ، فَأَهْدَى ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَمَرَ فِي ذِي الْحِجَّةِ بَعْدَ الْحَجِّ .
قال محمد : كل هذا حَسَنٌ وَاسِعٌ ، إِنْ شَاءَ فَعَلَ ، وَإِنْ شَاءَ قَرَنَ وَأَهْدَى ، فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ .

٤٤٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ لم يعتمر إلا ثلاث عُمَر ؛ إحداهن في شَوَّال ، والاثنيتان في ذى القعدة .

٢٦ — باب فضل العمرة في شهر رمضان

٤٥٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا سُمَيُّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بن عبد الرحمن ، أنه سمع مَوْلَاهُ أَبَا بَكْرٍ بن عبد الرحمن يقول : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : إني كنتُ تَجَهَّزْتُ للحج وأردته ، فاعترضَ لي ، فقال لها رسول الله ﷺ : اعتمرى في رمضان ، فإنَّ عُمَرَةً فيه كحُجَّةٍ .

٢٧ — باب المتمتع ما يجب عليه من الهدى

٤٥١ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن دينار ، قال : سمعت عبد الله بن عمر يقول : مَنْ اعتمر في أشهر الحج في شَوَّال ، أو ذى القعدة ، أو ذى الحجة ، فقد استمتع ووجِبَ عليه الهدى ، أو الصيام إن لم يجد هَدْيًا .

٤٥٢ — أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ، عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ ، عن عائشة ، أنها كانت تقول : الصيام لمن تَمَتَّعَ بِالْعُمَرَةِ إلى الحج ، فمن لم يجد هَدْيًا ما بين أن يُهْلَ بالحج إلى يوم عرفة ، فإن لم يصم صام أيامَ مِنًى .

٤٥٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن عبد الله بن عمر ، مثل ذلك ..

٤٥٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : مَنْ اعتمر في أشهر الحج في شَوَّال ، أو في ذى القعدة ، أو في ذى الحجة ، ثم أقام حتى يَحُجَّ فهو مُتَمَتِّعٌ ، قد

(٤٤٩) الخبر هنا مرسل ، وقد وصله أبو داود وسعيد بن منصور . ورواية الصحيحين أنه عليه السلام اعتمر لهما تحسب عمرته في حجته ، وقد كان في ذى الحجة ، لا في ذى القعدة ، وهي عمرة الجمرات ، وعمرة الحديبية ، وعمرة القضاء (الأوجز ص ٣٧٥ ج ٣) .

(٤٥٠) قال ابن عبد البر : وهو مرسل ظاهر ، لكن صح أن أبا بكر سمعه من تلك المرأة ؛ فصار مستندا . رواه عبد الرزاق والنسائي وأبو داود وغيرهم . فاعترض لي : اعتراض مانع ، وهو كما في رواية أبي داود : قرحة الحصبة أو الجدري . والحديث يدل على أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت ، كما يزيد بحضور القلب وخلوص النية . كما ذكره ابن الجوزي (الأوجز ص ٢٩٣ ج ٣) .

(٤٥٢) إن لم يصم : أى في الأيام الثلاثة التي قبل يوم النحر ، وهي : السابع والثامن والتاسع من ذى الحجة . وأيام منى : هي أيام التشريق الثلاثة التي يقيم الحاج فيها بمنى ، أى اليوم الحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر . واليوم الثاني عشر : هو يوم النفر الأول ، والثالث عشر : يوم النفر الثاني . ومذهب عائشة هذا هو مذهب مالك ، ولم يجوز الحنفية الصوم في أيام منى (التعليق ص ١١٩) .

وجب عليه ما استيسر من الهدى ، أو الصيام إن لم يجد هدياً ، ومن رجع إلى أهله ثم خيّر ، يسر بتمتع

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٢٨ - باب الرمل بالبيت

٤٥٥ - أخبرنا مالك ، حدثنا جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله الحرامى ، أن رسول الله ﷺ رَمَلَ من الحَجَر إلى الحَجَر .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، والرمل ثلاثة أشواط من الحَجَر إلى الحَجَر ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٢٩ - باب المكى وغيره يحج أو يعتمر

هل يجب عليه الرمل ؟

٤٥٦ - أخبرنا مالك ، حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، أنه رأى عبد الله بن الزبير أحرم بعُمْرة من التَّعْمِيم ، قال : ثم رأيتُه سعى حول البيت ، حين طاف الأشواط الثلاثة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، الرَّمْل واجب على أهل مكة وغيرهم ، فى العمرة والحج ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٣٠ - باب المعتمر أو المعتمرة ما يجب عليهما

من التقصير والهدى

٤٥٧ - أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن أبى بكر ، أن مَوْلَاةً لَعُمْرَةَ بنت عبد الرحمن ، يُقال لها رُقَيْة ، أخبرته أنها كانت خرجت مع عُمْرَةَ بنت عبد الرحمن إلى مكة ، قالت : فدخلت عُمْرَةَ مكة يوم التَّروِيَةِ ، وأنا معها ، قالت : فطافت بالبيت ، وبين الصُّفا والمروة ، ثم دخلت صُفَّة المسجد ،

(٤٥٥) الرمل : بفتح أوله وثانيه كما فى (أوجز المسالك ص ٤٩٢ ج ٣) .

وقال اللكنوى : بفتح الراء وسكون الميم : سرعة المشى مع تقارب الخطى ، وقيل : هو شبهة بالمرولة (التعليق ص ١٦٩) .

(٤٥٦) التعميم : موضع خارج مكة فى الليل ، وهو ميقات المكى للعمرة عند الجمهور ، وذكر الطحاوى : أنه ليس بميقات معين كما قيلت الاحرام ، بل ميقات المعتمر الحلى : أى جهة كانت (الأوجز ص ٤٩٤ ج ٣) .

(٤٥٧) يوم التروية - اليوم الثامن من ذى الحجة . وصفة المسجد : بضم الصاد وتضعيف الفاء المفتوحة : سقائف المسجد ، وقال

ابن حبيب مؤخر المسجد ، ومقصود بكسر الميم وفتح الصاد المشددة (التعليق ص ١٦٩)

فَقَالَتْ : أَمَعْلِكُ مِقْصَانٌ ؟ فَقُلْتُ : لَا ، قَالَتْ : فَاتَّمْسِيهِ لِي ، قَالَتْ : فَاتَّمَسْتُهُ ، حَتَّى جِئْتُ بِهِ ، فَاتَّخَذْتُ مِنْ قُرُونِ رَأْسِهَا ، قَالَتْ : فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ النُّحْرِ ؛ ذَبَحْتُ شَاةً .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَبِهَذَا نَأْخُذُ ، لِلْمُعْتَمِرِ وَالْمُعْتَمِرَةِ . يَنْبَغِي أَنْ يُقَصِّرَ مِنْ شَعْرِهِ إِذَا طَافَ وَسَعَى ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ النُّحْرِ ذَبَحَ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ .

٤٥٨ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عَلِيًّا — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — كَانَ يَقُولُ : مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ : شَاةٌ .

٤٥٩ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ، كَانَ يَقُولُ : مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ : بَعِيرٌ أَوْ بَقَرَةٌ .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَبِقَوْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ نَأْخُذُ ؛ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ : شَاةٌ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقَهَائِنَا .

٣١ — بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ

٤٦٠ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو اعْتَمَرَ ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِقُدَيْدٍ ، جَاءَهُ خَبَرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ ، فَرَجَعَ ، فَدَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَبِهَذَا نَأْخُذُ ، مَنْ كَانَ فِي الْمَوَاقِيتِ أَوْ دُونَهَا إِلَى مَكَّةَ ؛ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ وَقْتُ مِنَ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي وَقْتُهَا ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ خَلْفَ الْمَوَاقِيتِ ، أَيْ وَقْتُ مِنَ الْمَوَاقِيتِ ، الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ فَلَا يَدْخُلَنَّ مَكَّةَ إِلَّا بِإِحْرَامٍ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقَهَائِنَا .

٣٢ — بَابُ فَضْلِ الْخَلْقِ وَمَا يَجْزِيءُ مِنَ التَّقْصِيرِ

٤٦١ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : مَنْ ضَفَّرَ فَلْيَحْلِقْ ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالتَّلْبِيدِ .

(٤٦٠) قُدَيْدٍ : بِالتَّصْفِيرِ . وَالْحَدِيثُ : حُجَّةٌ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ دُخُولِ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ ، وَالْجُمْهُورِ عَلَى جَوَازِهِ . قَالَ مَالِكٌ : إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى مِثْلِ مَا عَمِلَ بِهِ ابْنُ عَمْرٍو مِنَ الْقُرْبِ (التَّعْلِيلُ ص ١٧٠) .

(٤٦١) تَشَبَّهُوا : بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِهَا : أَيْ لَا تَلْبَسُوا عَلَيْنَا فَتُفْعَلُوا مَا يَشَبُّهُ التَّلْبِيدُ أَوْ تَشَبَّهُوا بِمَنْ يَلْبِدُ شَعْرَهُ بِجَعْلٍ مَا يَجْعَلُ فِي الشَّعْرِ لِيَلْتَصِقَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فَلَا يَتَشَرُّ وَلَا يَتَمَلُّ وَلَا يَصْبِيهِ الْغُبَارُ ، وَفِي رِوَايَةٍ يَحْيَى عَنْ عُمَرَ . مَنْ عَقَصَ رَأْسَهُ وَضَفَّرَهُ أَوْ ضَفَّرَ أَوْ لَبَّدَ فَقَدْ رَجَبَ عَلَيْهِ الْخَلَاقُ . (التَّنْوِيرُ ص ٢٨٠)

٤٦٢ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : اللهم ارحم المخلّقين ، قالوا : والمُقَصِّرِينَ يا رسول الله ، قال : اللهم ارحم المخلّقين ، قالوا : والمُقَصِّرِينَ يا رسول الله ، قال : والمُقَصِّرِينَ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، من ضَعَفَ فليحلق ، والحلق أفضل من التقصير ، والتقصير مجزئ . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٤٦٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع : أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة ، أخذ من لحيته وشاربه .

قال محمد : وليس هذا بواجب ، من شاء فعله ، ومن شاء لم يفعله .

٣٣ — باب المرأة تقدم مكة بحج أو عمرة فتحيض قبل قدومها أو بعد ذلك

٤٦٤ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن ابن عمر كان يقول : المرأة الحائض التي تُهَلِّ بحج أو بعمرة ، تَهَلِّ بِحَجَّتِهَا ، أو بعمرتها إذا أرادت ، ولكن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهر ، وتشهد المناسك كلها مع الناس غير أنها لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، ولا بقرب المسجد ، ولا تحل حتى تطوف بين الصفا والمروة .

٤٦٥ — أخبرنا مالك ، حَدَّثَنِي عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : قدمت مكة ، وأنا حائض ، لم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ ، فقال : افعلي ما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري .

٤٦٦ — أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة أنها قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، فأهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ، ثم قال رسول الله ﷺ : من كان معه

(٤٦٢) قيل : قاله رسول الله ﷺ في الحديث ، قال ابن عبد البر : وهو المفوظ ، وقال النووي : الصحيح المشهور : أنه كان في حجة الوداع ، ولا يبعد أن يكون قاله عليه السلام في الموضعين ، كما ذكره عياض ، قال العيني : هذا الصواب ، جمعا بين الأحاديث وهو ما اختاره الحافظ في الفتح . والحلق عند مالك : لجميع الرأس : وعند أبي يوسف : النصف ، وعند الحنفية الربع ، وعند الشافعية : مجزئ حلق ثلاث شعرات ، وبعض أصحاب الشافعية : مجزئ شعرة (أوجز المسالك ص ٦٠١ ج ٣) .

(٤٦٤) تَهَلَّل : أي تريد أن تهرم بالحج أو بالعمرة ، ويجوز لها الاحرام وتنتسل لاجرامها ، ولا تصلي سنة الاحرام ، ولا تطوف طواف العمرة أو القدوم ، لأن الطهارة شرط في صحة الطواف ، ولأن الطواف يكون بالمسجد ، وهي ممنوعة من دخوله ، ولا تسعى ، لتوقف السعي على طواف صحيح قبله ، ولا تحل : أي لا تخرج من الاحرام ، إلا بعد أن تطوف طواف العمرة أو طواف الافاضة ثم تسعى بعده (أوجز المسالك ص ٣٧٢ ج ٣) .

الَهْدَى فَلْيَهْل بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا ، قَالَتْ : فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، لَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : انْقَضَى رَأْسُكَ ، وَامْتَشَطَى ، وَأَهْلَى بِالْحَجِّ ، وَدَعَى الْعُمْرَةَ . قَالَتْ فَفَعَلْتُ ؛ فَلَمَّا قَضَيْتُ الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّعْمِيمِ ، فَاغْتَمَرْتُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَذِهِ مَكَانُ عِمْرَتِكَ . وَطَافَ الَّذِينَ حَلُّوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَإِنَّمَا كَانُوا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، الحائض تقضى المناسك كلها ، غير أن لا تطوف بالبيت ، ولا تسعى بين الصفا والمروة حتى تطهر ، فإن كانت أهلت بعمره ، فخافت فوت الحج ، فلتُحْرِمَ بالحج وتقف بعرفة ، وترفض العمرة ، فإذا فرغت من حاجتها قضت العمرة ، كما قضتها عائشة ، وذبحت ما استيسر من الهدى .

بلغنا أن النبي ﷺ ذبح عنها بقرة ، وهذا كله قول أبي حنيفة ، إلا من جمع الحج والعمرة ، فإنه يطوف طوافين ويسعى سعتين .

٣٤ — باب المرأة تحيض في حاجتها قبل أن تطوف طواف الزيارة

٤٦٧ — أخبرنا مالك ، أخبرني أبو الرجال ، أن عُمَرَ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ إِذَا حَاجَتْ وَمَعَهَا نِسَاءٌ ، فَخَافَتْ أَنْ تَحِيضَ ؛ قَدَّمَتْهُنَّ يَوْمَ النُّحْرِ فَأَفْضَنَ ، فَإِنْ حِضْنَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَنْتَظِرْ ، تَنْفِرَ بَهُنَّ ، فَأَفْضَنَ ، وَهُنَّ حِيضٌ ، إِذَا كُنَّ قَدْ أَفْضَنَ .

٤٦٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن أبي بكر ، أن أباه أخبره عن عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ صَبَّحَتُ بِنْتُ حُيٍّ قَدْ حَاضَتْ ، لَعَلَّهَا تَحْبِسُنَا ، قَالَ : أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُنَّ بِالْبَيْتِ ، قُلْنَ : بَلَى ، قَالَ : فَأَخْرَجَنِي .

٤٦٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ، أن أبا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، أَخْبَرَهُ عَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ ابْنَةِ مِلْحَانَ ، قَالَتْ : اسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيمَنْ حَاضَتْ أَوْ وَلَدَتْ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ يَوْمَ النُّحْرِ ، فَأَذَّنَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَتْ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، أي امرأة حاضت قبل أن تطوف يوم النحر طواف الزيارة ، أو ولدت قبل ذلك ، فلا تنفرن حتى تطوف طواف الزيارة ، فإن كانت طافت طواف الزيارة ثم حاضت أو ولدت ، فلا بأس بأن تنفرن قبل أن تطوف طواف الصدر ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة .

٣٥ — باب المرأة تريد الحج أو العمرة فتلد أو تحيض قبل أن تحرم

٤٧٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أن أسماء بنت عميس ؛ وَلَدَتْ محمد بن أبي بكر بالبَيْدَاءِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مُرَّهَا ؛ فَلَتَغْتَسِلَ ، ثُمَّ لَتُهَيِّئَ .

قال محمد : وبهذا نأخذ في النَّفْسَاءِ والحائض جميعاً ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٣٦ — باب المستحاضة في الحج

٤٧١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزبير المكي ، أن أبا ماعز ، عبد الله بن سفيان ، أخبره أنه كان جالساً مع عبد الله بن عمر ، فجاءته امرأة تستفتيه ، فقالت : إني أقبلتُ أريد أن أطوف بالبيت ؛ حتى إذا كنت عند باب المسجد أهرقتُ ، فرجعتُ حتى ذهبَ ذلك عني ، ثم رجعتُ إلى المسجد أيضاً ، فقال لها ابن عمر : إنما ذلك رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فاغتسلي ، ثم استغفري بثوب ، ثم طُوفِي .

قال محمد : وبهذا نأخذ ؛ هذه المستحاضة ، فلتوضأً وتستغفر بثوب ، ثم تطوف ، وتصنع ما تصنع الطاهرة ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٣٧ — باب دخول مكة وما يستحب من الغسل قبل الدخول

٤٧٢ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن ابن عمر ؛ أنه كان إذا دنا من مكة باتّ بذي طوى بين الثَّيْتَيْنِ حتى يُصْبِحَ ، ثم يُصَلِّي الصَّحِيحَ ، ثم يدخل من الثَّيْتِ التي بأعلى مكة ، ولا يدخل مكة إذا خرج حاجاً أو مُعْتَمِراً حتى يغتسل ، قبل أن يدخل ، إذا دنا من مكة بذي طوى ، ويأمر من معه فيغتسلوا قبل أن يدخلوا .

(٤٧١) أهرقت ، وهرقت : أُرقت زسال مني الدم ، والهاء في هراق بدل من الهمة ، ويجمع بين البدل والمبدل منه . والركض : أصله الضرب بالرجل ، والمراد هنا كما قال ابن الأثير في النهاية : أن الشيطان قد وجدَ بذلك طريقاً للتلبس عليها في أمر دينها ، من طهرها وصلاتها والاستنفار : أن تشد فرجها بخرق عريضة بعد أن تحشى بطن وتوثق طرفها بشيء تشده على وسطها كما في مجمع البحار للفتى (التعليق ص ١٧٣) .

(٤٧٢) ذي طوى : مثلث الطاء ، مقصور ، وينون على أنه اسم للوادي ، ولا ينون على أنه اسم للبقعة : وهو واد بقرب مكة ، يعرف اليوم بئر الزاهد ، قال الزرقاني : والفتح أشهر ، وأكثر شراح الحديث على الضم . والثنية — بفتح فكسر ففتح مع التشديد — الطريق الضيق بين الجبلين ، والثنية التي بأعلى مكة . هي التي ينزل منها إلى المعلى والغسل لدخول مكة مندوب عند الجمهور للحائض والنفساء (أوجز نسالك ص ٣٠٦ ج ٣)

٤٧٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم أن أباه القاسم ، كان يدخل مكة ليلاً ، وهو مُعْتَمِر ، فيطوف بالبيت والصفاء والمروة ، ويؤخّر الجَلَّاق حتى يُصْبِح ، ولكنه لا يعود إلى البيت فيطوف به حتى يحلق ، قال : وربما دخل المسجد فأوتر فيه ، ثم انصرف ، ولم يقرب البيت . قال محمد : لا بأس بأن يدخل الرجل مكة ، إن شاء ليلاً ، وإن شاء نهاراً ، فيطوف ويسعى ، ولكنه لا يعجبنا له أن يعود في الطَّوَّاف حتى يحلق أو يَقْصُر ، كما فعل القاسم ، وأما الغُسل حين يدخل فهو حَسَنٌ ، وليس بواجب .

٣٨ — باب السعي بين الصفا والمروة

٤٧٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه كان : إذا طاف بين الصفا والمروة ؛ بدأ بالصفا فرقى حتى يبدو له البيت ، قال : وكان يكبر ثلاث تكبيرات ، ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، يفعل ذلك : سبع مرات ، فذلك إحدى وعشرون تكبيرة ، وسبع تهليلات ، ويدعو فيما بين ذلك ، ويسأل الله تعالى ، قال : ثم يهبط ، فمشى ، حتى إذا جاء بطن المسيل سعى ، حتى يظهر منه ، ثم يمشى حتى يأتي المَرْوَةَ ، فيرقى ، فيصنع عليها مثل ما صنع على الصفا ، يصنع ذلك سبع مرات ، حتى يفرغ من سعيه .

وسمعه يدعو على الصفا : اللهم إني أدعوك ، وإنك لا تخلف الميعاد ، وإني أسألك كما هديتني للإسلام ، أن لا تنزعني مني ، حتى توفاني وأنا مسلم .

٤٧٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا جعفر ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ حين هبط من الصفا ، مشى حتى إذا انصبَّت قدماه في بطن المسيل سعى ، حتى ظهر منه ، قال : وكان يكبر على الصفا ثلاثاً ، ويهمل واحدة ، يفعل ذلك ثلاث مرات .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، إذا صعد الرجل الصفا كبر وهلل ، ثم هبط ماشياً حتى يبلغ بطن الوادي ، فيسعى فيه حتى يخرج منه ، ثم يمشى مشياً على هَيْئَتِهِ حتى يأتي المروة ، فيصعد عليها ، فيكبر ويهمل ، ويدعو ، يصنع ذلك بينهما سبعاً ، يسعى في بطن الوادي في كل مرة منها ، وهو قول أبي جنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(٤٧٤) البدء يكون بالصفا بالحديث : « ابدعوا بما بدأ الله به » : « إن الصفا والمروة من شعائر الله » . قيل على السنة وقيل على الوجوب . وبطن المسيل : الموضع المنخفض تسيل فيه الأمطار ، بين الميادين الأخضرين (اللكنوى ص ١٧٤)
(٤٧٥) هيئته : بكسر الهمزة وفتح النون : السكون والوقار والرفق . قال القاري : ولا يبعد أن يقال : المرأة لا ينبغي لها أن تصعد لأن مبنى أمرها على السر (التعليق ص ١٧٤) .

٣٩ — باب الطواف بالبيت راكبا أو ماشيا

٤٧٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن ثؤفل الأسدي ، عن عروة ، عن زينب بنت أبي سلمة ، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ ، أنها قالت : شكيت : فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : طوفي من وراء الناس ، وأنت راكبة . قالت : فطفت ورسول الله ﷺ يصلي إلى جانب البيت ، ويقرأ « بالطور وكتاب مسطور » .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس للمريض وذی العلة أن يطوف بالبيت ، محمولا ، ولا كفارة عليه ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٤٧٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، عن ابن أبي مليكة ، أن عمر بن الخطاب مر على امرأة مجذومة تطوف بالبيت ، فقال : يا أمة الله ، اقعدى في بيتك ، ولا تؤذى الناس ، فلما ثؤفى عمر بن الخطاب أتت مكة ، فقيل لها : هلك الذى كان ينهيك عن الخروج ، قالت : والله لا أطيعه حيا وأغصيه ميتا .

٤٠ — باب استلام الركن

٤٧٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن عبيد بن جريح ، أنه قال لعبد الله بن عمر : يا أبا عبد الرحمن ، رأيتك تصنع أربعاً ؛ ما رأيت أحداً من أصحابك يصنعها ، قال : فما هن يا ابن جريح ؟ قال : رأيتك لا تمس من الأركان إلا إيمانين ، ورأيتك تلبس النعال السبئية ، ورأيتك تصبغ بالصفرة . ورأيتك إذا كنت بمكة ، أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهل أنت حتى يكون يوم التروية .

قال عبد الله : أما الأركان ؛ فإنى لم أر رسول الله ﷺ يمس إلا إيمانين ، وأما النعال السبئية : فإنى رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التى ليس فيها شعر ، ويتوضأ فيها ، وأنا أحب أن ألبسها ، وأما الصفرة : فإنى رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها ، وأنا أحب أن أصبغ بها ، وأما الإهلال ، فإنى لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته .

(٤٧٨) استلام الركن : أى ركن الكعبة : لسه باليد ، والكعبة مشتملة على أربعة أركان : الركن الذى به الحجر الأسود ، والركن اليماني ، والركنان الشاميان بجانب الحطيم . وإيمانين : بقاء واحدة مخففة ، لأن الألف فيه بدل من إحدى باي النسبة ، قال السيوطي في تنوير الحوالك : ولا يجمع بين البدل والمبدل منه ، وفي لغة قليلة تشديدها ، على أن الألف زائدة ، والمراد بهما ، الركن اليماني والركن الذى فيه الحجر ، على التقلب . والسبئية : بكسر السين : ما كانت مذبوغة من جلود البقر ، وحكى فتح السين وضما (الأوجز ص ٤٩٦ ج ٣ التعليق ص ١٧٥) .

قال محمد : هذا كله حسن ، ولا ينبغي أن يستلم من الأركان إلا الركن اليماني والحجر ، وهما اللذان استلمهما ابن عمر ، وهو قول أبي حنيفة والعامية .

٤٧٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق ، أخبر عبد الله بن عمر ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : ألم تَرَى : أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم . قالت : فقلت : يا رسول الله ، أفلا تردها على قواعد إبراهيم ، قالت . فقال : لولا جذثان قومك بالكُفر ، قال : فقال عبد الله بن عمر : لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ ، ما أرى رسول الله ﷺ ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر ، إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم .

٤١ — باب الصلاة في الكعبة ودخولها

٤٨٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ : دخل الكعبة هو وأسماء بن زيد ، وبلال ، وعثمان بن طلحة الحنظلي فأغلقها عليه ، ومكث فيها . قال عبد الله : فسألت بلالاً حين خرجوا ماذا صنع رسول الله ﷺ ؟ قال : جعل عموداً عن يساره ، وعمودين عن يمينه وثلاثة أعمدة ورائه ، ثم صلى ، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، الصلاة في الكعبة حسنة جميلة ، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا .

٤٢ — باب الحج عن الميت أو عن الشيخ الكبير

٤٨١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، أن سليمان بن يسار ، أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره ، قال : كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ ، قال : فأتت امرأة من خثعم تستفتيه ، قال : فجعل الفضل ينظر إليها ، وتنظر إليه ، قال : وجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل يده

(٤٧٩) الحجر : بكسر فسكون : الموضع الذي أخرجته قریش من الكعبة : وهو معروف على هيئة نصف الدائرة ، وقدره تسع وثلاثون ذراعاً . والركنان : أحدهما يعرف بالركن الشامي والآخر بالركن العراقي (التنوير ص ٢٦٣) .

(٤٨٠) فأغلقها : أي أغلق عثمان الكعبة : قيل لازدحام الناس على الرسول ، وقيل ليصل ، وقوله « ثم صلى » أي ركعتين نفلاً . وعند مسلم « لم يصل عليه السلام في الكعبة ولكنه كبر في نواحيه » (التعليق ص ١٧٦) .

(٤٨١) الرديف : الراكب خلف الآخر على بعير واحد . وخثعم : بفتح فسكون ففتح : قبيلة مشهورة ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، لا العلمية ووزن الفعل ، كما ذكره القسطلاني ، وقال القاري : أبو قبيلة من اليمن ، يجوز صرفه ومنعه . لا يستطيع أن يثبت : أن يقعد ويستقر على الرحلة فلا يستطيع الحج ماشياً أو راكباً ، ونقل عن مالك أنه لا يجوز أن يحج أحد عن أحد ، إلا عن ميت لم يحج حجة الاسلام الواجبة . وأجاز الحنفية والشافعية الاستتابة عن الشيخ القائل وعن الميت ، كما في عمدة القاري (الأوجر ص ٤٥٤ ج ٣ والتعليق ص ١٧٦)

إلى الشق الآخر، قالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله جلّ وعزّ على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً ، لا يستطيع أن يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم ، وذلك في حجة الوداع .

٤٨٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أيوب السخيتاني ، عن ابن سيرين ، عن رجل أخبره عن عبد الله ابن عباس ، أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فقال : إن أُمى امرأة كبيرة لا تستطيع أن تحملها على بعير ، وإن ربطنها خفنا أن تموت ، أفأحج عنها ؟ قال : نعم .

٤٨٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أيوب السخيتاني ، عن ابن سيرين ، أن رجلاً كان جعل عليه ألا يبلغ أحد من ولده الحلب فيحلب ويشرب ويسقيه إلا حجّ وحجّ به ، قال : فبلغ رجل من ولده الذي قال ، وقد كبر الشيخ ، فجاء ابنه إلى النبي ﷺ ، فأخبره الخبر ، فقال : إن أُمى قد كبر ، وهو لا يستطيع الحج ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بالحج عن الميت ، وعن المرأة والرجل إذا بلغا من الكبر ما لا يستطيعان أن يحجّا ، وهو قول أُمى حنيفة والقائمة من فقهاءنا .
وقال مالك بن أنس : لا أرى أن يحج أحد عن أحد .

٤٣ — باب الصلاة بمنى يوم التروية

٤٨٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر ، كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى ، ثم يغدو إذا طلعت الشمس إلى عرفة .
قال محمد : هكذا السنة ، وإن عجل أو تأخر ، فلا بأس ، إن شاء الله تعالى ، وهو قول أُمى حنيفة .

٤٤ — باب الغسل بعرفة يوم عرفة

٤٨٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن ابن عمر كان يغتسل بعرفة ، يوم عرفة ، حين يريد أن يروح .

قال محمد : هذا حسن ، وليس بواجب .

(٤٨٤) منى . بكسر الميم : تصرف وتمنع . موضع من الحرم بين مكة والمزدلفة (التعليق ص ١٧٧) .

٤٥ — باب الدفع من عرفة

٤٨٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، أن أباه أخبره ، أنه سمع أسامة بن زيد يحدث عن سائر رسول الله ﷺ حين دفع من عرفة ، قال : كان يسير العنق ، حتى إذا وجد فجوة . نص قال هشام : والنص أرفع من العنق .

قال محمد : بلغنا أنه قال ﷺ : عليكم بالسكينة ، فإن البر ليس بإيضاع الإبل ، وإيجاف الخيل ؛ فهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

٤٦ — باب بطن محسر

٤٨٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن ابن عمر كان يحرك راحلته في بطن محسر كقذر رمية بحجر .

قال محمد : هذا كله واسع ، إن شئت حركت ، وإن شئت سرت على هيتك .
بلغنا أن النبي ﷺ قال في السيرتين جميعاً : عليكم بالسكينة ، حين أفاض من عرفة ، وحين أفاض من المزدلفة .

٤٧ — باب الصلاة بالمزدلفة

٤٨٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر : كان يصلي المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً .

٤٨٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ : صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً .

٤٩٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن عدي بن ثابت الأنصاري ، عن عبد الله بن

(٤٨٦) العنق : بفتح العين والنون : السور الذي بين الإبطاء والإسراع ، كما في عملة القاري ، وقال عياض في مشارق الأنوار : سمر سهل في سرعة . والفجوة : بفتح فسكون ففتح : المكان المتسع ، ونص : بفتح النون والصاد المشددة ، فعل ماض : أى أسرع . (أوجز المسالك ص ٥٩٠ ج ٣) .

(٤٨٧) محسر : بكسر السين المشددة : واد بين المزدلفة ومنى . (أوجز المسالك ص ٥٩٠ ج ٣) .

(٤٨٨) جميعاً : أى جمع بينهما جمع تأخير ، كما تدل عليه الروايات الأخرى ، قال ابن قدامة : السنة لمن دفع من عرفة أن لا يصلي المغرب حتى يصل مزدلفة ، فيجمع بين المغرب والعشاء ، لا خلاف في هذا . وهذا الجمع قيل : للسفر ، وقيل : للنسك ، فمن قال للنسك قال : يجمع أهل مكة ومنى والمزدلفة ، ومن قال لمطلق السفر قال يجمعون سوى أهل المزدلفة ، ومن قال للسفر الطويل قال : يم أهل مكة ومنى وعرفة والمزدلفة وجميع من كان بينه وبينها دون مسافة القصر (أوجز المسالك ص ٦٢٤ ج ٣) .

يزيد الخطبي ، عن أبي أيوب الأنصاري ، قال : صلى رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا في حجة الوداع .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا يصلي الرجل المغرب حتى يأتي المزدلفة ، وإن ذهب نصف الليل ، فإذا أتاه أذن وأقام ، فيصل المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٤٨ — باب ما يحرم على الحاج بعد رمي جمرة العقبة يوم النحر

٤٩١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، وعبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب خطب الناس بعرفة يعلمهم أمر الحج ، وقال لهم فيما قال : ثم إذا جئتم منى فمن رمى الجمرة التي عند العقبة فقد حل له ما حرم عليه ، إلا النساء والطيب ، لا يمس أحد نساء ولا طيباً ، حتى يطوف بالبيت .

٤٩٢ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن دينار ، أنه سمع عبد الله بن عمر يقول : قال عمر بن الخطاب : من رمى الجمرة ثم حلق أو قصر ونحر هدياً إن كان معه ، فقد حل له ما حرم عليه في الحج إلا النساء والطيب ، حتى يطوف بالبيت .

قال محمد : هذا قول عمر وابن عمر ، وقد روت عائشة خلاف ذلك ، قالت : طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين ، بعد ما حلق ، قبل أن يزور البيت ، فأخذنا بقولها ، وعليه أبو حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٤٩٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة أنها قالت : كنت أطيب رسول الله ﷺ لإخراجه قبل أن يُحرم ، ولجله قبل أن يطوف بالبيت .

قال محمد : فهذا نأخذ في الطيب قبل زيارة البيت ، ونُدع ما روى عمر وابن عمر ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٤٩ — باب من أي موضع يرمى الحجارة

٤٩٤ — أخبرنا مالك ، قال : سألت عبد الرحمن بن القاسم : من أين كان القاسم بن محمد يرمي جمرة العقبة ؟ قال : من حيث تيسر .

قال محمدٌ أفضل ذلك أن يرميها من بطن الودى ، ومن حيث ما رماها فهو جائز ، وهو قول
أبي حنيفة والعمامة .

٥٠ — باب تأخير رمى الجمار من علة أو من غير علة وما يكره من ذلك

٤٩٥ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن أبي بكر ، أن أباه أخبره ، أن أبا البُدّاح بن عاصم بن
عدى أخبره عن أبيه عاصم بن عدى ، عن رسول الله ﷺ ، أنه رَخَصَ لِرِعاءِ الإبل في البَيْتُوتَةِ ،
يرمون يوم النحر ، ثم يرمون من الغد ، أو من بعد الغد ليَوْمَيْنِ ، ثم يرمون يوم النَّفَرِ .
قال محمدٌ : مَنْ جَمَعَ رَمَى يَوْمَيْنِ في يوم ، من عِلَّةٍ أو من غير عِلَّةٍ ، فلا كَفَّارَةٌ عليه إلا أنه يُكْرَهُ
له أن يدع ذلك من غير عِلَّةٍ ، حتى الغد .

وقال أبو حنيفة : إذا تَرَكَ ذلك حتى الغد فعليه دَمٌ .

٥١ — باب رمى الجمار راكباً

٤٩٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أنه قال : إن الناس كانوا إذا
رموا الجمار مَشَوْا ذاهبين وراجمين ، وأَوَّلَ مَنْ رَكِبَ مُعَاوِيَةُ بن أبي سُفْيَانَ .
قال محمدٌ : الْمَشَى أفضل ، وَمَنْ رَكِبَ فلا بأسَ بذلك .

٥٢ — باب ما يقول عند الجمار والوقوف عند الجمرتين

٤٩٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن ابن عمر كان يُكَبِّرُ كل ما رَمَى الْجَمْرَةَ بِحَصَاةٍ .
قال محمدٌ : وبهذا نأخذ .

٤٩٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يقف عند الجمرتين الأولتين ،
يقف وقوفاً طويلاً ، وَيُكَبِّرُ اللهَ وَيُسَبِّحُه ، ويدعو الله ، ولا يقف عند العقبة .
قال محمدٌ : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

٥٣ — باب رمى الجمار قبل الزوال أو بعده

٤٩٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يقول : لا تُرْمَى الجمار حتى تزول
الشمس ؛ في الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر .
قال محمدٌ : وبهذا نأخذ

٥٤ — باب البيوت وراء عقبه متى وما يكره من ذلك

٥٠٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، قال : زعموا أن عمر بن الخطاب كان يبعث رجلاً يُدخلون الناس من وراء العقبة إلى منى . قال نافع : قال عبد الله بن عمر : قال عمر بن الخطاب : لا يبيتن أحد من الحاج ليالى منى وراء العقبة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي لأحد من الحاج أن يبيت إلا بمنى ليالى الحج ، فإن فعل فهو مكروه ، ولا كفارة عليه ، وهو قول أى حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٥٥ — باب من قدم نسكا قبل نسك

٥٠١ — أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله ، أنه أخبره ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن رسول الله ﷺ ، وقف للناس عام حجة الوداع ، يسألونه ، فجاء رجل فقال : يا رسول الله ، لم أشعر ، فنحرت قبل أن أرمى ، قال : ارم ولا خرج ، وقال آخر : يا رسول الله ، لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح ، قال : اذبح ولا خرج قال : فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء يومئذ قدم ولا أخر ألا قال : افعل ولا خرج .

٥٠٢ — أخبرنا مالك ، حدثنا أيوب السخيتاني ، عن سعيد بن جبير ، أن ابن عباس كان يقول : من نسي من نسكه شيئاً أو ترك فليهرق دماً ، قال أيوب : لا أدرى أقال : ترك أم نسي . قال محمد : وبالحديث الذى روى عن النبي ﷺ نأخذ ، أنه لا خرج فى شيء من ذلك . قال أبو حنيفة : لا خرج فى شيء من ذلك ، ولم ير فى شيء من ذلك كفارة إلا فى خصلة واحدة ، المتمتع والقارن ، إذا حلق قبل أن يذبح ، قال : عليه دم ، وأما نحن فلا نرى عليه شيئاً .

٥٦ — باب جزاء الصيد

٥٠٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، أن عمر بن الخطاب قضى فى

(٥٠٠) ليالى منى : الليالى الثلاث ، أو الاثنتان لمن تعجل بعد ليلة العيد . واستثنى من الحكم : الرعاة وأهل السقاية ، والعقبة ليست من منى بل هى حد منى من جهة مكة . (التعليق ص ١٨٠) .

(٥٠٣) الحديث منقطع فى رواية يحيى ، لعدم الوسطة بين أبي الزبير وعمر ، ورفع البيهقى وابن عدى . والضبع : بضم الباء ، لغة قيس ، وبسكونها لغة نعيم ، وهى أنثى ، وقيل يقع على الذكر والأنثى ، والكبش : فحل الضأن . والغزال : ولد الظبية إلى أن يقوى ويطلع قرنائه . والعناق : بفتح العين والنون : أنثى المعز والبربع : بفتح فسكون فضم : دوية تشبه الفأرة ، إلا أن ذنبها طويل يشبه ذنب السنور ، ورجلاه أطول من يديه ، ولونه كلون الغزال والجفرة : بفتح فسكون ففتح : الأنثى من ولد الضأن ، وقيل : ومن ولد المعز (الأوجز ص ٦٨٧ ج ٣) .

الضَّبْعُ بِكَبْشٍ ، وَفِي الْغَزَالِ بَعْزٌ ، وَفِي الْأَرْثَبِ بَعْنَاقٌ ، وَفِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ
قَالَ مُحَمَّدٌ : وَبِهَذَا كُلُّهُ نَأْخُذُ ، لِأَنَّهُ هَذَا مِثْلُهُ مِنَ النَّعْمِ .

٥٧ — بَابُ كَفَارَةِ الْأَذَى

٥٠٤ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ،
عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمًا ، فَأَذَاهُ الْقُمَّلُ فِي رَأْسِهِ ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ ، وَقَالَ : صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ ، أَوْ انْسُكْ
شَاةً ، أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَ عِنْدَكَ .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَبِهَذَا نَأْخُذُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ .

٥٨ — بَابُ مِنْ قَدَمِ الضَّعْفَةِ مِنَ الْمَزْدَلْفَةِ

٥٠٥ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ ، عَنْ سَالِمٍ وَعَبِيدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
عُمَرَ كَانَ يُقَدِّمُ صَبِيَّانَهُ مِنَ الْمَزْدَلْفَةِ إِلَى مَنَى ، حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ بِمَنَى .
قَالَ مُحَمَّدٌ : لَا بَأْسَ بِأَنْ يُقَدَّمَ الضَّعْفَةُ وَيُوَعَّزَ إِلَيْهِمْ أَنْ لَا يَرْمُوا الْجِمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَهُوَ
قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فَهَائِنَا .

٥٩ — بَابُ جَلَالِ الْبَدَنِ

٥٠٦ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَشُقُّ جِلَالَ بُذْنِهِ وَكَانَ لَا يُجَلِّلُهَا حَتَّى
يَغْدُوَ بِهَا مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ ، وَكَانَ يُجَلِّلُهَا بِالْحُلَلِ وَالْقَبَاطِي ، وَالْأَنْمَاطِ ؛ ثُمَّ يَبِيعُ بِجِلَالِهَا ،
فِيَكْسُوَهَا الْكَعْبَةَ ، قَالَ : فَلَمَّا كُسِيتِ الْكَعْبَةُ هَذِهِ الْكِسْوَةُ أَقْصَرَ مِنَ الْجِلَالِ .

(٥٠٤) عَجْرَةٌ : بَضْمٌ فَسْكَوْنٌ . وَالْقَمْلُ : بَضْمٌ فَتَنْجَعُ مَعَ التَّشْدِيدِ ، وَاحِدُهُ قَمْلَةٌ ، وَبِالْفَتْحِ فَالْبُكُونُ أَيْضًا : الدَّوِيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ
(٥٠٥) الضَّعْفَةُ : بَفْتَحَاتٍ : جَمْعُ ضَعِيفٍ ، مِثْلُ النِّسَاءِ وَالشُّبُوحِ الْكِبَارِ وَالْمَرْضَى وَالصَّبِيَّانِ . وَتَقْدِيمُهُمْ : أَيْ إِسْرَافُهُمْ مِنَ الْمَزْدَلْفَةِ
إِلَى مَنَى فِي لَيْلَةِ الْعِيدِ قَبْلَ أَوَانِ نَفْرِ الْحَجَّاجِ مِنْهَا ، وَهُوَ وَقْتُ الْإِسْفَارِ مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ ، وَهُوَ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ خَوْفَ الزَّحَامِ عَلَيْهِمْ (التَّعْلِيلُ)
ص ١٨٢) .

(٥٠٦) الْجِلَالُ : بِكُسْرِ الْجِيمِ وَخَفَةِ اللَّامِ ، جَمْعُ جَلٍّ ، بَضْمٌ الْجِيمِ وَتَشْدِيدُ اللَّامِ ، وَهُوَ فِي الْعَرَفِ : مَا يَطْرَحُ عَلَى ظَهْرِ الْحَيَوَانِ مِنَ
الْأَبْلِ وَالْفَرَسِ وَالْحِمَارِ وَالْبُغْلِ ، وَخَصَّهُ الْفُقَهَاءُ بِالْأَبْلِ . وَالْقَبَاطِيُّ : بَضْمٌ الْقَافِ : جَمْعُ الْقَبْطِيِّ بِالتَّضْمِ أَيْضًا ثَوْبٌ رَقِيقٌ مِنْ كَتَانٍ يَمْعَلُ
بِمِصْرَ ، نَسَبَةً إِلَى الْقَبْطِ : بِالْكَسْرِ ، وَالضَّمُّ فِي النِّسْبَةِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ فِي تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ رِافِعَاتٍ أَنَّ جَمْعَهَا قَبَاطِيٌّ ، بِفَتْحِ
الْقَافِ . وَالْأَنْمَاطُ : جَمْعُ نَمَطٍ : بَفَتْحَتَيْنِ : ثَوْبٌ مِنْ صُوفٍ مَلُونٍ يَطْرَحُ عَلَى الْهُودُجِ . وَالْحُلَلُ : هِيَ يَرُودُ الْيَمَنِ ، وَلَا تَسْمَى حِلَّةً إِلَّا أَوْ
تَكُونُ ثَوْبَيْنِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ (الْأَوْجُزُ ص ٥٤٢ ج ٢)

٥٠٧ — أخبرنا مالك ، سألت عبد الله بن دينار : ما كان ابن عمر يصنع بجِلال بُدنه ؟ حين أقصر عن تلك الكسوة ، قال عبد الله بن دينار : كان ابن عمر يتصدق بها .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، ينبغي أن يتصدق بجِلال البدن وبِخُطْمِها ، وأن لا يعطى الجزار من ذلك شيئا ، ولا من لحومها .

وبلغنا : أن النبي ﷺ بعث مع علي بن أبي طالب بهذى ، فأمره أن يتصدق بجِلاله وبِخُطْمِها ، وأن لا يعطى الجزار من خُطْمِها وجِلاله شيئا .

٦٠ — باب المحصر

٥٠٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه أنه قال : من أُحصِرَ دون البيت ، بمرض فإنه لا يَجِلُّ حتى يطوف بالبيت ، وهو يتداوى مما اضطر إليه ، ويفتدى . قال محمد : بلغنا عن عبد الله بن مسعود ، أنه جعل المحصر بالوجع كالمحصر بالعدو ، فسئل عن رجل اعتصر ، فنهشته حية ، فلم يستطع المضي ، فقال عبد الله بن مسعود : ليعث بهدى ويواعد أصحابه يومَ أمار ، فإذا نحر عنه الهدى حل ، وكانت عليه عمرة مكان عمرته . وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٦١ — باب تكفين المحرم

٥٠٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر كفّن ابنه واقد بن عبد الله ، وقد مات محرما بالجُحفة وخمّر رأسه . قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة . إذا مات ، فقد ذهب الإحرام عنه .

٦٢ — باب من أدرك عرفة ليلة المزدلفة

٥١٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يقول : من وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر ، فقد أدرك الحج . قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة .

(٥٠٨) من أحصر : أى منع وحبس دون البيت قبل وصوله إليه . لا يجل : بفتح الياء وكسر الحاء وتشديد اللام : أى لا يخرج من إحرامه حتى يطوف بالبيت . ويواعد : من المواعدة . ويوم أمار : بفتح الهمز : أى يوم أماراة وعلامة تدل على وصولهم إلى مكة وذبحهم الهدى عنه (التعليق ص ١٨٣) .

٦٣ — باب من غربت له الشمس وهو في النفر الأول

وهو بمنى

٥١١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : من غربت له الشمس من أوسط أيام التشريق وهو بمنى فلا ينفرن حتى يرمى الجمار من الغد .
قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، والعامّة من فقهاءنا .

٦٤ — باب من نفر ولم يخلق

٥١٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر لقي رجلا من أهله يقال له المجبر قد أفاض ولم يخلق رأسه ولم يقصر ، جهل ذلك ، فأمره عبد الله بن عمر أن يرجع فيخلق رأسه أو يقصر ، ثم يرجع إلى البيت فيفيض .
قال محمد : وبهذا نأخذ .

٦٥ — باب الرجل يجمع بعرفة قبل أن يفيض

٥١٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزبير المكي ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس : أنه سئل عن رجل وقع على امرأته قبل أن يفيض ، فأمره أن ينحر بدنة .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، قال رسول الله ﷺ : من وقف بعرفة فقد أدرك الحج ، فمن جامع بعد ما يقف بعرفة لم يفسد حجه ، ولكن عليه بدنة لجماعه ، وحجّه تام ، وإذا جامع قبل أن يطوف طواف الزيارة لا يفسد حجه ، وهو قول أبي حنيفة ، والعامّة من فقهاءنا .

(٥١١) غربت له الشمس : غربت عليه ، أو : من ظهر له غروبها . وأوسط أيام التشريق : هو الثاني منها والثالث من أيام النحر ، ومن الغد : أي اليوم الثالث من أيام التشريق . وشرط المالكية لجواز التعجيل : مجاوزة الحاج جرة العقبة قبل غروب الشمس من اليوم الثاني من أيام الرمي فإن لم يجاوزها إلا بعد الغروب لزمه المبيت بمنى ورمى الجمار ، وذلك فيمن كان من أهل مكة ، ولا يشترط خروجه قبل الغروب إذا كان غير مكى ، ويكفيه نية الخروج قبل الغروب (الأوجز ص ٦٥٥ ج ٣)

(٥١٢) المجبر : بصيغة المفعول . هو عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب ، وهو ابن أخي عبد الله بن عمر (التعاليق

٦٦ — باب تعجيل الإهلال

٥١٤ — أخبرنا مالك ، حدثني عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أن عمر بن الخطاب قال :
يا أهل مكة ، ما شأن الناس يأتون شعثاً ، وأنتم مدهنون ، أهلوا إذا رأيتم الإهلال .
قال محمد : تعجيل الإهلال أفضل من تأخيره ، إذا ملكت نفسك ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة
من فقهاءنا .

٦٧ — باب القفول من الحج أو العمرة

٥١٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من
حج أو عمرة أو غزو يكبر على كل شرف من الأرض ، ثلاث تكبيرات ، ثم يقول : لا إله إلا الله
وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، آمين ، تائبون ، عابدون ،
ساجدون لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده .

٦٨ — باب الصدر

٥١٦ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ كان إذا صدر
من الحج أو العمرة أناخ بالبطحاء التي بذي الحليفة ، فيصلي بها يكبر ويهلل ، قال : وكان عبد الله
ابن عمر يفعل ذلك .

(٥١٤) شعثاً : بضم فسكون : جمع أشعث ، والشعث — بفتح فكسر — : مغبر الرأس حفرق الشعر . ومدهنون : بتشديد
الدال . والاحرام بالحج عند رؤية هلال ذي الحجة مستحب ، وكان ابن عمر يحرم يوم التروية ، متأسياً بفعله عليه السلام ، والأمر في
ذلك واسع . والخبر منقطع ، وقد وصله ابن المنذر (متقى الباجي ص ٢١٩ ج ٢ والأوجز ص ٣٦٥ ج ٣) .

(٥١٥) الشرف : بفتح أوله وثانيه : المكان العالي . وآمين : أي راجعون إلى الله ، وهو خير مبتدأ محذوف ، تقديره : نحن
آمين . وصدق الله وعده : أي في إظهار الدين ونصرة المسلمين . والعبد : يراد به عبده الكليل الخاص محمد ﷺ ، نقل الباجي ،
عن الواضحة لابن حبيب : وفي كل واد ، وعند لقي الناس ، وعند انضمام الرفاق ، وعند الانبعاث من النوم . قال : لأن التلبية شعار
الحاج فشرع الاتيان بها عند التنقل من حال إلى حال (متقى الباجي ص ٢١١ ج ٢) .

(٥١٦) الصدر : بفتحيتين : الرجوع ، والبطحاء بفتح الباء : الوادي الذي فيه دقاق الحصى . وبطحاء ذي الحليفة : يقال لها
المعرس : بضم الميم وفتح العين والراء المشددة : موضع النزول . وحديث الباب في رواية يحيى : في مطلب « صلاة المعرس »
والمعصب « والمعصب بوزن المعرس : مكان متسع بين مكة ومنى ، قال ابن قرقول في مطالع الثوار : وهو الأبطح والبطحاء وخيف
بنى كنانة (المتقى للباجي ص ٤٣ ج ٣ والأوجز ص ٦٤١ ج ٣) .

٥١٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب قال : لا يَصُدْرُنْ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ، فَإِنْ آخَرَ التُّسْلُكِ الطُّوَافُ بِالْبَيْتِ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ؛ طواف الصُّدْرِ واجبٌ على الحَاجِّ ، ومن تركه فعليه دَمٌ ، إلا الحائض والنفساء فإنها تُتَغَيَّرُ ولا تطوف إن شاءت ، وهو قولُ أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٦٩ — باب المرأة يكره لها إذا حلت من إحرامها أن تَمْتَشِطَ حتى تأخذ من شعرها

٥١٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه كان يقول : المرأة المُخْرِمَةُ إذا حَلَّتْ لا تَمْتَشِطُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهَا ؛ شعرَ رأسها ، وإن كان لها هَدْيٌ لم تأخذ من شعرها شيئاً حتى تنحر .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قولُ أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٧٠ — باب النزول بالمحصب

٥١٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه كان يصلي الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمحصب ، ثم يدخل من الليل فيطوف بالبيت .

قال محمد : هذا حسن ، ومن ترك النزول بالمحصب فلا شيء عليه ، وهو قولُ أبي حنيفة .

٧١ — باب الرجل يحرم من مكة هل يطوف بالبيت ؟

٥٢٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا أحرم من مكة لم يطف بالبيت ، ولا بين الصفا والمروة ، حتى يرجع من مِنًى ، ولا يسعى إلا إذا طاف حول البيت .

قال محمد : إن فعل هذا أجراً ، وإن طاف وسعى ورَبَلَ قبل أن يخرج أجزاء ذلك ، كل ذلك حسن ، إلا أننا نحبُّ له أن لا يترك الرُّمْلَ بالبيت في الأشواط الثلاثة الأولى ، إن عجل أو أخر ، وهو قولُ أبي حنيفة .

(٥١٧) التسلُّك بضمين : التماسك المتعلقة بالبيت ، وطواف الصدر واجبٌ بتركه الدم عند الحنيفة ، وستة لا شيء على تركه عند مالك ، وفي رواية يحيى ، قال مالك في قول عمر بن الخطاب « فَإِنْ آخَرَ التُّسْلُكِ الطُّوَافُ بِالْبَيْتِ » : إن ذلك فيما ترى والله أعلم ، يقول الله تعالى : « ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب » وقال : « ثم محلها إلى البيت الحقيق » . وذكر الباجي في المنتقى عن زيد بن أسلم : أن الشعائر ست . الصفا ، والمروة ، والجمار ، والمشر الحرام ، وعرة ، والركن . الحرمات خمس : الكعبة الحرام ، والمسجد الحرام ، والبلد الحرام ، والشهر الحرام ، والحرم حتى يحل (منتقى الباجي ص ٢٩٤ ج ٢) .

٧٢ — باب المحرم يحتجم

٥٢١ — أخبرنا مالك ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، أن رسول الله ﷺ احتجم فوق رأسه وهو يومئذ محرم ، بمكان من طريق مكة ، يقال له لَحْيُ جَمَل .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بأن يحتجم الرجل وهو محرم ؛ اضطر إليه أو لم يضطر إليه ، إلا أنه لا يخلق شعرا . وهو قول أبي حنيفة .

٥٢٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر إليه .

٧٣ — باب دخول مكة بسلاح

٥٢٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن أنس بن مالك ؛ أن رسول الله ﷺ دخل مكة عام الفتح ، وعلى رأسه المِغْفَر ، فلما نزع جأءه رجل فقال له : ابنُ خَطَلٍ متعلقٌ بأستارِ الكعبة ، قال : اقتلوه .

قال محمد : إن النبي ﷺ دخل مكة حين فتحها غير مُحَرَّم ، ولذلك دخل وعلى رأسه المِغْفَر .
وقد بلغنا أنه حين أُحْرِمَ من حُتَيْنٍ قال : هذه العُمرة لدخولنا مكة بغير إحرام ، يعنى : يوم الفتح .

وكذلك الأمر عتقنا ؛ مَنْ دخل مكة بغير إحرام فلا بدَّ له من أن يخرج فَيَهْلُ بِعُمرة أو حَجَّة ، لدخوله مكة بغير إحرام ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

(٥٢١) الحديث وصله البخارى ومسلم . ولحقى : بفتح اللام : موضع بين مكة والمدينة . (التنوير ص ٢٥٤ ج ١) .
(٥٢٣) كان فتح مكة سنة ثمان من الهجرة . والمغفر : بكسر فسكون ففتح : ما غطى الرأس من السلاح ، كالبيضة ونحوها ، من حديد كان أو من غيره ، وقيل : زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس ، وليس المغفر عام الفتح من غرائب مالك تفرد به عن ابن شهاب ، لم يروه عنه غيره وابن خطل : بفتح الحاء : هو عبد الله بن خطل ، واسم خطل : عبد مناف ، من بنى تيم بن فهر ، كان مسلما وارتد ، وكانت له قيتان تغنيان بهجاء رسول الله ﷺ ، وهو أحد الذين لم يؤمنهم الرسول وأهملهم يوم الفتح ، قال الباجي : لم تنفعه استجارته بالبيت والحرم لما أوجب الله من سفك دمه ، وهكذا كل من وجب عليه سفك دم لقصاص أو غيره يقتل في الحرم (متقى الباجي ص ٨٠ ج ٣ والأوجز ص ٧٢٩ ج ٣) .

كتاب النكاح

١ - باب الرجل يكون له نساء ، كيف يقسم بينهم

٥٢٤ - أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن أبي بكر ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام : أن النبي ﷺ حين بنى بأُمّ سلمة ، قال لها حين أصبحت عنده : ليس بكِ على أهلِكَ هوان ، إن شئتِ سبعتُ عندكِ ، وسبعتُ عندهن ، وإن شئتِ ثلثتُ عندكِ وذُرْتُ عندهن . قالت : ثلث .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، ينبغي إن سبّع عندها أن يسبّع عندهن ، لا يزيد لها عليهن شيئاً ، وإن ثلث عندها أن يثلث عندهن . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٢ - باب أدنى ما يتزوج عليه المرأة

٥٢٥ - أخبرنا مالك ، حدثنا حميد الطويل ، عن أنس بن مالك ، أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي ﷺ ، وعليه أثر صُفْرة ، فأخبره : أنه تزوج امرأة من الأنصار . قال : كم سقّت إليها ؟ قال : وزن نواة من ذهب . قال له : أولم ولو بشاة .

(٥٢٤) ظاهر الحديث أنه منقطع ، وهو متصل صحيح ، سمعته أبو بكر من أم سلمة ، كما في رواية مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه . والهوان : الاحتقار . وأراد بقوله : أهلك : نفسه عليه السلام ، قال الباجي : يريد أنها ليست بهينة عليه ، بل يريد إكرامها وموافقة إرادتها في المقام عندها ، قال الباجي : وهذا يقتضي أن المقام عند الثيب حق ، قال : وقد اختلف أصحابنا في ذلك ، هل هو حق للزوج أو للزوجة ، وذكر عن أصبغ : أنه حق عليه ولا يقضى به عليه كالنمعة ، خلافاً لابن عبد الحكم (المتقى ص ٢٩٤ ج ٣) .

وسبعت : أي أقمت عندكِ سبعا ، قال القرطبي : لم يكن القسم واجبا عليه ﷺ ، لقوله تعالى « ترجى من تشاء منهم » الآية ، وعلى هذا مذهب مالك . وذهب الأكثرون إلى وجوبه عليه ﷺ ، قاله الزرقاني ونقله عنه محمد زكريا الكاندهلوي في أوجز المسالك (ص ٢٦٢ ج ٤) وانظر التنوير للسيوطي (ص ٥ ج ٢) .

(٥٢٥) حميد الطويل : بضم الحاء ، هو : ابن أبي حميد . أبو عبيدة البصري ، ثقة ، مات وهو يصلي وله خمس وسبعون سنة (تقريب التهذيب ص ٢٠٢ ج ١ النسخة بتحقيقنا) .

وسقّت إليها : بضم السين : أي : أرسلت من المهر . ووزن النواة من الذهب ، حكى الخطابي عن الأكثر أنه خمسة دراهم من الذهب ، فالنواة اسم لمقدار معروف عندهم ، وعن أحمد بن حنبل : أنه ثلاثة دراهم وثلاث ، وقيل : هي نواة التمر ، والمراد وزنها من ذهب (الأوجز ص ٣٢٠ ج ٤) . ونقل الباجي عن ابن وهب وغيره من أصحاب مالك : أن النواة من الذهب خمسة دراهم ، والأوقية أربعون درهما ، والنش : عشرون درهما . قال الباجي : ومالك وأصحابه أعلم بهذا من غيرهم ، لأن أهل كل بلد أعلم بعرف بلدهم في التخاطب والتحاوُر (المتقى ص ٢٤٧ ج ٣) .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، أدنى المهر عشرة دراهم ما تقطع فيه اليد . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٣ - باب لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها في النكاح

٥٢٦ - أخبرنا مالك ، حدثنا أبو الزناد ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها .

قال محمد ، وبهذا نأخذ . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٥٢٧ - أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه سمع سعيد بن المسيب ينهى أن تُنكح المرأة على خالتها ، أو على عمتها ، وأن يوطأ الرجل وليدة في بطنها جنين لغيره .

قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٤ - باب الرجل يخطب على خطبة أخيه

٥٢٨ - أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن خبان عن عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه .

قال محمد : وبهذا نأخذ . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٥ - باب الثيب أحق بنفسها من وليها

٥٢٩ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن ومُجمّع ابني يزيد بن جارية الأنصاري ، عن خنساء بنت خدام أن أباهما زوّجها وهي ثيب ، فكرهت ذلك ، فجاءت رسول الله ﷺ ، فردّ نكاحه .

قال محمد : لا ينبغي أن تُنكح الثيب ولا البكر إذا بلغت ؛ إلا بإذنها ، فأما إذن البكر فصمتها ، وأما إذن الثيب فرضها بلسانها وزوجها والدّها أو غيره . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٦ - باب الرجل يكون عنده أكثر من أربع نسوة

فيريده أن يتزوج

٥٣٠ - أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ قال لرجل من ثقيف ؛ وكان عنده عشر نسوة - حين أسلم الثقيفي - فقال له : أمسك منهن أربعاً وفارق سائرهن .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، يختار منهنّ أربعاً : أيّهن شاء ، ويفارق ما بقي .
وأما ابو حنيفة فقال : نكاح الأربع الأول جائز ، ونكاح من بقي منهنّ باطل وهو قول إبراهيم النخعي .

٥٣١ — أخبرنا مالك ، حدثنا زبيّة بن أبي عبد الرحمن ، أن الوليد سأل القاسم وعروة — وكانت عنده أربع نسوة — فأراد أن يتيّ واحدة ويتزوج أخرى فقالا : نعم ، فارق امرأتك ثلاثاً وتزوج ، وقال القاسم : في مجالس مختلفة .

قال محمد : لا يُعجبنا أن يتزوج الخامسة ، وإن بَتّ طلاق إحداهن حتى تنقضي عدتها ؛ لا يعجبنا أن يكون مأؤه في رحم خمس نسوة حرائر . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٧ — باب ما يوجب الصداق

٥٣٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن زيد بن ثابت ، قال : إذا دخل الرجل بامرأته وأُرْخِيت الستور عليهما فقد وجب الصداق .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، والعامّة من فقهاءنا .

وقال مالك بن أنس : إن طلقها بعد ذلك لم يكن لها إلا نصف الصداق ، إلا أن يطول مكثها ويتلذذ منها ، فيجب الصداق .

٨ — باب نكاح الشغار

٥٣٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار . والشغار : أن يُنكح الرجل ابنته ، على أن يُنكحه الآخر ابنته ؛ ليس بينهما صداق .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا يكون الصداق نكاح امرأة .

فإذا تزوّجها على أن يكون صداقها أن يزوّجها ابنته فالنكاح جائز ، ولها صداق مثلها من نساءها ، لا وكس ولا شطط ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(٥٣٣) الشغار : بكسر أوله ، وتفسيره بما ذكر في الرواية : قيل : من قوله عليه السلام ، وقيل : من قول ابن عمر وقيل : من قول مالك وصله بالمتن المرفوع ، ورجع ابن حجر : أنه من قول نافع . (التنوير ص ٨ ج ٢) .

٩ - باب نكاح السر

٥٣٤ - أخبرنا مالك ، عن أبي الزبير ، أن عمر أتى برجل في نكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة ، فقال عمر : هذا نكاح السر ، ولا نجيزه ، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت .

قال محمد : وبهذا نأخذ ؛ لأن النكاح لا يجوز في أقل من شاهدين ، وإنما شهد على هذا الذي رده عمر ؛ رجل وامرأة ، فهذا نكاح السر ؛ لأن الشهادة لم تكمل ، ولو كملت الشهادة برجلين أو رجل وامرأتين كان نكاحاً جائزاً ، وإن كان سراً ، وإنما يفسد نكاح السر ، أن يكون بغير شهود ، فأما إذا كملت فيه الشهادة ؛ فهذا نكاح العلانية ، وإن كانوا أسروه .

٥٣٥ - قال محمد : أخبرنا محمد بن أبان ، عن حماد ، عن إبراهيم ، أن عمر بن الخطاب أجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح والفرقة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

١٠ - باب الرجل يجمع بين المرأة وابنتها ، وبين المرأة وأختها في ملك اليمين

٥٣٦ - أخبرنا مالك ، حدثنا الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبيه ، أن عمر سئل عن المرأة وابنتها ، مما ملكت اليمين ، أثوطاً إحداها بعد الأخرى ؟ قال : لا أحب أن أجيزهما جميعاً ونهاه .

٥٣٧ - أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري ، عن قبيصة بن زؤنب ، أن رجلاً سأل عثمان عن الأختين مما ملكت اليمين ، هل يجمع بينهما ؟ فقال : أحلتها آية وحرمتهما آية ، ما كنت لأصنع ذلك ، ثم خرج ، فلقى رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ ، فسأله عن ذلك ، فقال : لو كان لي من الأمر شيء ثم أتيت بأحد فعل ذلك ؛ جعلته نكالاً . قال ابن شهاب : أراه علياً .

(٥٣٤) ذكر اللكنوى : أن الأخبار في عدم جواز النكاح إلا بشاهدين كثيرة ، والكلام في رواية أكثرهما لا يضر ، لحصول القوة بالمجموع ، وذكر منها : ما أخرجه ابن حبان والترمذي ، وقال : في الباب من حديث أبي هريرة وعلي وأنس وجابر وابن مسعود وابن عمر وعمران ابن حصين ، ذكرها الزيلعي في نصب الرابة ، وتكلم عليها (التعليق من ١٨٩) .

وذكر الباجي : أن الأشهاد عند المالكية شرط صحة ، ويجوز أن ينعقد النكاح بغير شهادة ، ثم يقع الأشهاد بعد ذلك ، وحكى عن مالك : أنه يفسخ أن وقع بغير إشهاد ، وأنه لا يفسخ عند أبي حنيفة والشافعي ، وذكر أن الذي يراعى فيه ، ترك التواطؤ على الكتمان ، فمن عقد بدون ذكر كتمان ولا إعلان فهو عقد صحيح حتى يقرن به التواطؤ على الكتمان (المتقى من ٣١٣ ج ٣) .

وذكر ابن قدامة : أنه لا حد في وطء النكاح الفاسد ، سواء اعتقد حله أو حرمة ، وكذلك لا يجب الحد على كل وطء يخلف فيه عند أكثر أهل العلم ، لأن الحدود تدرأ بالشبهات (الأوجز من ٢٨٢ ج ٤) .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي أن يُجمع بين المرأة وابنتها ، ولا بين المرأة وأختها في ذلك اليمن .

قال عمار بن ياسر : ما حَرَّمَ الله من الحَرَائِرِ شيئاً إلا وقد حَرَّمَ من الإمامِ مثله ، إلا أن يجمعهن رجل ، يعني بذلك : أنه يجمع ما شاء من الإمامِ ، ولا يحل له فوق أربع حرائر ، وهو قولُ أبي حنيفة .

١١ — باب الرجل ينكح المرأة ولا يصل إليها لعله بالمرأة أو الرجل

٥٣٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أنه كان يقول : مَنْ تزوّج امرأة فلم يستطع أن يمسه ، فإنه يُضْرَبُ له أَجَلُ سَنَةٍ ، فإن مَسَّها ، وإلا فُرقَ بينهما .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قولُ أبي حنيفة : إن مضت سنة ولم يمسه ، خُيِّرَتْ ، فإن اختارته فهي زوجته ، ولا خِيَارَ لها بعد ذلك أبداً ، وإن اختارت نفسها فهي تطليقة بائنة ، وإن قال : إلى قد مَسَّتها في السنة ، إن كانت ثيباً فالقول قوله ، مع يمينه ، وإن كانت بكراً نُظِرَ إليها النساء ، فإن قالوا : هي بَكْرٌ ، خُيِّرَتْ ، بعد ما تُحْلَفُ بالله ما مَسَّها ، وإن قالوا : هي ثيبٌ ، فالقول قوله مع يمينه ، لقد مَسَّها ، وهو قولُ أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٥٣٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا مُجَبِّرٌ ، عن سعيد بن المسيب ، أنه قال : أَيُّمَا رجل تزوّج امرأة وبه جُنُونٌ أو ضُرٌّ ، فإنها تُخَيَّرُ ، إن شاءت قَرَّتْ ، وإن شاءت فَارَقَتْ ، ولا خِيَارَ لها إلا في العَيْنين والمَجْبُوب .

١٢ — باب البكر تستأمر في نفسها

٥٤٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن الفضل ، عن نافع بن جُبَيْرٍ ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : الأيمُ أَحَقُّ بنفسها من وَلِيِّها ، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ في نفسها ، وإذنها صُمَائُهَا .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قولُ أبي حنيفة ، وذات الأب وغير ذات الأب في ذلك سواء .

٥٤١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي ، عن عبد الكريم الجزري ، عن سعيد بن المسيب ، قال : قال رسول الله ﷺ : تُسْتَأْذَنُ الْأَبْكَارُ في أنفسهن ذَوَاتُ الْأَب ، وغير الأب .

قال محمد : فبهذا نأخذ .

(٥٣٩) في النسخة (ب) مخبر : بالميم فالحاء المعجمة ، والتصحيح من النسخة (أ) وغيرها فالحدث موصول . ومجر لقب واسمه عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأصغر ابن عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الرحمن هو شيخ مالك . (تعجيل المنفعة ص ٣٩٣) .

١٣ - باب النكاح بغير ولي

٥٤٢ - أخبرنا مالك ، أخبرنا رجل ، عن سعيد بن المسيب ، قال : قال عمر بن الخطاب : لا يصلح لامرأة أن تنكح إلا بإذن وليها أو ذى الرأى من أهلها والسلطان .

قال محمد : لا نكاح إلا بولي ، فإن تشاجرت هي والولي ، فالسلطان ولي من لا ولي له .
وأما أبو حنيفة فقال : إذا وضعت نفسها في كفاءة ولم تقصر في نفسها في صداق ، فالنكاح جائز ، ومن حُجته قول عمر في هذا الحديث : « أو ذى الرأى من أهلها » أنه ليس بولي ، وقد جاز نكاحه ؛ لأنه إنما أراد أن لا تقصر بنفسها ، فإذا فعلت هي ذلك جاز .

١٤ - باب الرجل يتزوج المرأة ولا يفرض لها صداقا

٥٤٣ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن بنتاً لعبيد الله بن عمر ، وأمها ابنة زيد بن الخطاب ، كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر ، فمات ولم يُسم لها صداقا ، فقامت أمها تطيب صداقها ، فقال ابن عمر : ليس لها صداق ، ولو كان لها صداق لم لمسكه ، ولم نظلمها ، فأبت أن تقبل ذلك ، وجعلوا بينهم زيد بن ثابت ، فقضى ألا صداق لها ، ولها الميراث .
قال محمد : ولسنا نأخذ بهذا .

٥٤٤ - أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم النخعي ، أن رجلاً تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ، فمات قبل أن يدخل بها ، فقال عبد الله بن مسعود : لها صداق مثلها من نسائها ، لا وكس ولا شطط ، فلما قضى قال : فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله بريان . فقال رجل من جلسائه : بلغنا أنه معقل بن يسار الأشجعي ، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ : قضيت والذي يُحلف به بقضاء رسول الله ﷺ في برؤع ابنة واشيق الأشجعية . قال : ففرح عبد الله فرحة ما فرح قبلها مثلها ، لموافقة قوله قول رسول الله ﷺ .

(٥٤٢) لا تنكح : تحمل البناء للمفعول والفاعل ، كما في متقى الباجي ، قال الباجي : الحديث يحتمل معنيين : أحدهما أن لا تنكح نفسها والثاني أن لا ينكحها من الناس من ليس بولي لها ، وكلا الوجهين عندنا ممنوع ، وذكر ابن رشد : أن الولاية شرط في صحة النكاح عند مالك والشافعي ، وأجازه أبو حنيفة وزفر ، إذا عقدت على كفاء ، واشترطه داود في البكر ، قال ابن رشد . وسبب اختلافهم : أنه لم تأت آية ولا سنة هي ظاهرة في اشتراط الولاية في النكاح ، فضلاً عن أن يكون في ذلك نص ، بل الآيات والسنن التي جرت العادة بالاحتجاج بها عند من يشترطها هي كلها محتملة ، وكذلك الآيات والسنن التي يحجج بها من يشترط إسقاطها ، هي أيضاً محتملة في ذلك . وذو الرأى من أهلها هو : الرجل من عشرينها الأول من عصبتها ، والمراد بالسلطان — كما ذكره الباجي — من له حكم من إمام أو قاض ، قال : ويطلق معنى الولاية ستة معان : الصغر والجنون والسفه الموجب للحجر ، أو المقترون بالحجر على اختلاف أصحابنا في ذلك ، والأنوثة والرق والكفر . (المتقى ص ٢٧١ ج ٣ . والأوجز ص ٢٤٢ ج ٤)

وقال مسروق بن الأجدع : لا يكون ميراث حتى يكون قبله صدق .

قال محمد : فهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

١٥ — باب المرأة تزوج في عدتها

٥٤٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، أنهما حدثا : أن ابنة طلحة بن عبيد الله ، كانت تحت رشيد الثقفي ، فطلقها ، فنكحت في عدتها أبا سعيد بن منيه أو أبا الجلاس بن منيه فضر بها عمر ، وضرب زوجها بالمخففة ضربات ، وفرق بينهما ، وقال عمر : أيما امرأة نكحت في عدتها ، فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ، واعتدت بقية عدتها من الأول ، ثم كان خاطبا من الخطاب ، وإن كان قد دخل بها ، فرق بينهما ، ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ، ثم اعتدت عدتها من الآخر ، ثم لم ينكحها أبدا . قال سعيد ابن المسيب : ولها مهرها ، بما استحل من فرجها .

قال محمد : بلغنا أن عمر بن الخطاب رجع عن هذا القول إلى قول علي بن أبي طالب .

٥٤٦ — أخبرنا الحسن بن عمار ، عن الحكم بن عيينة ، عن مجاهد ، قال : رجع عمر بن الخطاب في التي تزوج في عدتها إلى قول علي ، وذلك : أن عمر قال : إذا دخل بها فرق بينهما ، ولم يجتمعا أبدا ، وأخذ صداقها فجعل في بيت المال ، فقال علي : لها صداقها بما استحل من فرجها ، وإذا انقضت عدتها من الأول تزوجها الآخر إن شاء ، فرجع عمر إلى قول علي .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٥٤٧ — أخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهادي ، عن محمد بن إبراهيم ، عن سليمان بن يسار ، عن عبد الله بن أبي أمية : أن امرأة هلك عنها زوجها ، فاعتدت أربعة أشهر وعشرا ، ثم تزوجت حين حلت ، فمكثت عند زوجها أربعة أشهر ونصفا ، ثم ولدت ولدا تاما ، فجاء زوجها إلى عمر بن الخطاب ، فدعا عمر نساء من نساء أهل الجاهلية قدامه ، فسألن عن ذلك ، فقالت امرأة منهن : أنا أخبرك : أما هذه المرأة فهلك زوجها حين حلت ، فأفريق الدماء ، فحشفت ولدها في بطنها ، فلما أصابها زوجها الذي نكحته وأصاب الولد الماء ، تحرك الولد في بطنها ، وكبر . فصداقها عمر بذلك ، وفرق بينهما ، وقال عمر : أما إنه لم يبلغني عنكما إلا خير ، وألحق الولد بالأول .

(٥٤٥) في رواية يحيى : قال مالك : الأمر عندنا في المرأة الحرة بتولي عنها زوجها فاعتدت أربعة أشهر وعشرا أنها لا تنكح إن ارتأبت

من حيضتها حتى تسترىء نفسها من تلك الريبة إذا خافت الحمل . (نسخة يحيى بهامش التنوير ص ٩ ج ٢) .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، الولد ولد الأول ، لأنها جاءت به عند الآخر لأقل من ستة أشهر ، ولا تلد المرأة ولداً تاماً لأقل من ستة أشهر ، فهو ابن للأول ، ويفرق بينهما وبين الآخر ، ولها المهر ، بما استحل من فرجها : الأقل مما سمى لها ومن مهر مثلها ، وهو قول أبي حنيفة ، والعامّة من فقهاءنا .

١٦ — باب العزل

٥٤٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا سالم أبو التضر ، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبيه ، أنه كان يعزل .

٥٤٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا سالم أبو التضر ، عن عبد الرحمن بن أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري ، عن أم ولد أبي أيوب ، أن أبا أيوب كان يعزل .

٥٥٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ضمرة بن سعيد المازني ، عن الحجاج بن عمرو بن غزيرة : أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت ، فجاءه ابن قهّد : رجل من أهل اليمن ، فقال : يا أبا سعيد ، إن عندي جوارى ؛ ليس نساءي اللاتي أكنّ بأعجب إليّ منهنّ ، وليس كلهن يعجبني أن تحمل مني ، أفأعزل ؟ قال أفّيته يا حجاج ، قال : قلت : غفر الله لك ، إنما نجلس إليك لتعلم منك . قال : أفّيته ، قال : قلت : هو حدّثك : إن شئت أعطشته وإن شئت سقيته ، قال : وقد كنت أسمع ذلك من زيد ، فقال زيد : صدّق .

(٥٥٠) قهّد : بفتح القاف وسكون الهاء . والجواري : الاماء . وفي نسخة يحيى والنسخة (أ) من رواية محمد « أكن » ، وفي نسخة التعليق والنسخة (ب ، ج) بغير همز : وهي بمعنى : أضرم والعزل : عدم إنزال المني في فرج الزوجة ، وقد اختلف الصحابة فمن بعدهم في جوازه ومنعه وروى الترمذي فيه عن : علي وسعد بن أبي وقاص وأبي أيوب وزيد بن ثابت والحسن بن علي وخباب بن الأرت وابن المسيب وطاوس وعطاء والنخعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وروى عن : عمر وعلي وابن مسعود كراهته عندهم ، كما في معنى ابن قدامة ، وما ذهب إليه محمد هنا : هو المروي عن مالك في رواية يحيى ، وحكى ابن عبد البر الاجماع على أنه لا يعزل عن الحرية إلا بإذنها ، لأن الجماع من حقها ، ولها المطالبة به ، والجماع المعروف مالا يلحقه عزل ، ونقل هذا الاجماع أيضا ابن هبيرة ، وذلك متعقب : بأن المعروف عند الشافعية : أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلاً ، والخلاف في العزل مشهور عند الشافعية ، فأجازه بغير إذن الزوجة الخزال والمتأخرون منهم ، وعلل بعض المانعين من العزل : أنه معاندة للقدر ، وليس ذلك من كمال الإيمان .

وقال ابن حجر : ينتزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة اسقاط النطفة قبل نفخ الروح ، فمن قال بالمتع هناك ففي هذه أولى ، ومن قال بالجواز يمكنه أن يقول في هذه أيضا بالجواز ويمكنه أن يفرق بأنه أشد ، لأن العزل لم يقع فيه تعاطي السبب ، ومعالجة السقط بعد السبب . وقال ابن الحماص في الفتح : يباح السقط ما لم يتخلق .

وقال ابن حجر : يلحق بهذه المسألة تعاطي المرأة ما يقطع الحمل من أصله ، فقد أفنى بعض المتأخرين من الشافعية بالمتع ، وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقاً (التعليق المجدد ص ١٨٥ والأوجز ص ٤٤٣ ج ٤) .

وقال العراقي : وقد يشكل على المشهور عند أصحابنا من إباحة العزل ما أفنى به الشيخ عماد الدين بن يونس والشيخ عز الدين بن عبد السلام : أنه يحرم على المرأة استعمال دواء ما يمنع من الحمل . قال ابن يونس : ولو رضى به الزوج وقد يقال : هذا سبب لامتناعه بعد وجود سببه ، والعزل فيه ترك للسبب ، فهو كترك الوطء مطلقاً (طرح الترهيب ص ٦٢ ج ٧)

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا نرى بالعزل بأساً عن الأمة ، فأما الحرّة فلا ينبغي أن يُعزّل عنها إلا بإذنها ، وإذا كانت الأمة زوجة الرجل فلا ينبغي أن يُعزّل عنها إلا بإذن مولاه . وهو قول أبي حنيفة .

٥٥١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب قال : ما بأل رجالٍ يعزّلون عن ولادتهم ، لا تأتيني وليدة فيعترف سيدها أنه قد ألم بها ، إلا ألحقت به ولدها ، فاعزلوا بعد أو اتركوا .

قال محمد : إنما صنع هذا عمر على التهديد للناس أن يُضَيِّعُوا ولادتهم ، وهم يطعنون .

قد بلغنا أن زيد بن ثابت وطىء جارية له ، فجاءت بولد ، فنفاه .

وأن عمر بن الخطاب وطىء جارية له فحملت ، فقال : اللهم لا تلحق بآل عمر من ليس منهم ، فجاءت بغلام أسود ، وأقرت أنه من الراعى ، فانتفى منه عمر .

وكان أبو حنيفة يقول : إذا حصنها ولم يدعها تخرج فجاءت بولد لم يسعه فيما بينه وبين ربه أن ينتفى منه ، فبهذا نأخذ .

٥٥٢ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن صفية بنت أبي عبيد قالت : قال عمر بن الخطاب : ما بأل رجالٍ يطعنون ولادتهم ، ثم يدعونهم فيخرجن والله لا تأتيني وليدة فيعترف سيدها أن قد وطئها إلا ألحقت به ولدها فأرسلوهن بعد أو أمسكوهن .

كتاب الطلاق

١ - باب طلاق السنة

٥٥٣ - أخبرنا مالك قال : حدثنا عبد الله بن دينار قال : سمعت ابن عمر يقرأ « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن » .

قال محمد : طلاق السنة : أن يطلقها لقبل عدتها طاهرا في غير جماع ، حين تطهر من حيضها ، قبل أن يجامعها ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٥٥٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أنه طلق امرأته وهي حائض ، في عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ ، فقال : مره فليراجعها ، ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ، إن شاء أمسكها بعد ، وإن شاء طلقها قبل أن يمسها ، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء .

قال محمد : وبهذا نأخذ .

٢ - باب طلاق الحرة تحت العبد

٥٥٥ - أخبرنا مالك ، حدثنا الزهري ، عن سعيد بن المسيب : أن ثقيفا مكاتب أم سلمة كانت تحتها امرأة حرة فطلقها اثنتين ، فاستفتى عثمان بن عفان ، فقال : حرمت عليك .

(٥٥٣) طلاق السنة : أي المباح الذي لا يستوجب عقابا . وقراءة ابن عمر « فطلقوهن لقبل عدتهن » وقراءة غيره « لعدتهن » ، والمراد : أن يطلق في كل طهر مرة . (التعليق المجدد ص ٢٥٠) وقراءة ابن عمر شاذة (اللجنة) .

(٥٥٤) امرأته : هي : آمنة بنت غفار : بكسر الفين المعجمة وتخفيف الفاء ، واسمها في مسند أحمد : النوار ، ولعله لقب . وطلب المراجعة : للاستحباب عند الشافعي وجمع من الحنفية ، وللوجوب عند صاحب الهداية من الحنفية .

والمراجعة تستوجب وقوع الطلاق في الحيض ، وهو رأي الجمهور . (التعليق ص ٢٥٠) .

ويثبت الطلاق بأنه في الحيض : باقرار الزوجين ، أو بيينة تشهد بذلك من النساء ، وتصدق المرأة في ذلك ولو أنكر الزوج عند سحنون ، خلافا لابن القاسم : إذا أخبرت به بعد طهرها ، وإلا فالقول قول الزوج (المتفق للباقي ص ٩٥ ج ٤) .

(٥٥٥) مذهب مالك والشافعي وأحمد : أن الطلاق يعتبر فيه حال الرجل وفي الحيض حال المرأة ، فالحر يطلق الأمة ثلاثا ، وتعتد بحيضتين والعبد يطلق الحرة اثنتين وتعتد بثلاث حيض . وذهب نافع والحسن وابن سيرين والثوري والنخعي إلى : أن الطلاق يعتبر بالمرأة ، فالحر يطلق الأمة اثنتين وتعتد بحيضتين ، والعبد يطلق الحرة ثلاثا وتعتد بثلاث حيض (التعليق ص ٢٥١) .

٥٥٦ — أخبرنا مالك ، حدثنا أبو الزناد ، عن سليمان بن يسار : أن ثقيفا كان عبداً لأم سلمة : أو مكاتبا — وكانت تحته امرأة حرة ، فطلقها تطليقتين ، فأمره أزواج النبي ﷺ أن يأتي عثمان فيسأله عن ذلك ، فلقبه عند الدَّرج ، وهو أخذ بيد زيد بن ثابت ، فسأله ، فابتدراه جميعاً فقالا : حرمت عليك حرمت عليك .

٥٥٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع عن ابن عمر . قال : إذا طلق العبد امرأته اثنتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، حرةً كانت أو أمة ، وعدة الحرة ثلاثة قروء ، وعدة الأمة حيضتان .

قال محمد : قد اختلف الناس في هذا ، فأما ما عليه فقهاؤنا : فإنهم يقولون : الطلاق بالنساء والعدة بهن ؛ لأن الله عز وجل قال : « فطلقوهن لعدتهن » فإنما الطلاق للعدة ، فإذا كانت الحرة وزوجها عبداً فعدها ثلاثة قروء ، وطلاقها ثلاث تطليقات للعدة ، كما قال الله تبارك وتعالى . وإذا كان الحر تحته الأمة فعدها حيضتان وطلاقها للعدة تطليقتان ، كما قال الله عز وجل .

٥٥٨ — قال محمد : أخبرنا إبراهيم بن يزيد المكي ، قال : سمعت عطاء بن أبي رباح يقول : قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : الطلاق بالنساء والعدة بهن ، وهو قول عبد الله بن مسعود ، وأبي حنيفة والعامية من فقهاءنا .

٣ — باب ما يكره للمطلقة المبتوتة والمتوفى عنها من المبيت في غير بيتها

٥٥٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن ابن عمر كان يقول : لا تبث المبتوتة ولا المتوفى عنها إلا في بيت زوجها .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، أما المتوفى عنها فإنها تخرج بالنهار في حوائجها ولا تبث إلا في بيتها ، وأما المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً ما دامت في عدتها ، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا .

(٥٥٦) الدرج : بفتح أوله وثانيه : قال عياض : أي درج المسجد (المشرق ص ٢٥٥ ج ١) يريد طريق الدخول للمسجد ، وقال الزرقاني : موضع بالمدينة .

(٥٥٧) حديث ابن عمر : أخرجه البزار والطبراني وأخرج نحوه ابن ماجه ، وأخرجه الدارقطني وضعفه ، وصوب وقفه على ابن عمر . (التعليق ص ٢٥١) .

(٥٥٨) إبراهيم بن يزيد : هو الحوزي المكي مول بني أمية ، قال فيه أحمد « متروك الحديث » وقال ابن معين : ليس بثقة وليس بشيء . وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم وابن نمير . (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص ١٤٦ المجلد الأول قسم أول) .

(٥٥٩) المبتوتة : أي المطلقة بالطلاق البائن واحداً كان أو ثلاثاً ، فهي قد قطعت عصمتها الزوجية فلا ترجع إليها إلا بعقد جديد . لا بمجرد مراجعتها .

٤ — باب الرجل يأذن لعبده في التزويج هل يجوز طلاق المولى عليه ؟

٥٦٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : من أذن لعبده في أن يتكح فإنه لا يجوز لامرأته طلاق إلا أن يطلقها العبد ، فأما أن يأخذ الرجل أمة غلامه أو أمة وليدته فلا جناح عليه .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٥٦١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر أن عبداً لبعض ثقيف جاء إلى عمر بن الخطاب فقال : إن سيدى أنكحتى جاريته فلانة ، وكان عمر يعرف الجارية — ثم هو يطؤها . فأرسل عمر إلى الرجل فقال : ما فعلت جاريته فلانة ؟ قال : هي عندي ، قال : هل تطؤها ؟ فأشار إليه بعض من كان عند عمر ، فقال : لا ، فقال عمر : أما والله لو اعترفت لجعلتك نكالا . قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي إذا زوج الرجل جاريته عبده أن يطأها ، لأن الطلاق والفرقة بيد العبد إذا زوجه مولاه ، وليس لمولاه أن يفرق بينهما بعد أن زوجها ، فإن وطئها يتدم إليه في ذلك ، فإن عاد أذبه الإمام على قدر ما يرى من الحبس أو الضرب ، ولا يبلغ بذلك أربعين سوطاً .

٥ — باب المرأة تختلع من زوجها بأكثر مما أعطاه أو أقل

٥٦٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع أن مولاة لصفية اختلعت من زوجها بكل شيء ، فلم ينكره ابن عمر :

قال محمد ما اختلعت به المرأة من زوجها فهو جائز في القضاء ، وما نحب له أن يأخذ أكثر مما أعطاه ، وإن جاء النشوز من قبلها ، فأما إذا جاء النشوز من قبله لم نحب له أن يأخذ منها قليلاً ولا كثيراً ، وإن أخذ فهو جائز في القضاء ، وهو مكروه له في ما بينه وبين ربه وهو قول أبي حنيفة :

(٥٦٠) في اللوط رواية يمس : كان يقول : من أذن لعبده أن يتكح فالطلاق بيده ، لا يد غوه من طلاقه شيء . وقد ورد مرفوعاً : « الطلاق بيد من أخذ بالساق » أخرجه الطبراني والدارقطني وابن ماجه . (الصليق ص ٢٥٢) .

(٥٦١) جعلتك نكالا : أقمت عليك عقوبة وتجزراً . ويضم إليه يربخ عليه ويترجر .

(٥٦٢) انتهى عنه في الآية « فلا تأخذوا منه شيئا » محمول على الأخذ جبراً أو بقهر رضا واختلعت : طلقت في مقابل مال نفسه لزوجها والمراد بالنشوز : الخلاف والتراجع . (الصليق ص ٢٥٢)

٦ - باب الخلع كم يكون من الطلاق

٥٦٣ - أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن جُمَهان مولى الأسلميين ، عن أم بكرٍ الأسلمية : أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أُسَيْد ، ثم أتيا عثمان بن عفان في ذلك فقال : هي تطليقة ؛ إلا أن تكون سمّت شيئاً فهو على ما سمّت .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، الخلع تطليقة بائنة إلا أن يكون سمى ثلاثاً أو نواها ، فتكون ثلاثاً .

٧ - باب الرجل يقول إذا نكحت فلانة فهي طالق

٥٦٤ - أخبرنا مالك ، قال أخبرنا مُجَبِّرٌ ، عن عبد الله أنه كان يقول : إذا قال الرجل : إذا نكحت فلانة فهي طالق ، فهي كذلك إذا نكحها ، وإن كان طلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فهو كما قال .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

٥٦٥ - أخبرنا مالك ، عن سعيد بن عمرو بن سليم الزُرَقِي ، عن القاسم بن محمد ، أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب فقال : إلى قلت : إن تزوجت فلانة فهي عليّ كظهر أمي ، قال : إن تزوجتها فلا تقرها حتى تكفر .

(٥٦٣) جهان : بضم أوله وسكون ثانيه معدود في المدنيين ، وضبط القاري أوله بالفتح عطلة . قال ابن حجر : مدني قديم مقبول . وقال أبو حاتم : هو : جد جدة علي بن المديني ابنة عباس بن جهان . (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص ٥٤٦ القسم الأول من المجلد الأول) : والخلع تطليقة بائنة عند الحنفية والمالكية والشافعية ، وتطليقة رجعية عند الظاهرية ، وهو عند أحمد : فرقة بغير طلاق ، مالم ينوبه الثلاث . (التعليق ص ٢٥٣) .

(٥٦٤) مذهب الشافعي : عدم وقوع الطلاق بهذا التعليق ، لما رواه أبو داود والترمذي مرفوعاً « لا طلاق فيما لا يملك » وفي رواية أن ما جاء « لا طلاق قبل النكاح » ، وهو محمول عند الحنفية على التنجيز . وفي موطأ يحيى : عن مالك : أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وابن شهاب وسليمان بن يسار ، كانوا يقولون : إذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل أن ينكحها ثم أمم : إن ذلك لازم له إذا نكحها . والمراد بالأمم : أنه فعل المخلوف عليه الذي علق الطلاق على فعله قال ابن عبد البر : رويت أحاديث كثيرة في عدم الوقوع ، إلا أنها معلولة عند أهل الحديث .

ومن حلف بطلاق من يتزوج ، ولم يسم قبيلة أو امرأة ، فلا شيء عند مالك ، وهو مروي عن ابن مسعود في بلاغات يحيى . (المنتقى للباجي ص ١١٥ ج ٤) . والبلاغات هو الروايات التي يقول فيها الراوي : بلغني عن فلان . ففي سنده انقطاع ، كما في التدريب (ص ١٢٠) .

بحر ورواية محمد عن ابن عمر موصولة : يرونها عن مجمر (بوزن اسم المفعول) كما في النسخة (ب) ونسخة التعليق الممجد ، وبلاغاً بلفظ : مجمر (بوزن اسم الفاعل) في النسخة (ب) وفي (ج) مجمر . قال ابن حجر ، ومجمر : لقب واسمه عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأصغر ، ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . قال : وهو بوزن محمد ، وهو من شيوخ مالك ، قال : وحديثه في الموطأ عن نافع . وقال ابن حجر في ترجمة ابنه عبد الرحمن : روى عنه — مجمر — مالك وابنه محمد وذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات ، وقال : روى عنه أهل المدينة (تسجيل النفع ص ٢٥٦ ، ٢٩٣) .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، يكون مظاهرا منها ، إذا تزوجها فلا يقربها حتى يكفر .

٨ — باب المرأة يطلقها زوجها تطليقة أو تطليقتين فتزوج زوجها ثم يتزوجها الأول

٥٦٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري ، عن سليمان بن يسار وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة : أنه استفتى عمر بن الخطاب في رجل طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم تركها حتى تحل ، ثم تنكح زوجها غيره فيموت ، أو يطلقها فيتزوجها زوجها الأول ، على كم هي ؟ قال عمر : هي على ما بقي من طلاقها .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، فأما أبو حنيفة فقال : إذا عادت إلى زوجها الأول بعد ما دخل بها الآخر عادت على طلاق جديد ، ثلاث تطليقات مستقبلات ، وهو قول ابن عباس وابن عمر .

٩ — باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها أو غيرها

٥٦٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت ، عن خارجة بن زيد بن ثابت : أنه كان جالسا عنده ، فأتاه بعض بني أبي عتيق ، وعيناه تدمعان ، فقال له : ما شأنك ؟ قال : ملكت امرأتى أمرها ففارقتنى ، فقال له : ما حملك على ذلك ؟ فقال : القدر ، فقال زيد بن ثابت : ارتجعها إن شئت فإنما هي واحدة ، وأنت أملك بها .

(٥٦٥) سعيد : بكسر العين ، بعدها ياء آخر الحروف . وقيل : سعد : بغير ياء . والزرقي : يضم الزاي وفتح الراء ، سليم : يضم السين وفتح اللام وثقه ابن معين وابن حبان .

قال ابن حاتم : سعيد بن عمرو بن سليم الزرقي : ومنهم من يقول : سعد بن عمرو ، واختلف قول مالك بن أنس ، فمرة كان يقول سعد ومرة يقول : سعيد ، ونقل عن أحمد توثيقه (الجرح والتعديل ص ٥٠ القسم الأول من المجلد الثاني) .

(٥٦٦) في موطأ يحيى : قال مالك : وعلى ذلك السنة التي لا اختلاف فيها . قال الزرقاني وبه قال الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة ، لأن الزوج الثاني لا يهدم ما دون الثلاث لأنه لا يمنع رجوعها للأول قبله ، وقال أبو حنيفة وبعض الصحابة والتابعين : يهدم الثاني ما دون الثلاث كما يهدم الثلاث ، فإذا عادت للأول كانت معه على عصمة كاملة . (المنتقى ص ١٢٣ ج ٤ ، الزرقاني ص ٢١٧ ج ٣) .

وفي نسخة التعليق : وفي النسخة (ج) وهو قول ابن عباس وابن عمر (التعليق ص ٢٥٤) .

(٥٦٧) أملك بها : أحق من غيرها . مذهب مالك : وقوع الطلاق ثلاثا بالتفويض ، لأن الثلاث أتم ما يكون من الاختيار . ومذهب الشافعي وأحمد : وقوعه واحدة رجعية ، لأنها أدنى ما يكون من الاختيار ، وفي رواية عن أبي حنيفة : أنه يقع بآئنة . وقيل : على ما نوى به الزوج ، إن واحدة فواحدة بآئنة ، وإن ثلاثا فثلاث . ويحمل قول عثمان وعلى : على حالة اطلاق زوجها . (الزرقاني ص ٦٧١ ج ٣ ، التعليق ص ٢٥٥) .

وفي منتقى الباجي : روى ابن المواز عن أشهب : قال مالك : لا آخذ بمحدث زيد في التملك ، ولكنى أرى : إذا ملك امرأته أن القضاء ما قضت ، إلا أن ينكر عليها ، فيحلف ، كما قاله ابن عمر . (المنتقى ص ٢٠ ج ٤) .

قال محمد : هذا عندنا على ما نوى الزوج ، فإن نوى واحدة ، فهي واحدة بائنة ، وهو خاطب من الخطاب ، وإن نوى ثلاثا فثلاث ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا ، وقال علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان : القضاء ما قضت .

٥٦٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، أنها خطبت على عبد الرحمن بن أبي بكر قريئة ابنة أبي أمية ، فزوّجته ، ثم إنهم عتبوا على عبد الرحمن ابن أبي بكر وقالوا : ما زوّجنا إلا عائشة ، فأرسلت إلى عبد الرحمن فذكرت ذلك له ، فجعل عبد الرحمن أمر قريئة بيدها ، فاخترته وقالت : ما كنت لأختار عليك أحدا فقررت تحته ، فلم يكن ذلك طلاقا .

٥٦٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة : أنها زوّجت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر المنذر بن الزبير ، وعبد الرحمن غائب بالشام ، فلما قدم عبد الرحمن قال : ومثلي يصنع به هذا ويُفتات عليه بيناته ؟ فكلمت عائشة المنذر بن الزبير فقال : فإن ذلك في يد عبد الرحمن ، فقال عبد الرحمن : مالي رغبة عنه ، ولكن مثلي ليس يُفتات عليه في بناته ، وما كنت لأردّ أمراً قضيته فقررت امرأته تحته ، ولم يكن ذلك طلاقا .

٥٧٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أنه كان يقول : إذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ما قضت ، إلا أن ينكر عليها ، فيقول لم أرد إلا تطليقة واحدة ، فتحلف على ذلك ، ويكون أملك بها في عدتها .

٥٧١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب أنه قال : إذا ملك الرجل امرأته أمرها فلم تفارقه . وقررت عنده ، فليس ذلك بطلاق .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا اختارت زوجها فليس ذلك بطلاق ، وإذا اختارت نفسها فهو على

(٥٦٨) قرية : ضبطت بفتح فكسر ، وفي التقريب : بالتصغير : بنت أمية بن المغيرة المخزومية : أخت أم سلمة أم المؤمنين . وزوجه : بالبناء للمجهول وللمعلوم . وفي رواية يحيى : فزوجوه . (الزرقاني ص ١٧١ ج ٣) .

(٥٦٩) حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر : من ثقات التابعين . والمنذر بن الزبير بن العوام : شقيق عبد الله بن الزبير من ثقات التابعين أيضا . ويُفتات عليه : يفعل الشيء بدون أمره وقضيته : بكسر التاء : خطاب لعائشة . (الزرقاني ص ١٧٢ ج ٣) .

(٥٧٠) التملك : ظاهر معناه : أنه تملك نفسها ، وذلك لا يكون إلا بالطلاق ، فيجب أن يثبت حكمه به ، كما لو تلفظ في ذلك بلفظ الطلاق . ومذهب مالك أنه إذا ردت التملك لا يقع به طلاق ، لأنها قضت بالبقاء على الزوجية ، وللزوج عند مالك والشافعي الرجعة . ويقع عند أبي حنيفة طلاق بائنة مالم ينو ثلاثا . (المنتقى ص ١٨ ج ٤) .

(٥٧١) قرت : بتشديد الراء : أي ثبتت وأقامت معه فلم تفارقه واختار نفسها مشروط بالجلوس فقط عند جمهور الفقهاء . وعند بعضهم : لها الاختيار بعد المجلس ، لحديث الصحيبين عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ «إلى ذاكر لك أمرا فلا عليك ان لا تعجل به حتى تستشير أبيك» وهذا استدلال غير ظاهر ، لأنه ليس تخميرا في إيقاع الطلاق منها ، بل : ان اختارت أوقع هو بل : ذكر ابن قدامة : أنه تخمير بين الدنيا والآخرة ، أو بين الطلاق والإقامة عنده عليه السلام . وروى نحو ذلك عن علي ، رواه عنه أحمد . (المنتقى ص ١٨ ج ٤ والزرقاني ص ١٧٢ ج ٣ ، والأوجز ص ٣٤٧ ج ٤) .

ما نوى الزوج ، فإن نوى واحدة فهي واحدة بائنة ، وإن نوى ثلاثا فثلاث ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

١٠ — باب الرجل يكون تحته أمة فيطلقها ثم يشتريها

٥٧٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري ، عن أبي عبد الرحمن ، عن زيد بن ثابت : أنه سئل عن رجل كانت تحته وليدة فأبى طلاقها ثم اشتراها ، أبطل له أن يمسه ؟ فقال : لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

١١ — باب الأمة تكون تحت العبد فتعتق

٥٧٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يقول : في الأمة تحت العبد فتعتق : أن لها الخيار ما لم يمسه .

٥٧٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، أن زبراء مولاة لبني عدي بن كعب أخبرته : أنها كانت تحت عبد ، وكانت أمة ، فأعتقت ، فأرسلت إليها حفصة وقالت : إني مخبرتك خيرا ، وما أحب أن تصنع شيئا إن أمرك بيديك ما لم يمسه ، فإذا مسك فليس لك من أمرك شيء ، قالت : فقارقتها .

قال محمد : إذا علمت أن لها خيارا فأمرها بيدها ما دامت في مجلسها ما لم تقم منه ، أو تأخذ في عمل آخر أو يمسه ، فإذا كان شيء من هذا بطل خيارها ، فأما إن مسها ولم تعلم بالعتق ، أو علمت به ولم تعلم أن لها الخيار ، فإن ذلك لا يبطل خيارها ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

(٥٧٢) أبو عبد الرحمن : شيخ الزهري : يختلف في اسمه ، قال ابن عبد البر : قيل : سليمان بن يسار ، وهو بعبد ، وقيل : أبو الزناد ، وهو أبعده ، وقيل : طاوس بن كيسان ، وهو أشبه بالصواب ، قال السيوطي في المبتأ : روى عن أبي هريرة وزيد بن ثابت . (المبتأ ص ١٤) .

وقال ابن أبي حاتم : مات بمكة ، وذكر توثيقه عن عمرو بن دينار وابن معين وأبي زرعة . (الجرح والتعديل ص ٥٠٠ القسم الأول المجلد الثاني) .

(٥٧٣) أخرج أبو داود قصة بريرة ، وذكر أنه عليه السلام أخبرها وقال لها : إن قربك فلا خيار لك . وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد وأحمد بن حنبل والشافعي . وخيارها على التراخي لا على الفور عند مالك ، وفي المجلس عند الحنفية . (الأوجز ص ٣٦٦ ج ٤) .

(٥٧٤) زبراء : بنت الزاي وسكون الباء الموحدة — كما ضبطها ابن الأثير . وأعتقت : بالبناء للمجهول . وقول محمد : « فأمرها بيدها » أي لها خيار العتق ، إن شاءت فارقت وإن شاءت أقامت ، سواء كان الزوج حرا أو عبدا ، عند الحنفية . وعند الشافعية لا خيار لها إذا كان الزوج حرا .

وقد اختلف العلماء في زوج بريرة حين خبرها عليه السلام ، هل كان حرا أو عبدا . (التعليق ص ٢٥٢) .

١٢ - باب طلاق المريض

٥٧٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف : أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته وهو مريض ، فورثها عثمان منه بعد ما انقضت عدتها .

٥٧٦ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن الفضل ، عن الأعرج ، عن عثمان : أنه ورث نساء ابن مَكِيل منه ؛ كان طلق نساءه وهو مريض .

قال محمد : يرثه ما دُئِنَ في العدة ، فإذا انقضت العدة قبل أن يموت فلا ميراث له ، وكذلك ذكر هُشَيْم بن بشير عن المغيرة الضبي ، عن إبراهيم النخعي ، عن شريح : أن عمر بن الخطاب كتب إليه في رجل طلق امرأته ثلاثاً وهو مريض : أن ورثها ما دامت في عدتها ، فإذا انقضت العدة فلا ميراث لها . وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

١٣ - باب المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها وهي حامل

٥٧٧ - أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري : أن ابن عمر سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها ، قال : إذا وضعت فقد حلت ، قال رجل من الأنصار كان عنده : إن عمر بن الخطاب قال : لو وضعت ما في بطنها وهو على سريرها لم يدفن بعد لحلت .

قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

(٥٧٥) اختلف الفقهاء في طلاق المريض ، قيل : لا يقع طلاقه ، وحكاه ابن حزم عن عثمان ، وقيل : يقع وترثه بشرط قيام العلة ، وهو قول عمر وابنه ومذهب الحنفية . وقيل : ترثه ما لم تتزوج غيره ، وهو قول أحمد . والمراد بقيام العدة : أن يموت قبل انقضاء عدة طلاقها فإنها ترثه حينئذ . وقيل : ترثه وإن تزوجت ، وهو مذهب مالك ، ولا ترثه عند الظاهرية . وامرأة عبد الرحمن : هي تماضر الكلبي : بضم التاء وكسر الضاد ، بنت الأصبح . كما ذكره النووي في « مذهب الأسماء واللغات » . وفي رواية للشافعي عن غير مالك : أن عبد الرحمن مات وهي في العلة . (الأوجز ص ٣٩٥ ج ٤) .

(٥٧٦) ابن مكمل : بضم فسكون فكسر ، كما في مذهب النووي وشرح الزرقاني ، وهو عند الجمهور : عبد الله بن مكمل بن عوف بن عبد الحارث ، كما في الإصابة . وقال الباجي : هو عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن مكمل ، نسائه كن ثلاثاً ، كما رواه عبد الرزاق ، وإحداهن لم يدخل بها . والمطلقة قبل الدخول لا ترث عند الحنفية (الأوجز ص ٣٩٦ ج ٤) .

(٥٧٧) ألقى عليه السلام لسبعة الأسلمية بأن قوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » مخصص لقوله تعالى « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » . كما يفهم من رواية البخاري والترمذي والنسائي وغيرهم . (التعليق ص ٢٥٨) .

٥٧٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع عن ابن عمر قال : إذا وضعت ما في بطنها حلت .

قال محمد : وبهذا نأخذ في الطلاق والموت جميعا ، تنقضي عدتها بالولادة ، وهو قول أبي حنيفة

١٤ — باب الإيلاء

٥٧٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري ، عن سعيد بن المسيب قال إذا آلى الرجل من امرأته ثم فاء قبل أن يمضي أربعة أشهر فهي امرأته ، لم يذهب من طلاقها شيء ، وإن مضت الأربعة قبل أن يفى فهي تطليقة ، وهو أملاك بالرجعة مالم تنقض عدتها ، قال : وكان مروان يقضي به .

٥٨٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، قال : أيما رجل آلى من امرأته فإنه إذا مضت الأربعة الأشهر وقف حتى يطلق أو يفى ، ولا يقع عليها طلاق ، وإن مضت الأربعة الأشهر حتى يوقف .

قال محمد : بلغنا عن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت : أنهم قالوا : إذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر قبل أن يفى فقد بانت بتطليقة بائنة ، وهو خاطب من الخطاب ، وكانوا لا يرون أن يوقف بعد الأربعة . وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم » . قال : الفى الجماع في الأربعة الأشهر ، وعزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر ، وإذا مضت بانت بتطليقة ، ولا يوقف بعدها ، وكان عبد الله بن عباس أعلم بتفسير القرآن من غيره . وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا .

(٥٧٨) قال مالك في المدونة : ما ألقته المرأة من مضخة أو علقة أو شيء يستيقن أنه ولد ، فإنه تنقضي به العدة وتكون به الأمة أم ولد . (متقى الباجي ص ١٣٣ ج ٤) .

(٥٧٩) الإيلاء في عرف الفقهاء « الحلف على ترك وطء الزوجة أربعة أشهر فأكثر » وهو مشروط عند مالك بأن يكون لقصد الضرر بالزوجة لا للإصلاح .

ويترتب عليه إذا لم يجامع زوجته في أربعة أشهر ولم يراجعها ، ولو باللسان أن تطلق زوجته ، طلقة بائنة عند الحنفية ، ويوقف عند مالك والشافعي وأحمد حتى يفى أو يطلق .

(٥٨٠) أثر ابن عمر هذا : أخرجه البخاري عن نافع ، وقد عارضه بعض الحنفية بما رواه ابن أبي شيبة بسند على شرط الشيخين عن ابن عباس وابن عمر ، قالا : إذا آلى فلم يفى حتى مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة . وهذا لا يصلح لمعارضة رواية مالك عن ابن عمر ، لقوتها برواية البخاري نفسه على رواية غيره برجاله وشرطه ، وتأيدت رواية مالك بظاهر الآية ، فإن المولى لا يطالب في الأربعة أشهر يفى بعدها . (الزرقاني ص ١٧٣ ج ٣ ، والأوجز ص ٣٤٨ ج ٤) .

وقول محمد « بلغنا » أسنده عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي عن ذكر ، وعن علي وابن عمر وابن عباس كما ذكره السيوطي (الدر المنثور ص ٢٧٠ ج ١) .

١٥ — باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها

٥٨١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن محمد بن إياس ابن البكير ، قال : طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ، ثم بدا له أن ينكحها ، فجاء ليستفتي ، قال : فذهبتُ معه ، فسأل أبا هريرة وابن عباس فقالا : لا ينكحها حتى تنكح زوجا غيره ، فقال إنما كان طلاق إياها واحدة ، قال ابن عباس : أرسلت من يدك ما كان لك من فضل .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا ؛ لأنه طلقها ثلاثا جميعا فوقمن عليها جميعا معاً ، ولو فرقهن وقعت الأولى خاصة ، لأنها بانّت بها قبل أن يتكلم بالثانية ، ولا عدة عليها ، فتقع عليها الثانية والثالثة ما دامت في العدة .

١٦ — باب المرأة يطلقها زوجها فتزوج رجلاً فيطلقها قبل الدخول

٥٨٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا المسور بن رفاع القرظي ، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير : أن رفاع بن سمّال طلق امرأته تيممة بنت وهب في عهد رسول الله ﷺ ، فنكحها عبد الرحمن بن الزبير ، فأعرض عنها فلم يستطع أن يمسيها ، ففارقها ولم يمسيها ، فأراد رفاع أن ينكحها ، وهو زوجها الأول الذي طلقها ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فنهاه عن تزويجها ، وقال : لا تحلّ لك حتى تذوق العسيلة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة ، لأن الثاني لم يجامعها ، فلا يحلّ لها أن ترجع إلى الأول حتى يجامعها الثاني .

(٥٨١) ثوبان : بلفظ المتى . والبكير : بالتصغير ، وبالترفيف والتكسر ، وما كان من فضل : هو الزيادة على الواحدة ، وقد أوقعه ثلاثا ، كما ذكره الهاجي (المتقى ص ٨٣ ج ٤) .

(٥٨٢) المسور : بكسر فسكون ففتح . ورقاعة : بكسر الراء . والقرظي : بضم ففتح . والزبير : بفتح الزاي وكسر الباء . وسمّال : بكسر السين وسكون الميم . وتيممة : بفتح التاء . وعبد الرحمن بن الزبير : صحابته ، وأبوه الزبير : قتل يهوديا في غزوة بني قريظة .

والعسيلة : بالتصغير : يراد بها الجماع . وحديث العسيلة هذا مروي عند البخاري ومسلم والنسائي وابن جرير والشافعي وابن سعد والبيهقي . والرواية هنا موصولة عند ابن وهب عن مالك عن المسور عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير عن أبيه : أن رفاع بن سمّال طلق .. (الزرقاني ص ١٢٧ ج ٣)

١٧ - باب المرأة تسافر قبل انقضاء عدتها

٥٨٣ - أخبرنا مالك ، حدثنا حميد بن قيس الأعرج المكي ، عن عمرو بن شعيب ، عن سعيد ابن المسيب : أن عمر بن الخطاب كان يرد المتوفى عنهن أزواجهن من البيداء بمنعهن الحج .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا ، لا ينبغي لامرأة أن تسافر في عدتها حتى تنقضي عدتها ؛ من طلاق كانت أو موت .

١٨ - باب المتعة

٥٨٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري ، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي ، عن أبيهما ، عن جدّهما علي رضي الله عنه : أنه قال لابن عباس : نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية .

٥٨٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري ، عن عروة بن الزبير ، أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب فقالت : إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه ، فخرج عمر فرعا يجر رداءه ، فقال : هذه المتعة ، لو تقدمت فيها لرجمت .

(٥٨٣) حميد : بالتصغير . وعمرو بن شعيب : هو : عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال البخاري : رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني واسحق بن راهويه وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من المسلمين ، كما في المبطل للسيوطي . والبيداء : صحراء بطرف ذي الحليفة ، قال الهاجي : وهذا فيما قرب جدا ، وأما التباعد فعلى ضربين : تباعد ليس في الرجوع منه مشقة ، ولكن تحتاج إلى ثقة ترجع منه . وتباعد تلحق فيه المشقة . فأما القسم الأول : فقد قال ابن القاسم في المدونة : ليس لها أن تحج الفريضة حتى تنقضي عدتها من وفاة أو طلاق ، فكان عمر بن الخطاب يرد من خرج منهن في حج من البيداء ، وقال مالك في التي تخرج تريد الحج : إن كان أمرا قريبا ونجد ثقة رجعت فاعتدت في بيتها . (المتقى ص ١٢٨ ج ٤) .

(٥٨٤) محمد بن علي بن أبي طالب : هو : عرووف ، بابن الحنفية ، وهي أمه ، واسمها : خولة بنت جعفر بن قيس ، من بني حنيفة ، سميت في الردة من الهامة ، وهو ثقة من كبار التابعين .

وابنه عبد الله : ثقة ، رمى بالتشيع ، وروى له أصحاب الكتب السنة . وأخوه الحسن : ثقة كذلك ، ومن رجال الكتب البينة ، يقال : أنه أول من تكلم بالارضاء ، وذكر ابن حجر : بأنه غير الارضاء الذي يعيه أهل السنة المتعلق بالآيمان ، بل الذي تكلم فيه من أجله : أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتلتين في الفتنة بكونه مخطئا أو مصيبا ، وكان يرى أنه يرجي الأمر فيها .

قال ابن القيم في الهدى : ثبت عنه عليه السلام أنه أحل المتعة عام الفتح ، وثبت عنه أنه نهى عنها عام الفتح . واختلف هل نهى عنها يوم خيبر على قولين : الصحيح أن النهي إنما كان عام الفتح ، وأن النهي يوم خيبر كان على الحمر الأهلية .

وقال النووي : كانت مباحة قبل خيبر ، ثم حرمت فيها ، ثم أبيحت عام الفتح ، وهو عام أو طاس ، ثم حرمت تحريما مؤبدا .

والحمر الانسية : بكسر الهمزة وسكون النون وفتحها ، ورجحه عياض . (زاد المعاد ص ١٨٣ ج ٢) .

(٥٨٥) قول محمد : « مكروهة » أي محرمة وقد روى عن ابن عباس أنه رجع إلى القول بالتحريم ، وعذر من قال بها غيره : أنه لم يبلغه أحاديث النهي . والاعتبار في الأحكام إنما هو بالثابت من قوله عليه السلام (التعليق ص ٢٦١) .

قال محمد : المتعة مكروهة ، ولا ينبغي ، وقد نهى عنها رسول الله ﷺ فيما جاء في غير حديث ، ولا اثنين ، وقول عمر : لو كنت تقدمت فيها لرجمت : إنما نضعه من عمر على التهديد ، وهذا قول أئني حنيفة والعامية من فقهاءنا .

١٩ — باب الرجل يكون عنده امرأتان فيؤثر أحدهما على الأخرى

٥٨٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن رافع بن خديج : أنه تزوج ابنة محمد ابن مسلمة فكانت تحته ، فتزوج عليها امرأة شابة فآثر الشابة عليها ، فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ، ثم أمهلها ، حتى إذا كادت تحل ارتجعها ، ثم عاد فآثر الشابة عليها ، فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ، ثم أمهلها ، حتى إذا كادت أن تحل ارتجعها ، ثم عاد فآثر الشابة عليها ، فناشدته الطلاق ، فقال ما شئت ؛ إنما بقيت واحدة ، فإن شئت استقررت على ما ترين من الأثرة ، وإن شئت طلقتك ، قالت : بل استقر على الأثرة ، فأمسكها على ذلك ، ولم ير رافع أن عليه في ذلك إنما حين رضيت أن تستقر على الأثرة .

قال محمد : لا بأس بذلك إذا رضيت به المرأة ، ولها أن ترجع عنه إذا بدا لها ، وهو قول أئني حنيفة والعامية من فقهاءنا .

(٥٨٦) أثر : بالمد والفتح : اختار ومال بنفسه إليها . وذكر الهاجي : أن الأثر على أربعة أضرب : أحدها : الأثر بمعنى المحبة لاحدهما ، فهذا لا يملك أحد دفعه ولا الامتناع منه .

والثاني : إيثار أحدهما في سعة الانفاق والكسوة وسعة المسكن ، ولكن ذلك بحسب ما تستحقه كل واحدة منهما ، لأن لكل واحدة منهما : نفقة مثلها ومؤونة مثلها ومسكن مثلها ، على قدر شرفها وجمالها وشبابها وسماحتها ، فهذا الإيثار واجب ، ليس للأخرى الاعتراض فيه ، ولا للزوج الامتناع منه ، ولو امتنع لحكم به عليه .

والثالث من الإيثار : أن يعطى كل واحدة منهما من النفقة والكسوة ما يجب لها ، ثم يؤثر أحدهما : بأن يكسوها الحر والحرير والخل : ففي العتية من رواية ابن القاسم عن مالك : أن ذلك له . فهذا الضرب من الإيثار ليس لمن وفيت حقها أن تمنع الزيادة لضررها ، ولا يجبر عليه الزوج وإنما له فعله إذا شاء .

والرابع : أن يؤثر أحدهما بنفسه ، مثل أن يبيت عند أحدهما أكثر ، ويجامعها ويجلس عندها في يوم الأخرى ، أو ينقص أحدهما من نفقة مثلها ، ويريد الأخرى ، أو يجري عليها ما يجب لها ، فهذا الضرب من الإيثار لا يحل للزوج فعله إلا بإذن المؤثر لها ، فإن فعله كان لها الاعتراض فيه والاستعداد ، قال تعالى : فلا تميلوا كل الميل ، وإن أذنت في ذلك فهو جائز .

وقد رويت سودة بنت زمعة يومها لعائشة تبتغي بذلك رضا النبي عليه السلام ، فكان يقسم لعائشة بذلك يومين . (المتقى ص ٣٥٣ ج ٣) .

٢٠ - باب اللعان

٥٨٧ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر : أن رجلاً لآعن امرأته في زمان رسول الله ﷺ ، فانتفى من ولدها ، ففرق رسول الله ﷺ بينهما ، وألحق الولد بالمرأة .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا نفى الرجل ولد امرأته ولآعن فرق بينهما ، ولزم الولد أمه ، وهو قول أبي حنيفة وإمامنا من فقهاءنا .

٢١ - باب متعة الطلاق

٥٨٨ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : لكل مطلقة متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها صداق فلم تُمس ، فحسبها نصف ما فرض لها .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، وليست المتعة التي يُجبر عليها صاحبها إلا متعة واحدة ؛ هي متعة التي يطلق امرأته قبل أن يدخل بها ولم يفرض لها ، فهذه لها المتعة واجبة ، يؤخذ بها في القضاء ، وأدنى المتعة لباسها في بيتها : الدرع والملحفة والخمار ، وهو قول أبي حنيفة وإمامنا من فقهاءنا .

٢٢ - باب ما يكره للمرأة من الزينة في العدة

٥٨٩ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن صفية بنت أبي عبيد اشتكت عيئها وهي حادّة على عبد الله بعد وفاته ، فلم تكتحل حتى كادت عيئها أن ترمص .

(٥٨٧) انتفى : تبرأ ، ول بعض الروايات : « انتفل » باللام ، ورواية البخاري بغيرها ، ومشهور مذهب مالك : أن مجرد اللعان يوجب الفرقة . ومذهب زفر : تكون بايقاع الحاكم ، وعليه الحنفية .
والحديث يدل على عدم التوارث بين الولد وأبيه ، كما أنه لا تورث بين التلاعنين .
ومعنى « فرق بينهما رسول الله ﷺ » أنه أعلمهما بانقطاع العصمة وتأنييد التحريم بينهما ، كما ذكره الباجي . (المنتقى ص ٧٥ ج ٤) .

(٥٨٨) المتعة هنا : يراد بها : ما يعطيه الرجل للمرأة المطلقة زيادة على صداقها لجبر خاطرها .
وأوجبها الزهري والقاسم بن محمد ، لقوله تعالى « حقا على المتقين » . وتندب عند مالك ، ولا تجب عند الحنفية إلا لغير المدخول بها إذا لم يسم لها مهر ، وليس لمثل هذه متعة عند مالك .
وتقدر المتعة عند مالك بحاله وحالها (الزرقاني ص ١٩٧ ج ٣) .
(٥٨٩) الحاد : بغير هاء : لأنه نعت للمؤنث لا يشركه فيه المذكر ، كطالتي وحائض . وترمص بفتح الميم والصاد ، من باب تعب ، والرمص : حمود الرفع في موق العين . والذوال : ضبطه القاري : بضم الذال ، وهو : ما يلزم في العين للدواء ، والمعروف : أنه بفتح الذال . (الزرقاني ص ٢٣٥ ج ٣) .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي أن تكتحل بكحل الزينة ، ولا تدهن ولا تتطيب ، وأما الذرور ونحوه فلا بأس به ، لأن هذا ليس بزينة ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

٥٩٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن صفية بنت أبي عبيد ، عن حفصة أو عائشة ، أو عنهما جميعا ، أن رسول الله ﷺ قال : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحدّ على ميت فوق ثلاث ليال ، إلا على زوج .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، ينبغي للمرأة أن تُحدّ على زوجها حتى تنقضي عدتها ، ولا تتطيب ولا تدهن لزينة ، ولا تكتحل لزينة حتى تنقضي عدتها ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

٢٣ — باب المرأة تنتقل من منزلها قبل انقضاء عدتها من موت أو طلاق

٥٩١ — أخبرنا مالك ، أخبرني يحيى بن سعيد ، عن القاسم بن محمد وسليمان بن يسار ، أنه سمعهما يذكران : أن يحيى بن سعيد بن العاص ، طلق ابنة عبد الرحمن بن الحَكَم البتّة ، فانتقلها عبد الرحمن ، فأرسلت عائشة إلى مروان . وهو أمير المدينة : اتق الله واردد المرأة إلى بيتها ، قال مروان في حديث سليمان : إن عبد الرحمن غلبني ، وقال في حديث القاسم : أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس ؟ قالت عائشة : لا يضيرك ؟ ألا تذكر حديث فاطمة ، قال مروان : إن كان بك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي للمرأة أن تنتقل من منزلها الذي طلقها فيه زوجها طلاقاً بائناً كان أو غيره ، أو مات عنها فيه حتى تنقضي عدتها . وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

٥٩٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع : أن ابنة سعيد بن زيد بن ثعلبة طلقت البتّة ، فانتقلت ، فأنكر ذلك عليها ابن عمر .

(٥٩٠) الاجداد : ترك الزينة ، وهو واجب في حق من تعتد لوفاة أو طلاق بائن عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، وليس بواجب عند الشعبي والحسن والحكم بن عبيدة ، ويجوز الكحل وغيره للضرورة ، كاللداوى به لمرض . (الزرقاني ص ٢٣٥ ج ٢) .

(٥٩١) ذهب الحنفية إلى وجوب النفقة والسكنى في العدة للمبتوتة ، ونجى لها عند مالك والشافعي النفقة دون السكنى ، وليس لها عند أحمد نفقة ولا سكنى .

والاجماع على عدم وجوب النفقة لمن مات عنها زوجها ، والأصح وجوب السكنى لها . كما أنه نجى النفقة والسكنى للرجعية . وفاطمة بنت قيس : هي الفهرية أخت الضحاك بن قيس ، من المهلبات ، وقصتها في السنن الأربعة : أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها نفقة ولا سكنى في عدة طلاقها الثلاث ، وأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم . وما روى في سنن الدارقطني مرفوعاً « للمطلقة السكنى والنفقة » ضعيف . (التعليق ص ٢٦٣) .

(٥٩٢) ابنة سعيد بن زيد : كانت تحت المطرف : يسكون الطاء وفتح الراء : عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان . (الزرقاني ص ٢٠٦ ج ٢) .

٥٩٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا سعد بن إسحاق بن كعب بن عَجْرَة ، عن عمته زينب ابنة كعب ابن عجرة : أن الفريرة ابنة مالك بن سنان . وهي أخت أبي سعيد الخدري : أخبرته أنها أتت رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خُدرة ، فإن زوجي خرج في طلب أعبد له أبقوا ، حتى إذا كان بطرف القُدوم أدركهم فقتلوه ، قالت : فسألت رسول الله ﷺ أن يأذن لي أن أرجع إلى أهلي في بني خُدرة ، فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ، ولا نفقة ، فقال : نعم ، فخرجت حتى إذا كنت بالحجرة دعاني — أو أمر من دعاني — فدُعيتُ له ، فقال : كيف قلت ، فرددت عليه القصة التي ذكرت لك ، فقال : امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا ، قالت : فلما كان في خلافة عثمان أرسل إلي يسألني عن ذلك فأخبرته بذلك ، فاتبعه وقضى به .

٥٩٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب : أنه سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي في بيت بكراء ، على مَنْ الكراء ؟ قال : على زوجها ، قالوا : فإن لم يكن عند زوجها ، قال : فعليها ، قالوا : فإن لم يكن عندها ، قال : فعلى الأمير .

٥٩٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع : أن ابن عمر طلق امرأته في مسكن حفصة زوج النبي ﷺ ، وكان طريقه في حجرتها ، فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار البيوت إلى المسجد ، كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي للمرأة أن تتقل من منزلها الذي طلقها فيه زوجها إن كان الطلاق بائنا أو غير بائن أو مات عنها فيه ، حتى تنقضي عدتها ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(٥٩٣) في النسخة (أ ، ب ، ج) : سعد ، بدون ياء . وعجيرة : بضم فسكون . والفريرة : بضم ففتح . وخُدرة : بضم فسكون . وأعبد : جمع عبد . والقُدوم : بتخفيف الدال وتشديد هاء كما ذكره ابن الأثير : موضع على ستة أميال من المدينة . والحجرة : بضم الحاء واسكان الجيم وفي نسخة : التعليق المجد : الحجرة : بالهاء خطأ .

والحديث أخرجه أصحاب السنن . وفي رواية يحيى « أخبرتها » أي زينب ، ورواية « أخبرته » أي أخاها لا تصح . لأن القصة مروية عن الفريرة من زينب . (الزرقاني ص ٢٢٣ ج ٣) .

٢٤ — باب عدة أم الولد

٥٩٦ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن ابن عمر : أنه كان يقول : عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها حيضة .

٥٩٧ — قال محمد : أخبرنا الحسن بن عُمارة ، عن الحكم بن عُثينة ، عن يحيى بن الجَزَّار ، عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال : عدة أم الولد ثلاث حيض .

٥٩٨ — أخبرنا مالك ، عن ثور بن يزيد ، عن رجاء بن خيوة : أن عمرو بن العاص سئل عن عدة أم الولد فقال : لا تلبسوا علينا في ديننا ، إن تلك أمة فإن عدتها عدة حرة .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي والعامه من فقهاءنا .

٢٥ — باب الخلية والبرية وما يشبه الطلاق

٥٩٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أنه كان يقول : الخلية والبرية ثلاث تطليقات . كل واحدة منهما .

٦٠٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، قال : كان رجل تحت وليدة ، فقال لأهلها شأنكم بها ، قال القاسم : فرأى الناس أنها تطليقة .

قال محمد : إذا نوى الرجل بالخلية والبرية ثلاث تطليقات فهي ثلاث تطليقات ، وإذا أراد بها واحدة فهي واحدة بائن ، دخل بامرأته أو لم يدخل بها وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

(٥٩٦) اعتداد أم الولد بحيضة : مذهب مالك والشافعي ، إذا كانت ممن يحضن ، وإلا فالعدة شهر عند الشافعي ، والأشهر عند مالك وأحمد . وعدتها عند الحنفية عدة حرة .

والجزار : بالجيم والزاي المشددة : هو العربي : بضم ففتح : لغة صدوق رمى بالتشيع والفلو فيه كما في التقريب . (الزرقاني ص ٢٢٥ ج ٢) .

(٥٩٩) « منها » أى اللفظتين : الخلية والبرية ، وهما كنايةان عن الطلاق ، ولا يقع الطلاق بهما إلا بالنية . والرواية محمولة على ما إذا نوى الزوج الثلاث ، فإذا لم ينو الثلاث كان الطلاق رجما لي غير المدخول بها عند مالك .

قال الباجي : والدليل على ما نقوله من لزوم الثلاث : أن معنى الخلية : التي خلت من الأزواج ، ولذلك لا يستعمل في الرجعية ، لأن الرجعية ذات زوج . وكذلك معنى البرية : هي التي برئت من عصمة الزوجية ، لأن كلام الزوج راجع إلى ذلك . (المنتقى ص ١١ ج ٤) .

(٦٠٠) وليدة : أمة . وشأنكم : بالنصب : أى خذوها . والطلقة هنا رجعية عند مالك والشافعي ، وبائنة عند أبي حنيفة ، وهي من الكنايات الحفية . (المنتقى ص ١٣ ج ٤) .

٢٦ — باب الرجل يولد له فيغلب عليه الشبه

٦٠١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة : أن رجلا من أهل البادية أتى رسول الله ﷺ فقال : إن امرأتى ولدت غلاما أسود ، فقال رسول الله ﷺ : هل لك من إبل ؟ قال : نعم ، قال : ما ألوانها ؟ قال : حُمْر ، قال : فهل فيها من أَوْرَق ؟ قال : نعم ، قال : فما كان ذلك ؟ قال : أراه نزعه عِرق يا رسول الله ، قال : فلعل ابنك نزعه عِرق .
قال محمد : لا ينبغي للرجل أن ينتفى من ولده . بهذا أو نحوه .

٢٧ — باب المرأة تسلم قبل زوجها

٦٠٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب : أن أمّ حكيم بنت الحارث كانت تحت عكرمة بن أبي جهل ، فأسلمت يوم الفتح ، وخرج عكرمة هاربا من الإسلام حتى قدم اليمن ، فارتحلت أمّ حكيم حتى قدمت عليه ودعته إلى الإسلام فأسلم ، وقدم على النبي ﷺ ، فلما رآه النبي ﷺ وثب إليه فرحا وما عليه رداء حتى بايعه .

قال محمد : إذا أسلمت المرأة وزوجها كافر في دار الإسلام لم يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج الإسلام فإن أسلم فهي إمرأته وإن أبى أن يسلم فرّق بينهما ، وكانت فرقتها تطليقة بآئنة . وهو قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة .

٢٨ — باب انقضاء الحيض

٦٠٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب عن عروة بن الزبير ، عن عائشة أم المؤمنين قالت : انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر حين دخلت في الدّم من الحيضة الثالثة ، فذكرت ذلك

(٦٠١) الرجل : هو : ضمضم بن قتادة ، كما في مقدمة الفتح . وحمر : بضم فسكون : جمع أحمر . والأورق : قال في المغرب : الأسمر اللون ، أي آدم ، وقيل : ما فيه يبيض إلى السواد ويشبه الزماد . (التعليق ص ٢٦٦) .

(٦٠٢) أم حكيم : هي : بنت الحارث بن هشام المخزومي ، وبنت عم عكرمة : بكسر فسكون وفي رواية يحيى زيادة « فثبتا على نكاحهما ذلك » قال مالك : وإذا أسلم الرجل قبل إمرأته وقعت الفرقة بينهما إذا عرض عليها الإسلام فلم تسلم ، لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » والآية نزلت في المشركات اللاتي كن بمكة على الأصح ، وإذا كانت العبرة بعموم اللفظ فقد غص من عموم آية الكتابيات ، لآية المائدة .

وإذا لم يسلم زوج من أسلمت فرق بينهما ، وكان القرائ طلاقا عند أبي حنيفة ومحمد .

وإذا أسلم زوج المجوسية ولم تسلم فرق القاضي بينهما ، وهو طلاق . (الزرقاني ص ١٥٨ ج ٣ . الأوجز ص ٣١٦ ج ٤) .

(٦٠٣) جمهور أهل المدينة على أن الأقراء : هي الأطهار ، وأهل العراق : الحيض . وفي رواية يحيى : قال ابن شهاب : فذكرت ذلك لعروة بنت عبد الرحمن فقالت : صدق عروة (الزرقاني ص ٢٠٣ ج ٣ . الأوجز ص ٤٠٥ ج ٤) .

لعمره بنت عبد الرحمن ، فقالت : صدق عروة ، وقد جادلها فيه ناسٌ وقالوا : إن الله يقول :
(ثلاثة قروء) ، فقالت : صدقتم ، وتدرّون ما الأقراء ؟ إنما الأقراء الأطهار .

٦٠٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام :
أنه كان يقول مثل ذلك .

٦٠٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، وزيد بن أسلم ، عن سليمان بن يسار : أن رجلا من أهل
الشام يقال له الأحوص طلق امرأته ثم مات حين دخلت في الدّم من الحيضة الثالثة ، فقالت : أنا
وارثته ، وقال بنوه : لا ترثينه ، واختصموا إلى معاوية بن أبي سفيان ، فسأل معاوية فضالة بن عبيد
وناسا من أهل الشام فلم يجد عندهم علما فيه ، فكتب إلى زيد بن ثابت ، فكتب إليه زيد بن ثابت :
إنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فإنها لا ترثه ولا يرثها ، وقد برئت منه وبريء منها .

٦٠٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع مولى ابن عمر ، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب : مثل
ذلك .

قال محمد : انقضاء العدة عندنا الطهر من الدم من الحيضة الثالثة ؛ إذا اغتسلت منها .

٦٠٧ — قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم : أن رجلا طلق امرأته تطليقة
ملك الرجعة ، ثم تركها حتى انقضى دمها من الحيضة الثالثة ودخلت مغتسلها وأذنت ماءها ، فأتاها
فقال : قد راجعتك ، فسألت عمر بن الخطاب عن ذلك وعنده عبد الله بن مسعود ، فقال عمر قل
فيها برأيك فقال : أراه يا أمير المؤمنين أحقّ برجعتها مالم تغتسل من حيضتها الثالثة ، فقال عمر : وأنا
أرى ذلك ، ثم قال عمر : لعبد الله بن مسعود كُتِفَ مليء علما .

٦٠٨ — قال محمد : أخبرنا سفيان بن عُيينة ، عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيّب ،
قال : قال علي بن أبي طالب : هو أحقّ بها حتى تغتسل من حيضتها الثالثة .

(٦٠٤) في رواية يحيى : قال : سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول : ما أدركت أحدا من فقهاءنا إلا وهو يقول هذا : يريد قول
عائشة : أي الاقراء : الأطهار . (الزرقاني ص ٢٠٤ ج ٣) .

(٦٠٥) الأحوص : هو : عبد بن أمية ، كان عاملا لمعاوية على البحرين . والرواية تدل على أن الاقراء الأطهار .

(٦٠٦) في رواية يحيى زيادة : قال مالك : وهو الأمر عندنا . وهو قول الشافعي وأحد قولين عن أحمد .

(٦٠٧) الكنيف : تصغير : الكنف : بكسر فسكون : وهو وعاء الراعي . والتصغير للتعظيم والمدح ، ويجوز أن يكون للتشبيه ،
لأن ابن مسعود كان قصيرا جدا ولكنه كبير في معناه . (التعليق ص ٢٦٨) .

٦٠٩ — قال محمد : أخبرنا عيسى بن أبي عيسى الحنط . المديني ، عن الشعبي عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ : كلهم قال : الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة ، قال عيسى : وسمعت سعيد بن المسيب يقول : الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة . قال محمد : فهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٢٩ — باب المرأة يطلقها زوجها طلاقاً يملك الرجعة فتحيض حيضة أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها

٦١٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان : أنه كان عند جده امرأتان : هاشمية وأنصارية ، فطلق الأنصارية ، وهي ترضع ، وكانت لا تحيض وهي ترضع ، فمر بها قريب من سنة ، ثم هلك زوجها حبان عند رأس السنة أو قريب من ذلك . ولم تحض ، فقالت : أنا أرثه ما لم أحض ، فاختصموا إلى عثمان بن عفان ، ف قضى لها بالميراث ، فلامت الهاشمية عثمان ، فقال : هذا عمل ابن عمك ، هو أشار علينا بذلك ، يعني : علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين .

٦١١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط ، ويحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب أنه قال : قال عمر بن الخطاب : أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعت حيضتها فإنها تنتظر تسعة أشهر ، فإن استبان بها حمل فذلك ، وإلا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت .

(٦٠٩) عيسى بن أبي عيسى : يروى عن الشنقي ، ويروى عنه وكيع ، وهو كوفي سكن المدينة ، واسم أبيه مهيرة . قال ابن حجر في التقریب : متروك ، من السادسة (التقریب ص ١٠٠ ج ١) .

قال أبو حاتم : عيسى بن مهيرة الغفاري المديني ، وهو عيسى بن أبي عيسى الحنط مديني سكن الكوفة . وذكر ابن أبي حاتم عن يحيى بن سعيد : أنه لم يرضه وذكره بسوء الحفظ وقال فيه « منكر الحديث » وعن أحمد : أنه ضعيف ، وقال عمرو بن علي : متروك الحديث ضعيف الحديث جداً ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، مضطرب الحديث . (الجرح والتعديل ص ٢٨٩ القسم الأول المجلد الثالث) .

(٦١٠) ابن حبان : بفتح الحاء ، وجده : حبان بن منقذ . والزوجة الهاشمية : هي زينب الصغرى بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، والأنصارية : لم تعرف عند النوى . (المنتقى ص ٨٧ ج ٤ ، الأوجز ص ٤٩٦ ج ٤) .

(٦١١) قسيط : بالتصغير . قال الباجي : التي تحيض في عدتها ثم ترتفع حيضتها : تنتظر تسعة أشهر ، وهو قول عامة أصحابنا على الإطلاق ، غير ابن نافع ، فإنه قال : إن كانت ممن تحيض فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعت حيضتها فإنها تنتظر خمس سنين : أقصى أمد الحمل ، وإن كانت يائسة من الحيض اعتدت بالسنة : التسعة الأشهر ثم ثلاثة أشهر . قال سحنون : وأصحابنا لا يفرقون بينهما وما قاله الجمهور أولى (المنتقى ص ١٠٨ ج ٤) .

٦١٢ — قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، أن علقمة بن قيس طلق امرأته طلاقاً يملك الرجعة ، فحاضت حيضة أو حيضتين ثم ارتفع حيضها عنها ، ثمانية عشر شهراً ثم ماتت ، فسأل علقمة عبد الله بن مسعود عن ذلك ، فقال : هذه امرأة حبس الله عليك ميراثها فكَّله .

٦١٣ — قال محمد : أخبرنا عيسى بن أبي عيسى الخياط ، عن الشعبي ، أن علقمة بن قيس سأل ابن مسعود عن ذلك فأمره بأكل ميراثها .

قال محمد : فهذا أكثر من تسعة أشهر وثلاثة أشهر بعدها ، فهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا ؛ لأن العدة في كتاب الله جل وعز على أربعة أوجه : لا خامس لها : للحامل حتى تضع ، والتي لم تبلغ الحيضة ثلاثة أشهر ، والتي قد يمست من الحيض ثلاثة أشهر ، والتي تحيض ثلاث حيض ، فهذا الذي ذكرتم ليس بعدة الحائض ولا غيرها .

٣٠ — باب عدة المستحاضة

٦١٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب أن سعيد بن المسيب قال : عدة المستحاضة سنة .

قال محمد : المعروف عندنا أن عدتها على أقرائها التي كانت تجلس فيما مضى ، وكذلك قال إبراهيم النخعي وغيره من الفقهاء . فيه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا : ألا ترى أنها تترك الصلاة أيام أقرائها التي كانت تجلس ؛ لأنها فيهن حائض ، فكذلك تعتد بهن ، فإذا مضت ثلاثة قروء منهن بانت إن كان ذلك أقل من سنة أو أكثر .

٣١ — باب الرضاع

٦١٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع : أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا رضاع : إلا لمن أرضع في الصغر .

(٦١٣) قول محمد « فهذا أكثر » يريد معارضة قول ابن مسعود يلتوى ابن عمر ، ثم توجه قول ابن مسعود .
وقدر أبو حنيفة سن اليأس : بأنه من خمس وخمسين إلى ستين . ويرى بعض الفقهاء : بأنه يختلف باختلاف الأوقات والبلدان .
(التعليق ص ٢٧٠) .

(٦١٤) المستحاضة : التي ترى الدم أكثر من مدة الحيض أو أقل من أقله ، أو أكثر من مدة النفاس .

وفي بعض الروايات عن مالك : أنها إذا لم تميز بين الدمين فسنة ، وإن ميزت فبالأقراء . (الزرقاني ص ٢١٢ ج ٣) .

(٦١٥) في رواية يحيى زيادة « ولا رضاع لكبير » . ومدة الرضاع عند أبي حنيفة ثلاثون شهراً ، وستان عند محمد وأبي يوسف ، والشافعي ، وأحمد ، وثلاث سنين عند زفر . والصغر هنا : غير محدود بحولين ، قال الباجي : يحتمل أن يريد أن ما قرب من الحولين في حكم الحولين ، دون زيادة عليهما ، وبه قال الشافعي ، وهو ظاهر ما في الموطأ عن مالك ، وقال سحنون وروى عن مالك : الزيادة اليسيرة على الحولين كالحولين . (المنتقى ص ١٥١ ج ٤) .

٦١٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، عن عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن ، عن عائشة : أن رسول الله ﷺ كان عندها ، وأنها سمعت رجلاً يستأذن في بيت حفصة ، فقالت عائشة : فقلت يا رسول الله ، هذا رجل يستأذن في بيتك ، قال رسول الله ﷺ : أراه فلانا : لعمرك لحفصة من الرضاعة ، قالت عائشة : يا رسول الله : لو كان عمي فلان من الرضاعة حيّاً دخل عليّ ؟ قال : نعم .

٦١٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن سليمان بن يسار ، عن عائشة : أن رسول الله ﷺ قال : يَحْرُمُ من الرضاعة ما يَحْرُم من الولادة .

٦١٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة : أنه كان يدخل عليها من أرضعته أخواتها وبناتُ أخيها ، ولا يدخل عليها من أرضعه نساءُ إخوتها .

٦١٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري ، عن عمرو بن الشريد : أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان فأرضعت إحداهما غلاماً والأخرى جارية ، فسئل هل يزوج الغلام الجارية ؟ قال : لا ، اللقاح واحد .

(٦١٦) في رواية يحيى زيادة « أن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة » . والحديث أخرجه الشيخان وأصحاب السنن إلا ابن ماجه ، فإذا أرضعت المرأة رضيعاً يحرم على الرضيع وعلى أولاده من أقارب المرضعة كل من يحرم على ولدها من النسب ، ولا تحرم المرضعة على أبي الرضيع ولا على أخيه ، ولا يحرم عليك أم أختك من الرضاع إذا لم تكن أمك ولا زوجة أبيك ، ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب (الأوجز ص ٤٥٨ ج ٤) .

(٦١٧) في رواية يحيى : عن سليمان بن يسار وعن عروة بن الزبير عن عائشة . قال ابن عبد البر : هذا خطأ من يحيى : زيادة الراوي ولم يتابعه أحد من رواة الموطأ عليه . والحديث محفوظ في الموطأ وغيره عن سليمان بن يسار عن عروة عن عائشة . (تجريد التمهيد ص ٨٠) .

(٦١٨) عدم إذن عائشة بدخول من أرضعه نساء إختها ، لأنها لا تعتبر بلبن الفحل ، فإنه لا قرابة للمرضع بعائشة . قال الباجي : وهو خلاف لما روته عنه عليه السلام : أنه أذن لها أن يدخل عليها أخو أبي القعيس ، والأصح أنه وقع فيه الوهم فيما روى من ذلك عنها ، فلم تكن لتخالف ما سمعته من النبي عليه السلام أو دخل عليها تأويل صرفت به ما سمعته من النبي عليه السلام ، ويحتمل أن تريد : أن من أرضعته أختها أو بنات أخيها فأى وجه وجد الرضاع منهن ومن أى زوج كان أثبت حرمة الرضاع في الدخول وغيره . وأما نساء إختها : فمن أرضعته قبل أن يتزوجهن أختها لم يكن يدخل عليها ولا تثبت به حرمة الرضاع . (المنتقى ص ١٥٢ ج ٤) .

(٦١٩) اللقاح : بفتح اللام : هو ماء الفحل . والجمهور على أن لبن الفحل يحرم ، وسيأتي حديث عائشة في قصة أفلح ، وهو مؤيد للتحريم والغلام والجارية اخوان لأب من الرضاعة ، لأن الذي در اللبن وأضيف إليه رجل واحد ، ولذا كان اللقاح واحداً (المنتقى ص ١٥١ ج ٤) .

٦٢٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا إبراهيم بن عقبة : أنه سأل سعيد بن المسيّب عن الرّضاعة ، فقال : ما كان في الحولين ، وإن كانت قطرة واحدة فهي تحرّم ، وما بعد الحولين فإنما هو طعام يأكله .

٦٢١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا إبراهيم بن عقبة : أنه سأل عروة بن الزبير ، فقال له مثل ما قال سعيد بن المسيّب .

٦٢٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ثور بن زيد : أن ابن عباس كان يقول : ما كان في الحولين وإن كانت مصّة واحدة فهي تحرّم .

٦٢٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع مولى عبد الله بن عمر ، أن سالم بن عبد الله أخبره : أن عائشة أم المؤمنين أرسلت به وهو يُرضع إلى أختها أم كلثوم بنت أبي بكر ، فقالت : أرضعيه عشر رضعات حتى يدخل عليّ ، فأرضعني أم كلثوم بنت أبي بكر ثلاث رضعات ، ثم مرّضت فلم ترضعني غير ثلاث مرار فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تُسم لي عشر رضعات .

(٦٢٠) فإنما هو طعام يأكله : أي بمنزلة الطعام ليس بمحرّم . وذكر الباجي : أنه يحرم على أي وجه وصل ذلك : من وجور أو لدود ، رواه ابن حبيب عن مالك وأصحابه ، كذلك إذا كان مأكولا في طعام أو مشروبا في شراب ، فإن ذلك كله يقع به التغذي . وأما السعوط : فقال ابن القاسم : إن كان فيه غذاء الصبي حرم ، وإلا فلا ، وقال ابن حبيب : يحرم على الإطلاق . (المتقى ص ١٥٣ ج ٢) .

(٦٢١) في رواية يحيى : قال إبراهيم بن عقبة : ثم سألت عروة بن الزبير فقال مثل ما قال سعيد . قال الباجي : ولو مزج اللبن بطعام أو شراب أو دواء فتأوله صبي ، فإن كان اللبن ظاهرا فيه نشر الحرمة ، وإن غابت عينه : ففي المدونة عن ابن القاسم : لا يحرم شيئا ، وبه قال أبو حنيفة ، وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون : يحرم إذا كان الطعام أو الشراب الغالب . (المتقى ص ١٥٣ ج ٢) .

(٦٢٢) ثور بن زيد الدبلي : بكسر الدال وسكون الياء . قال ابن عبد البر ، لم يسمع ثور من ابن عباس ، بينهما عكرمة ، والحديث محفوظ لعكرمة . (تحريد التمهيد ص ٢٣) .

(٦٢٣) يرضع : بالبناء للمجهول : أي زمن رضاعته . وأم كلثوم : بضم الكاف وهي بنت أبي بكر ، كانت تحت طلحة ، توفى عنها الصديق وهي حمل في بطن حبيبة بنت خارجه ومرضت : بسكون التاء .

وروى عن عائشة أنها قالت : ثم نسخ ذلك « بخمس رضعات يحرم » وذهب بعض العلماء أن العشر خصوصية لأزواج النبي عليه السلام دون سائر النساء . (تنوير السيوطي ص ٤٣ ج ٢) .

٦٢٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن صفية ابنة أبي عبيد ، أنها أخبرته : أن حفصة أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى فاطمة ابنة عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها ، ففعلت ، فكان يدخل عليها ؛ وهو يوم أرضعته صغير يرضع .

٦٢٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة ، عن عائشة ، قالت : كان فيما أنزل الله من القرآن : عشر رضعات معلومات يُحرَّمُن ، ثم نسخن « بخمس معلومات » ، فتوفي رسول الله ﷺ وهنّ مما يقرأ من القرآن .

٦٢٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، قال : جاء رجل إلى عبد الله بن عمر وأنا معه عند دار القضاء ؛ يسأله عن رضاعة الكبير ، فقال عبد الله بن عمر : جاء رجل إلى عمر بن الخطاب ، فقال : كانت لي وليدة فكنت أصيبها ، فعمدت امرأتى إليها فأرضعتها ، فدخلتُ عليها ، فقالت امرأتى : دونك قد والله أرضعتها ، قال عمر : أوجعها واثت جاريثك ، فإنما الرضاعة رضاعة الصغير .

٦٢٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، — وسئل عن رضاعة الكبير — فقال : أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة كان من أصحاب رسول الله ﷺ ، شهد بدرًا وكان تبنى سالمًا الذي يقال له مولى أبي حذيفة ، وهو يرى أنه ابنه ، وأنكحه ابنة أخيه فاطمة بنت الوليد ابن عتبة بن ربيعة وهي من المهاجرات الأول ، وهي يومئذ من أفضل أيامي قريش ، فلما أنزل الله في زيد ما أنزل « ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله » ردّ كل أحد تبنى إلى أبيه ، فإن لم يكن يُعلم أبوه

٦٢٤) أصبحت حفصة خالة لعاصم بالرضاعة . ورواية العشر وإن حكى عن عائشة أنها نسخت بالحس ، فإنما هو في حق غير أمهات المؤمنين ، لصحة الرواية عن عائشة : بأن العشر نسخن بالحس ، ومحال أن تعمل بالنسوخ إلا أن يكون ذلك خصوصية لمن كما سبق .

٦٢٥) عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعمرة : بفتح فسكون : الأنصارية . ومعلومات : أي غير مشكوك في وصولها كما ذكره القرطبي . وقراءة ما نسخ من القرآن كان ممن لم يلفه النسخ .

وفي موطأ يحيى : قال مالك : وليس العمل على هذا (المتفق ص ١٥٦ ج ٤ ، الزرقاني ص ٢٤٩ ج ٣) .

٦٢٧) الحديث مرسل عند أكثر الرواة .. وقال ابن عبد البر : هذا حديث يدخل في المسند : أي الموصول ، للقاء عروة عائشة وسائر أزواجه عليه السلام ، وللقائه سهلة بنت سهيل ، وقد وصله جماعة : منهم معمر وعقيل ويونس وابن جرير عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة بمعناه . والأيامي : جمع أيام ، وهي من لا زوج له . وفضل : بضمين ، وضبطه بسكون الثاني أيضا : أي مبتذلة في ثياب المهنة .

قال أبو عمر : وصفة رضاع الكبير : أن يحلب له اللبن ويسقاه ، وإما أن تلقمه الثدي فلا ينهي عند أحد من العلماء . وقال القرطبي : فحديث الموطأ نص في أنها أخذت به في رفع الحجاب خاصة ، ألا ترى إلى قوله : « من تحب أن يدخل عليها من الرجال » . قال الباجي : ولعلها حملته على التحريم في جهة الفعل . (الزرقاني ص ٢٤٥ ج ٣) .

ردّ إلى مواليه ، فجاءت سهلة ابنة سهيل امرأة أبي حذيفة ، وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله ﷺ — فيما بلغنا — ، فقالت : كنا نرى سالما ولدا ، وكان يدخل عليّ وأنا فُضِّل ، وليس لنا إلا بيت واحد ، فما ترى في شأنه ؟ فقال لها رسول الله ﷺ فيما بلغنا : أرضعيه خمس رضعات فيَحْرُمُ بلبنك أو بلبنها وكانت تراه ابنا من الرضاعة ، فأخذت بذلك عائشة فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال ، وكانت تأمر أم كلثوم وبنات أخيها يرضعن لها من أحبين أن يدخل عليها ، وأبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس ، وقلن لعائشة : والله ما نرى الذي أمر به رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل إلا رخصة لها في رضاعة سالم وحده ، من رسول الله ﷺ ، والله لا يدخل علينا بهذه الرضاعة أحد ، فعلى هذا كان رأى أزواج رسول الله ﷺ في رضاعة الكبير .

٦٢٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أنه سمعه يقول : لا رضاعة إلا في المهد ، ولا رضاعة إلا ما أنبت اللحم والدم .

قال محمد : لا يحرم الرضاع إلا ما كان في الحولين ، فما كان فيهما من رضاع وإن كانت مصّة واحدة فهي تحرم ، كما قال عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ، وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئا ، لأن الله تعالى قال : « والوالدات يُرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » فتمام الرضاعة الحولان فلا رضاعة بعد تمامها يحرم شيئا ، وكان أبو حنيفة يحتاط بستة أشهر بعد الحولين ، فيقول : يحرم ما كان في الحولين وبعدهما إلى تمام ستة أشهر ، وذلك ثلاثون شهرا ، ولا يُحرم ما كان بعد ذلك ، ونحن لا نرى أنه يحرم ما كان بعد الحولين .

وأما ابن الفحل : فإننا نراه يحرم ، ونرى أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، فالأخ من الرضاعة من الأب تحرم عليه أخته من الرضاعة من الأب ، وإن كانت الأمان مختلفتين إذا كان لهما من رجل واحد ، كما قال عبد الله بن عباس : اللقاح واحد . فبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

(٦٢٨) يبنى على عدم التحريم بالرضاع بعد الحولين : دخول لبن الزوجة في حلق زوجها إذا امتص ثديها ، كما أفق به ابن مسعود ، ورجع إليه أبو موسى الأشعري ، كما في رواية يحيى .

والافتاء في مذهب الحنفية على عدم التحريم بعد الحولين ، كما ذهب إليه أبو يوسف ومحمد ، والاحتياط غير معتبر مع النص .
(التعليق ص ٢١٤) .

كتاب الضحايا وما يجرى منها

٦٢٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يقول في الضحايا والبُذْن : الثنّى فما فوقه .

٦٣٠ — أخبرنا مالك ، أخبرني نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان ينهى عما لم تُسن من الضحايا والبُذْن ، وعن التى تُقص من خلقها .

٦٣١ — أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أنه ضحّى مرة بالمدينة فأمرني أن أشتري له كبشا فجِئلاً أقرن ، ثم أذبحه يوم الأضحى في مصلى الناس ، ففعلت ، ثم حمل إليه فحلق رأسه حين ذُبح كبشه ، وكان مريضاً لم يشهد العيد مع الناس ، قال نافع : وكان عبد الله بن عمر يقول : وليس جِلاق الرأس بواجب على من ضحّى إذا لم يحجّ ، وقد فعله عبد الله بن عمر .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، إلا في خصلة واحدة ، الجَدْع من الضان إذا كان عظيماً أجزأ في الهدى والأضحى ، وبذلك جاءت الآثار . والخصى من الأضحى يجزىء مما يجزىء منه الفحل . وأما الجِلاق فنقول فيه بقول عبد الله بن عمر : إنه ليس بواجب على من لم يحجّ في يوم النحر ، وهو قول أبى حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٦٣٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر لم يكن يضحى عما في بطن المرأة . قال محمد : وبه نأخذ ، لا يضحى عما في بطن المرأة .

(٦٢٩) الضحايا : جمع ضحية ، كعطايا وعطية . والأضحى : بضم الهمزة في الأكثر : جمعها : أضاحى . والأضحية : جمعها . وكذلك : أضاحى . وهى : اسم لما يذبح من النعم تقرباً إلى الله في يوم العيد وتاليه .

والبدن : بضم فسكون : جمع : بدنة : بفتحين ، وهى الإبل والبقر عند الحنفية . والثنّى : ككريم : من الإبل ماله خمس سنين وطعن في السادسة . ومن البقر ماله ستان وطعن في الثالثة . ومن الغنم ماله سنة وطعن في الثانية . (التعليق ص ٢٧٥) .

(٦٣١) الفحل : الذكر ، والياء فيه مزيدة للنسبة ، إشارة إلى تحقيق ذكوره ، وقيل يراد به عدم الخصى ، وقيل : القوى عظيم الجنة . والأقرن : ذو القرنين .

والحلق : وقع اتفاقاً من ابن عمر ، أو أراد التشبه بالحاج استحباباً . (الزرقالى ص ٧٢ ج ٣) .

١ - باب ما يكره من الضحايا

٦٣٣ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عمرو بن الحارث : أن عبيد بن فيروز أخبره عن البراء بن عازب : أن رسول الله ﷺ سئل : ماذا يُتَّقَى من الضحايا ؟ فأشار بيده ، وقال : أربع وكان البراء يشير بيده ويقول : يدى أقصر من يده ﷺ وهى : العرجاء البين ظلعها ، والعوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، والعجفاء التى لا تُنقى .

قال محمد : فهذا نأخذ ، فأما العرجاء فإذا مشت على رجلها فهى تجزىء ، وإذا كانت لا تمشى لم تجزىء ؛ وأما العوراء فإن كان بقى من البصر أكثر من نصف البصر أجزأت ، وإن ذهب النصف فصاعداً ، لم تجزىء وأما المريضة التى فسدت لمرضها ، والعجفاء التى لا تُنقى فإنهما لا يجزئان .

٢ - باب لحوم الأضاحى

٦٣٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبى بكر ، عن عبد الله بن واقد ، أن عبد الله بن عمر أخبره : أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ، قال عبد الله بن أبى بكر : فذكرت ذلك لعنيرة بنت عبد الرحمن فقالت : صدق ، سمعت عائشة أم المؤمنين تقول : دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحى فى زمان رسول الله ﷺ ، فقال : ادّخروا لثلاث ليالٍ وتصدقوا بما بقى ، فلما كان بعد ذلك قيل لرسول الله ﷺ : لقد كان الناس ينتفعون فى ضحاياهم يحملون منها الودك ويتخذون منها الأسقية ، قال : قال رسول الله ﷺ : وما ذلك - أو كما قال - قالوا : يا رسول الله نهيت عن إمساك لحوم الأضاحى بعد ثلاث ، فقال رسول الله ﷺ : إنما نهيتكم من أجل الدافّة التى كانت دفت حَضْرَةَ الأضحى ، فكلوا وتصدقوا وادّخروا .

:

(٦٣٣) عمرو بن الحارث : هو مولى سعد بن عباد ، يكنى بأبى أمية الأنصارى . والحديث رواه عمرو عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد ، فسقط لمالك ذكر سليمان ، وذكر هذا الحديث ابن وهب عن عمرو بن الحارث والليث وابن لهيعة عن سليمان عن عبيد عن البراء ، كما ذكره ابن عبد البر ثم أسنده من هذا الوجه فى التمهيد .

وظلعها : بفتح فسكون : أى عرجها . والعجفاء : الضعيفة . ولا تُنقى : بضم فسكون ويقاف : أى لا تنقى لها ، والنقى : الشحم . وهذه العيوب الأربعة مجمع عليها ، ويلحق بها ما لى معناها ، لا سيما إذا كانت العلة أبين ، فالعياء والمقطوعة الرجل أخرى من العوراء . (الزرقانى ص ٧١ ج ٢) .

(٦٣٤) بعد ثلاث : من ذبحها . ودف : بفتح الأول وشد الثانى : أى . والدافّة : بشد الفاء : الجامعة القادمة . وحضرة الأضحى : وقت الأضحى . والودك : بفتح الحاء : الشحم . وفى موطأ يحيى زيادة : يعنى بالدافّة قوما مساكين قدموا المدينة ، تريد : أنه عليه السلام أراد إعانتهم ، ولذا قالت عائشة : وليست عزيمة ولكن أراد أن يطعم منها . (الزرقانى ص ٧٦ ج ٢) .

٦٣٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزبير المكي ، عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ، ثم قال بعد ذلك : كلوا وتزودوا وادخروا .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بالادخار بعد ثلاث ، والتزود ، وقد رخص في ذلك رسول الله ﷺ بعد أن كان نهى عنه ، فقوله الآخر ناسخ للأول ، فلا بأس بالادخار والتزود من ذلك . وهو قول أبي حنيفة والعامية .

٦٣٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزبير المكي ؛ أن جابر بن عبد الله أخبره : أن رسول الله ﷺ كان نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ، ثم قال بعد ذلك : كلوا وادخروا وتصدقوا . قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بأن يأكل الرجل من أضحيته ويذخر ويتصدق ، وما نحب له أن يتصدق بأقل من الثلث ، وإن تصدق بأقل من ذلك جاز .

٣ — باب في الرجل يذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحى

٦٣٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن عباد بن تميم : أن عويمر بن أشقر ذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحى ، وأنه ذكر ذلك لرسول الله ﷺ فأمره أن يعود بأضحية أخرى .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا كان الرجل في مصر يصلي فيه العيد فذبح قبل أن يصلي الإمام فإنما هي شاة لحم ، ولا تجزىء من الأضحية ، ومن لم يكن في مصر وكان في بادية أو نحوها من القرى النائية عن المصر فإن ذبح حين يطلع الفجر أو حين تطلع الشمس أجزأه وهو قول أبي حنيفة .

٤ — باب ما يجزىء من الضحايا عن أكثر من واحد

٦٣٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عمار بن صياد : أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا أيوب صاحب

(٦٣٥) أبو الزبير : محمد بن مسلم المكي . والنهي : قيل : كان للتنزيه ، وقوله « كلوا وتصدقوا وادخروا » يفيد استحباب الجمع بين الأكل والتصدق وإباحة الادخار . (الزرقاني ص ٧٥ ج ٣) .

(٦٣٧) صرح عبد العزيز الدراوردي بسماع عباد من عويمر . وأخطأ ابن معين في عد هذه الرواية مرسله ، كما ذكره ابن عبد البر . وفي رواية ابن ماجه وابن حبان « أذن عليه السلام عويمرا أن يضحى بمذبح من المعز » وهو محمول على الخصوصية أو على النسخ . (الزرقاني ص ٧٤ ج ٣) .

(٦٣٨) عمار : بالضم فالفتح . وفي بعض النسخ « ابن يسار » وهو خطأ . وإنما هو : ابن عبد الله بن صياد ، وقد ينسب لجدّه فيقال : ابن صياد ، وأبوه هو الذي قيل عنه : إنه الدجال ، كما في الاسعاف والتقريب . وأبو أيوب الأنصاري : هو خالد بن زيد . وتباهى : تفاخر وتغالب . والتضحية عن كل من في البيت للقرية لا للمباهاة بشاة شاة قد استحبه ابن عمر . =

رسول الله ﷺ أخبره ، قال : كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ، ثم تباهى الناس بعد ذلك ، فصارت مباحة .

قال محمد : كان الرجل يكون محتاجا فيذبح الشاة الواحدة يضحى بها عن نفسه ؛ فيأكل ويطعم أهله ، فأما شاة تذبح عن اثنين أو ثلاثة أضحية فهذه لا تجزىء ، ولا تجزىء الشاة إلا عن الواحد . وهو قول أى حنيفة والعامية .

٦٣٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزبير المكي ، عن جابر بن عبد الله ، قال : نحرنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، البدنة والبقرة تجزىء عن سبعة في الأضحية والهدى ؛ متفرقين كانوا أو مجتمعين ، من أهل بيت واحد أو غيره . وهو قول أى حنيفة والعامية من فقهاءنا .

٥ — باب الذبائح

٦٤٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار : أن رجلا كان يرعى لُقحة له بأحد ، فجاءها الموت فذكّاها بشيْظاظ ، فسأل رسول الله ﷺ عن أكلها ، فقال : لا بأس بها فكلوها .

= قال مالك كما في رواية يحيى : وأحسن ما سمعت في البدنة والبقرة والشاة : أن الرجل ينحر عنه وعن أهل بيته البدنة ، ويذبح البقرة والشاة الواحدة ، هو يملكها ويذبحها عنهم ، ويشركهم فيها ، فأما أن يشتري النحر البدنة أو البقرة أو الشاة يشتركون فيها في النسك والضحايا ، فيخرج كل إنسان منهم حصة من ثمنها ويكون له حصة من لحمها فإن ذلك يكره ، قال الزرقاني : كراهة منع ، بمعنى أن ذلك لا يجزىء ضحية عن واحد منهم . (الزرقاني ص ٧٨ ج ٣) .

(٦٣٩) البدنة : بفتح الباء والذال ، وجمعها : بدن : بهضم فسكون : وهى : الأبل والبقر كما ذكره الدميري في حياة الحيوان ، وذكر النووي في تهذيب الأسماء واللغات : أنها حيث أطلقت في كتب الحديث والفقه فالمراد بها : البعير ، ذكرها كان أو أنثى . وما ورد من أن : البدنة تجزىء عن عشرة — كما في رواية الحاكم — أو أن الجزور يجزىء عن عشرة — كما في النسائي — فمحمول على أنه حكاية عن الاشتراك في القيمة ، كما في تلخيص الخبير . والهدى : يراد به هدى الحاج (التعليق ص ٢٧٩) .

(٦٤٠) الحديث مرسل عند جميع الرواة عند مالك كما في الزرقاني ، قال ابن عبد البر في التجريد : رواه جرير بن حازم عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، وذكر أنه لا يعلم أحدا أسنده عن زيد عن عطاء غير جرير . (التجريد ص ٥٠) . واللُقحة : بكسر اللام وفتحها وسكون القاف . الناقة ذات اللبن . وأصاها الموت . أراد : المرض ونحوه مما يتيقن به أنها تموت بسببه والشظاظ : بالشين والظايعين المعجمتين : العود المحدد الطرف . وفي رواية : أنه كان من خشب وأنه لم يجد غيره فإراق به دمها . قال ابن حبيب عن المالكية : الشظاظ : هو العود من الخشب يجمع به بين عروقي الفراريتين على ظهر الدابة . ومثل ذلك : كل ما أنهر الدم عند مالك : من الحجارة والمصا والقصب ، ما لم يكن سنا أو عظما ، وهو المروى عن الشافعي . ويجوز عند الحنفية الذبيح بالسن والعظم . والتي أشرفت على الموت من شدة المرض : حكى فيها قولان عن مالك والقول بعدم إعمال الذكاة فيها للاحاق بالميت الذي لا يعمل فيه الذكاة (الزرقاني ص ٨١ ج ٣ . الأوجز ص ١٧٠ ج ٤) .

٦٤١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن رجل من الأنصار : أن معاذ بن سعد — أو سعد بن معاذ — أخبره أن جارية كانت لكعب بن مالك ترعى غنماً له بسلع ، فأصببت منها شاة فأدركتها ، فذبحتها بحجر ، فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك . فقال : لا بأس بها فكلوها .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، كل شيء أفرى الأوداج وأنهر الدم فذبحت به فلا بأس بذلك ، إلا السن والظفر والعظم ، فإنه مكروه أن يذبح بشيء منه وهو قول أبي حنيفة والعامه .

٦٤٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول ما ذبح به إذا بضع فلا بأس به إذا اضطررت إليه .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بذلك كله ، على ما فسرت لك ، وإن ذبح بسن أو ظفر منزوعين فأفرى الأوداج وأنهر الدم أكل أيضاً ، وذلك مكروه ، وإن كانا غير منزوعين فإنما قتلها قتلا فهي ميتة لا تؤكل . وهو قول أبي حنيفة .

٦ — باب الصيد وما يكره أكله من السباع وغيرها

٦٤٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي ثعلبة الحُشني : أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع .

(٦٤١) الرجل من الأنصار : هو : عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، على ما رجحه الحافظ ابن حجر . والشك في الحديث : إنما هو من الراوى . وسلع : بفتح فسكون : جبل بالمدينة .

والحديث يدل على إباحة ذبح المرأة على جميع أحوالها ، ولو كانت غير طاهرة أو كانت صغيرة أو أمة ، وهو قول الجمهور وقول مالك في المدونة من غير كراهة ، وحكاها ابن المنذر لإجماعا . (الزرقاني ص ٨٢ ج ٢) .

(٦٤٢) بضع : بفتح أوله وثانيه مخففا ومشددا : قطع . واضطرت إليه : بالبناء للمجهول ، ويراد : أن الذكاة عند الضرورة يكفى فيها بمجرد الجرح في البدن أينما كانوا ، وحمله بعض الفقهاء على : قطع الودجين والحلقوم . والمستحب : أن يكون بالحديد المشعوز ، لقوله عليه السلام « وليحد أحدكم شفرته » . (الزرقاني ص ٨٣ ج ٣ . الأوجز ١٧٥ ج ٤ . التعليق ص ٢٨٠) .

(٦٤٣) الحشني : بضم ففتح : ينسب إلى بني حشين ، من قضاة ، وروايته عند يحيى : أن رسول الله ﷺ قال : « أكل كل ذي ناب من السباع حرام » قال ابن عبد البر ولم يتابعه أحد من رواة الموطأ عليه ، أى بهذا اللفظ ، بل بلفظ « نهى » كما في رواية محمد . والناب : السن خلف الرباعية ، ويكون في الحيوان العادى الذى يصل على غيره : كالثعلب والضبع ، وفي غير العادى أيضا . والسباع : بكسر السين : جمع سبع : بفتح السين وضم الباء واسكانها : الحيوان المفترس .

قال الزرقاني : ورد في حل الضبع أحاديث لا بأس بها ، وفي تحريم الثعلب أحاديث ضعيفة ، كما في الفتح .

وفي رواية أبي داود والنسائي وابن ماجه : « نهى عن أكل لحوم الخيل واليغال والحمير ، وعن كل ذي ناب من السباع » وقال أبو يوسف ومحمد : لا بأس بأكل الخيل ، وقال أبو حنيفة بكراهتها . وفي حديث مسلم زيادة « وذى مخالب من الطير » (تيسيق النظام ص ١٩١) .

٦٤٤ — أخبرنا مالك ، حدثنا إسماعيل بن أبي حَكِيم ، عن عُبَيْدَةَ بن سَفِيان الحضرمي ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ : أنه قال : أكل نكل ذى ناب من السباع حرام .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، يكره أكل نكل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير ، ويكره من الطير أيضا ما أكل الجيف مما له مخلب ، أو ليس له مخلب . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا وقول إبراهيم النخعي .

٧ — باب أكل الضب

٦٤٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، عن عبد الله بن عباس ، عن خالد بن الوليد بن المغيرة ، أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة زوج النبي ﷺ ، فألقى بضبً مَحْنُوزٌ فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده ، فقال بعض النسوة اللاتي كنّ في بيت ميمونة : أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل منه ، فقيل : هو ضبٌ ، فرفع يده ، فقلتُ : أحرامٌ هو ، قال : لا ، ولكنه لم يكن بأرض قومي ؛ فأجذني أعافه ، قال ، فأجترزته فأكلت ورسول الله ﷺ ينظر .

٦٤٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، قال : نادى رجل رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في أكل الضب ؟ قال : لست بأكله ولا محرّمه .

قال محمد : جاء في أكل الضب اختلاف . فأما نحن فلا نرى أن يؤكل .

(٦٤٥) الرواية هنا ولي موطأ يحيى عن ابن عباس عن خالد بن الوليد . قال ابن عبد البر : وقال ابن بكير : عن ابن عباس وخالد : أنهما دخلا مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة .

والضب : حيوان يرى يشبه الورل . والمحنوز : المشوى . وقد وردت في إباحة الضب أحاديث ، وفي عدمها كذلك أحاديث ، وتعارضها في الحل والحرم يقتضى الاحتياط ترجيح عدم الإباحة ، ومن ذلك القول بالكراهة ، حتى لو ترجحت أحاديث الإباحة . (تنسيق النظام ص ٢٨١) .

(٦٤٦) في رواية ابن بكير : عن نافع ، وهنا : عن ابن دينار . قال ابن عبد البر : وهو صحيح محفوظ عنهما جميعا . وذهب إلى ظاهر الرواية مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ، وأباحه الجمهور ، وأكله على مائدة الرسول دلالة على حله ، فكراهة من يستقدره كراهة تنزيه . (التعليق ص ٢٨١) .

٦٤٧ — أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عائشة أنه أهدى لها ضَبَّ ، فأتاها رسول الله ﷺ فسألته عن أكله فيها عنه . فجاءت سائلة فأرادت أن تطعمها إياه ، فقال لها رسول الله ﷺ : أتعلمنها مما لا تأكلين .

٦٤٨ — قال محمد : أخبرنا عبد الجبار ، عن ابن عباس الهمداني ، عن عزيز بن مرثد ، عن الحارث ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أنه نهي عن أكل الضبِّ والضبع .
قال محمد : فتركه أحب إلينا من أكله ، وهو قول أبي حنيفة .

٨ — باب ما لفظه البحر من السمك الطافي وغيره

٦٤٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن عبد الرحمن بن أبي هريرة سأل عبد الله بن عمر عما لفظه البحر ، فنهاه عنه ، ثم انقلب فدعا بالمصحف ، فقرأ « أحل لكم صيد البحر وطعامه » قال نافع : فأرسلني إليه : أن ليس به بأس فكله .

قال محمد : ويقول ابن عمر الآخر نأخذ ؛ لا بأس بما لفظه البحر وما حَسَرَ عنه الماء ، إنما يكره من ذلك الطافي . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(٦٤٧) في مسند أبي حنيفة رواية الحصكفي : « أتعلمين مالا تأكلين » . ورواية أحمد « لم يأكله ولم يمه عنه » والنهي في رواية أبي داود وسكت عليها أبو داود .

والرواية عن إبراهيم عن عائشة : فيها انقطاع ، لأن إبراهيم لم يسمع عائشة ، وذلك إرسال تابعي ثقة ، وهو مقبول عند الحنفية ، وكذلك هو : من مراسيل النخعي ، وهي كذلك مقبول عندهم ، وروى في موطأ محمد أيضا موقوفا ، وهو في حكم المرفوع ، لأنه فيما يتعلق بالسمع . (تنسيق النظام ص ١٩٤) .

(٦٤٨) عزيز : بزي معجمة في ثانيه ورابعه . ومرثد : بفتح أوله وثالثه وفي النسخ : (أ ، ب ، ج) عن ابن عباس ، والنسخة (د) : عن ابن عباس : بالياء والشين ، والذي في التهذيب والتقريب : عبد الجبار بن العباس الشامي الهمداني الكوفي . وشيام : جبل باليمن ، وقد ذكر ابن حجر ممن روى عنه : عريب بن مرثد المشرق ، وكذلك ذكر السمعاني في الأنساب روى عنه عبد الجبار بن العباس الشامي ومن ذلك يظهر أن شيخ عبد الجبار عريب لا عزيز . (التعليق ص ٢٨٢ . المشتبه للذهبي ص ٤٥٥ ج ٢) .

(٦٤٩) الطافي : ما علا الماء . وعبد الرحمن بن أبي هريرة هذا : من ثقات التابعين . ولفظه البحر : رماه على الساحل . وانقلب : رجع إلى بيته . وطعام البحر : ما ألقاه حيا أو ميتا .

وفي سنن أبي داود وابن ماجه مرفوعا « ما ألقى البحر أو جزءه فكلوا ، وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه » .
وبجواز أكل ما طفا ذهب مالك والشافعي وأحمد ، والمراد بميتة البحر : ما لفظه البحر أو انحسر عنه ، لا ما مات حتف أنفه عند الحنفية . (التعليق ص ٢٨٣) .

٩ - باب السمك يموت في الماء

٦٥٠ - أخبرنا مالك ، أخبرنا زبيد بن أسلم ، عن سعد الجارري بن الجار قال : سألت ابن عمر عن الحيتان يقتل بعضها بعضها ويموت صرداً ، قال : ليس به بأس ، قال : وكان عبد الله بن عمرو ابن العاص يقول مثل ذلك .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا ماتت الحيتان من بردٍ أو حرٍّ أو قتل بعضها بعضها فلا بأس بأكلها ، فإذا ماتت ميتة نفسها فطفت فهذا الذي يكره من السمك ، فأما ما سوى ذلك فلا بأس به .

١٠ - باب ذكاة الجنين ذكاة أمه

٦٥١ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع : أن عبد الله بن عمر كان يقول : إذا نُحِرت الناقة فذكاة ما في بطنها ذكاتها إذا كان قد تمَّ خلقه ونبت شعره ، فإذا خرج من بطنها ذُبِحَ حتى يخرج الدم من جوفه .

٦٥٢ - أخبرنا مالك ، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط ، عن سعيد بن المسيب ، أنه كان يقول : ذكاة ما في بطن الذبيحة ذكاة أمه ؛ إذا كان قد نبت شعره وتمَّ خلقه .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا تمَّ خلقه فذكاته في ذكاة أمه ، ولا بأس بأكله ، فأما أبو حنيفة : فإنه كان يكره أكله حتى يخرج حياً فيذكي ، وكان يروى عن حماد عن إبراهيم أنه قال : لا تكون ذكاة نفس ذكاة نفسين .

(٦٥٠) الجارري : ينسب إلى الجار : وهو بلد قرب المدينة ، وهو مولى عمر بن الخطاب ، قيل اسمه : سعيد بالياء ، وقيل سعد .
وصرداً : بفتح أوله وثانيه : أى برداً .
وحكي الهاجي : اتفاق أى حنيفة ومالك والشافعي على أكل ما قتل بعضه بعضها أو مات صرداً ، وهو كذلك أيضاً عند أحمد : (الأوجز ص ١٩١ ج ٤) .

٦٥١) يندب ذبح ما خرج من بطن أمه ، لانقائه من الدم ، لا للحل . وهو ما يفهم من رواية أبي داود والحاكم « ولكنه يذبح حتى ينصاب ما فيه من الدم » . والمروى عن أبي حنيفة وزفر والحسن والنخعي وابن حزم : أن الجنين من الميتة المحرمة بنص القرآن ، والحديث لم يصح عندهم . (الأوجز ص ١٧٧ ج ٤) .

٦٥٢) روى حديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » أحد عشر صحابياً ذكرها صاحب « نصب الراية » وقد ذكر بعض الفقهاء . « أن ذكاة أمه » بالنصب : أى مثل ذكاة أمه وشبيها ، وهو غير معروف في الرواية ، ويخالفه ما ذكر من سبب ورود الحديث في رواية أبي سعيد الخدري : من أن المشول عنه : هو الجنين يجده الرجل في جوف الناقة أو البقرة . (التعليق ص ٢٨٤) .

١١ — باب أكل الجراد

٦٥٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر بن الخطاب ، أنه سئل عن الجراد فقال : وِدِدْتُ أَنْ عِنْدِي قَفَّةٌ مِنْ جَرَادٍ . فَأَكُلُ مِنْهُ .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، فجراد ذُكِّيَ كَلَّهُ لَا بِأَسْ بِأَكْلِهِ إِنْ أَخَذَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا ، وَهُوَ ذُكِّيٌّ كَلَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فَقَهَائِنَا .

١٢ — باب ذبائح نصارى العرب

٦٥٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ثور بن زيد الدبلي ، عن عبد الله بن عباس ، أنه سئل عن ذبائح نصارى العرب فقال : لَا بِأَسْ بِهَا ، وَتِلَا هَذِهِ الْآيَةِ « وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ » .
قال محمد : وبه نأخذ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ .

١٣ — باب ما قتل الحجر

٦٥٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، قال : رَمَيْتُ طَائِرَيْنِ بِحَجَرٍ وَأَنَا بِالْجُرْفِ فَأَصَبْتُهُمَا ، فَأَمَّا
(٦٥٣) القففة : بفتح القاف وسكون الفاء : وعاء شبيه بالزنبيل .

وقد ذهب الأئمة الأربعة إلى : حل أكل الجراد ما لم يقتله اليد عند أحد ، وعموم حديث « أحلت لنا ميتتان » يشهد لذلك وإن لم تقطع رأسه ، كما روى عن مالك . وفي مسند أبي حنيفة عن عائشة بنت عجرد مرفوعا (أكثر جند الله في الأرض الجراد ، لا آكله ولا أحرمه) وهو مروي في سنن أبي داود ، ومثله في صحيح البخاري : أنه أكل في الغزوات مع النبي ﷺ . وقد ذكر النووي الإجماع على حل أكل الجراد ، وخصه ابن العربي المالكي بغير جراد الاندلس ، لما فيه من الضرر المحض . (تنسيق النظام ص ١٩٥) .

(٦٥٤) قال ابن حجر في تخریج أحاديث الكشف : هذا منقطع ، لأن ثورا لم يلق ابن عباس ، وإنما أخذه عن عكرمة فحذفه مالك . قال ابن عبد البر وهو محفوظ من وجوه عن ابن عباس ، وفي رواية ابن أبي شيبة عن ابن عباس « كلوا ذبائح بني تغلب وتزوجوا نساءهم » وهذا الأثر رواه البخاري تعليقا ، لأن سائر الأطعمة لا يختص حلها بالملة والمراد بالآية ، أنه مع جواز أكل ذبائحهم لا ينهى للمسلم أن يتخذهم ذبائح .

وفي البخاري : قال الزهري : لا بأس بديبحة نصارى العرب ، وإن سمعته يسمى لغير الله فلا تأكل ، وإن لم تسمعه فقد أحله الله لك وعلم يكفرهم . (الزرقاني ص ٨٢ ج ٣ . الأوجز ص ١٧٣ ج ٤) .

(٦٥٥) الجرف : تقدم أنه موضع بالمدينة ، وأنه يضم أوله ويضم ثانيه واسكانه . والقُدوم بوزن رسول : آلة النجار . وفي بعض النسخ « طيرين » بدل : طائرين . وخزقه : بالمعجنتين المفتوحتين : طعنه .

وقد اختلف الفقهاء فيما قتل بالبدق الطين ، وأما بدق الرصاص الموجود في عصرنا ، فقد قال الدردير في شرح المختصر عند شرح الزكاة « بسلاح محدد » : واحتراز به عن نحو العصا والبدق : أي البرام الذي يرمى به بالقوس وأما الرصاص فيؤكل لأنه أقوى من السلاح ، كما اعتمد به بعضهم . وقال الدسوقي : والحاصل : أن الصيد ينادق الرصاص لم يوجد فيه نص للمتقدمين ، لحدوث الرمي به بحدوث البارود في وسط المائة الثامنة ، واختلف المتأخرون : فمنهم من قال بالمنع ، قياسا على بدق الطين ، ومنهم من قال بالجواز كأبي عبد الله القوري وابن غازي والشيخ المنجور وعبد الرحمن الفاسي والشيخ عبد القادر الفاسي لما فيه من الانهيار والاجهار بسرعة الذي شرعت الذكاة لأجله ، وقياسه على بدق الطين فاسد لوجود الفارق ، وهو الخرق والنفوذ في الرصاص تحقيقا ، وعدم ذلك في بدق الطين ، وإنما شأنه الرض والكسر فهو من الوقوذ المحرم بنص القرآن . (الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ص ١١٧ ج ١)

أحدهما فمات ، فطرحة عبد الله بن عمر ، وأما الآخر فذهب عبد الله يدكيه بقُدوم فمات قبل أن يدكيه ، فطرحة أيضا .

قال محمد : وبهذا نأخذ : ما رُمى به الطير فقتل به قبل أن تُدرَك ذكائه لم يؤكل ، إلا أن يخرق أو يُبَضَّع ، فإذا خَرَقَ أو بَضَّع فلا بأس بأكله . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

١٤ — باب الشاة وغير ذلك تذكى قبل أن تموت

٦٥٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن أبي مُرَّة أنه سأل أبا هريرة عن شاة ذبحت فتحرك بعضها ، فأمره بأكلها ، ثم سأل زيد بن ثابت فقال : إن الميتة لتتحرك ونهاه .

قال محمد : إذا تحركت تحركا أكبرُ الرأى فيه والظنُّ أنها حيَّة أكلت ، وإذا كان تحركها شبيها بالاختلاج وأكبرُ الرأى والظن في ذلك أنها ميتة لم تؤكل .

١٥ — باب الرجل يشتري اللحم فلا يدرى أذكى هو أو غير ذكى

٦٥٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، عن أبيه . قال : سئل رسول الله ﷺ فقيل له : يا رسول الله : إن ناسا من أهل البادية يأتوننا بلُحْمان فلا ندرى هل سمّوا عليها أم لا ، قال : فقال رسول الله ﷺ : سمّوا الله عليها ثم كلوها ، قال : وذلك في أول الإسلام .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، إذا كان الذى يأتى بذلك مسلم أو من أهل الكتاب ، فإن أتى بذلك مجوسى فذكر أن مسلما ذبحه أو رجلا من أهل الكتاب لم يصدّق ، ولم يؤكل بقوله .

(٦٥٦) أبو مرة : بضم أوله وتشديد ثانيه ، اسمه : يزيد ، وقيل : عبد الرحمن ، مولى عقيل بن أبي طالب . وبعضها : يراد به رجلها ، وتحركها دليل حياتها عند الذبح عند أبي هريرة وعند الأكر ، وفي موطأ يحيى : وسئل مالك عن شاة تردت فتكسرت فأدركها صاحبها فذبحها فسال الدم منها ولم تتحرك ، فقال مالك : إذا كان ذبحها ونفسها يجري وهى تطرف فليأكلها . والنفس يراد به الدم ، وحركة بصرها مع نزول الدم دليل على حياتها فتعمل فيها الذكاة (الزرقانى ص ٨٣ ج ٣ . الأوجز ص ١٧٥ ج ٤) .

(٦٥٧) الحديث هنا مرسل : وقد وصله البخارى وابن أبى شية والبخارى وغيرهم . والحكم للوصول إذ زيد فيه على المرسل واحتفت الرواية بقرينة تقوى الوصول . وهى هنا : معرفة عروة بالرواية عن عائشة ، على أن هشاما قد حدث به على الوجهين : مرسلا وموصولا ، كما ذكره الزرقانى . ولحمان : بضم اللام : جمع لحم . وفي موطأ يحيى زيادة « قال مالك : وذلك في أول الإسلام » قال ابن عبد البر : هذا قول ضعيف لا دليل عليه ولا يعرف وجهه ، والحديث نفسه يردده ، لأنه أمرهم فيه بالتسمية على الأكل ، فدل على أن الآية : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » كانت نزلت واتفقوا على أنها مكية ، وهذا الحديث بالمدينة ، وأن المراد أهل باديته ، وأجمعوا على أن الأكل يسمى عليه للتبرك ولا مدخل للتسمية في الذكاة بوجه ، لأنها لا تدرَك الميت (الزرقانى ص ٨١ ج ٣)

١٦ - باب صيد الكلب المعلم

٦٥٨ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يقول في الكلب المعلم : كل ما أمسك عليك إن قتل أو لم يقتل .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، كُلُّ ما قتل وما لم يقتل إذا ذكَّيته ما لم يأكل منه ، فإن أكل منه فلا تأكل ، فإنما أمسك على نفسه ، وكذلك بلغنا عن ابن عباس . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

١٧ - باب العقيقة

٦٥٩ - أخبرنا مالك ، حدثنا زيد بن أسلم ، عن رجل من بنى ضَمْرَةَ عن أبيه ، أن النبي ﷺ سئل عن العقيقة ، قال : لا أحب العقوق ، فكأنه إنما كره الاسم ، وقال : من وَلَدَ له وَلَدٌ فَأُحِبُّ أن يَنْسُكَ عن ولده فليفعل .

٦٦٠ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه لم يكن يسأله أحدٌ من أهله عقيقةً إلا أعطاه إياه ، وكان يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكر والأنثى .

٦٦١ - أخبرنا مالك ، أخبرنا جعفر بن محمد بن علي ، عن أبيه ، أنه قال : وزَّنتُ فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين وزينب وأمَّ كلثوم فتصدقْتُ بوزن ذلك فضة .

(٦٥٨) الكلب المعلم هو : الذي إذا زجر انزعج ، وإذا أرسل أطاع . ونجب تذكية ما لم يقتله .
والتسمية شرط في الحل على الذكر القادر . وأمسك عليك : لم يأكله عند الأئمة غير مالك ، فإن الباقي بعد الأكل هو الذي أمسك عليك . وفي موطأ يحيى : قال مالك عن سمع نافعاً يقول : قال عبد الله بن عمر : وإن أكل وإن لم يأكل . (الزرقاني ص ٨٦ ج ٣ . الأوجز ص ١٨٦ ج ٤) .

(٦٥٩) وضمة بفتح فسكون ، وفي بعض نسخ تقريب التهذيب : حمزة بالحاء ، وهو خطأ وتحريف . والعقيقة : الذبيحة تجزىء أضحية : تذبح للمولود يوم سابعه . لا أحب العقوق : قيل : العصيان وترك الاحسان : وهو متحقق في ترك الوالد الذبيح عن ابنه ، وقيل : كراهية تسمية العقيقة بهذا الاسم ، والأحسن أن تسمى بمنى : النسب والذبيحة ، وقيل العقوق على ظاهره وهو عدم البر بالوالدين ، غير أنه ذكر مقابلاً للفضيلة التي هي العقيقة للاشتراك في المادة وإنما ذكر كذلك ، لأنه خطاب للسائل الذي أشبه عليه حلها وكراهتها . وينسك : بضم السين : أى يتطوع بقربه لله عن والده . والأمر ليس للوجوب عند الجمهور ، فعند مالك والشافعي للسنة ، وعند أبي حنيفة للإباحة ، وعلى أحد قولين لأحمد الوجوب . وهي شاة عن الغلام وشاة عن الجارية ، وعند أبي حنيفة وبعض الفقهاء : شاتان عن الغلام . وذبحها في اليوم السابع باتفاق . (تحفة الودود لابن القيم ص ٢٠) .

(٦٦٠) يعق : بضم العين ، من باب نصر . وولده : بضم فسكون على الجمع ، أو يفتحان ، والسنة الصحيحة ترد مذهب القائلين بعدم سنتها في الإناث ، بحجة أن مشروعيتها إنما هي للشكر على نعمة الولد ، ولا يحصل بالجارية سرور فلا تشرع ، وحكى هذا المذهب عن : الحسن وقتادة وأبي واثل . (التعليق ص ٢٨٦ ، الأوجز ٢١٠ ج ٤) .

(٦٦١) تصدق فاطمة بزنة شعر الحسن كان بأمر أبيها عليه السلام ، كما في رواية الترمذي ، وقد ورد عن ابن عباس : سبعة من السنة ... وذكر منها : التصديق بوزن شعر المولود ذهباً أو فضة ، كما في الطبراني ، قال الهيثمي : ورجاله ثقات ، وهو ما استجبه الماوردي . فإن لم يخلق شعره تحرى وزنه كما ذكره الدردير . (الزرقاني ص ٩٧ ج ٣ . الأوجز ص ٢٠٩ ج ٤) .

٦٦٢ — أخبرنا مالك ، أخبرني ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن محمد بن علي بن حسين ، أنه قال : وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقته بزننه فضة .

قال محمد : أما العقيقة فبلغنا أنها كانت في الجاهلية ، وقد فعلت في أول الإسلام ، ثم نسخ الأضحى كل ذبح كان قبله ، ونسخ صوم شهر رمضان كل صوم كان قبله ، ونسخ غسل الجنابة كل غسل كان قبله ، ونسخت الزكاة كل صدقة كانت قبلها ، كذلك بلغنا .

١٨ — أبواب الديات

٦٦٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، أن أباه أخبره عن الكتاب الذي كان رسول الله ﷺ كتبه لعمر بن حزم في العقول ، فكتب : أن في النفس مائة من الإبل ، وفي الأنف إذا أوعب جذعاً مائة من الإبل ، وفي الجائفة ثلث النفس ، وفي المأمومة مثلها ، وفي العين خمسين ، وفي اليد خمسين ، وفي الرجل خمسين ، وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل ، وفي السن خمس من الإبل ، وفي الموضحة خمس من الإبل .

قال محمد : وهذا كله نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعامه .

١٩ — باب الدية في الشفتين

٦٦٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، قال : في الشفتين الدية ، فإذا قطعت السفلى ففيها ثلث الدية .

(٦٦٣) ذكر ابن عبد البر : أنه لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث ، وقد روى مسنداً من وجه صالح . وذكر ابن حجر في التلخيص الحبير : أنه وصله نعيم بن حماد ، وأخرجه عبد الرزاق وأبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي موصولاً . والحديث معروف معرفة يستغنى بها لشهرته عن الإسناد . لأنه أشبه بالثواتر ، وقد تلقته الأمة بالقبول . ومحمد بن عمرو بن - حزم ولد في عهد النبي ولم يسمع منه والعقل : ما تدفعه عصبة الجاني من المال للمقدر شرعاً للدية والمراد بالنفس : الرجل المسلم . والدية تكون من الإبل على أهل الإبل ، ومن الذهب على أهل الذهب : ألف دينار ، ومن الفضة على أهل الفضة : عشرة آلاف درهم عند الحنفية وهي عند الشافعية وأحمد اثنا عشر ألفاً . والمرأة على نصف دية الرجل عند الحنفية في النفس وما دونها في النسخ (أ ، ب ، ج) وأوعيت : بالباه الموحدة . وفي بعض نسخ الموطأ للطبوعة ورواية يحيى بالياء المثناة : وهما بمعنى : استوعبت وأخذت كلها . والجائفة : الطعنة التي تبلغ الجوف . والمأمومة ويقال لها : الأمة : الشجة الواصلة إلى أم الرأس الذي فيه الدماغ . (المنتقى ص ٦٦ ج ٧ . التحرير ص ١٨٢ ج ٢) .

(٦٦٤) في نسخة الباجي والزرقاني : ثلث الدية : بالثنية . وقال الزرقاني : لأن النفع بها أقوى ، وهي بالانفراد في نسخ موطأ محمد ، والنقول عن مالك فيما حكاه الباجي عن ابن المواز : في كل منهما نصف الدية .

وبما تجب فيه الدية كاملة أيضاً : اللسان والميضان ، والذكر ، والصلب ، والعيان . (المنتقى ص ٨٣ ج ٧ والتعليق ص ٢٨٨) .

قال محمد : ولسنا نأخذ بهذا : الشفتان سواء ؛ في كل واحدة منهما نصف الدية ، ألا ترى أن الخنصر والابهام سواء ، ومنفعتهما مختلفة . وهو قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .
٦٦٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، قال : قد مضت السنة ، أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد إلا أن تشاء .

قال محمد : وبهذا نأخذ .

٦٦٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن ابن عباس قال : لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا ما جنى المملوك .

قال محمد : فبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا ،

٢٠ — باب دية الخطأ

٦٦٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سليمان بن يسار : أنه كان يقول : في دية الخطأ عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة .

قال محمد : ولسنا نأخذ بهذا ، ولكننا نأخذ بقول عبد الله بن مسعود ، وقد رواه ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال : دية الخطأ أخماس ، عشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة أخماس ، وإنما خالفنا سليمان بن يسار في الذكور ،

(٦٦٥) المراد السنة النبوية وسنة الصحابة والعاقلة كما في النهاية : هي المعصية والأقارب من قبل الأب الذين يعطون دية الخطأ ، وهي صفة جماعة عاقلة وأصلها : اسم فاعلة من العقّل ، وهي من الصفات الغالبة : قال الباجي : فأما العاقلة فيعتبر فيها ثلاثة أشياء : القبائل : فلا تعقل قبيلة مع قبيلة مادام في قبيلة الجاني من يحمل الجنابة . والديوان فإن أهل الديوان يعقل بعضهم عن بعض ، وإن كان في الديوان من غير العشيرة . والآفاق : فلا يعقل شامي مع مصري ، ولا شامي مع عراقي ، وإن كان أقرب إلى الجاني ممن يعقل معه من أهل أقطاره . وقال مالك في المدونة : لا يعقل أهل البدو مع أهل الحضر ، لأنه لا يستقيم أن يكون في دية واحدة ابل وعين . ولا تعقل العاقلة الدية بسبب العملح ، ولا القتل الذي اعترف به القاتل ولا على المملوك ، ولا تجب على النساء والصبيان والمجنون عند مالك .
وتؤخذ من صاحب المال بحسب ماله .

وشبه العمد : أن يقصد الضرب بما يقتل به ، ولا يقصد القتل .

وشبه الخطأ : أن يضرب بما لا يقتل غالباً ، كما قرره أهل العراق من المالكية . وروى عن مالك أنه يقول به .

وفي العمد القصاص ، وفي شبه الدية مغلظة ، وفي الخطأ الدية أخماس . (المنتقى ص ٩٨ ج ٧ . التعليق ص ٢٩٠) .

(٦٦٧) في موطأ يمي : عن سليمان . وبنت المخاض : الناقة ذات السنة الكاملة . وبنت لبون : ذات سنتين ، والحقة : ذات ثلاثة . والجذعة : بفتحات ذات أربع . ودية الخطأ على أهل البادية خمسة ، وهو مذهب مالك والشافعي . (التعليق ص ٢٩٠) .

فجعلها من بنى اللبون ، وجعلها عبد الله بن مسعود من ابني الخاض ، وقول أبي حنيفة مثل قول ابن مسعود .

٢١ — باب دية الأسنان

٦٦٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا داود بن الحصين ، أن أبا غطفان أخبره : أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله : ما في الضرس ؟ فقال عبد الله بن عباس : إن فيه خمسا من الإبل ، قال فردني مروان إلى ابن عباس ، فقال : فلم تجعل مقدّم الفم مثل الأضراس ؟ قال : فقال ابن عباس : لولا أنك لا تعتبر إلا بالأصابع عقلها سواء .

قال محمد : وبقول ابن عباس نأخذ ، عقل الأسنان سواء وعقل الأصابع سواء ؛ في كل أصبع عشر الدية ، وفي كل سن نصف عشر الدية ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٢٢ — باب أرش السن السوداء والعين القائمة

٦٦٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد : أن سعيد بن المسيّب كان يقول : إذا أصيبت السن فاسودّت فقيها عقلها تاماً .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا أصيبت السن فاسودّت أو احمرت أو اخضرت فقد تم عقلها وهو قول أبي حنيفة .

٦٧٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، أن زيد بن ثابت كان يقول في العين القائمة : إذا فُتّت مائة دينار .

قال محمد : ليس فيها عندنا أرش معلوم ، فقيها حكومة عدل ، فإن بلغت الحكومة مائة دينار أو أكثر من ذلك كانت الحكومة فيها ، وإنما نضع هذا من زيد بن ثابت لأنه حكم بذلك .

(٦٦٨) الحسين : بالتصغير . وغطفان : بفتحات . وطريف : بفتح فكسر . والضرس : بالفتح . وتعتبر : تقيس .

والحكم هنا في المفلوع خطأ . وفي الحديث المرفوع « في الأسنان خمس خمس » (الزرقاني ص ١٨٩) .

(٦٧٠) فُتّت : بالبناء للمجهول : شقت . وفي بعض نسخ موطأ يحيى : أطفقت ، وفي بعضها : طفت : بدون مز : أي ذهب نورها .

قال الزرقاني : ولم يأخذ بهذا مالك ، بل قال : إن أمكن أن يفعل ذلك بالجاني وإلا فالعقل كالحطأ . وحكومة العقل : قيل : أن يقوم الجاني عليه عبداً وليس فيه أثر الجنابة ، ثم يقوم عبداً ومعه هذا الأثر ، فقدر التفاوت بين القيمتين من الدية . هو حكومة العدل ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد . وقيل : أن ينظر إلى قيمة ما يحتاجه من النفقة إلى أن تبرا الجراحة ، فذلك هو الذي يجب على الجاني (الزرقاني ص ١٨٥ ج ٤ ، التعليق ص ٢٩١) .

٢٣ — باب النفر يجتمعون على قتل واحد

٦٧١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيّب أن عمر بن الخطاب قتل نفرا — خمسة أو سبعة — برجل قتلوه قتل غيلة ، وقال : لو تمألاً عليه أهل صنعاء قتلهم به .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، إن قتل سبعة أو أكثر من ذلك رجلاً عمداً قتل غيلة أو غير غيلة ، ضربوه بأسياقهم حتى قتلوه قتلوا به كلهم . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٢٤ — باب الرجل يرث من دية امرأته والمرأة

من دية زوجها

٦٧٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب أن عمر بن الخطاب نَشَدَ الناس بمنى من كان عنده علم في الدية أن يخبرني به ، فقام الضحّاك بن سفيان . فقال : كتب إلى رسول الله ﷺ في أشيم الضبائي : أن ورث امرأته من ديته ، فقال له عمر : ادخل الخبَاء حتى آتيك ، فلما نزل أخبره الضحّاك بن سفيان بذلك . فقضى به عمر بن الخطاب .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لكل وارث في الدية والدم نصيب امرأة كان الوارث أو زوجاً أو غير ذلك ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٢٥ — باب الجروح وما فيها من الأرواح

٦٧٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيّب ، قال : في كل نافذة في كل عضو من الأعضاء ثلث عقل ذلك العضو .
قال محمد : في هذا أيضاً حكومة عدل ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

(٦٧١) أو سبعة : شك من الراوى . للمقتول : كان غلاماً من أهل صنعاء ، اسمه : أصيل . وغيلة : أى سرا وعديمة . وتمألاً : تعاون . وصنعاء : البلد المعروف باليمن .

وهذا الأثر : بعض أثر موصول عند ابن وهب والشافعى وكذلك : عند البخارى وابن أبى شيبة والدارقطنى ، كما في نصب الراية .
وغليه مذهب مالك والشافعى وأحمد وأكبر أهل العلم ، وهو مقتضى المعقول وبه تتحقق المشروعية للقصاص (المنتقى ص ١١٦ ج ٧ . الزرقانى ص ٢٠١ ج ٤) .

(٦٧٢) نشد الناس : طلب منهم جواب قوله . وأشيم : بوزن : أحمد . والضبائي : بكسر الضاد . ولا ترث الزوجة من دية الزوج عند مالك . (التعليق ص ٢٩٢) .

(٦٧٣) في رواية يحيى زيادة « حدثني مالك كان ابن شهاب لا يرى ذلك ، وأنا لا أرى في نافذة في عضو من الأعضاء في الجسد أياً مجتمعاً عليه ، ولكنى أرى فيه الاجتهاد ، يجتهد الامام في ذلك ، وليس في ذلك أمر مجتمع عليه عندنا » . (الزرقانى ص ١٨٧ ج ٤) .

٢٦ — باب دية الجنين

٦٧٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيّب : أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يُقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة ، فقال الذي قضى عليه : كيف أغرم من لا أكل ولا شرب ، ولا نطق ولا استهلال ، ومثل ذلك يُطلّ ! فقال رسول الله ﷺ : إنما هذا من إخوان الكهّان .

٦٧٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة : أن امرأتين من هذيل استبّتا في زمان رسول الله ﷺ فرمت إحداهما الأخرى ، فطرحتا جنينها ، فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة .

قال محمد : وبهذا تأخذ ، إذا ضُرب بطن المرأة الحرة فألقت جنينا ميتا ففيه غرة عبد أو أمة أو خمسون دينارا أو خمسمائة درهم ؛ نصف عشر الدية ، فإن كان من أهل الإبل أخذ منه خمس من الإبل ، وإن كان من أهل الغنم أخذ منه مائة من الشاة ؛ نصف عشر الدية .

٢٧ — باب الموضحة في الوجه والرأس

٦٧٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، قال : في الموضحة في الوجه إن لم تُعَبَّ الوجهة مثل ما في الموضحة في الرأس .

قال محمد : الموضحة في الوجه والرأس سواء ؛ في كل واحدة نصف عشر الدية ، وهو قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

(٦٧٥) في رواية يحيى : أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحتا جنينها . وهذيل : بضم ففتح ، وى رواية أحمد : من بني لحيان : وهو بطن من قبيلة هذيل . والمرأتان ضربتان كانتا تحت حمل بن مالك بن النابغة ، إحداهما تسمى : أم عفيف ، والأخرى : مليكة . والغرة : بضم الأول وفتح الثاني مشددا : يراد به آدمى مطلقا ، وقيل : العبد الأبيض أو الأمة البيضاء . (المنتقى ص ٨٠ ج ٧ . الزرقاني ص ١٨٢ ج ٤) .

(٦٧٦) قال الباجي : الموضحة من جهة اللغة : ما أوضع عن العظم وأظهره بوصول الشجة إليه وقطع ما دونه من لحم وجلد ، وغير ذلك مما يستره . وهذا موجود في كل عضو من أعضاء الجسد ، إلا أن أرش الموضحة الذي قدره الشارع بنصف عشر الدية — سواء عظمت الموضحة أو صغرت — إنما يختص بموضحة الرأس والوجه لأن العظم واحد ، وهو جمجمة الرأس (المنتقى ص ٨٧ ج ٧) .

٢٨ — باب البثر جبار

٦٧٧ — أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : جرح العجماء جُبَّارٌ ، والبثر جُبَّارٌ ، والمعدن جُبَّارٌ ، وفي الرُّكَّاز الخمس .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، والجُبَّار الهَدْرُ ، والعجماء الدابة المنفلتة تجرح الإنسان أو تعقره ، والبثر والمعدن : الرجل يستأجر الرجل يَحْفَرُ له بئرا أو معدنا فيسقط عليه فيقتله ، فذلك هَدْرٌ ، وفي الرُّكَّاز الخمس ، والرُّكَّاز ، ما استخرج من المعدن من ذهب أو فضة أو رصاص أو نحاس أو حديد أو زئبق ففيه الخمس . وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

٦٧٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ، عن حزام بن سعد بن مَحِيصَة : أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائطاً لرجل فأفسدت فيه ، فقضى رسول الله ﷺ أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار ، وأن ما أفسدت المواشى بالليل فالضمان على أهلها .

٢٩ — باب من قتل خطأ ولم تعرف له عاقلة

٦٧٩ — أخبرنا مالك ، أخبرني أبو الزناد : أن سليمان بن يسار أخبره أن سائبة كان أعتقه بعض الحجاج ، وكان يلعب هو وابن رجل من بنى عائذ ، فقتل السائبة ابن العائذي ، فجاء العائذي أبو

(٦٧٧) جرح : بفتح أوله ، على المصدر . والعجماء : مؤنث أعجم ، وهو البهيمة ، لأنها لا تتكلم . وجبار : بضم الجيم وتخفيف الباء : أى هدر لا شيء فيه . وحكى إجماع العلماء على أن : جناية البهيمة نهاراً ، وجرحها الذى لا سبب فيه لأحد أنه هدر لا دية فيه ولا أُرْش .

والحديث فى دلالة مقدر مصرخ به فى رواية مسلم : « جرحها جبار » والبثر جبار : لا ضمان على ربها فى كل ما سقط فيها بغير صنع أحد ، إذا حفرها فى موضع يجوز حفرها فيه والمعدن : بكسر الدال : المكان من الأرض يخرج منه شيء من الجواهر والأجساد ، كالذهب والحديد والكبريت ، فمن استأجر رجلاً ليحفر فى معدن فهلك فلا ضمان على من استأجره . والرُّكَّاز : دفن الجاهلية . وفى موطأ يحيى : وقال مالك : القائد والسائق والزكيب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة إلا أن ترجع الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترجع له . وفيه أيضاً : ضمان من حفر بئراً فى الطريق (المنتقى ص ١٠٩ ج ٧ ، الزرقانى ص ١٩٩ ج ٤) .

(٦٧٨) فى النسخة (ب ، ج) : حزام : بالحاء المهملة والزاى المعجمة . وسعيد : بالياء . والذى فى أسعاف المبطأ وجامع الأصول وتقريب التهذيب والنسخة (أ) : حرام : بالمهملات ، وهو ابن سعد : باسكان العين . قال فى التقريب « حرام بن سعد — أو ابن ساعدة — بن محبة بن مسعود الأنصارى ، وقد ينسب إلى جدّه : ثقة من الثالثة . ومحبّة : كما فى المنقّى : بضم الميم وفتح الحاء وبالياء المكسورة المشددة أو الساكنة لثنتان . (التقريب ص ١٥٧ ج ١ . المنقّى ص ٦٩) :

(٦٧٩) الدية عند مالك والشافعى وأكثر أهل العلم على العشرة : وهم العصباء ، ولين من العاقلة : الآباء والأبناء عند الشافعى وأحمد على إحدى الروايتين عنه . والسائبة : عتيق . يعنى من العبيد من غير ولاء للمعتق . وبنى عائذ : فى النسخ المطبوعة : بالياء وبالبدال المفردة وهم المنسوبون إلى : عابد بن عبد بن عمرو بن مخزوم . والرواية فى المخطوطات الأربع : بنى عائذ . نسبة إلى عائذ ، من بنى شيان . والأرقم : الحية فيها بياض وسواد . ولقمه : جعله لقمة . (التعليق ص ٨٩٦) .

المقتول إلى عمر بن الخطاب يطلب دية ابنه ، فأبى عمر أن يديه ، وقال : ليس له مولى ، قال العائذي له : أرأيت لو ابني قتله ، قال : إذن تُخرجوا ديتَه ، قال العائذي : هو إذن كالأرقم إن يُترك يَلْقَم ، وإن يُقتل يُنْقَم .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، ألا ترى أن عمر أبطل ديتَه عن القاتل ، ولا نراه أبطل ذلك إلا لأن له عاقلة ولكن عمر لم يعرفها ، فيجعل الدية على العاقلة ، ولو أن عمر لم ير أن له مولى ، ولا أن له عاقلة لجعل دية من قُتل في ماله أو على بيت المال ، ولكنه رأى له عاقلة ولم يعرفهم ، لأن بعض الحاج كان أعتقه ولم يُعرف المعتق ولا عاقلته فأبطل ذلك عمر حتى يعرف ، ولو كان لا يرى له عاقلة لجعل ذلك عليه في ماله أو على المسلمين في بيت مالهم .

٣٠ - باب القسامة

٦٨٠ - أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سليمان بن يسار وعيراك بن مالك الغفاري ، أنهما حدثاه : أن رجلا من بني سعد بن ليث أجرى فرسا فوطيء على إصبع رجل من جُهينة فنزف منها الدم فمات ، فقال عمر بن الخطاب للذين ادّعى عليهم : أتخلفون خمسين يمينا : مامات منها ؟ فأبوا وتخرجوا من الأيمان ، فقال للآخرين : احلفوا أنتم ، فأبوا ، فقضى بشطر الدية على السعديين .

٦٨١ - أخبرنا مالك ، حدثنا أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن ، عن سهل بن أبي حثمة : أنه أخبره رجال من كبراء قومه : أن عبد الله بن سهل وعيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهما فأقي

(٦٨٠) عراك : بكسر فتح . والقسامة : أيمان يقسم بها أهل حلة أو دار وجد فيها قتل : أنه ما قتله أحد منهم أو علم له قاتلا . وتكون من المرأة منهم عند مالك . ويترتب عليها القضاء بوجوب الدية بعد الحلف . وتكون في القتل العمد عند مالك . وليست القسامة إلا على المدعى عليهم عند الحنفية . وعند غيرهم : يحلف المدعون فإن نكلوا حلف المدعى عليهم خمسين يمينا ويرعون . (التعليق ص ٢٩٦) .

(٦٨١) حثمة : بفتح فسكون والمراد بالرجال : حويصة وعيصة ابنا مسعود وعبد الله وعبد الرحمن ابنا سهل . وجهد : بفتح فسكون : أي فقر شديد . والفقر : البحر القرية القمر الواسعة النعم . ويدوا : بفتح فضم : يعطوا الدية واستحقاق الدم : يراد به بدله . ووداه : أعطى ديتَه . وربضني : رفستى برجلها ويهود يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث على إرادة اسم القبيلة والطائفة ، ولا يمنع على إرادة الجمع .

وفي رواية يحيى : قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا والذي سمعت ممن أَرْضَى في القسامة والذي اجتمعت عليه الأئمة في القديم والحديث : أن يبدأ بالأيمان المدعون في القسامة ، فيحلفون . وأن القسامة لا تجب إلا بأحد أمرين : إما أن يقول المقتول : دمي عند فلان ، أو يأتي ولادة الدم بلوث من بيته وإن لم تكن قاطعة على الذي يدعى عليه الدم ، وفيها أيضا : أن ذلك في العمد والخطأ . (المنتقى ص ٥٤ ج ٧ - الزرقاني ص ٢١١ ج ٤) .

قال الباجي : وقد روى ابن المواز عن مالك : أن العبد إذا سرق من متاع زوجته سيده ، من بيت أذن له في دخوله فلا قطع عليه . وقال الباجي : يقطع كل واحد من الزوجين بسرقة مال الآخر إذا سرقه من موضع لم يؤذن له فيه ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد بن حنبل . قال : ولا يقطع الأب بسرقة مال ابنه . (المنتقى ص ١٨٤ ج ٧) .

محيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قُتِل وطُرح في فقير أو عين ، فأقَى يهود فقال : أنتم قتلتموه ، فقالوا : والله ما قتلناه ، ثم أقبل حتى قَدِمَ على قومه ، فذكر ذلك لهم ، ثم أقبل هو وحويصة ، وهو أخوه أكبر منه ، عبد الرحمن بن سهل ، فذهب ليتكلم ، وهو الذي كان بخير ، فقال له رسول الله ﷺ : كبر كبر — يريد السن — فتكلم حويصة ، ثم تكلم محيصة ، فقال رسول الله ﷺ : إنما أن تدوا صاحبكم وإما أن تؤذنوا بحرب ، فكتب إليهم رسول الله ﷺ في ذلك فكتبوا له إنا والله ما قتلناه فقال رسول الله ﷺ : لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن : تحلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ قالوا : لا ، قال : فتحلف لكم يهود ، قالوا ليسوا بمسلمين ، فَوَدَّاه رسول الله ﷺ من عنده ، فبعث إليهم بمائة ناقة ، حتى أدخلت عليهم الدار ، قال سهل بن أبي حثمة : لقد ركضتني منها ناقة حمراء .

قال محمد : إنما قال لهم رسول الله ﷺ : أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم ، يعني بالدية ليس بالقود ، وإنما يدل على ذلك : أنه إنما أراد الدية دون القود قوله في أول الحديث : إما أن تدوا صاحبكم وإما أن تؤذنوا بحرب ، فهذا يدل على آخر الحديث وهو قوله « أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم » ، لأن الدم قد يستحق بالدية كما يستحق بالقود ، لأن النبي ﷺ لم يقل لهم : أتخلفون وتستحقون دم من ادعيتهم ، فيكون هذا على القود ، : وإنما قال لهم : تخلفون وتستحقون دم صاحبكم .. وإنما عني به : تستحقون دم صاحبكم بالدية ؛ لأن أول الحديث يدل على ذلك وهو قوله : إما أن تدوا صاحبكم وإما أن تؤذنوا بحرب ، وقد قال عمر بن الخطاب : القسامة تُوجب العقل ولا تُشيط الدم ، في أحاديث كثيرة .

فبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

كتاب السرقة

١ — باب العبد يسرق من مولاه

٦٨٢ — أخبرنا مالك ، حدثنا الزهري ، عن السائب بن يزيد : أن عبد الله بن عمرو بن الحضرمي ؛ جاء إلى عمر بن الخطاب بعبد له ، فقال : اقطع هذا فإنه سرق ، فقال : وما سرق ؟ قال امرأة لامرأتى ثمنها ستون درهما ، قال عمر : أرسله ؛ ليس عليه قطع ، خادمتكم سرق متاعكم .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، أيما رجل له عبد سرق من ذى رحم محرم منه ، أو من مولاه ، أو من امرأة مولاه أو من زوج مولاته فلا قطع عليه فيما سرق وكيف يكون عليه القطع فيما سرق من أخيه . أو أخيه أو عمته أو خالته ، وهو لو كان محتاجا أو زَمِنًا أو صغيرا ، وكانت محتاجة أجبر على

نفقتهم ، وكان لهم في ماله نصيب ، فكيف يُقطع من سرق ممن له في ماله نصيب . وهذا كله قول
أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٢ - باب من سرق تمرا أو غير ذلك مما لم يحرز

٦٨٣ - أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين ، أن رسول الله ﷺ قال :
لا قطع في ثمر معلق ، ولا في خريسة جبل ، فإذا آواه المراح أو الجرين فالقطع فيما بلغ ثمن المِجن .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، من سرق تمرا في رؤوس النخل ، أو شاة في المرعى ، فلا قطع عليه ،
فإذا أتى بالثمر الجرين أو البيت وأتى بالغنم المراح وكان لها من يحفظها فجاء سارق سرق من ذلك
شيئا يساوى ثمن المِجن ففيه القطع . والمِجن كان يساوى يومئذ عشرة دراهم ، ولا يقطع في أقل
من ذلك . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٦٨٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان : أن غلاما سرق
ودية من حائط رجل ، فغرسه في حائط سيده ، فخرج صاحب الودي يلمس وديته فوجده ،
فاستعدى عليه مروان بن الحكم فسجنه وأراد قطع يده ، فانطلق سيد العبد إلى رافع بن خديج ،
فسأله ، فأخبره : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : لا قطع في ثمر ولا كثر ، والكثر : الجمار ، قال
الرجل : إن مروان أخذ غلامي ، وهو يريد قطع يده ، فأنا أحب أن تمشي معي إليه فتخبره بالذي
سمعت من رسول الله ﷺ ، فمشي معه حتى أتى مروان فقال له رافع : أخذت غلام هذا قال نعم ،
قال فما أنت صانع به . قال : أريد قطع يده . قال : فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا قطع في
ثمر ولا كثر ، فأمر مروان بالعبد فأرسل .

(٦٨٣) قال ابن عبد البر : لم تختلف رواية الموطأ في إرساله ، ويتصل معناه من حديث عبد الله بن عمرو وغيره . وذلك أن عبد الله
المكي هذا : هو النوفلي ، تابعي صغير . والحديث مسند عند الترمذي والنسائي . وثمر : بالثالثة والميم المفتوحين . والمعلق : أي في
الشجر قبل أن يجذ ويحرز : قال الباجي : يريد والله أعلم : الثمر في أشجارها إذا كان في الحوائط وشبهها ، أما من سرق من ثمر نخلة في
دار رجل قبل أن تجذ : ففي الموازية : يقطع إذا بلغت قيمته على الرجاء والخوف ربع دينار . والمراح : بضم الميم : موضع مبيت
الغنم . والجرين بفتح لكسر : موضع تجفف فيه الثمار . والخريسة : ما يحرس بالجبل . والمجن : بكسر ففتح : ما يتقى به في الحروب :
وهو المقدرة به ما يستحق به القطع وقطع به في العهد النبوي . (المتقى ص ١٥٨ ج ٧ ، الزرقاني ص ١٥٤ ج ٤) .

(٦٨٤) حبان : بفتح الحاء المهملة والعبد : اسمه : قيل : على لفظ الحيوان . والودي : بفتح فكسر وبشد الدال : النخل الصغير .
وخديج : بفتح فكسر . والكثر : بفتح أوله وثانيه : شحم النخل الذي يخرج به الكافور : وهو وعاء الطلع . والحديث هنا منقطع ،
لأن محمدا لم يسمعه من رافع ، كما ذكره ابن عبد البر ، وقد تابع مالك وغيره ، ورواه محمد بن عمار عن رافع ، قال ابن العربي
فإن كان فيه كلام لا يلتفت إليه ، وأما المتن فصحيح ، وله شاهد عند أبي داود وابن ماجه . وقال الطحاوي : وتلفت الأمة متته
بالقبول . وقد أخرجه أيضا أصحاب السنن وأحمد وصححه ابن حبان عن مالك وغيره . (الزرقاني ص ١٦٤ ج ٤) .

قال محمد : وبهذا نأخذ : لا قطع في ثمر معلق في شجر ، وَلَا في كثر ، والكثر : الجمار ، ولا في وديّ ولا في شجر ، وهو قول أي حنيفة .

٣ — باب الرجل يسرق منه الشيء يجب فيه القطع فيه للسارق بعد ما يرفعه إلى الإمام

٦٨٥ — أخبرنا مالك ، حدثنا الزهري ، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان : أن صفوان بن أمية قيل له : إنه من لم يهاجر هلك ، فدعا بإراحته فركبها حتى قدم على رسول الله ﷺ ، فقال : إنه قيل لي : إنه من لم يهاجر هلك ، فقال له رسول الله ﷺ : ارجع أبا وهب إلى أباطح مكة ، فنام صفوان في المسجد متوسدا رداءه ، فجاء سارق فأخذ رداءه فأخذ السارق فأتى به رسول الله ﷺ ، فأمر رسول الله ﷺ بالسارق أن يُقطع يده ، فقال صفوان : يا رسول الله إني لم أرد هذا ؛ هو عليه صدقة ، فقال رسول الله ﷺ : فهلاً قبل أن تأتينني به .

قال محمد : إذا رُفع السارق إلى الإمام أو القاذف ، فوجب صاحب الحد حده لم ينبغ للإمام أن يعطل الحد ، ولكنه يمضيه . وهو قول أي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٤ — باب ما يجب فيه القطع

٦٨٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع مولى عبد الله بن عمر ، عن عبد الله بن عمر : أن النبي ﷺ قطع في مِجَنٍّ ثمنه ثلاثة دراهم .

٦٨٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، عن عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن ، أن عائشة زوج النبي ﷺ خرجت إلى مكة ومعها مولانان ومعها غلام لبنى عبد الله بن أبي بكر الصديق ، وأنه بعث مع تينك المرأتين يبرّد مَرَجُلٍ قد خِيطت عليه خرقه خضرَاءُ قالت فأخذ الغلام البردَ فَفَتَّقَ

(٦٨٥) صفوان بن عبد الله : تابعي . والحديث كما قال ابن عبد البر : رواه أصحاب مالك مرسلا ، وذكر أنه وصله عاصم التيل عن صفوان عن جده ، ورواه شيابة بن سوار عن صفوان عن أبيه . ووجود صاحب الرداء في المسجد وهو حارس له فيه ينزل منزلة الحرز ، كما ذكره الباجي . (المنتقى ص ١٦٣ ج ٧ ، الزرقاني ص ١٥٨ ج ٤) .

(٦٨٧) البرد الرجل : بالجمع المعجمة وبالحاء المهملة : ما فيه تصاوير الرجال « بالجيم » أو الرجال « بالحاء » بالوشى . وفتح عنه : نفخ خياطته . والبد : بالكسر فالسكرن : ما يتلبّد من شعر أو صوف . والفروة : بالحاء وبغيرها : ما يلبس من جلد الغنم ونحوها .

ولي موطأ يحيى : وقال مالك : أحب ما يجب فيه القطع إلى ثلاثة دراهم ، وإن ارتفع الصرف أو اتضع ، وذلك أن رسول الله ﷺ قطع في عمن قيمته ثلاثة دراهم وأن عثمان بن عفان قطع في أترجة قومت بثلاثة دراهم ، وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك . (المنتقى ص ١٦٢ ج ٧ . الزرقاني ص ١٥٦ ج ٤) .

عنه ، فاستخرجه ، وجعل مكانه ليبدأ أو قرورة ، وخاط عليه ، فلما قدمنا المدينة دفعنا ذلك البرد إلى أهله ، فلما فتقوا عنه وجدوا ذلك اللبد ولم يجدوا البرد ، فكلّموا المرأتين ، فكلمتا عائشة أو كنبتا إليها ، واتهمتا العبد ، فسئل عن ذلك فاعترف ، فأمرت به عائشة فقطعت يده ، وقالت : القطع في ربع دينار . فصاعدا .

٦٨٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن عمرة بنت عبد الرحمن : أن سارقا سرق في عهد عثمان أترجة فأمر بها عثمان أن تقوم ، فقومت بثلاثة دراهم ، من صرف اثني عشر درهما بدينار فقطع عثمان يده .

قال محمد : قد اختلف الناس فيما تقطع فيه اليد . فقال أهل المدينة : ربع دينار ، ورووا هذه الأحاديث ، وقال أهل العراق : لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ، ورووا في ذلك عن النبي ﷺ ، وعن عمر ، وعن عثمان وعن علي وعن عبد الله بن مسعود . وعن غير واحد ، وإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٥ — باب السارق يسرق وقد قطعت يده أو يده ورجله

٦٨٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه : أن رجلا من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم فنزل على أبي بكر الصديق وشكا إليه : أن عامل اليمن ظلمه ، قال : فكان يصلي من الليل ، فيقول أبو بكر ، وأبيك : ما لي لك بليل سارق ، ثم افتقدوا حليا لأسماء بنت عميس امرأة أبي بكر ، فجعل الرجل يطوف معهم ويقول : اللهم عليك بمن يئس أهل هذا البيت الصالح ، فوجدوه

(٦٨٨) الأترجة : يضم فسكون وبشد الجيم المفتوحة : وفي بعض الروايات : الأترجة : بزيادة النون بعد الراء ، وهي لغة فيها كما في عين الخليل . وقال الأزهري : والصحيح : أترجة ، وهي التي تكلم بها الفصحاء . وقد روى ابن وهب : أنها كانت من ذهب كالحمصة . قال مالك : هي التي تؤكل ، والدليل على أنها تؤكل أنها قومت ، ولو كانت من ذهب لم تقوم ، لأن شأن الذهب والورق أن يعتبر بوزنه .

قال عياض : وقال ابن كنانة : كانت من ذهب قدر الحمصة يجعل فيها الطيب ، قال : ولا يعد قول مالك فقد تباع في كثير من البلاد بثلاثة دراهم ، فكيف بالمدينة . وقوله « وإن كانا مصوغين » : يريد : إنما يعتبر بوزنهما ، لأنها أصل الأثمان . (المنتقى ص ١٦٠ ج ٧ . الزرقاني ص ١٥٥ ج ٤ ، المشارق ص ١٦ ج ١) .

(٦٨٩) ظلمه : يريد أنه قطع يده ورجله بغير موجب لذلك ، كما في رواية عبد الرزاق في مصنفه . وذكر : أن القاطع : هو يعل ابن أمية . ويصلي من الليل : أي التواكل . وأبيك ما لي لك بليل سارق : قسم على معنى : ورب أبيك قال الباجي : ويحتمل أن يقوله أبو بكر على عادة العرب في مخاطبتها دون أن يقصد به القسم ، والليل مضاف إلى السارق ، والمراد : أن ليل المصلي بالليل غير ليل السارق . وفقد : بفتحين و« بيت أهل هذا البيت » بيت : بشد الياء : أي أغار عليهم ليلا . و« أشهد عليه » : شك من الراوى .

قال ابن حجر في الدراية : هذه الرواية منقطعة . وقد روى ذلك موصولا ، أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن خرو عن عائشة وهو على شرط البخاري . (الزرقاني ص ١٥٩ ج ٥ ، التعليق ص ٢٠٢) .

عند صائغ زعم أن الأقطع جاء به ، فاعترف الأقطع أو شهد عليه — فأمر به أبو بكر فُقطعت يده اليسرى ، قال أبو بكر : والله لدعاؤه على نفسه أشد عندي عليه من سرقة .

قال محمد : قال ابن شهاب الزهري ، يُروى ذلك عن عائشة أنها قالت : إنما كان الذي سرق حل أسماء أقطع اليد اليمنى فقطع أبو بكر رجله اليسرى ، وكانت تُنكر أن يكون أقطع اليد والرجل وكان ابن شهاب أعلم من غيره بهذا ونحوه من أهل بلاده ، وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب أنهما لم يزيدا في القطع على قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ، فإن أتى به بعد ذلك لم يقطعهما وضمنا ، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا .

٦ — باب العبد يَأْبَقُ ثم يسرق

٦٩٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبداً لعبد الله بن عمر سرق وهو آبق ، فبعث به عبد الله بن عمر إلى سعيد بن العاص ليقطع يده ، فأبى سعيد أن يقطع يده ، وقال : لا تقطع يد الآبق إذا سرق ، فقال له عبد الله بن عمر : في أي كتاب الله وجدت هذا ؟ أن العبد الآبق لا تقطع يده ، فأمر به عبد الله بن عمر فقطعت يده .

قال محمد : تقطع يد الآبق وغير الآبق إذا سرق ، ولكن لا ينبغي أن يقطع يد السارق أحد إلا الإمام الذي إليه الحكم ، لأنه حد لا يقوم به إلا الإمام ، أو من ولّاه الإمام . ذلك ، وهو قول أبي حنيفة .

٧ — باب المختلس

٦٩١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب : أن رجلاً اختلس شيئاً في زمن مروان بن الحكم ، فأراد مروان قطع يده ، فدخل عليه زيد بن ثابت . فأخبره أن لا قطع عليه .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا قطع في المختلس ، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا .

(٦٩٠) في رواية عبد الرزاق عن عائشة : أن أبا بكر قطع يده ، وقد روى محمد في كتاب « الآثار » عن علي : أنه تقطع يده اليمنى ، فإن عاد قطعت رجله اليسرى ، فإن عاد يسجن حتى يحدث خيراً ، وحمل بعض الفقهاء ذلك على أنه موكل للامام . (التعليق ص ٣٠٣) .

والراجح من مذهب مالك : أن العبد لا يقطع يده إلا السلطان ، فإن أبى السلطان قطعه فللسيد ذلك . ومذهب الحنفية : ليس للسيد إقامة الحد على عبده مطلقاً ، وهو قول محمد . ولعل مذهب ابن العاص في عدم قطع الآبق : لأنه تأول فيه : أن الغالب عليه الجوع والهلاك ولا قطع من الجماعة . (الموجز ص ٦١ ج ٦) .

(٦٩١) المختلس : المختلف على غفلة بسرعة . والخلسة : بضم فسكون نسيان المختلس . ول السنن ومسنند أحمد وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم وسنن الدهلي مرفوعاً : ليس على المختلس والمنتهب والخائن قطع . وقال الباجي : يحتمل أنه سماه سارقاً لسرقة تقدمت له قبل هذا الاختلاس . (المنتقى ص ١٨٥ ج ٧ ، التعليق ص ٣٠٤) .

كتاب الحدود في الزنا

١ - باب الرجم

٦٩٢ - أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن عبد الله بن عباس أنه سمع عمر بن الخطاب يقول : الرجم في كتاب الله عز وجل ، حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء ؛ إذا قامت عليه البينة أو كان الحمل أو الاعتراف .

٦٩٣ - أخبرنا مالك ، حدثنا يحيى بن سعيد ، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : لما صَدَّرَ عمر ابن الخطاب من منى أناخ بالأبطح ، ثم كَوَّم كَوْمَةً من بطحاء ، ثم طرح عليها ثوبه ، ثم استلقى ومدَّ يده إلى السماء ، فقال : اللهم كبرت سنى ، وضعفت قوتي ، وانتشرت رعيتي ، فاقبضني إليك ، غير مضيع ولا مفرط ، ثم قدم المدينة فخطب الناس فقال : يا أيها الناس : قد سئلت لكم السنن ، وفرضت لكم الفرائض ، وثركم على الواضحة ، وصفقت بإحدى يديه على الأخرى ألا أن لا تضيلوا بالناس يمينا وشمالا ، ثم إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم : أن يقول قائل : لا نجد حدَّين في كتاب الله ، فقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا ، وإني والذي نفسي بيده : لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبتها : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما آتية ، فإننا قد قرأناها ، قال سعيد : فما أبلخ ذو الحجة حتى قتل عمر .

(٦٩٢) حق : أي الحكم غير منسوخ ، وأحصن : بضم الهمزة : تزوج ووطئ مباحا ، وكان عاقلا بالغاً .

وقد لا بعض خطبة خطبها عمر في آخر حياته ، رواها البخاري بتمامها .

وأخذه على الحامل : إذا لم يلحق حملها بزواج أو سيد أو بنى بلعان ، كما ذكره الباجي (المتقى ص ١٣٨ ج ٧) .

(٦٩٣) البطحاء : الأرض ذات الحصى الصغير ، والأبطح : المحصب ، وهو واد بين مكة ومنى . والكومة : بضم أوله وفتح هـ : القطعة المجموعة من صغار الحصى . وكبرت سنى : كبر : من باب علم . وغير مضيع : أي لما أمرتني به . ولا مفرط : اسم فاعل بالتخفيف والتشديد : من الإفراط ، وهو الزيادة ، أو التهاون . وسنت : شرعت . وإلا أن لا تضلوا : بكسر همزة «إلا» وتشديد لامها : أي : لكن أن لا تضلوا بالناس ، وأن شرطية ، والباء للتعدية ، ويجوز أن تكون «ألا» التي للتنبيه ، وإن زائدة . وأبـ : بـهمزة قطع : أي جزأ .

وفي رواية يحيى : سمعت مالكا يقول : الشيخ والشيخة : يعني الثيب والثيبة . (المتقى ص ١٣٩ ح ٧) .

٦٩٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر : أن اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ ، فأخبروه أن رجلا منهم وامرأة زنيا ، فقال لهم النبي ﷺ : ما تجدون في التوراة في شأن الرجم : فقالوا : نفضحهما ويُجلدان ، فقال لهم عبد الله بن سلام : كذبتُم إن فيها الرجم ، فأتوا بالتوراة فنشروها ، فجعل أحدهم يده على آية الرجم ، ثم قرأ ما قبلها . وما بعدها ، فقال له عبد الله : ارفع يذك ، فرفع يده ، فإذا فيها آية الرجم ، فقالوا : صدقت يا محمد ، فيها آية الرجم ، قال : فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما ، قال ابن عمر : فرأيت الرجل يحنأ على المرأة يقيها الحجارة .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، أيما رجل مسلم زنى بامرأة وقد تزوج قبل ذلك بامرأة حرة مسلمة وجامعها فعليه الرجم ، وهذا هو المحصن ، فإن كان لم يجمعها ولم يدخل بها أو كانت تحته أمة أو يهودية أو نصرانية لم يكن بها محصنا ولم يرجم ، وضرب مائة . وهذا كله قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٢ — باب الإقرار بالزنا

٦٩٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني : أنهما أخبراه : أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ ، فقال أحدهما : يا نبي الله اقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر وهو أفقهما : أجل يا رسول الله : فاقض بيننا بكتاب الله وائذن لي أن أتكلم ، قال : تكلم ، قال : إن ابني كان عسييفا على هذا ، يعني أجيرا ، فزني بامراته ، فأخبروني أن علي ابني الرجم ، فافتديت منه بمائة شاة وجارية لي ، ثم إني سألت أهل العلم فأخبروني أنما علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وإنما الرجم على امرأته ، فقال رسول الله ﷺ : أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله ، أما غنمك وجاريته فردد عليك ، وجلد ابنه مائة وغربه عاما ، وأمر أنيس الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر ، فإن اعترفت رجمها ، فاعترفت فرجها .

(٦٩٤) اليهود : يراد بهم الذين جاءوا من غير ، ومنهم : كعب بن الأشرف ، وكعب بن أسعد ، وسعيد بن عمرو ، ومالك بن العيص .

ورجم الزانيين من اليهود : دليل لمن لا يشترط في الإحصان الاسلام ، وهو مذهب الشافعي وأحمد ، ويجاب : بأن ذلك كان من حكم التوراة ، وأنه كان أول الاسلام . (التعليق ص ٣٠٥) .

(٦٩٥) طلب القضاء بكتاب الله : يراد به الحكم من غير تصالح والترغيب فيما هو الأرفق بهما ، إذ للحاكم ذلك . والعصيف : بفتح فكسر : الأجير ، كما فسر مالك . ولأقضين ، بينكما بكتاب الله : أي القرآن على ظاهره . والمنسوخ لنقله : أي وحكمه ، أو الإشارة إلى قوله تعالى : « أو يجعل الله لهن سبيلا » ، فقد روى مسلم : أنه عليه السلام فسر السبيل بالرجم للمحصن . والرد : المردود . وأنيس : بالتصغير : وهو : ابن الضحاك عند ابن حبان وابن عبد البر . (الزرقاني ص ١٤٢ ج ٤) .

٦٩٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يعقوب بن زيد ، عن أبيه زيد بن طلحة ، عن عبد الله بن أبي مليكة : أنه أخبره : أن امرأة أتت النبي ﷺ ، فأخبرته أنها زنت ومضى حامل ، فقال لها رسول الله ﷺ : اذهبي حتى تضعي ، فلما وضعت أتته ، قال لها : اذهبي حتى تُرضعي ، فلما أرضعت أتته ، فقال لها : اذهبي حتى تستودعيه ، فاستودعته ، ثم جاءته ، فأمر بها فأقيم عليها الحد .

٦٩٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب : أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا ، على عهد رسول الله ﷺ ، وشهد على نفسه أربع شهادات ، فأمر به فُحِّدَ .

قال ابن شهاب : فمن أجل ذلك يؤخذ المرأة باعترافه على نفسه .

٦٩٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا زيد بن أسلم : أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ ، فدعا رسول الله ﷺ بسوط فأتى بسوط مكسور ، فقال : فوق هذا ، فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته ، فقال : بين هذين ، فأتى بسوط قد رُكِبَ به ، فلان ، فأمر به فجلد ، ثم قال : أيها الناس : قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله ، فمن أصاب من هذه القاذورات شيئا فليستر بستر الله ، فإنه من يُبدِلنا صفحته نُقم عليه كتاب الله .

٦٩٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن صفية بنت أبي عبيد حدثته عن أبي بكر الصديق : أن

(٦٩٦) مليكة : بالتصغير . وفي رواية ابن بكير والقاضي وابن القاسم : ارسال الحديث عن زيد بن طلحة ، وقد روى مرسلًا من أوجه كثيرة وصح عنه عن يزيد بن عمار بن حصين . والمرأة : من جهة من بطن غامد كما في مسلم . واستودعيه : اجعليه عند من يحفظه وفي رواية مسلم : فحفر لها إلى صدرها وأمر الناس فرجوها فأقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها فتضح الدم على وجهه ، فسبحه عليه السلام فقال : مهلا يا خالد ، فالذي نفسي بيده : لقد نابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ، ثم أمر بها فجلد ، ثم دفنت . وروى أنه عليه السلام صلى عليها . (الزرقاني ص ١٤١ ج ٤) .

(٦٩٧) الرجل : هو ماعز بن مالك الأسلمي . والمرأة التي زنى بها ، قيل اسمها : فاطمة ، وقيل : منيرة ، وقيل : مهيرة . وقصة ماعز مخرجة في الصحيحين والسنن ، وفيها : فأعرض عنه عليه السلام ثلاثا ثم قال له بعد الرابعة : أهلك جنون ؟ ثم قال لأهله : أبشركم أم به جنة ؟ قال القرطبي : لما ظهر عليه من الحال الذي يشبه حال المجنون ، وذلك أنه دخل منتفش الشعر ليس عليه رداء ، يقول : زنت فظهر لي . قال مالك : يسأل الامام الزاني ، هل هو بكر أم ثيب ، ويقبل قوله : أنه بكر ، إلا أن تقوم بينة أنه ثيب . (المنتقى ص ١٣٥ ج ٧ ، الزرقاني ص ١٣٩ ج ٤ ، والامام لابن دقيق العيد ص ٤٦٨) .

(٦٩٨) الحديث مرسل : عند جميع رواة الموطأ ، كما قاله ابن عبد البر . ولم تقطع ثمرته : أي طرفه : أي لم يمين ولم يلى . ويبدى : بالاشباع وبغيره : أي يظهر . والصفحة : الجانب : والمراد : اظهار ما ستره أفضل .

وذكر الباجي : أنه يضرب قاعدا ، قال : ويجرد الرجل في الحدود كلها ، ويترك على المرأة ما يسترها ولا يبقيا الضرب ، وقال ابن حنيفة والشافعي : لا يجرد في حد القذف ، ويكون الجلد في الظهر وما قاربه خلافا لأبي حنيفة والشافعي ، قولهما : يضرب سائر الأعضاء ويبقى الوجه والفرج . (المنتقى ص ١٤٢ ج ٧) .

(٦٩٩) أحسن : يفتح فسكون . وفدك : يفتحون : بينها وبين المدينة يومان ، وبينها وبين خير دون مرحلة .

وروى أن مدة التعريب كانت عاما . ويجمع بين الجلد والنفي لغير المحصن ، وهو مذهب الشافعي وأحمد ، وهذا في جانب آخر وعند مالك : يجمع بينهما للرجل دون المرأة والعبد ، وليس التعريب بداحل في الحد عند الحنفية ، بل هو سياسة مفوضة إلى را الامام ، ويحمل فعله على التعزيز أو النسخ ، أو لعدم العمل به ، لأنه زيادة على الكتاب بخبر الآحاد . (التعليق ص ٣٠٧) .

رجلا وقع على جارية بكر فأخبلها ، ثم اعترف على نفسه أنه زنى ولم يكن أحصن ، فأمر به أبو بكر فجلد الحد ثم نفى إلى فذلك .

٧٠٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا يحيى بن سعيد ، قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : إن رجلا من أسلم أتى أبا بكر ، فقال له : إن الآخر قد زنى ، فقال له أبو بكر : هل ذكرت هذا لأحد غيرى ، قال : لا ، قال أبو بكر : تب إلى الله واستتر بستر الله ، فإن الله يقبل التوبة عن عباده . قال سعيد : فلم تقر به نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب ، فقال له كما قال لأبي بكر ، فقال له عمر كما قال له أبو بكر ، قال سعيد : فلم تقر به نفسه حتى أتى النبي ﷺ فقال له : الآخر قد زنى ، فقال سعيد : فأعرض عنه رسول الله ﷺ ، فقال له ذلك مرارا ، كل ذلك يعرض عنه ، حتى إذا أكثر عليه بعث إلى أهله فقال : أيشتكى ، أبو جنة ؟ فقالوا : يا رسول الله إنه لصحيح ، قال أبكر أم ثيب ؟ قال : ثيب ، قال : فأمر به فرجم .

٧٠١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم يدعى هزالا : يا هزال ، لو سترته بردائك كان خيرا لك .

قال يحيى : فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال ، فقال يزيد : هزال جدى ، والحديث حق .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، لا يُحد الرجل باعترافه بالزنا حتى يُقر أربع مرات في مجالس مختلفة ، وكذلك جاءت السنة ، لا يؤخذ الرجل باعترافه على نفسه بالزنا حتى يُقر أربع مرات ، وهو قول أى حنيفة والعامة من فقهاءنا ، وإن أقر أربع مرات ثم رجع قبل رجوعه وغلّى سبيله .

٣ — باب الاستكراه فى الزنا

٧٠٢ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن عبداً كان يقوم على رقيق الخمس ، وأنه استكراه جارية من ذلك الرقيق ، فوقع بها ، فجلده عمر بن الخطاب ونفاه ، ولم يجلد الوليدة من أجل إنه استكراهها .

(٧٠١) الحديث أخرجه النسائي بسنده إلى الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن المنكدر ، عن ابن هزال ، عن أبيه ، يرفعه للنبي عليه السلام . وهزال : كشداد . والحديث يدل على أفضلية الستر على المسلم . قال الباجي : هزال هذا : هو هزال بن رئاب بن زيد بن كليب الأسلمى ، وذكر أنه يأمره بالتوبة وكتان الخطيئة . (المنتقى ص ١٣٥ ج ٧) .

(٧٠٢) الخمس : بضم تين ، وباسكان الثانى فى لفة : وهو حق الامام من الغنمة . واستكراه : أكره .

ولم يأخذ مالك بالنفى للرقيق . قال الباجي : نفاه : يحتمل أنه رأى فى ذلك رأى من يرى النفى على العبيد بالزنا وهو أحد قولى الشافعى ، ويحتمل أن يكون نفاه لما اقترف من الزنا ومن الاستكراه ويحتمل « بنفاه » أنه يباع بغير أرضها لتبعد عنها معرفته ، وحكاية عن ربيعة (المنتقى ص ١٤٥ ج ٧) .

٧٠٣ — أخبرنا مالك حدثنا ابن شهاب ، أن عبد الملك بن مروان قضى في امرأة أُصيبت مستكرهه بصداقها على من فعل ذلك .

قال محمد : إذا استكرهت المرأة فلا حدّ عليها ، وعلى من استكرهها الحدّ ، فإذا وجب عليه الحدّ بطل الصداق ، ولا يجب الحدّ والصداق في جماع واحد ، فإن دُرِيَء عنه الحدّ بشبهة وجب عليه الصداق . وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي والعامّة من فقهاءنا .

٤ — باب حد المالك في الزنا والسكر

٧٠٤ — أخبرنا مالك ، حدثنا يحيى بن سعيد ، أن سليمان بن يسار ، أخبره عن عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة المخزومي ، قال : أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا ولأئد من ولأئد الإمارة خمسين خمسين في الزنا .

٧٠٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني : أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تُحصَن فقال : إذا زنت ، فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعير ، قال ابن شهاب : لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة ، والضعير : الحبل .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، يجلد المملوك في حدّ الزنا نصف حدّ الحر ؛ خمسين جلدة ، وكذلك القذف وشرب الخمر السكر . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٧٠٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزناد ، عن عمر بن عبد العزيز : أنه جلد عبداً في فِرْيَةٍ ثمانين ، قال أبو الزناد : فسألت عبد الله بن عامر بن ربيعة فقال : أدركت عثمان بن عفان والخلفاء هلمّ جرّاً ، فما رأيت أحدا منهم ضرب عبداً في فِرْيَةٍ أكثر من أربعين .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا يُضرب العبدُ في الفِرْيَةِ إلا أربعين جلدةً نصف حدّ الحرّ . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(٧٠٤) عيّاش : بشد التحية ، وبالشين المعجمة . والفتية : الشباب الأحداث . والولأئد : الاماء .

وذهب بعض الفقهاء إلى أن الأمة : تجلد بما دون الحدّ أدها ، لأنها لا تمتنع عن الخروج فلا تكاد تمتنع عن القصور ، وقالت طائفة : لا حدّ على الأمة حتى تتزوج . والمزاد بالاحصان : التزوج . (الزرقاني ص ١٥٠ ج ٤) .

(٧٠٥) تحصن : بضم فسكون فكسر : أي تحصن نفسها بمقافها ، ويفتح ثالثة أيضا . ورويت من التفعيل أيضا .

وأنكر الطحاوي شرط عدم الاحصان على مالك ، وهو لم ينفرد به مالك ، بل تابعه عليه ابن عبيد ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب ، وهو ليس بقيد ، بل حكاية حال في السؤال ، ولذا جاء الجواب غير مقيد به . والتقيد بالاحصان للرجم : مراد به التزويج خلاف الاجماع ، فحد المحصنة الجلد ، لأن الرجم لا يتجزأ .. والضعير : الحبل المضفور ، والمراد المبالغة في التنفير من الأمة الزانية والأمر للاستحياب عند الجمهور خلافا للظاهرية . (الزرقاني ص ١٤٩ ج ٤ ، تنوير السيوطي ص ١٧٠ ج ٢) .

٧٠٧ — أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ، وسئل عن حدِّ العبد في الخمر فقال : بلغنا أن عليه نصف حد الحر ، وأن عمر وثمان وعليّا وعبد الله بن عمر جلدوا عبيدهم نصف حد الحر في الخمر . قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، الحد في الخمر والسكر ثمانون ، وحدّ العبد في ذلك أربعون . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٥ — باب الحد في التعريض

٧٠٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الرجال : محمد بن عبد الرحمن ، عن أمه : عمرة بنت عبد الرحمن : أن رجلين في زمان عمر استبّا ، فقال أحدهما : ما أبي بزان ولا أمي بزانية ، فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب ، فقال قائل : مدح أباه وأمه ، وقال آخرون : قد كان لأبيه وأمه مدح سوى هذا ، نرى أن تجلده الحد ، فجلده عمر الحدّ ثمانين .

قال محمد : قد اختلف في هذا على عمر أصحاب النبي ﷺ ، فقال بعضهم : لا نرى عليه حدّا مدح أباه وأمه ، فأخذنا بقول من درأ الحد منهم ، وفيمن درأ الحد وقال : ليس في التعريض جلد ، على بن أبي طالب . فبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٦ — باب الحد في الشراب

٧٠٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبره قال : خرج علينا عمر بن الخطاب فقال : إني وجدت من فلان ربح شراب فسألته ، فزعم أنه شرب طلاءً ، وأنا سائل عنه ، فإن كان يُسكر جلده الحد ، فجلده الحد .

٧١٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ثور بن زيد الدبلي ، أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل ، فقال له عليّ بن أبي طالب : أرى أن تضربه ثمانين ، فإنه إذا ما شربها سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، — أو كما قال — فجلد عمر في الخمر ثمانين .

(٧٠٧) الرجال : بالجيم المعجمة . وعدم الأخذ بالجلد في التعريض للاحتياط . وشبهه درء الحد ورد بها الخبر « ادعوا الخلود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله ، فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة » أخرجه الترمذي وغيره ، كما ذكره السخاوي . وأخذ بقول عمر بالحد في التعريض : مالك وأحمد . (التعليق ص ٣١٠ ، المقاصد الحسنة ص ٣٠) .

(٧٠٩) الطلاء : بكسر الطاء وبالد : ما طبخ من العصير حتى يغلظ ، وهو مشبه للقطران الذي تطلّى به الأهل الجرباء . والحد التام : ثمانون جلدة . (التعليق ص ٣١١) .

(٧١٠) الدبلي : بكسر الدال واسكان الياء . وسكر : زال عقله . وهذى : خلط وتكلم بما لا يتبني . واخرى : كذب وقذف . وأو كما قال : شك من الراوى . وفي سنن أبي داود والنسائي . أنه اجتمع المهاجرون والأنصار على الجلد بالثمانين واتفق الاجماع من الصحابة على ذلك ، كما ذكره ابن عبد البر . وما يروى أن الوليد جلد أربعين في خلافة عثمان ، لا يمنع من تمام الاجماع بعد عهد عثمان ، يتمتع على ذلك التابعون . (الزرقاني ص ١٦٧ ج ٤) .

كتاب الأشربة

١ - باب شراب البتع والغبراء وغير ذلك

٧١١ - أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة زوج النبي ﷺ ، قالت : سئل رسول الله ﷺ عن البتع فقال : كل شراب أسكر فهو حرام .

٧١٢ - أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار : أن النبي ﷺ سئل عن الغبراء فقال : لا خير فيها ، ونهى عنها ، فسألت زيدا ما الغبراء : فقال : السكركة .

٢ - باب تحريم الخمر وما يكره من الأشربة

٧١٣ - أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن ابن وُعلة المصري ، أنه سأل ابن عباس عما يُعصر من العنب ، فقال ابن عباس : أهدى رجل لرسول الله ﷺ راوية خمر ، فقال له النبي ﷺ : هل علمت أن الله حرمها ؟ قال : لا ، فسأرت الرجل إنسانا إلى جنبه ، فقال النبي ﷺ : بم ساررتة ؟ قال أمرته أن يبيعها ، فقال : إن الذي حرم شربها حرم بيعها ، قال : ففتح المزادتين حتى ذهب ما فيهما .

(٧١١) البتع : بكسر الموحدة وقد تفتح ، ويسكون الفوقية وقد تفتح : وهو : شراب الصل يتخله أهل اليمن . وما أسكر قليله مثل ما يسكر كثيره في الحرمة : كما في رواية النسائي مرفوعا : « ما أسكر كثيره قليله حرام » . وورد معناه عن أكثر من ثلاثين صحابيا .

وقالت الخنفة في نقيع التمر والزبيب وغيرهما من الأنبهة إذا غلى واشتد حره ولا يحد شاربها حتى يسكر ولا يكفر مستحله . وأما الذي من ماء العنب فحرام ، ويكفر مستحله لثبوت تحريمه بالدليل القطعي . (الزرقاني ص ١٧١ ج ٤ ، التعليق ص ٣١١) .

(٧١٢) الغبراء : بضم الغين المعجمة وفتح الباء الموحدة ويسكون التحتية ممدودا : قيل : نبيذ الذرة ، وقيل : نبيذ الأرز ، وبه جزم أبو عمر . وقال الهروي في بحر الجواهر : « والغبراء : كحمراء : شراب يأخذه أهل الحبشة من الذرة يسكر والأسكركة : بضم الهمزة واسكان المهملة ، وبكافين مفتوحين بينهما راء ساكنة » وفي بعض نسخ موطأ محمد : السكركة : بفتح السين ويسكون الكاف الأولى وفتح الراء والكاف الثانية : قال أبو عبيد : وهي : ضرب من الشراب يتخله الحبش من الذرة يسكر ، وكذلك قال الهروي في بحر الجواهر في تفسير السكركة .

والحديث أسنده ابن وهب عن عطاء عن ابن عباس . (الزرقاني ص ١٧١ ج ٤ ، التعليق ص ٣١٢ ، بحر الجواهر ص ١٩٩ ، ١٤٩) .

(٧١٣) ابن وُعلة : بفتح الواو ويسكون العين : اسمه عبد الرحمن ، تابعي صدوق . أهدى رجل . هو : كيسان الثقفي ، كما في رواية أحمد . والراوية : المزادة والقرية . وسارة : بتشديد الراء : كلمه سرا

وقد ذكر الحافظ أن الخمر حرمت سنة ثمان قبل فتح مكة (التعليق ص ٣١٢)

٧١٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر أن رجلا من أهل العراق قال لعبد الله بن عمر : إنا نبتاع من تمر النخل والعنب فنعصره خمرا ، فنبيعه ، فقال له عبد الله بن عمر : إلى أشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الجن والإنس أئى لا أمركم أن تبتاعوها فلا تبتاعوها ولا تعصروها ولا تسقوها ، فإنها رجس من عمل الشيطان .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، ما كرهنا شربه من الأشربة الخمر والسكر . ونحو ذلك ، فلا خير في بيعه ولا أكل ثمنه .

٧١٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حُرِمَها في الآخرة فلم يُسَقَّها .

٧١٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري ، عن أنس بن مالك : أنه قال : كنت أسقى أبا عُبَيْدة بن الجراح وأبا طلحة الأنصاري أئى بن كعب شراها من فضيخ وتمر ، فأتاهم آت فقال : إن الخمر قد حرمت ، فقال أبو طلحة : يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسرها ، فقامت إلى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى تكسرت .

قال محمد : النقيع عندنا مكروه ، ولا ينبغي أن يُشرب من البُسْر والتمر والزبيب . وهو قول أبي حنيفة إذا كان شديدا يُسكر .

(٧١٤) العراق : الاقليم المعروف : يذكر ويؤث ، وفي نسخة يئى « رجلا » بدل رجل ، وكانوا يبيعونها ، لأنهم إما أن يكونوا حديثي عهد بالاسلام ، فلم يبلغهم تحريم الخمر ، وإما أنه بلغهم لكن ظنوا أن المحرم الشرب دون البيع . وبتاعوها : تشتروها . والرجس : الحبث المستقذر . والسكر : بفتحين : نقيع التمر إذا غلا واشتد ولم يطبخ . (الزرقاني ص ١٧٤ ج ٤ . والتعليق ص ٣١٢) .

(٧١٥) حرمتها : بصيغة المجهول ، من الحرمان . والمراد : من حرمانه منها في الآخرة عدم دخوله الجنة إلا أن يعفو الله عنه . وقيل : يدخل الجنة ولا يشربها ، لأنه استعجل ما أمر بتأخيرها ووعد به ، فحرمه عند ميقاته ، كالوارث إذا قتل مورثه استعجلا لميراثه فإنه يحرم منه ولا يرثه . (الزرقاني ص ١٧١ ج ٤) .

(٧١٦) أبو طلحة : زيد بن سنبلى الأنصاري ، زوج أم أنس . والفضيخ : بفتح الفاء وكسر الضاد : شراب يتخذ من البسر المفضوخ أى المشروخ . قال الهروي : فضيخ كأمر : شراب يتخذ من البسر المفضوخ ، وأنضج البسر : إذا بدت فيه حمرة . والجرار : جمع جرة : الطرف من الخزف والطين . والمهراس : بكسر فسكون : الحجر المستطيل ينقر ويدق فيه ويترصاً منه . والنقيع : ما يلقى في الحاية لتخرج حلاوته ، والبيد : النىء من ماء الزبيب إذا طبخ أدنى طبخة . (الزرقاني ص ١٧٣ ج ٤ ، والتعليق ص ٣١٣ ، بحر الجواهر ص ٢٢٨) .

٣ - باب الخليطين

٧١٧ - أخبرني مالك ، أخبرني الثقة عندي ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن عبد الرحمن ابن حُباب الأسلمي ، عن أبي قتادة الأنصاري أن النبي ﷺ نهى عن شرب التمر والزبيب جميعا ، والزُّهُو والرَّطْب جميعا .

٧١٨ - أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار : أن النبي ﷺ نهى عن نبيذ البُسْر والتمر والزبيب جميعا .

٤ - باب نبيذ الدُّبَاء والمزْفَت

٧١٩ - أخبرني مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر : أن النبي ﷺ خطب في بعض مغازيه ، قال ابن عمر : فأقبلت نحوه فانصرف قبل أن أبلغه ، فقلت : ما قال ؟ قالوا : نهى أن يُنْبَذَ في الدُّبَاء والمزْفَت .

٧٢٠ - أخبرنا مالك ، أخبرنا العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ : نهى أن يُنْبَذَ في الدُّبَاء والمزْفَت .

(٧١٧) الثقة عندي : قيل : مخزومة بن بكير ، وقيل : ابن لميعة . وبكير بالتصغير . والحباب : بضم ففتح مع التخفيف . وإنما نهى عن شرب المنتبذ من التمر مع الزبيب ، لأن أحدهما يشتد به الآخر فيسرع الاسكار وهو نهى كراهة ، وقيل : نهى تحريم وإن لم يكن مسكرا . والزهُو : البسر الملون (الامام ص ٤٧٩) والحديث رواه البخاري وروى نحوه مسلم . قال ابن عبد البر : أحاديث الباب صحيحة متواترة تلقاها الناس بالقبول .

وفي موطأ يحيى : قال مالك : وهو الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم يبلدنا : أنه يكره ذلك لنبي رسول الله ﷺ عنه . ومراده : سواء نبذ كل واحد على حدة أو نبذاً جميعا ، وأجازه الحنفية ، حملا للنهي على السرف ، وقد كانوا في ضيق من العيش قال في تنسيق النظام : وهذا هو : الخليطان ، وقد حرهما محمد من أصحابنا ، وبه يفتي عند الحنفية . (تنسيق النظام ص ٢٠٢) .

(٧١٩) قالوا نهى : ابهام القائل هنا لا يضر بالرواية ، لأنه صحاحي يروى عنه صحاحي والدُّبَاء : بضم الدال وشد الموحدة : القرع . والمزفت : المظلي بالزفت ، وهو القار .

والنهي عن الانتباز ليهما : لأنه يسرع إليهما الاسكار . وقد ورد النهي أيضا عن الانتباز في الختم : وهو : بفتح فسكون : الجرة الخضراء . وورد أيضا ، النهي عن النقر : وهو : المتخذ من أصل النخلة .

وقد نسخ النهي عن الانتباز في هذه الأوعية في رأي الحنفية والشافعية ، لما صح من الإذن في ذلك ، كما ذكره الحازمي في الاعتبار (تنسيق النظام ص ٢٠٠)

٥ - باب نبذ الطلاء

٧٢١ - أخبرنا مالك ، أخبرنا داود بن الحصين ، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ ، عن محمود بن لبيد الأنصاري : أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكّا إليه أهل الشام وباء الأرض وثقلها ، قالوا : لا يصلح لنا إلا هذا الشراب ، قال : اشربوا العسل ، قالوا : لا يصلحنا العسل ، قال رجل من أهل الأرض : هل لك أن أجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر ، قال : نعم ، فطبخوه حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ، فأتوا به عمر بن الخطاب ، فأدخل إصبعه فيه ثم رفع يده فتبعه يتمطط ، فقال : هذا الطلاء مثل طلاء الإبل ، فأمرهم أن يشربوه ، فقال له عبادة بن الصامت : أحللتها والله ، قال : كلا والله ما أحللتها ، اللهم إني لا أحل شيئاً حرّمته عليهم ، ولا أحرم عليهم شيئاً أحلّته لهم .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بشرب الطلاء الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وهو لا يسكر ، فأما كل معتق يسكر فلا خير فيه .

(٧٢١) ثقلها : بكسر الهمزة وفتح القاف : ضد الخفة . والمراد بالأرض : أرض الشام . ويتمطط : يتمدد . وطلاء الإبل : القطران . والضمير في « أحللتها » للخمر .

وحملت رواية حد عمر ابنه في شرب الطلاء على أنه اجتهد من عمر تغير فيه اجتهدا آخرها . وما ذهب أقل من ثلثيه من الطلاء : لا يحل عند الحنفية ، والطلاء : عندهم منه حلال ومنه حرام . (التعليق ص ٣١٤) .

كتاب الفرائض

٧٢٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن قبيصة بن ذؤيب : أن عمر بن الخطاب فرض للجد الذي يفرض له الناس اليوم .

قال محمد : وبهذا نأخذ في الجد ، وهو قول زيد بن ثابت ، وبه يقول العامة . وأما أبو حنيفة فإنه كان يأخذ بقول أبي بكر الصديق وعبد الله بن عباس : فلا يرث الإخوة معه شيئاً .

٧٢٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة ، عن قبيصة بن ذؤيب : أنه قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله من شيء ، وما علمت لك في سنة نبي الله شيئاً ، فارجمي حتى أسأل الناس ، قال فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبه : سمعت رسول الله ﷺ أعطاهما السدس ، فقال : هل معك غيرك ، فقال محمد بن مسلمة فقال مثل ذلك ، فأنفذه لها أبو بكر ، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأل ميراثها ، فقال مالك في كتاب الله من شيء وما كان القضاء الذي قضى به إلا لغيرك ، وما أنا بزائد في الفرائض من شيء ، ولكن هو ذاك السدس ، فإن اجتمعنا فيه فهو بينكما ، وأيتكما خلت به فهو لها .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا اجتمعت الجدتان : أم الأم وأم الأب فالسدس بينهما ، وإن خلت به إحداهما فهو لها ، ولا ترث معها جدة فوقها ، وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهاءنا .

(٧٢٢) قبيصة : بفتح فكسر ، وذؤيب : بالتصغير .

والذي كان يفرضه الناس يومئذ : هو ما ذكره يحيى في موطئه عن مالك : أن الخليفين عمر وعثمان كانا يعطياه النصف مع الأخ الواحد ، والثلث مع الاثنين ، فإن كثرت الأخوة فله الثلث لا ينقص عنه كما نقله زيد بن ثابت .

وحكى عن أبي بكر الصديق : أن الجد محبوب . ومنشأ الخلاف في ذلك عدم النص الذي يفيد تقدير سهم الجد مع الأخوة وكان له شبه بالأب في بعض الأحكام وشبه بالأخ في بعضها ، فكان مثار الاجتهاد ، وقد ورثه مالك والشافعي . (المنتقى ص ٢٣٤ ج ٦ ، الحجج لمحمد ص ٢٨٧) .

(٧٢٣) خرشة : بفتحات . وعثمان بن اسحق من التابعين ، وثقة ابن معين . والحديث روى عن ابن شهاب عن قبيصة من غير واسطة عند غير مالك ، قال ابن عبد البر : والحق ما قال مالك ، وقد تابعه عليه أبو أويس ، وقال الترمذي والنسائي : الصواب حديث مالك . وقال ابن حجر في التلخيص الحبير : صورته مرسل ، فإن قبيصة لا يصح له سماع من أبي بكر ، ولا يمكن شهوده للقصة ، لأنه ولد عام الفتح على الصحيح . والجدة التي جاءت للصديق : أم الأم ، والتي جاءت إلى عمر : أم الأب ، كما تدل عليه رواية ابن ماجه . (التعليق ص ٣١٥) .

١ - باب ميراث العمة

٧٢٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم : أنه كان يسمع أباه كثيراً يقول : كان عمر بن الخطاب يقول : عجباً للعمة ثورث ولا ترث .

قال محمد : إنما يعنى عمر بهذا فيما نرى : أنها ثورث : لأن ابن الأخ ذو سهم ، ولا ترث : لأنها ليست بذات سهم : ، ونحن نروى عن عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود : أنهم قالوا فى العمة والحالة : إذا لم يكن ذو سهم ولا عصبه فللحالة الثلث ، وللعمة الثلثان ، وحديث يرويه أهل المدينة لا يستطيعون ردّه أن ثابت بن الدحداح مات ولا وارث له ، فأعطى رسول الله ﷺ ماله أبا لبابة بن عبد المنذر ، وكان ابن أخته ، ميراثه ، وكان ابن شهاب يورث العمة وذوى القربات بقربائهم ، وكان من أقره أهل المدينة وأعلمهم بالرواية .

٧٢٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا محمد بن أبي بكر ، عن عبد الرحمن بن حنظلة بن عجلان الزرقى ، أنه أخبره . عن مولى لقريش كان قديماً يقال له ابن مرسل . قال . كنت جالساً عند عمر ابن الخطاب قال . فلما صلى صلاة الظهر قال . يا يرفاً هلم ذلك الكتاب لكتاب كان كُتبه فى شأن العمة يسأل عنه ويستخير الله فيه . هل لها من شيء فأتى به يرفاً . ثم دعا بتنور فيه ماء أو قدح فمحا ذلك الكتاب فيه ثم قال لو رضيت الله أكره . لو رضيت الله أكره .

٢ - باب النبی ﷺ هل يورث

٧٢٦ - أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ

(٧٢٤) العمة والحالة : من ذوى الأرحام ، وهم : من لا سهم لهم مقدراً وليسوا بعصبات . وأكثر الصحابة على أنهم يورثون عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات . وبه قال الحنفية . ولا يورثون عند مالك والشافعى ، والمال لبيت المال . وذكر الباجي : أن المعروف عن عمر : منع العمة من الميراث .

وذوو الأرحام : بنو البنت وبنو الأخت وبنات الأخ من الأب والأم ، وبنات الأخ من الأب وبنو الأخوة من الأم ، والعمة والحالة ، وبنات العم والحال ، والعم أخو الأب للأم وأولاده ، والمجدة أم أبي الأم .

وذكر الباجي : أن بنت البنت لا ترث مع الأخ المساوى لها فى القرابة ، فوجب أن لا ترث إذا انفردت ، مثل بنت العمة ، وليس هناك مساواة بين الأخ لأم وأب ، وبين الأخ لأب فى القرابة فلا يلزمنا . (المتقى ص ٢٤٣ ج ٦ ، التعليق ص ٣١٦ ، الحجج لمحمد ص ٣٩٠) .

(٧٢٥) مرسى : بكسر فسكون . كما فى المبنى : ويرفأ : بفتح فسكون آخره ألف وبهمز : مخضرم أدرك الجاهلية وحج مع عمر فى خلافة أبي بكر . والتنور : بفتح فسكون : اناء يشبه الطست . (التعليق ص ٣١٦) .

(٧٢٦) صدقة : بالرفع . وعامل : المراد به الخليفة بعده .

ودهب الشيعة إلى أن « ما فى الحديث » نافية ، و« صدقة » بالنصب على المفعولية . والمعنى : أنهم يورثون فيما عدا ما تركوه صدقة . وهو معارض بصرح النص « لا تقسم ورثتى ديناراً » . (التعليق ص ٣١٧)

قال : لا تُقسم ورثتي دينارا ، ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤونة عاملي فهو صدقة .

٧٢٧ — أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي ﷺ ، أن نساء النبي ﷺ حين مات رسول الله ﷺ أردن أن يعثن عثمان بن عفان إلى أبي بكر : يسألنه ميراثهن من رسول الله ﷺ ، فقالت لهن عائشة : أليس قد قال رسول الله ﷺ : لا تُورث ، ما تركنا صدقة .

٣ — باب لا يرث المسلم الكافر

٧٢٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب عن عمر ابن عثمان بن عفان ، عن أسامة بن زيد : أن رسول الله ﷺ قال : لا يرث المسلم الكافر . قال محمد : وهذا نأخذ ، لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم ، والكفر ملة واحدة ، يتوارثون به وإن اختلفت مللهم : يرث اليهودي النصراني والنصراني اليهودي . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٧٢٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن علي بن حسين ، قال : ورث أبا طالب عقيل ، وطالب ولم يرثه علي .

(٧٢٨) عمر بن عثمان : يضم عين عمر : في رواية مالك عن ابن شهاب ، وعند جميع أصحاب مالك : عمرو : بالفتح . ورواية ابن بكر : بالشك . ولعثمان ابنان : عمرو وعمرو ، والمحدثون يخطئون مالكا ويصححون أنه بالفتح ، وقد سئل مالك فيه فقال : هكذا حفظنا وهكذا وقع في كتابي ، ونحن نخطئ ، ومن يسلم من الخطأ .

وعلى كل حال : فالمتن صحيح ، ولا يلزم من تفرد مالك به الشذوذ ولا النكارة ، لأن كلا منهما ثقة . وبقية الحديث عن أصحاب ابن شهاب « ولا الكافر المسلم » والرواية مختصرة . وقال الباجي : وأما المرتد فلا يرثه ورثته المسلمون ، وماله في بيت المال .

وأما الزنديق الذي يظهر منه كفر كان يسره ، فقيل : يقتل حدا لا كفرا ، وقيل : يقتل كفرا مع ادعائه الاسلام ، وعلى أنه يقتل حدا : يرثه ورثته ، وعلى أنه يقتل كفرا : الورثة ، ولمالك فيه قولان . (المنتقى ص ٢٥ ج ٦) .

(٧٢٩) علي بن حسين : هو الملقب بزين العابدين . وأبو طالب : تولى قبل الهجرة . وعقيل : بفتح العين : أسلم عام الفتح . وطالب : مات كافرا قبل بدر . وكان عقيل وأبو طالب وقت موت أبي طالب كافرين ، وأقر عليه السلام عقيلاً على ما بيده مما تركه طالب ، وكان عقيل قد باع الدور كلها . واقاربه عليه السلام لعقيل لما بيده كان لتأليفه واستمالته للاسلام أو لأقرار تصرفات الجاهلية . وكان علي وجعفر مسلمين فلم يرثا . (الزرقاني ص ١٢٠ ج ٣)

٤ — باب ميراث الولاء

٧٢٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، أن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، أخبره أن أباه أخبره ، أن العاص بن هشام هلك وترك بنين له ثلاثة ابنين لأم ورجلا لعلّة فهلك إحدى الابنين الذين هما للأم ، وترك مالا وموالى ، فورثه أخوه لأمه وأبيه ، وورث ماله وولاء مواليه ، ثم هلك أخوه وترك ابنة وأخاه لأبيه فقال ابنة : قد أحرزْتُ ما كان أبى أحرز من المال وولاء الموالى وقال أخوه : ليس كله لك إنما أحرزت المال ، فأما ولاء الموالى فلا ، أرأيت لو هلك أخى اليوم ألسْتُ أرثه أنا ، فاختصموا إلى عثمان بن عفان فقضى لأخيه بولاء الموالى .

قال محمد : وهذا نأخذ ، الولاء للأخ من الأب دون بنى الأخ من الأب والأم . وهو قول أبى حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٧٣١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، أن أباه أخبره أنه كان جالسا عند أبان بن عثمان ، فاختصم إليه نفر من جُهيينة ونفر من بنى الحرث بن الخزرج ، وكانت امرأة من جُهيينة تحت رجل من بنى الحرث بن الخزرج يقال له إبراهيم بن كليب ، فماتت فورثها ابنها وزوجها ، وترك مالا وموالى ، ثم مات ابنها ، فقال ورثته : لنا ولاء الموالى ، وقد كان ابنها أحرزه ، وقال الجُهيونيون : ليس كذلك ، إنما هم موالى صاحبتنا فإذا مات ولدها . فلنا ولاؤهم ونحن نرثهم ، فقضى أبان بن عثمان للجُهييين بولاء الموالى .

قال محمد : وهذا أيضا نأخذ ، إذا انقرض ولدها الذكور رجع الولاء وميراث من مات بعد ذلك من موالها إلى عصبتها . وهو قول أبى حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

(٧٣٠) المتخاصمان : ابن العاص وابن ابنه الآخر . وفي هذه القصة اشكال : ذكره ابن حجر في « تعجيل المنفعة » لأن العاصى قتل يوم بدر كافرا ، فكيف يموت في زمن عثمان ويتحاكم لإيرثه ؟ قال ابن حجر : والذي يرفع الاشكال : أن يكون التحاكم في الإرث قد تأخر إلى زمن عثمان . وذكر الزرقاني : أن ذلك سهو ؛ فإنه لم يتحاكم في إرث العاص بن هشام ، والمذكور في الخبر : أنه مات وخلف شقيقين ، وواحدا لأم أخرى ، والذي تخاصم إلى عثمان : هو ابن العاص الذي كان من أم أخرى ، وابن ابنه الذي مات أبوه ، وقد كان أبوه ورث شقيقه ماله وولاء مواليه لموته بلا ولد ، فاختصموا في ولاء الموالى دون الإرث ، ولا ذكر في الخبر لميراث العاصى أصلا ، فلا اشكال . (تعجيل المنفعة ٢٠٣ والزرقاني ص ٩٨ ج ٤) .

(٧٣١) جُهيينة : بضم ففتح . وكليب : بالتصغير . وأحرره : ضمه وحازره . ولم يكن الولاء لبنى الأخ لأب وأم ، لأن الولاء ليس مال ، وإن كان أثر الملك فليس له حكم المال ، فلا تبرى فيه سهام الورثة المقدرة ، وإنما هو سبب يورث به بطريق العصبوة ، فيعتبر من الأقرب فالأقرب (الزرقاني ص ٩٩ ج ٤ ، التعليق ص ٢١٨) .

٧٣٢ — أخبرنا مالك ، أخبرني مخبر ، عن سعيد بن المسيّب ، أنه سئل عن عبد له ولد من امرأة حرة ، لمن ولاؤهم ؟ قال : إن مات أبوهم وهو عبد لم يعتق فولاؤهم لموالى أمهم .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، وإن أعتق أبوهم قبل أن يموت جرّ ولاؤهم فصار ولاؤهم لموالى أبيهم ، وهو قول أى حنيفة والعامّة .

٥ — باب ميراث الحميل

٧٣٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا بُكَيْر بن عبد الله بن الأشجّ ، عن سعيد بن المسيّب ، قال : أى عمر بن الخطاب أن يورث أحداً من الأعاجم إلا ما ولد في العرب .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا يورث الحميل الذى يسبى أو تسبى معه امرأة ، فتقول : هو ولدى ، أو تقول هو أخى ، أو تقول هى أختى ، ولا نسب من الأنساب يورث إلا بيّنة ، إلا الوالد والولد فإنه إذا دعا الوالد أنه ابنه وصدّقه فهو ابنه ، ولا يحتاج فى هذا إلى بيّنة ، إلا أن يكون الولد عبداً فيكذبه مولاه بذلك ، فلا يكون ابن الأب مادام عبداً حتى يصدقه المولى ، والمرأة إذا ادّعت الولد وشهدت امرأة حرة مسلمة على أنها ولّدته وهو يصدّقها وهو حرّ فهو ابنها وهو قول أى حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(٧٣٢) لى رواية بحسبى : عن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيّب . ومخبر : أى محدث أو ناقل وهو عكرمة ، وكان لسعيد فيه كلام ، فكان مالك يعبر عنه لى الموطأ بمخبر ، وبرجل ، وعكرمة : احتج به أصحاب السنن ، وهو مولى ابن عباس . قال فى التقريب : ثقة ثبت ، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا يثبت عنه بدعة . وولد : بفتحين ، وبضم فسكون . (التعليق ص ٣١٨ ، تقريب التهذيب ص ٣٠ ج ٢) .

(٧٣٣) لى رواية بحسبى : عن مالك عن الثقة عنده أنه سمع سعيد بن المسيّب . والحميل : الذى يحمل من بلده إلى دار الاسلام ، ومثله : الصبى : تحمله المرأة وتقول : هذا ابنى ، ويطلق الحميل : على كل نسب كان فى الأعاجم وأهل الحرب ، وبمجرد الاقرار والدعوى بالقرابة لغير العرب من غير بيّنة يعتبر تهريماً للمال إلى غير بلاد المسلمين . (التعليق ص ٣١٩) .

فصل الوصية

٧٣٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته عنده مكتوبة .
قال محمد : بهذا نأخذ هذا حسن جميل .

٦ — باب الرجل يوصي عند موته بثلاث ماله

٧٣٥ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، أن أباه أخبره أن عمرو بن سليم الزُّرْقِي أخبره : أنه قيل لعمر بن الخطاب : إن ههنا غلاماً يفاعاً من غَسَّان ، ووارثه بالشام ، وله مال ، وليس ههنا إلا ابنة عم له ، فقال عمر : مروه فليوص لها ، فأوصى لها بمال يقال له بئر جُشَم ، قال عمرو بن سليم ، فبعتُ ذلك المال بثلاثين ألفاً بعد ذلك ، وابنة عمه التي أوصى لها هي أم عمرو ابن سليم .

٧٣٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه قال : جاءني

• في نسخة التعليق « فصل في » بالصاد المهملة ، وفي النسخة (ب ، ج) « فضل » بالمعجمة والأول أنسب .

(٧٣٤) الحديث يدل على جواز الاعتماد على الكتابة واعتبار الخط ولو لو يقترون ذلك بالشهادة وخص أحمد ذلك بالوصية ، قال القرطبي : ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق ، وإلا فالوصية المشهود بها متفق عليها ولو لم تكن مكتوبة .

والجمهور على أن الوصية مستحبة وأوجبها ابن جرير ، والآية منسوخة . والحق : يراد به : الحرم والاحتياط ، فلا دلالة على الوجوب ، وعلى أنه يدل على الحق ، فتفويض الوصية إلى إرادة الموصي قرينة على الندب . ولم يوص ابن عمر راوي الحديث ، ولو كانت واجبة لما تركها ، وخص السلف استحبابها للمريض لأطراد العادة بأنها إنما تكون من المريض . (الزرقاني ص ٤٥٩ ج ٤) .

(٧٣٥) اليفاع : بفتحين : المراد به : المراهق الذي لم يبلغ . وغسان : قبيلة من الأزدي . وجشم : بضم ففتح .

ووصية العبي : صحيحة إذا كان مميزاً ، عند مالك . وإذا بلغ سبعا في قول للشافعي . وليست بصحيحة عند الحنفية وأهل الظاهر . (التعليق ص ٣٢٠) .

(٧٣٦) كانت حجة الوداع في السنة العاشرة . وروى أن مرض سعد كان عام الفتح ، وقد كان لسعد ورثة غير الهنت من العصابات من بني زهرة . وكانوا كثيراً ..

وفي بعض ألقاظ الرواية « أفأوصي » بدل « أتصدق » . والثالث : بالنصب ، على الاغراء ، أو بفعل مضمر نحو « عين » . وبالرفع ، خبر لمبتدأ محذوف : أي المشروع الثالث ، أو مبتدأ محذوف الخبر : أي الثالث كاف ، أو فاعل فعل مقدر : أي يكفيك . والوصية مستحبة بالثالث عند بعض الفقهاء ، وبأقل منه عند بعضهم ، وقدره عمر بالربع ، وفضل أبو بكر الوصية بالخمسة ، وأوصى أنس بمثل نصيب أحد ولده .

وأن تذر : بفتح الهزرة : مصدرية ناصبة للفعل ، والموضع : رفع بالابتداء ، وخبر : خبره ، والجملة خبر : أنك . ويجوز كسر إن ، على أنها حرف شرط والفعل مجزوم ، وجواب الشرط محذوف تقديره : فهو خير .

والعالة : الفقراء ويتكفف : يسأل . وما تحمل : فيه ما بمعنى الذي ، وقيل : كافة . وحتى عاطفة . (تنسيق النظام ص ٢٣١ ، الأحرز ص ٣٧٠ ج ٥) .

رسول الله ﷺ عام حجة الوداع يعودني من وجع اشتد لي ، فقلت : يا رسول الله بلغ لي من الوجع ما ترى ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة لي ، أفأتصدق بثلثي مالي ، قال : لا ، قال : بالشرط ، قال : لا ، قال : فبالثلث ، ثم قال رسول الله ﷺ : الثلث والثلث كثير — أو كبير — إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها حتى ما تجعل في امرأتك ، قال : قلت يا رسول الله أخلف بعد أصحابي ، قال : إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً تبتغي به وجه الله تعالى إلا ازددت به درجة ورفعة ، ولعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون ، اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم ، لكن البائس سعد بن خولة ، يرثي له رسول الله ﷺ إن مات بمكة .

قال محمد : الوصايا جائزة في ثلث مال الميت بعد قضاء دينه ، وليس له أن يوصي بأكثر من ثلثه ، وإن أوصى بأكثر من ثلثه فأجازته الورثة بعد موته فهو جائز ، وليس لهم أن يرجعوا بعد إجازتهم ، وإن ردوا رجع ذلك إلى الثلث ، لأن النبي ﷺ قال : الثلث والثلث كثير ، فلا يجوز لأحد وصية بأكثر من الثلث إلا أن يميزوا الورثة . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٧ — باب الأيمان والندور وأدى ما يجزىء

في كفارة اليمين

٧٣٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يكفر عن يمينه بإطعام عشرة مساكين ، لكل إنسان مد من حنطة ، وكان يعتق الجوار إذا وكّد في اليمين .

٧٣٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، قال : أدركت الناس وهم إذا أعطوا المساكين في كفارة اليمين أعطوا مدًا مدًا من حنطة ، بالمد الأصغر ، ورأوا أن ذلك يجزىء عنهم .

(٧٣٧) فسر نافع التوكيد في اليمين : بأنه الترداد لليمين في شيء واحد : أي تكرارها . والجوار : جمع جارية . وفي رواية يحيى : الرقاب المتعددة . ومذهب ابن عمر في كفارة اليمين التي لم تؤكد : الإطعام ، فإن عجز فالصيام . وظاهر الكتاب : التخيير مطلقاً . والمد : بضم الميم وتشديد الدال : ربع صاع ، وقيل : نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير ، كصدقة الفطر . (أوجز المسالك ص ١٥١ ج ٤) .

(٧٣٨) الناس : يراد بهم الصحابة . والمد الذي كان في الحجاز : مد أصغر ، ومد أكبر ، فالأصغر : مداه عليه السلام ، والأكبر : مد هشام بن اسماعيل الخزومي ، وكان عاملاً على المدينة لبني أمية .

ومذهب مالك : أن الكفارات كلها وزكاة الفطر وزكاة العشور : بالمد الأصغر . وكفارة الظهار : بالأكبر . (الزرقاني ص ٦٦ ج ٣ ، والتعليق ص ٣٢٢) .

٧٣٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر قال : من حلف بيمين فوكدها ثم حنث فعليه عتق رقبة أو كسوة عشرة مساكين ، ومن حلف بيمين فلم يوكدها فحنث فعليه إطعام عشرة مساكين ، لكل إنسان مد من حنطة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .

قال محمد : إطعام عشرة مساكين غداء وعشاء ونصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أو شعير .

٧٤٠ — قال محمد : أخبرنا سلام بن سليم الحنفى ، عن أبى إسحاق السبيعى عن يرفاً مولى عمر ابن الخطاب ، قال : قال عمر بن الخطاب : يا يرفاً : إني أنزلت مال الله منى منزلة اليتيم ، إذا احتجبت أخذت منه ، وإذا أيسرت رددته ، وإن استغنيت استعفت ، وإلى قد وُلّيت من أمر المسلمين أمراً عظيماً ، فإذا أنت سمعتى أحلف على يمين فلم أمضها فأطعم عني عشرة مساكين ، خمسة أصنوع بُرٌّ ، بين كل مسكينين صاع .

٧٤١ — قال محمد : أخبرنا يونس بن أبى إسحاق ، حدثنا أبو إسحاق ، عن يسار بن نعيم ، عن يرفاً غلام عمر بن الخطاب ، أن عمر بن الخطاب قال له : إن على أمرأ من أمر الناس جسيماً فإذا رأيتى قد حلفت على شيء فأطعم عني عشرة مساكين ، كل مسكين نصف صاع من بر .

٧٤٢ — قال محمد : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن منصور بن المعتمر ، عن شقيق بن سلمة ، عن يسار بن نعيم ، أن عمر بن الخطاب أمر أن يكفر عن يمينه بنصف صاع لكل مسكين .

٧٤٣ — قال محمد : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن عبد الكريم ، عن مجاهد ، قال : في كل شيء من الكفارة فيه إطعام المساكين نصف صاع لكل مسكين .

(٧٣٩) المد للمسكين : من غالب قوت البلد عند مالك والشافعى ، ومن البر أو نصف صاع من غيره : من الشعير والتمر عند أحمد . ونصف صاع من بر أو نصفه من شعير أو تمر ، عند الحنفية .

وظاهر الحديث : عدم التتابع في الصيام . (الأجزاء ص ١٥٠ ج ٤) .

(٧٤١) يونس بن أبى إسحق : هو : السبيعى : بفتح السين وكسر الباء ، وكنيته : أبو إسرائيل ، كوفى صدوق بهم قليلاً ، كما في التقريب . ونعيم : بالتصغير ، وكان ابن نعيم : مولى لعمر . ثقة كما في التقريب . (التقريب ص ٣٨٤ ، ٣٧٣ ج ٢) .

٨ — باب الرجل يحلف بالمشى إلى بيت الله

٧٤٤ — أخبرنا مالك ، أخبرني عبد الله بن أبي بكر ، عن عمته ، أنها حدثته عن جدته : أنها كانت جعلت عليها مشيا إلى مسجد قباء ، فماتت ولم تقضه ، فأفتى ابن عباس ابنتها أن تمشى عنها .

٧٤٥ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن أبي حبيبة ، قال : قلت لرجل وأنا حديث السن ليس على الرجل يقول : على : المشى إلى بيت الله ، ولا يسمى نذرا شيئا ، فقال الرجل : هل لك إلى أن أعطيك هذا الجرو لجرو قثاء في يده ، وتقول : على مشى إلى بيت الله ، قلت : نعم ، فقلته ، فمكثت حيناً حتى عقلتُ فقل لي : إن عليك مشيا ، فجئت سعيد بن المسيب فسألته عن ذلك ، فقال : عليك مشى ، فمشيت .

قال محمد : وبهذا نأخذ : من جعل عليه المشى إلى بيت الله لزمه المشى . إن جعله نذرا أو غير نذر . وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

٩ — باب من جعل على نفسه المشى ثم عجز

٧٤٦ — أخبرنا مالك ، عن غروة بن أذينة ، أنه قال : خرجت مع جدّة لي تمشى ، وكان عليها مشى حتى إذا كنا ببعض الطريق عجزت فأرسلت مولى لها إلى عبد الله بن عمر ليسأله ، وخرجت مع المولى ، فسأله ، فقال عبد الله بن عمر : مُرها فلتركب ثم لَتمش من حيثُ عجزت .

(٧٤٤) عمة عبد الله : هي : عمرة بنت حزم الصحابية على الصحيح . وقباء بضم القاف على ثلاثة أفعال من المدينة . وقضاء المشى وغيره على الميت : مذهب ابن عباس ، كما رواه عنه ابن أبي شيبة . ولا يعارض هذا ما رواه النسائي « لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد » لأن النفي في حق الحي ، والاثبات في حق الميت . ولم يأخذ الأئمة الأربعة بمذهب ابن عباس في المشى . وفي موطأ يحيى : وسمعت مالكا يقول : لا يمشى أحد عن أحد ، لأن المشى طاعة بدنية ولا نيابة فيها عند مالك . (الزرقاني ص ٥٧ ج ٣ ، الأوجز ص ١٢٠ ج ٤) .

(٧٤٥) ابن أبي حبيبة : مولى الزبير بن العوام . والجرو : مثلث الجيم والكسر أفصح : الصغير من كل شيء . وجرو القثاء : الصغير منها ، شبه للينه بصغار الكلاب التي يختص بها الاسم في العرف .

والمعروف عن ابن المسيب : أنه لا شيء عليه حتى يقول : على نذر مشى ، والاسناد إليه هنا صحيح . ولا يلزم هذا النذر عند مالك ، لأنه خال عن نية العبادة ، قال ابن عبد الحكم : من جعل على نفسه المشى إلى مكة : إن لم يرد حججا ولا عمرة فلا شيء عليه . (الزرقاني ص ٢٥٨) .

(٧٤٦) أذينة : بالتصغير ، واسمه يحيى بن مالك ، كان شاعرا ، وهو ثقة كما في تعجيل المنفعة ، وليس له في الموطأ غير هذا الخبر وفي رواية يحيى : قال مالك : ونرى مع ذلك عليها الهدى . قال الباجي : يريد تفريق مشيا ، لأن المشى في سفر واحد لا بد أن يكون بغير تفريق شرطا في صحة المشى أو سنة من سنته ومتمما لصفته ، فإذا دخل عليه التقص بالتفريق لزم الدم . والهدى في ذلك : بدنة ، فإن لم يجد بكرة ، فإن لم يجد نشاة ، فإن لم يجد قسيام عشرة أيام ، كما رواه ابن المواز وابن حبيب . (الأوجز ص ١٠ ج ٤ . تعجيل المنفعة ص ٢٨٥) .

قال محمد : قد قال بهذا قوم ، وأحب إلينا من هذا القول : ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

٧٤٧ — قال محمد : أخبرنا شعبة بن الحجاج : عن الحكم بن عتيبة ، عن إبراهيم النجعي ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أنه قال : من نذر أن يحج ماشيا ثم عجز فليركب وليحج ولينحر بدنة . قال محمد : وجاء عنه في حديث آخر : ويهدي هديه ، فهذا نأخذ ، يكون الهدي مكان المشي . وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

٧٤٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، قال : كان علي مشي ، فأصابته خاصرة ، فركبت حتى أتيت مكة ، فسألت عطاء بن أبي رباح وغيره ، فقالوا : عليك هدي ، فلما قدمت المدينة سألت ، فأمروني أن أمشي من حيث عجزت مرة أخرى ، فمشيت . قال محمد : وبقول عطاء نأخذ ، يركب وعليه هدي لركوبه ، وليس عليه أن يعود .

١٠ — باب الاستثناء في اليمين

٧٤٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن عبد الله بن عمر ، قال : من قال : والله ، ثم قال إن شاء الله ، ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث . قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا قال إن شاء الله ووصلها بيمينه فلا شيء عليه . وهو قول أبي حنيفة .

(٧٤٧) شعبة : بضم فسكون : ابن الحجاج : بشد الجيم : أبو إسحاق : حافظ متقن ، ومن أمراء المؤمنين في الحديث . وعبة : بضم فسكون ، وهو في تقريب ابن حجر : عتبة بالتصغير : من أجلة أصحاب إبراهيم النخعي . (التقريب ص ١٩٢ ، ص ٣٥١ ج ١) .

(٧٤٨) قال الباجي : لعله : يحيى لزمه المشي بنذر ، وأما اليمين بمثل هذا فمكروه . والخاصرة : أي وجعها : قيل : أنه وجع الكلبيين . (الأوجز ص ١٢٥ ج ٤) .

(٧٤٩) في رواية يحيى : قال مالك : أحسن ما سمعت في الثنيا : أنها لصاحبها مالم يقطع كلامه ، وما كان من ذلك نسفا يتبع بعضه بعضا قبل أن يسكت ، فإذا سكت وقطع كلامه فلا ثنيا له . والثنيا : يراد بها الاستثناء ، والإخراج بأن شاء الله .

وفي مسند الحارثي عن أبي حنيفة عن عبد الله مرفوعا « من حلف على يمين واستثنى فله ثناياه » وكذلك عن ابن مسعود من حلف على يمين وقال : إن شاء الله فقد استثنى . وهو في رواية الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان مرفوعا ، وصوب البيهقي . وقه . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من الصحابة وغيرهم ، وقول مالك والشافعي وأحمد أيضا (تنسيق النظام ص ١٥٥) .

١١ — باب الرجل يموت وعليه نذر

٧٥٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن عبد الله بن عباس : أن سعد بن عبادَةَ استفتى رسول الله ﷺ فقال : إن أُمِّي ماتت وعليها نذر لم تقضه ، قال : اقضيه عنها .

قال محمد : ما كان من نذر صدقة أو حجٍّ فقضاه عنها أجزأ ذلك إن شاء الله . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

١٢ — باب من حلف أو نذر في معصية

٧٥١ — أخبرنا مالك ، حدثنا طلحة بن عبد الملك ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة زوج النبي ﷺ : أن رسول الله ﷺ قال : من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه .

قال محمد : فهذا نأخذ ، من نذر نذرا في معصية ولم يسم فليطع الله عز وجل ، وليكفر عن يمينه . وهو قول أبي حنيفة .

٧٥٢ — أخبرنا مالك ، أخبرني يحيى بن سعيد ، قال : سمعت القاسم بن محمد يقول : أتت امرأة إلى ابن عباس ، فقالت : إني نذرت أن أنحر ابني ، فقال : لا تنحري ابنك وكفري عن يمينك ،

(٧٥٠) أم سعد : اسمها : عمرة بنت مسعود : أسلمت وبايعت وتوفيت سنة خمس والنبي في « دومة الجندل » وسعد معه ، وصلى عليه السلام على قبرها صلاة الجنائزة بعد دفنها بشهر ، وابن عباس كان حينئذ بمكة مع أبيه ، فيحتمل أنه حمل الخبر عن سعد أو غيره . والحديث مرسل صحيح ، وهو موصول حكما . والنذر هنا مهم . والأمر بالقضاء للاستحباب خلافا للظاهرية . وفي بعض الروايات « أقامت صدق عنها ؟ » (الزرقاني ص ٥٦ ج ٣) .

(٧٥١) في رواية يحيى : وسمعت مالكا يقول : معنى قول رسول الله ﷺ « من نذر أن يعصى الله فلا يعصه » : أن ينذر الرجل أن يمشی إلى الشام أو إلى مصر أو إلى الربهة أو ما أشبه ذلك مما ليس لله بطاعة : أن كلم فلانا ، أو ما أشبه ذلك ، فليس عليه في شيء من ذلك من شيء إن هو كلمه أو حث بما حلف عليه ، لأنه ليس لله في هذه الأشياء طاعة ، وإنما يولى الله بما له فيه طاعة ، والنذر التزام قرينة لم تتبين .

قال أحمد : كفارة النذر بالمعصية كفارة يمين . وعند مالك والشافعي : لا كفارة في ذلك . وفي رواية أبي حنيفة زيادة « ولا نذر في غضب » أي في حال شدته حيث لم يكن في شعوره ، والمعنى : لا نذر في فعل غضب ولا تركه ، لأنه غير اختياري . وليست هذه الزيادة في رواية البخاري ولا عند أصحاب السنن ولا عند أحمد . (تنسيق النظام ص ١٥٤) .

(٧٥٢) قال ابن عباس « وكفري عن يمينك » وليس هو يمين ، لأنه يكفر عنده بكفارة اليمين ، وقد روى عنه أيضا : أنه يكفر عنه بنحر مائة من الإبل ، وهي دية ، وروى عنه أنها : تنحر كبشا . وقد قاس ابن عباس ذلك على كفارة الظهار ، لأن كلا معصية وقبح شرعا ومنكر من القول وزور ، ولا شيء في هذا عند مالك والشافعي . (الزرقاني ص ٦١ ج ٣ ، التعليق ص ٢٢٥)

فقال شيخ عند ابن عباس جالس : كيف يكون في هذا كفارة ، قال ابن عباس : إن الله عز وجل قال : « والذين يظاهرون من نسائهم » ثم جعل فيه من الكفارة ما قد رأيت .

قال محمد : ويقول ابن عباس نأخذ ، وهذا مما وصفتُ لك ، وأنه من حلف أو نذر نذرا في معصية فلا يعصين وليكفرون عن يمينه .

٧٥٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : من حلف على يمين فرأى خيرا منها فليكفر عن يمينه وليفعل . قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

١٣ — باب من حلف بغير الله عز وجل

٧٥٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ سمع عمر بن الخطاب وهو يقول : لا وأبي ، فقال رسول الله ﷺ : إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ؛ فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي لأحد أن يحلف : إلا بالله ، فمن كان حالفا فليحلف بالله ، ثم ليبرر أو ليصمت .

٧٥٥ — أخبرنا مالك ، أخبرني أيوب بن موسى ؛ من ولد سعيد بن العاص ، عن منصور بن عبد الرحمن الحنظلي ، عن أمه ، عن عائشة زوج النبي ﷺ ، أنها قالت فيمن قال : مالي في رثاج الكعبة ، يكفر ذلك ما يكفر اليمين .

(٧٥٣) في النسخ (ج) : أخبرنا ابن سهيل ، وهو لا يصح : إنما هو سهيل بن أبي صالح ، كما في رواية يحيى . وأبو صالح : هو : ذكوان السمان وظاهر الحديث : اجزاء التكفير قبل الحنث ، وعليه مالك والشافعي . قال الزرقاني : ومنع ذلك أبو حنيفة وأصحابه ، لأن الكفارة إنما تجب بالحنث ، ولعجب أنهم لا تجب الزكاة عندهم إلا بنجام الحول ، وأجازوا تقديمها قبله من غير أن يرووا في ذلك مثل هذه الآثار ، وأبوا من تقديم الكفارة قبل الحنث مع كثرة الرواية في ذلك . والحجة إنما هي في السنة ، ومن خالفها محجوج . (الزرقاني ص ٦٥ ج ٢) .

(٧٥٤) حلف عمر بأبيه : كان قبل النهي عن ذلك ، اجراء على المعتاد زمن الجاهلية . والنهي عن الحلف بغير الله : يتناول : الحلف بكل معظم : كالنبي ، والكعبة . وبرر في يمينه : صدق فيه . ويصمت : بضم الميم على المشهور : أى يسكت . (التعليق ص ٣٢٣) .

(٧٥٥) الحنظلي : بفتح الحاء : ينسب إلى حجابة الكعبة قال ابن حجر في التقريب : منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث العبدي الحنظلي المكي ، وهو : ابن صفية بنت شيبة : ثقة من الخانسة ، أخطأ ابن حزم في تضعيفه . (التقريب ص ٢٧٦ ج ٢) .
والرثاج : بكسر الراء : الباب العظيم . وأخذ بمذهب عائشة : الشافعي ، وروى أن مالكا أخذ به أولا ثم رجع عنه ، ورأى أن لا شيء عليه ، كما ذكره الباجي عن المدونة . (الزرقاني ص ٧٠ ج ٣ ، الأوجز ص ١٦٥ ج ٤) .

قال محمد : قد بلغنا هذا عن عائشة رضوان الله عليها ، وأحبّ إلينا أن يفى بما جعل على نفسه ، فيتصدق بذلك ، ويمسك ما يقوُّه ، فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما كان أمسك ، وهو قول أبى حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

١٤ — باب اللغو من الأيمان

٧٥٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، أنها قالت : لغو اليمين : قول الإنسان : لا والله وبلى والله .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، اللغو : ما حلف عليه الرجل ، وهو يرى أنه حقّ فاستبان له بعدُ أنه على غير ذلك ، فهذا من اللغو عندنا .

(٧٥٦) في رواية يحيى : لا والله لا والله . وفي رواية بكير : وبلى والله . قال مالك كما في رواية يحيى أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو : خلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك ، ثم يوجد على غير ذلك ، فهو اللغو وعقد اليمين أن يحلف الرجل أنه لا يبيع ثوبه بعشرة دنانير ، ثم يبيعه بذلك . (الزرقاني ص ٦٣ ج ٣٣ والتعليق ص ٣٢١)

أَبْوَابُ الْبَيْعِ وَالتَّجَارَاتِ وَالسَّامِ

١ - باب بيع العرايا

٧٥٧ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، عن زيد بن ثابت : أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العريّة أن يبيعها بخرصها .

٧٥٨ - أخبرنا مالك ، أخبرنا داود بن الحصين ، أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا بالتمر فيما دون خمسة أوسق - أو في خمسة أوسق - شك داود : لا يدرى : أقال خمسة أو فيما دون خمسة .

قال محمد : وبهذا نأخذ .

وذكر مالك بن أنس : أن العريّة إنما تكون أن الرجل يكون له النخل فيطعم الرجل منها ثمرة نخلة أو نخلتين يلقطها لعياله ، ثم يثقل عليه دخوله حائطه فيسأله أن يتجاوز له عنها ، على أن يعطيه بمكيلتها تمرا ، عند صيرام النخل .

فهذا كله لا بأس به عندنا ، لأن التمر كله كان للأول ، فهو يعطى منه ما شاء ، فإن شاء سلم له تمراً لنخله ، وإن شاء أعطاه بمكيلتها من التمر : لأن هذا كله لا يجعل بيعاً ، ولو جعل بيعاً لما حل تمر بتمر إلى أجل .

(٧٥٧) العريّة : فعيلة بمعنى فاعلة . وهي لغة : النخلة الموهوب ثمرها . وفسرها مالك : بأنها النخلة يعريها الرجل ، ثم يتأذى بدخوله عليه ، فرخص له أن يشتريها منه بتمر ، كما أسنده ابن عبد البر وعلقه البخاري .

وفي الهاجي : العريّة : النخلة الموهوب ثمرها . وفي رواية يحيى : أرخص : بالهمزة . والخرص : بفتح فسكون على الأشهر : الخزر . (الزرقاني ص ٢٦٢ ج ٣) .

(٧٥٨) داود بن الحصين . قال ابن حجر : ثقة إلا في عكرمة ، رمى برأى الخوارج . وذكر ابن أبي حاتم : أنه مولى عمرو بن عثمان بن عفان ، وأنه روى عن عكرمة وعبد الرحمن الأعرج وأبي سفيان مولى ابن أبي أحمد وروى عنه مالك . ونقل قول سفيان بن عيينة فيه « كنا نتقى حديث داود بن حصين ، وقول يحيى بن معين » داود بن حصين ثقة ، وإنما كره مالك له ، لأنه كان يحدث عن عكرمة ، وكان مالك يكره عكرمة ، وأنه ضعفه عبد الرحمن بن الحكم ، وقول ابن المديني ، ما روى عن عكرمة لم ينكر الحديث ومالك روى عن غير عكرمة ، قال أبو حاتم : ليس بقوى ولولا أن مالكا روى عنه الحديث لترك حديثه . ولينه أبو زرعة . (الجرح والتعديل ص ٤٠٨ قسم ثان . مجلد أول ، التقريب ص ٢٣١ ج ١) .

وأبو سفيان : قيل : اسمه وهب ، وقيل : قزمان . وابن أبي أحمد : اسمه عبد بن جحش : أخو زينب بنت جحش أم المؤمنين . والوسق : بفتح الواو : ستون صاعاً . والشك في الرواية جعل اختلافاً في قول مالك : والحكم المشهور عنه : خمسة أوسق فأقل ، اتباعاً لما وجد عليه العمل ، وروى قصره الحكم على أربعة فأقل ، عملاً بالمحقق . (الزرقاني ص ٢٦٣ ج ٣) .

وانظر أيضاً اللسان (مادة عرا) حيث أفاض في شرح العريّة شرحاً وافياً

الخرص : خُزّر ما على النخل من الرطب تمراً (اللسان - خرص) وأصل الخرص التظني بما لا تستيقنه . وخرص النخل والكرم إذا حررت التمر لأن الخزر إنما هو تقدير بظن لا إحاطة .

٢ — باب ما يكره من بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها

٧٥٩ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها : نهى البائع والمشتري .

٧٦٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الرجال : محمد بن عبد الرحمن ، عن أمه عُمرة : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى ينجو من العاهة .

قال محمد : لا ينبغي أن يتناع شيء من الثمار على أن يترك في النخل حتى يبلغ ، إلا أن يحمر أو يصفر ، أو يبلغ بعضه فإذا كان كذلك فلا بأس ببيعه على أن يترك حتى يبلغ ، فأما إذا لم يحمر أو يصفر وكان أخضر أو كان كُفْرَى فلا خير في شرائه ، على أن يترك حتى يبلغ ولا بأس بشرائه على أن يقطع ويباع ، وكذلك بلغنا عن الحسن البصري أنه قال : لا بأس ، ببيع الكُفْرَى ، على أن يقطع ، فهذا نأخذ .

٧٦١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزناد ، عن خارجة بن زيد ، عن زيد بن ثابت ، أنه كان لا يبيع ثماره حتى تطلع الثريا ، يعني بيع النخل .

(٧٥٩) يبدو : يغير همر : يظهر . وبدو الصلاح في بعض حائط كاف في بيع جميعه ، وفي بيع ما جاوره . ويجوز بيع الثمار قبل صلاحها ، بشرط : القطع ، إذا كان المقطوع يتلف به ، كالحصرم ، اجماعا . فان كان على التبقية ، منع اجماعا .

وذكر الباجي : أن بدو الصلاح : الازهاء ، وهو في ثمرة النخل : النضيج ، وبظهور الحمرة أو الصفرة فيها . قال : وبذلك ينجو من العاهة ، وذلك كله : بعد أن تطلع الثريا مع طلوع الفجر ، في النصف الآخر من شهر « مايه » بالاعجمي ، في أول فصل الصيف .

ونقل عن مالك في الموز : أنه يباع في شجره ، إذا بلغ قبل أن يطيب ، فإنه لا يطيب حتى يتزع . (المنتقى ص ٢١٧ ج ٤ ، الحجج لمحمد ص ٢٠٧) .

(٧٦٠) الحديث مرسل : ووصله ابن عبد البر من طريق خارجة بن عبد الله بن سليمان ، عن عمرة ، عن عائشة . والشر : ينجو من العاهة عند طلوع الثريا ، قال الباجي أيضا : في شهر « أيامر » .

قال مالك في رواية يحيى : وبيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها من بيع الغرر . والكفري : بضم الكاف وفتح الفاء وتشديد الراء . وبالقصر : وعاء الطلع وقشره الأعلى ، وقيل : هو الطلع حين ينشق . (المنتقى ص ٢٢٢ ج ٤ ، وسهابة ابن الأثير ص ٢٨ ح ٤)

٣ - باب الرجل يبيع بعض التمر ويستثنى بعضه

٧٦٢ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ، أن محمد بن عمرو بن حزم باع حائطا له يقال له الأفراق بأربعة آلاف درهم ، واستثنى منه بثمانمائة درهم تمرا .

٧٦٣ - أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الرجال ، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن ، أنها كانت تبيع ثمارها وتستثنى منها .

٧٦٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا ربيعة بن عبد الرحمن ، عن القاسم بن محمد : أنه كان يبيع ثماره ويستثنى منها .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بأن يبيع الرجل ثمره ويستثنى بعضه ، إذا استثنى شيئا في جملته ربعا أو خمسا أو سدسا .

٤ - باب ما يكره من بيع التمر بالرطب

٧٦٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن يزيد ، مولى الأسود بن سفيان : أن زيدا أبا عيَّاش مولى لبني زهرة ، أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن اشتراء البيضاء بالسُّلت ، فقال له سعد : أيهما أفضل ؟ قال : البيضاء ، قال : فنهاني عنه . وقال : إني سمعت رسول الله ﷺ سئل عن اشتراء التمر بالرطب : فقال : أينقص الرطب إذا يس ؟ قالوا : نعم ، فنهى عنه .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا خير في أن يشتري الرجل قفيز رطب بقفيز تمر ، يدا بيد ، لأن الرطب ينقص إذا جف ، فيصير أقل من قفيز ، فلذلك فسد البيع فيه .

(٧٦٢) الأفراق : بفتح فسكون ، ورابعه ألف ، وهو بغير الألف في شرح الزرقاني وهو تحريف ، قال البكري : في «معجم ما استعجم» : الأفراق : بفتح أوله ، وبالراء والقاف : على وزن أفعال : كأنه جمع فرق : وهو موضع بالمدينة : فيه حوائط تحل . وذكر هذا الحديث عن مالك (معجم ما استعجم ص ١٧٦ ج ١) .

قال مالك - كما في رواية يحيى - : الأمر المجتمع عليه عندنا : أن الرجل إذا باع ثمر حائطه : أن له أن يستثنى من ثمر حائطه ، ما بينه وبين ثلث الثمر ، لا يجاوز ذلك ، وما كان دون الثلث فلا بأس بذلك . قال مالك : فأما الرجل يبيع ثمر حائطه ، ويستثنى من ثمر حائطه ثمر نخلة أو نخلات يختارها ، ويسمى عددا ، فلا أرى بذلك بأسا . (المنتقى ص ٢٣٧ ج ٤ . المحجج لمحمد ص ٢٠٩) .

(٧٦٥) البيضاء : أي : الشعر ، والسمرة : السمراء : البر ، كما نقله ابن عبد البر عن العرب . والسلت : بضم فسكون : ضرب من الشعر : لا قشر له ، يشبه الخنطة في ملاسته والشعر في طبعه وبرودته ، كما ذكره الأزهري . و«أيهما أفضل» : قال مالك : أي أكثر كيلا .

وقد فاسد سعد الشعر والسلت على التمر بالرطب : بجامع : تقارب المنفعة . وذكر الباجي أن البيضاء : نوع من الخنطة يكون بمصر ما يسمى المحمولة ، وأن السمراء : نوع آخر منه يكون بالشام ، أجود من المحمولة . (المنتقى ص ٢٤٢ ج ٤) .

٥ - باب بيع ما لم يقبض من الطعام وغيره

٧٦٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن حكيم بن حزام ابتاع طعاما أمر به عمرٌ للناس ، فباع حكيم الطعام قبل أن يستوفيه ، فسمع بذلك عمر بن الخطاب فردّه عليه ، وقال : لا تبغ طعاما ابتعته حتى تستوفيه .

٧٦٧ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وكذلك كل شيء يبيع من طعام أو غيره ، فلا ينبغي أن يبيعه الذي اشتراه حتى يقبضه ، وكذلك قال عبد الله بن عباس ؛ قال : أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يُقبض .

وقال ابن عباس : ولا أحسب كل شيء إلا مثل ذلك .

قال محمد : فبقول ابن عباس نأخذ ، الأشياء كلها ، مثل الطعام ، لا ينبغي أن يبيع المشتري شيئا اشتراه حتى يقبضه ، وكذلك قول أبي حنيفة ، إلا أنه رخص في العقار والدور والأرضين لا تُحوّل أن تباع قبل أن تقبض ، أما نحن فلا نميز شيئا من ذلك حتى يقبض .

٧٦٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه قال : كنا نبتاع الطعام في زمان رسول الله ﷺ ، فبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي نبتاعه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه .

قال محمد : إنما كان يراد بهذا القبض ؛ لئلا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه ، فلا ينبغي أن يبيع شيئا اشتراه رجل حتى يقبضه .

(٧٦٧) الرواية عند يحيى : عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر . والرواية عن نافع عن ابن عمر « حتى يستوفيه » .

وظاهر الحديث : قصر النهي عن الطعام ربويا كان أم لا ، وعليه مالك وأحمد وجماعة ، فيجوز فيما عداه . ومنعه أبو حنيفة فيما يقل . ومنع الشافعي بيع كل مشتري قبل قبضه ، للنهي عن ربح مالم يضمن . (المتقى ص ٢٨٠ ج ٤) .

٦ — باب الرجل يتاع المتاع أو غيره بنسيئة ثم يقول أنقذني وأضع عنك

٧٦٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزناد ، عن يسر بن سعيد ، عن أبي صالح بن عبيد مولى السفاح ، أنه أخبره : أنه باع بزاً من أهل دار نخلة إلى أجل ، ثم أراد الخروج إلى الكوفة فسأله أن ينقدوه ويضع عنهم ، فسأل زيد بن ثابت فقال : لا آمرك أن تأكل ذلك ، ولا تؤكّله .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، من وجب له دين على إنسان إلى أجل ، فسأله أن يضع عنه ويعجل له ما بقي لم ينبغ ذلك ، لأنه يعجل قليلاً بكثير ديناً ، فكأنه يبيع قليلاً نقداً بكثير ديناً . وهو قول عمر ابن الخطاب ، وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر . وهو قول أبي حنيفة .

٧ — باب الرجل يشتري الشعر بالحنطة

٧٧٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن سليمان بن يسار ، أخبره أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث فتيّ علف دابته ، فقال لغلّامه : خذ من حنطة أهلك واشتر به شعيراً ، ولا تأخذ إلا مثلاً بمثل .

قال محمد : ولسنا نرى بأساً بأن يشتري الرجل قفيزين من شعر بقفيز من حنطة يدا بيد . والحديث المعروف في ذلك عن عبادة بن الصامت أنه قال : قال رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب مثلاً بمثل ، والفضة بالفضة مثلاً بمثل ، والحنطة بالحنطة مثلاً بمثل ، والشعر بالشعر مثلاً بمثل ، ولا بأس أن يأخذ الذهب بالفضة والفضة أكثر ، ولا بأس بأن يأخذ الحنطة بالشعر والشعر أكثر ، يدا بيد ، في ذلك أحاديث كثيرة معروفة . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(٧٦٩) في موطأ يحيى « عن عبيد أبي صالح مولى السفاح » . والبر : بفتح الباء وتشديد الزاى المعجمة : المتاع من الثياب خاصة . واضح : أى أسقط . وهذه الصورة من البيع ، يعبر عنها الفقهاء بقولهم « ضع وتعجل » .
وعدم جواز ذلك — كما قال الباجي — : لأنه اشترى مائة — مثلاً — مؤجلة بخمسين معجلة ، فدخله النساء والتفاضل في الجنس الواحد . (المتقى ص ٦٤ ج ٥ ، التعليق ص ٢٣٢) .

(٧٧٠) فتي : بوزن : علم : أى فقد وعدم . والبر والشعر جنس واحد عند مالك ، وجنسان عند أكثر الفقهاء ، وقد عابوا مالكا في مذهبه ذلك ، حتى قالوا : القط أبقه من مالك ، فإنه إذا رميت له لقمتان ، أحدهما شعر ، فإنه يقبل على لقمة البر ، وهذا سفه من القول ذكره بعض الظاهرية ، إذ فيه الحكم باختيار الحيوان وميله ، باعتبار حيوانيته وهى غير عاقلة عالمة ، وقد وافق مالكا أكثر العلماء الشاميين ، لأن بعض خبز الشعر أطيب من خبز البر ، وقال الباجي : إنهما مقتات تساوت منفعتة ، فوجب أن يحرم فيه التفاضل ، كما لو كان برا أو شعيراً كله . (المتقى ص ٢ ج ٥ ، التعليق ص ٢٣٢) .

٨ — باب الرجل يبيع الطعام نسيئة ثم يشتري بذلك الثمن شيئاً آخر

٧٧١ — أخبرنا مالك ، حدثنا أبو الزناد ، أن سعيد بن المسيّب وسليمان بن يسار كانا يكرهان أن يبيع الرجل طعاماً إلى أجل بذهب ، ثم يشتري بذلك الذهب تمراً قبل أن يقبضها .
قال محمد : ونحن لا نرى بأساً أن يشتري بها تمراً قبل أن يقبضها ، إذا كان الثمن بعينه ، ولم يكن ديناً .

وقد ذكر هذا القول لسعيد بن جبير فلم يره شيئاً ، وقال : لا بأس به . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٩ — باب ما يكره من النجش وتلقى السلع

٧٧٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ : نهى عن تلقى السلع حتى تهبط الأسواق ، ونهى عن النجش .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، كلّ ذلك مكروه .

فأما النجش : فالرجل يحضر فيزيد في الثمن ، ويعطى فيه مالا يريد أن يشتري به ، ليسمع بذلك غيره ، فيشتري على سؤمه . فهذا مالا ينبغي .

وأما تلقى السلع : فكل أرض كان ذلك يضر بأهلها فليس ينبغي أن يفعل ذلك بها فإذا كثرت الأشياء بها حتى صار ذلك لا يضر بأهلها فلا بأس بذلك ، إن شاء الله تعالى .

(٧٧١) المنهى عنه عند سعيد وسليمان : أن يؤجل الثمن ، ثم يشتري بالثمن من الذهب تمراً أو شيئاً من الطعام ، قبل أن يقبض الثمن من المشتري . وأجازه أبو حنيفة ، لأن ذلك شراء بما لم يقبضه ، أو شراء بالدين ، والمنهى عنه بيع مالم يقبض . (الأوجز ص ٨٠ ج ٥) .

(٧٧٢) النجش : بفتحين ، ويرى : بسكون الثاني . وقد فسره مالك في رواية يحيى ، فقال : أن تعطيه بسلعته أكثر من ثمنها ، وليس في نفسك اشتراؤها ، فيقتدى بك غيره .

والحديث ملق من روايتين في موطأ يحيى ، أحدهما : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً « لا تلقوا الركبان للبيع ، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تناجشوا ، ولا يبيع حاضر لباد » والثانية : عن نافع عن ابن عمر : أن النبي ﷺ : نهى عن النجش . وهبوط السلع الأسواق « نزولها فيها ودخولها البلاد » . وفي هذا المعنى حديث الترمذي « نهى عن تلقى الجلب » .

وبيع النجش : صحيح عند الحنفية والشافعية مع الائم ، وقيد تحريره ابن عبد البر وابن العربي من المالكية ، بأن تكون الزيادة فوق ثمن المثل ، وهو رأى بعض المتأخرين من الشافعية . (الزرقاني ص ٣٤١ ج ٢ ، التعليق ص ٣٣٣) .

١٠ — باب الرجل يُسَلَّم فيما يكال

٧٧٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا بأس أن يتنازع الرجل طعاماً إلى أجل معلوم ، بسعر معلوم ، إن كان لصاحبه طعام أو لم يكن ، ما لم يكن في زرع لم يبد صلاحه ، أو في ثمر لم يبد صلاحه فإن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار وعن شرائها حتى يبدو صلاحها .

قال محمد : وهذا عندنا لا بأس به ، وهو السَلَم ، يُسَلَّمه الرجل في طعام إلى أجل معلوم ، بكيل معلوم ، من صنف معلوم ، ولا خير في أن يشترط ذلك من زرع معلوم أو من نخل معلوم . وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

١١ — باب بيع البراءة

٧٧٤ — أخبرنا مالك ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر : أنه باع غلاماً بثمانمائة درهم بالبراءة ، فقال الذي ابتاع العبد لعبد الله بن عمر : بالعبد داء لم تسمه ، فاختصما إلى عثمان بن عفان ، فقال الرجل : باعني عبداً وبه داء ، فقال ابن عمر : بعته بالبراءة ، فقضى عثمان على ابن عمر أن يحلف بالله : لقد باعه العبد وما به داء يعلمه ، فأبى عبد الله بن عمر أن يحلف ، فارتجع الغلام فصَحَّ عنده العبد ، فباعه عبد الله بن عمر بعد ذلك بألف وخمسمائة درهم .

قال محمد : وبلغنا عن زيد بن ثابت أنه قال : من باع غلاماً بالبراءة فهو برىء من كل عيب ، وكذلك باع عبد الله بن عمر بالبراءة ورآها براءة جائزة ، فيقول زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر ، نأخذ ، من باع غلاماً أو شيئاً وتبرأ من كل عيب ، فرضى بذلك المشتري وقبضه على ذلك ، فهو برىء من كل عيب ، علمه أو لم يعلمه ، لأن المشتري قد برأه من ذلك .

(٧٧٣) لفظ الرواية في موطأ يحيى « لا بأس أن يسلف الرجل في الطعام الموصوف بسعر معلوم إلى أجل معلوم ما لم يكن في زرع .. إلى آخره » . ويسلم : من الاسلام : وهو تقديم الثمن لشيء معجل ، ويسمى الثمن المعجل : رأس المال ، والمبيع المؤجل : المسلم فيه ، ومعطى الثمن : رب السلم ، وصاحب المبيع : المسلم إليه .

وبيع السلم داخل في « بيع ما ليس عندك » وهو منهي عنه ، فاستثنى السلم لحاجة الفقائس .

وكما يشترط في المكيل : الكيل المعلوم ، يشترط في الموزون : الوزن المعلوم وفي المذروع : الذرع المعلوم ، وفي المعدود : العدد المعلوم . ولا يجوز فيما تنفاوت أفراده تغاوتاً متفاحشاً ، ولا فيما لا يمكن تعيينه . ورواية البخاري « من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » . (الزرقاني ص ٢٩١ ج ٣ ، التعليق ص ٣٢٣) .

(٧٧٤) في رواية : أن البائع : سالم لا عبد الله ، وقوله « بالبراءة » أى من العيوب . وقد عوض الله ابن عمر ضعف ثمنه ، لاجلاله الله تعالى أن يحلف به وإن كان صادقاً . (الزرقاني ص ٢٥٥ ج ٣) .

فأما أهل المدينة فقالوا يبرأ البائع من كل عيب لم يعلمه ، فأما من علم وكنم فإنه لا يبرأ منه ، وقالوا : إذا باعه بيع الميراث برىء من كل عيب ؛ علمه أو لم يعلمه ؛ إذا قال : ابتعتك بيع الميراث ، فالذى يقول : أتبرأ إليك من كل عيب وبين ذلك أخرى أن يبرأ لما اشترط من هذا . وهو قول أبى حنيفة وقولنا والعامة .

١٢ — باب بيع الغرر

٧٧٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو حازم بن دينار ، عن سعيد بن المسيب : أن رسول الله ﷺ : نهى عن بيع الغرر .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، بيع الغرر كله فاسد . وهو قول أبى حنيفة والعامة .

٧٧٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب : أنه كان يقول : لا ربا في الحيوان ، وإنما نهى من الحيوان عن ثلاث ؛ عن المضامين ، والملاقيح ، وحبل الحبل .

والمضامين : ما في بطون الإناث من الإبل ، والملاقيح : ما في ظهور الجمال .

٧٧٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ : نهى عن بيع حبل الحبل ، وكان يبيعا يتناعه الجاهلية ، يبيع أحدهم الجزور إلى أن تثنج الناقة ، ثم تثنج الذى فى بطنها .

قال محمد : هذه البيوع كلها مكروهة ، ولا ينبغي ، لأنها غرر عندنا ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر .

(٧٧٥) الغرر في البيع : يكون بأمور : منها : جهل الثمن أو الثمن ، وبيع ما لا يقدر البائع على تسليمه ، وكل بيع مشكوك في حصول أحد عوضيه أو في حصول المقصود من البيع .

والحديث مرسل عند مالك ، وقد رواه مسلم عن أبى هريرة .

وأجاز بعض الفقهاء قليل الغرر إذا لم يقصد ، ولذلك صور : ذكر مالك بعضها في رواية يحيى .

قال ابن حجر : حديث « نهى عن بيع الغرر » قبل : المراد بالغرر الخطر ، وقيل : التردد بين جانبيين ، الأغلب منهما أخوفهما ، وقيل : الذى تنطوى عن الشخص عاقبته . (التلخيص الحبير ص ٢٣٤ ج ٢) .

(٧٧٦) الذى لا ربا فيه : المراد به ما اختلف أو اتحد جنسه وبيع بدا بيد ، أو بيع إلى أجل واختلفت صفاته ، فذلك جائز عند مالك ومنه أبو حنيفة . وأجازه الشافعى مطلقا ، وهو ظاهر قول ابن المسيب وهو مخصص لعموم الربا ، وحمل على مختلف الصفة والمنافع . والمضامين : جمع مضمون والملاقيح : جمع ملقوح . وحبل الحبل : بفتح الحاء والباء فيهما . والحبل : عند أهل اللغة جمع حابل ، ككعبة وكاتب . (التوير ص ٧٠ ج ٢ ، الزرقاني ص ٣٠٢ ج ٢) .

١٣ — باب بيع المزبنة

٧٧٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ : نهى عن بيع المزبنة . والمزبنة بيع الثمر بالثمر كيلا ، وبيع العنب بالزبيب كيلا .

٧٧٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب : أن رسول الله ﷺ : نهى عن المزبنة ، والمحاكلة . والمزبنة : اشتراء الثمر بالثمر ، والمحاكلة : اشتراء الزرع بالحنطة ، واستكراء الأرض بالحنطة . قال ابن شهاب سألت عن كرائها بالذهب والورق فقال : لا بأس به .

٧٨٠ — أخبرنا مالك ، حدثنا داود بن الحصين : أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد ، أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : نهى رسول الله ﷺ عن المزبنة والمحاكلة .

والمزبنة : اشتراء الثمر في رءوس النخل بالتمر . والمحاكلة : كراء الأرض .

قال محمد : المزبنة عندنا : اشتراء الثمر في رءوس النخل بالتمر كيلاً ، لا يُدري الثمر الذي أعطى أكثر أو أقل والزبيب بالعنب ، لا يُدري أيهما أكثر . والمحاكلة : اشتراء الحب في السنبل بالحنطة كيلاً ، لا يدري أيهما أكثر ، فهذه المحاقلة . وهذا كله مكروه ، ولا ينبغي ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة وهو قولنا .

١٤ — باب شراء الحيوان باللحم

٧٨١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن سعيد بن المسيب ، قال : نهى عن بيع الحيوان باللحم ، قال : قلت لسعيد رأيت رجلاً اشترى شارباً بعشر شياه ، فقال سعيد : إن كان اشتراها لينحرها فلا خير في ذلك ، قال أبو الزناد : وكان ممن أدركت من الناس يَنْهَوْنَ عن بيع الحيوان باللحم ، وكان يُكْتَبُ في عهود العمال في زمن أبان وهشام يَنْهَوْنَ عن ذلك .

(٧٧٨) في رواية ابن بكير زيادة « والمحاكلة » .

والمزبنة لغة : المدافعة ، قال القزاز : وأصله أن المغبون يريد فسخ البيع ، والآخر على امضائه . والمحاكلة : مفسدة في رواية أبي هريرة بأنها : كراء الأرض بالحنطة : أي وما في معنى الحنطة من جميع الطعام . وفي « تنسيق النظام » المحاقلة : بيع الحنطة في سنبها بكل معلوم من الحنطة الخالصة . والتمر : بالثلاثة المفتوحة والميم المفتوحة : الرطب على النخل . والتمر : الثانية : بالثلاثة المفتوحة والميم الساكنة : البلح اليابس على الأرض .

والحديث مروي عن أبي حنيفة أيضاً ، رواه الحارثي والأشثاني وطلحة وابن المظفر وغيرهم . (تنسيق النظام ص ١٦٧) .

(٧٨١) نهى : بالبناء للمجهول ، للعلم بالناهي — ﷺ — وذلك رفع حكماً . والشارف : الناقة المسنة . فلا خير في ذلك : أي لا يجوز ، إذ كأنه اشتراها بلحم ، فإن لم يرد نحرها جاز ، لأن الظاهر أنه اشترى حيواناً بجموع .

والحكم مشهور عند أهل المدينة . قال الباجي : فأما ذلك ففي اللحم النجس ، وأما المطبوخ : فروى ابن المواز : أن أشهب كرهه ، وأجازه ابن القاسم . (المنتقى ص ٢٥ ج ٥) .

٧٨٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا داود بن الحصين ، أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول : كان من ميسر أهل الجاهلية . بيع اللحم بالشاة والشاتين .

٧٨٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيّب ، أنه بلغه : أن رسول الله ﷺ : نهى عن بيع اللحم بالحيوان .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، من باع لحما من لحوم الغنم بشاة حيّة ، لا يدرى اللحم أكثر أو ما في الشاة من اللحم ؛ فالبيع فاسد مكروه ، لا ينبغي . وهذا مثل المزابنة والمحاولة . وكذلك بيع الزيت بالزيتون ، ودهن السمسم بالسمسم .

١٥ — باب الرجل يساوم الرجل بالشئ فيزيد عليه آخر

٧٨٤ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : لا يبيع بعضكم على بيع بعض .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي إذا ساوم الرجل رجلا بشئ أن يزيد عليه غيره فيه ، حتى يشتري أو يدع .

١٦ — باب ما يوجب البيع بين البائع والمشتري

٧٨٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ، مالم يتفرقا ؛ إلا بيع الخيار .

(٧٨٤) النهى هنا للتحريم ، للتفاضل في الجنس الواحد ، فهو من المزابنة . والحديث مرسل ، وأخرجه الحاكم أيضا مرسلا ، وله شاهد أخرجه البزار من حديث ابن عمر .

قال ابن حجر : في رواية البزار : « وفيه ثابت بن زهير ، وهو ضعيف ، وأخرجه من رواية أبي أمية بن يعلى عن نافع أيضا ، وأبو أمية ضعيف ، وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن بن سمره وقد اختلف في صحة سماعه منه ، أخرجه الحاكم والبيهقي عن ابن خزيمة » . (التلخيص الجليل ص ٢٣٦ ج ٢) .

(٧٨٥) المتبايعان : تشية متبايع . وفي رواية لغير مالك « البيعان » تشية بيع . ورواية مالك : « يتفرقا » بالتاء قبل الفاء ، وللنساء « يتفرقا » بتقديم الفاء . وأصل الافتراق : أن يكون بالكلام ، والتفرق : بالأبدان ، وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر توسعا . و « إلا بيع الخيار » أي إلا في بيع شرط فيه الخيار ، على أنه مستثنى من مفهوم الغاية ، أو شرط فيه عدم الخيار على حذف المضاف على أنه مستثنى من الحكم .

وحدد الكوفيون مدة الخيار بثلاثة أيام ، وهو مذهب الشافعي .

وقال مالك — كما في رواية يحيى — : وليس لهذا عندنا حد معروف ، ولا أمر معمول به .

قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على ثبوت هذا الحديث ، وقال به أكثرهم ، ورده مالك وأبو حنيفة وأصحابهما ، وتوزع مالك في إجماع أهل المدينة على رد هذا الحديث . والمعنى عند محمد : إذا قال البائع : بعتك بالخيار ، إن شاء قبل ، وإن شاء لم يقبل . (الزرقاني ص ٣٢١ ج ٣ ، الحجج على أهل المدينة ص ٢٣٨) .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وتفسيره عندنا على ما بلغنا . عن إبراهيم النخعي أنه قال : المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا . قال : مالم يتفرقا عن منطق البيع ، إذا قال البائع قد بعثك . فله أن يرجع ، مالم يقل الآخر قد اشتريت ، وإذا قال المشتري قد اشتريت بكذا وكذا . فله أن يرجع ، مالم يقل البائع قد بعث . وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

١٧ — باب الاختلاف في البيع ما بين البائع والمشتري

٧٨٦ — أخبرنا مالك ، أنه بلغه أن ابن مسعود كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال : أيما بئعان تبايعا فالقول ما قال البائع أو يترادان .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا اختلفا في الثمن تحالفا وترادّا البيع ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا ؛ إذا كان المبيع قائما بعينه ، فإن كان المشتري قد استهلكه فالقول ما قال المشتري في الثمن ، في قول أبي حنيفة ، وأما في قولنا فيتحالفاً ويترادان القيمة .

١٨ — باب الرجل يبيع المتاع بنسيئة فيفلس المتاع

٧٨٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، أن رسول الله ﷺ قال : أيما — رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحقّ به ، وإن مات فصاحبه فيه أسوة الغرماء .

قال محمد : إذا مات وقد قبضه فصاحبه فيه أسوة الغرماء ، وإن كان لم يقبض المشتري المبيع فهو أحقّ من بقية الغرماء حتى يستوفى حقه ، وكذلك إن أفلس المشتري ولم يقبض ما اشتري ، فالبايع أحقّ بما باع حتى يستوفى حقه .

١٩ — باب الرجل يشتري الشيء أو يبيعه

فيمن فيه أو يسعر على المسلمين

٧٨٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر : أن رجلاً ذكر لرسول

(٧٨٦) الحديث وصله الشافعي والترمذي من طريق ابن عيينة ، عن عون بن عبد الله . وأما فيه زيادة « ما » لزيادة التعميم

وأخرجه أبو داود أيضاً عن عون بن عبد الله ، وفي إدراك عون لابن مسعود نظر عند المحدثين (الزرقاني ص ٣٢٢ ج ٣)

(٧٨٨) الرجل : هو حيان بن منقذ : بفتح الحاء والباء المشددة . ومنقذ : بوزن اسم الفاعل ، وكان حيان ضريباً قد شج لى رأسه مأمومة وثقل لسانه ، وذكر الدارقطني أنه قد أتى عليه سيمون ومائة سنة . والخلافة : الخديعة : يريد أن الدين النصيحة ، ولا خديعة فيه . وذكر في رواية مانع أنه كان جعل له رسول ثلاثة أيام خياراً ، وكان يقول — كما في رواية مسلم — : لا خيابة : بالياء ، لأنه كان ألغى ، وفي رواية : لا خنابة بالنون . وفي رواية : لا حدابة ، وكلها بحتمل معنى الألف

الله ﷺ : أنه يُخَدَع في البيع ، فقال له رسول الله ﷺ من بايعته فقل : لا خِلَابَةَ . فكان الرجل إذا باع قال لا خِلَابَةَ .

قال محمد : نرى أن هذا كان لذلك الرجل خاصة .

٧٨٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يونس بن يوسف ، عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب مرَّ على حاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زيبيا له بالسوق ، فقال له عمر : إما أن تزيد في السعر ، وإما أن ترفع من سوقنا .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي أن يسعر على المسلمين ، فيقال لهم بيعوا كذا وكذا بكذا وكذا ، ويجبرون على ذلك ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٢٠ — باب الاشتراط في البيع وما يفسده

٧٩٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أن عبد الله بن مسعود اشترى من امرأته الثقفية جارية ، واشترطت عليه أنك إن بعته فهي لي بالثمن الذي تبيعها به ، فاستفتى في ذلك عمر بن الخطاب فقال : لا تُقَرِّبْها وفيها شرط لأحد :

قال محمد : وبهذا نأخذ ، كل شرط اشترط البائع على المشتري ، أو المشتري على البائع ، ليس من شروط البيع وفيه منفعة للبائع أو للمشتري ، فالبيع به فاسد . وهو قول أبي حنيفة .

٧٩١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أنه كان يقول : لا يطلُّ الرجل وَلِيدَةً إلا وَلِيدَةً إن شاء باعها ، وإن شاء وهبها وإن شاء صنع فيها ما شاء .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهذا تفسير : أنَّ العبد لا ينبغي أن يَتَسَرَّى ؛ لأنه إن وهب لم يَجْز

والجمهور على أنه لا رد بالنهن ولو خالف العادة . وذهب أحمد والبهناديون من المالكية إلى الرد بالنهن الفاحش غير المعتاد ، وحدوده بالثلث ، استدلالا بهذا الحديث وليس خاصا بعبان . (الزرقاني ص ٣٤٢ ، التعليق ص ٣٤١) .

(٧٨٩) يونس بن يوسف : قال ابن حبان : هو : يوسف بن يوسف ، ووهب من قلبه ، وهو : ابن حماس : بكسر المهملة وتخفيف الميم . وبلتعة : بفتح فسكون وفي الحديث : أنه ليس للرجل أن يبيع بأرخص مما يبيع به أهل السوق ، دفعا للضرر . قال ابن رشد في « البيان والتحصيل » : وهو غلط ظاهر : إذ لا يلام أحد على المساعدة في البيع والخطيئة فيه ، بل يشكر على ذلك إن فعله لوجه الناس ، ويؤجر إن فعله لوجه الله تعالى . (التقریب ص ٣٨٦ ج ٢) .

وفي الأثر : جواز العمل بالتسعر من الحاكم ، وبه قال : ابن عمر وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد ، وهو وجه للشافعية في حالة الغلاء ، وفيما عدا قوت الآدمي عند الزبديّة ، ومن أجازته كالك : عمه في حالات الغلاء والرخص ، وفي طعام الآدمي والحيوان ، وفي الآدم وسائر الأمتعة . (المتقى ص ١٧ ج ٥ ، نيل الأوطار ص ١٨٦ ج ٥) .

ولتصحيح مذهب محمد ومناسبته للأثر يكون الضمير في قوله « وبهذا » إلى عمل ابن أبي بلتعة ويبقى النظر بعد ذلك في تقديم عمل ابن أبي بلتعة على مذهب عمر ، ولذا حمل قول عمر على المشورة .

هيبته . كما يجوز هبة الحر فهذا معنى قول عبد الله بن عمر . وهو قول أى حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٢١ — باب من باع نخلا مؤبّرا أو عبدا وله مال

٧٩٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر . أن رسول الله ﷺ قال . من باع نخلا قد أُبّرث فثمرتها للبائع ؛ إلا أن يشترطها المبتاع .

٧٩٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن عمر بن الخطاب قال : من باع عبدا وله مال ؛ فماله للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أى حنيفة

٢٢ — باب الرجل يشتري الجارية ولها زوج أو تهدي إليه

٧٩٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري ، عن أى سلمة بن عبد الرحمن : أن عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم بن عدى جارية ، فوجدها ذات زوج ، فردّها .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا يكون بيعها طلاقا ، فإذا كانت ذات زوج فهذا عيب فيها ، تردّ منه . وهو قول أى حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٧٩٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، أن عبد الله بن عامر : أهدى لعثمان بن عفان جارية من البصرة لها زوج ، فقال عثمان : لن أقربها حتى يفارقها زوجها ، فأرضى ابنُ عامر زوجها وفارقها .

(٧٩٢) أبرت : بالبناء للمجهول والتأخير . التشقيق والتلقيح ، بأن يشق طلع الاناث فيدر فيه من طلع الذكر قال ابن عبد البر : لا يكون حتى يتشقق الطلع وتظهر الشعر فيه ، فغير به عن ظهور الثمرة ، للزومه منه ، والحكم متعلق بالظهور دون نفس التلقيح بغير اختلاف بين العلماء

والحديث : مذهب مالك والليث والشافعي وتكون للمشتري ولو لم تكن مؤبرة عند ابن أى ليلى ، لأنها تابعة للأصل وعند أى حنيفة تكون للبائع في الحالين ، وهو مذهب الأوزاعي . (الأوجز ص ٢٦ ج ٥)

(٧٩٣) ذكر محمد في « الحجج على أهل المدينة » عن أى حنيفة : أنه إذا اشترط المبتاع ذلك ، في ماله ، فإن كان الثمن ورقا وكان في مال العبد ورق يكون مثل الورق ، أو أكثر ، أو دين للعبد على انسان ، لم يحل البيع ، لأن الدين غرر ، وإن كان مثل الثمن والتمن ورق أو أكثر ، فالورق يمثلها زيادة .

وذكر مذهب أهل المدينة ، وأنه يجوز اشتراط مال لعبد ولو كان ماله ألفا وثمانه خمسمائة ، سواء نقدا أو عرضا أو دينا . واستعظم محمد هذا المذهب والأزم أهل المدينة ، أنه لو كان مال لعبد ألفا وثمانه خمسمائة فقبض لعبد والألف . ثم أعطى لبائع من الألف الثمن وهو خمسمائة . بقى : عبد وخمسمائة هم غرر ومثل ذلك أمور لا تصح (الحجج ص ٩٩) .

٢٣ — باب عهدة الثلاث والسنة

٧٩٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، قال : سمعت أبا بن عثمان بن عفان وهشام ابن إسماعيل يعلّمان الناس عهدة الثلاث وعهدة السنة ؛ بخطبان به على المنبر .

قال محمد : لسنا نعرف عهدة الثلاث ولا عهدة السنة ، إلا أن يشترط الرجل للرجل خيار ثلاثة أيام أو خيار سنة ، فيكون ذلك على ما اشترط وأما في قول أبي حنيفة فلا يجوز الخيار إلا ثلاثة أيام .

٢٤ — باب بيع الولاء

٧٩٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء ، وعن هبته .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا يجوز بيع الولاء ولا هبته . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٧٩٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن عائشة زوج النبي ﷺ أرادت أن تشتري وليدة فتعتقها . فقال أهلها : نبيك على أن ولاءها لنا . فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا يملك ذلك فإنما الولاء لمن أعتق .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، الولاء لمن أعتق ، لا يتحوّل عنه ، وهو كالنسب . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٢٥ — باب بيع أمهات الأولاد

٧٩٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر قال : قال عمر : أيما وليدة ولدت من سيدها ، فإنه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها وهو يستمتع منها ، فإذا مات فهي حرة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(٧٩٦) العهدة في البيع : تعلق المبيع بضمان البائع مدة معينة . وهي قسمان : عهدة الثلاث ، وعهدة السنة ، والأول : أن يهيب المبيع عيب في الأيام الثلاثة من أيام لزومه ، فبرده على البائع ، وبه قال مالك . والثاني : عهدة سلامته سنة : من الجنون والجذام والبرص وكل داء عضال . ولا عهدة إلا في الرقيق خاصة . (الحجج ص ٢٠١ ، الأوجز ص ١١ ج ٥) .

٢٦ — باب بيع الحيوان بالحيوان نقدا ونسيئة

٨٠٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا صالح بن كيسان ، أن الحسن بن محمد بن علي أخبره : أن علي بن أبي طالب باع جملا له يدعى عُصْفِيرًا ، بعشرين بعيرا إلى أجل .

٨٠١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن عبد الله بن عمر اشترى راحلة بأربعة أبرة مضمونة ، عليها يوفىها إياه بالريذة .

قال محمد : بلغنا عن علي بن أبي طالب خلاف هذا .

٨٠٢ — قال محمد : أخبرنا ابن أبي ذئب ، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ، عن أبي حسن البزار ، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أنه نهى عن بيع البعير بالبعيرين إلى أجل ، والشاة بالشاتين إلى أجل ، وبلغنا عن النبي ﷺ : أنه نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة . فهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

٢٧ — باب الشركة في البيع

٨٠٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، أن أباه أخبره ، قال : أخبرني أبي ، قال : كنت أبيع البز في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأن عمر قال : لا يبيعن في سوقنا أعجمي ، فإنهم لم يتفقهوا في الدين ، ولم يقيموا الميزان والمكيال . قال يعقوب : فذهبت إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فقلت له : هل لك في غنيمة باردة ، قال : ما هي ؟ قال : قلت بزّ

(٨٠٠) عصفيرا : بوزن تصغير عصفور . والحسن بن محمد : هو المعروف : بأبي الحنفية ، وليس هو — كما اشتبهه علي القاري — علي ابن محمد بن زين العابدين بن الحسين .

ولم يختلف العلماء في جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا إذا كان يدا بيد ، وأما نسيئة : فأجازها مالك إذا كانا من جنسين ، وهو مذهب الشافعي ومنعه أبو حنيفة وأصحابه ، ولأحمد ثلاث روايات .

وقد ذكر محمد في «الحجج» : أنه لا يجوز في الحيوان السلم ، وأنه قد نهى عنه ابن مسعود وذكر الحجة على أهل المدينة : أنه لو جاز بيع الحيوان نسيئة ، حتى يكون العبد والأمة دينًا كما يكون في الحنطة والشعير ، لجاز أن يقترض الرجل عبدا فيكون عليه عبد مثله دينًا ، فيستخدمه جبرا ، ثم إن شاء رده يعينه قضاة إياه ، وإن شاء أعطاه مثله . ويستقرض الجارية أيضا ، وهي ثيب ، فيطؤها زمانا ثم يردّها بغير صداق : قال محمد : فما أعظم هذا القول أن يقول قائل : إن المقرض يستقرض قرضا ما ، فتوطأ ثم ترد .

وذكر الزرقاني : أن الحنفية والحنابلة منعوا بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وجعلوا الحديث ناسخا للخبر الصحيح : أنه عليه السلام : اقترض بكرا ورد رباعيا ، وحمله مالك على متحد الجنس جمعا بين الدليلين ، وهو أرجح ، إذ لا يثبت النسخ بالاحتمال . (الحجج ص ١٩٥ ، الزرقاني ص ٣٠٠ ج ٣) .

(٨٠٣) أبو عبد الرحمن : هو : يعقوب مولى الحرقة ، وهو مقبول ، والحرقة : بضم ففتح : بطن من همدان ، وقيل من جهينة ، وهو الصحيح ، والعلاء وأبوه عبد الرحمن : موثقان : واعتده : بتشديد الدال : عده (التعليق ص ٣٤٥ ، التقريب ص ٥٠٣ ج ١ ، ٩٢ ، ٣٧٣ ج ٢) .

قد علمت مكانه ؛ يبيعه صاحبه برخص لا يستطيع يبعه ، اشتريه لك ثم أبيعك لك ، قال : نعم ، فذهبت فصفقت بالبز ثم جئت به ، فطرحته في دار عثمان ، فلما رجع عثمان فرأى العكوم في داره قال : ما هذا ؟ قالوا بز جاء به يعقوب ، قال ادعوه لي ، فجئت ، قال : ما هذا ؟ فقلت هذا الذي قلت لك ، قال : أنظرته ، فقلت : قد كفيته ، ولكن رابته حرس عمر ، قال : نعم . فذهبت مع عثمان إلى حرس عمر ، فقال : إن يعقوب يبيع بزى فلا تمنعوه ، قالوا : نعم ، فجئت بالبز السوق ، فلم ألبث ثم جعلت ثمنه في مزود وذهبت به إلى عثمان رضي الله عنه ، وبالذي اشتريت البز منه ، فقلت له : عُد الذي لك ، فاعتده وبقي مال كثير ، قال : فقلت لعثمان هذا لك ، أما إنى لم أظلم فيه أحدا ، قال : جزاك الله خيرا ، وفرح بذلك . قال : قلت : أما إنى قد علمت مكان بيعة مثلها ، أو أفضل ، قال : وعائد أنت ، قلت : نعم إن شئت ، قال : قد شئت ، قال : قلت فإني باغ خيرا فأشركني ، قال : نعم ، بينى وبينك .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس أن يشترك الرجلان في الشراء بالنسيئة ، وإن لم يكن لواحد منهما رأس مال ، على أن الربح بينهما ، والوضيعة على ذلك ، وإن ولى الشراء والبيع أحدهما دون صاحبه ولا يفضل واحد منها صاحبه في الربح فإن ذلك لا يجوز أن يأكل أحدهما ربح ما ضمن صاحبه . وهو قول أئمة حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٢٨ — باب القضاء

٨٠٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : لا يمنع أحدكم جاره أن يغرس خشبة في جداره ، قال : ثم يقول أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين ، والله لأرمين بها بين أكتافكم .

قال محمد : وهذا عندنا على وجه التوسع من الناس بعضهم على بعض ، وحسن الخلق ، فأما في الحكم فلا يُجبرون على ذلك .

(٨٠٤) لا يمنع : بصيغة النفي ، والمراد النهي ، كما في رواية أخرى . والخشبة : بفتحين : بصيغة الواحدة ، وفي رواية : بصيغة الجمع والضمير .

والنهي هنا للتنزيه عند الجمهور وعند مالك وأبي حنيفة والشافعي ، جمعا بينه وبين الحديث « لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس منه » كما رواه الحاكم وأبو داود بمعناه . ويجوز إن امتنع عند أحمد ، وهو المذهب القديم للشافعي .

وأكتافكم : بالطاء القوية ، وفي رواية : بالنون الموحدة : والكثف : الجانب ، قال ابن عبد البر : أى لأشيعن هذه المقالة فيكم ، ولأقرعنكم بها ، كما يضرب الإنسان بالشئ بين كفيه ، فيستيقظ من غفلته . (التعليق ص ٣٤٦) .

بلغنا أن شريحاً اختصم إليه في ذلك ، فقال للذى وضع خشبة : ارفع رجلك عن مطية أخيك .
فهذا الحكم في ذلك والتوسع أفضل .

٢٩ — باب الهبة والصدقة

٨٠٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا داود بن الحصين ، عن أنى غطفان بن طريف المرى ، عن مروان ابن الحكم ، أنه قال : قال عمر بن الخطاب : من وهب هبةً لصلبةٍ رحم ، أو على وجه صدقة ، فإنه لا يرجع فيها ، ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب فهو على هبته ، يرجع فيها إن لم يرض منها .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، من وهب هبة لذى رحم محرم أو على وجه صدقة وقبضها الموهوب له فليس للواهب أن يرجع فيها ، ومن وهب هبة لغير ذى رحم محرم وقبضها فله أن يرجع فيها إن لم يثبت منها ، أو يزاد خيراً في يده ، أو تخرج من ملكه إلى ملك غيره . وهو قول أنى حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٣٠ — باب النحل

٨٠٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب : أن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : من نحل ولداً له صغيراً لم يبلغ أن يجوز نحلة فأعلن بها وأشهد عليها فهي جائزة ، وإن وليها أبوه .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وينبغى للرجل أن يسوى بين ولده في النحلة ، ولا يفضل بعضهم على بعض ، فمن نحل نحلة ولداً أو غيره فلم يقبضها الذى نحلها حتى مات الناحل أو المنحول فهي مردودة على الناحل وعلى ورثته ، ولا تجوز للمنحول حتى يقبضها ، إلا الولد الصغير ، فإن قبض والده له قبض ، فإذا أعلنها وأشهد عليها فهي جائزة لولده ، ولا سبيل للوالد إلى الرجعة فيها ، ولا إلى اعتصارها ، بعد أن أشهد عليها ، وهو قول أنى حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

(٨٠٥) الحديث موقوف على عمر ، ورفع عند البيهقي وهم : قال ابن حجر : صححه الحاكم وابن حزم . وأخرج ابن ماجه مرفوعاً « الواهب أحق بهبته مالم يثبت عليها » ورواه الدارقطني والحاكم بلفظ « إذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع » (التلخيص الحبير ص ٢٦١ ج ٢) .

٨٠٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، وعن محمد ابن النعمان بن بشير ، يحدثانه ، عن النعمان بن بشير أنه قال : إن أباه أتى به إلى رسول الله ﷺ ، فقال : إني نَحَلْتُ ابني هذا غلامًا كان لي ، قال له رسول الله ﷺ : أَكُلْ وَلَدَكَ نَحَلْتَهُ مِثْلَ هَذَا ، قال : لا ، قال : فَأَرْجِعْهُ .

٨٠٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عُرْوَةَ ، عن عائشة ، أنها قالت : إن أبا بكر كان نَحَلَهَا جَدًّا عَشْرِينَ وَسَقًا ، من ماله بالعالية ، فلما حضرته الوفاة قال : والله يا بَنِيَّةُ : ما من الناس أحد أحبَّ إليَّ غنيَّ بعدى منك ، ولا أعزُّ عليَّ فقراً منك ، وإني كنت نَحَلْتُكَ من مالى جَدًّا عَشْرِينَ وَسَقًا ، فلو كنت جذذتيه واحتزتيه كان لك ، وإنما هو اليوم مال وارث ؛ وإنما هو أخوك وأختاك ؛ فاقسموه على كتاب الله ، قالت : يا أبت : والله لو كان كذا وكذا لتركته ، إنما هي أسماء ، فمن الأخرى ، قال : ذُو بَطْنٍ بنتٌ خارجة ، أراها جاريةً ، فولدت جارية .

٨٠٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عُرْوَةَ بن الزبير ، عن عبد الرحمن بن عبد

(٨٠٧) في نسخ الموطأ رواية محمد : باب النحل : بورن الصغرى والكبرى ، وفي النسخة (ج) ورواية يحيى : النحل : وهو : بورن القفل : بضم فسكون : مصدر : نحله إذا أعطاه شيئاً بلا عوض ، والنحلة : بفتح فسكون ، قال الراغب : عطية على سبيل التبرع ، جمعها : نحل : بكسر وفتح .

وبشير والد النعمان : صحابي شهد بدرًا وأحدا والمشاهد بعدها ، والعقبه الثانية ، وهو أول من بايع أبا بكر الصديق يوم الثقيفة ، واختلف في صحابة ابنه النعمان ، قال ابن حجر في التقریب : له ولأبويه صحبة ، ثم سكن الشام ثم ولّى إمرة الكوفة ثم قتل بمحصر سنة خمس وستين ، وله أربع وستون سنة . والحديث أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن حبان وأحمد .

وفي قوله عليه السلام « أرجعه » أمر ، وهو للندب عند الجمهور . وللوجوب عند طاووس والثوري وأحمد في رواية عنه بشرط أن لا يكون لسبب شرعي ومذهب اسحق والبخاري ، فأوجبوا النسوة بين الأولاد في الهبة وحكموا بطلان ما فيها تفاضل بعضهم على البعض .

ومن أوجب النسوة : قيل : بسوى بين الذكر والأنثى ، وهو ظاهر الحديث ، وقيل : يعطى الذكر مثل حظ الأنثيين ، لأنه كذلك حظ كل إذا مات الوهاب . (الزرقاني ص ٤٢ ج ٤ ، التعليق ص ٣٤٧ ، نيل الأوطار ص ٦ ج ٦) .

(٨٠٨) جداد : بكسر الجيم وضمها ، وبالدالين معجمتين ، كما في رواية محمد النسخة (د) والتعليق ، وبالدالين مهملتين أيضا كما في النسخة (ج) ورواية يحيى والنسخة (أ ، ب) « جاد » بفتح الجيم والدال المهملة الثقيلة : قال الزرقاني : هو صفة للشمر من : جد : إذا قطع ، يعني أن ذلك يجد منها . والوسق : عشرون صاعا . وفي نسخ محمد بالغابة ، بمعجمة وبموحدة : موضع على برهد من المدينة في الطريق إلى الشام ، وفي بعض الروايات « بالعالية » أى حول المدينة ، قال الزرقاني : وصحف من قالها بتحتية ، وهم من قال : من عوالى المدينة ، كان بها أملاك لأهلها ، استولى عليها الخراب ، وغلط القائل : أنها شجر لا مالك له ، بل لاحتطاب الناس ومنافعهم ، وجذذتيه : بالدالين المعجمتين ، وبالدالين المهملتين ، كما في رواية يحيى : أى : قطعته . واحتزتيه : بسكون الجاء والزاي : أى حزتيه ، والحيازة والقبض شرط لتمام الهبة عند الأئمة الثلاثة ، وتصح عند أحمد بغيره . وأخوأك : يراد بهما عبد الرحمن ومحمد ، وذو بطن بنت خارجة : يراد الكاتبة في بطن حبيبة بنت خارجة . وأراها : بضم المعزة : أى أظنها ، وقد ولدت حبيبة التي سميت أم كلثوم ، قيل : إنه رأى ذلك في رؤيا منامية . (الزرقاني ص ٤٤ ج ٤ ، التعليق ص ٣٤٨) .

(٨٠٩) ينحلون : بفتح أوله وثالثه : يعطون . ونحلا : بضم فسكون أى عطية ، وروى ، بالكسر فالفتح : جمع نخلة : بمعنى المنحول أى عطاء . (الزرقاني ص ٤٥ ج ٤ ، التعليق ص ٣٤٨) .

القارئ : أن عمر بن الخطاب قال : ما بأل قوم يتحلون أبناءهم نُحلاً ، ثم يُمسكونها ، فإن مات ابن أحدهم قال : مالي بيدي ولم أعطه أحدا ، وإن مات هو قال : هو ابني كنت أعطيته إياه ، من نحل نحلة لم يحزها الذي نحلها حتى تكون إن مات لورثته فهو باطل .

٨١٠ — أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أن عثمان بن عفان قال : من نحل ولدا له صغيراً لم يبلغ أن يحوز نُحلة فأعلن بها وأشهد عليها فهي جائزة ، وإن وليها أبوه قال محمد : وبهذا كله تأخذ . ينبغي للرجل أن يسوى بين ولده في النحلة ، ولا يفضل بعضهم على بعض ، فمن نحل نحلة ولدا أو غيره فلم يقبضها الذي نحلها حتى مات الناحل والمنحول فهي مردودة على الناحل وعلى ورثته ، ولا تجوز للمنحول حتى يقبضها إلا الولد الصغير ، فإن قبض والده له قبض فإذا أعلنها وأشهد بها فهي جائزة لوئدة ولا سبيل للوالد إلى الرجعة فيها ، ولا إلى اغتصابها ، بعد أن أشهد عليها . وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

٣١ — باب العمرى والسكنى

٨١١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ قال : أيما رجل أغير عُمرى له ولعقبه ؛ فإنها للذي يُعطاها ؛ لا ترجع إلى الذي أعطاها : لأنه أعطى عطاءً وقعت المواريث فيه .

(٨١٠) الجواز عام وإن كانت نقدا إذا وليها الأب . وفي موطأ يحيى : قال مالك : الأمر عندنا أن من نحل ابنا صغيرا له ذهابا أو ورقا ثم هلك وهو يليه : أنه لا شيء للابن من ذلك ، إلا أن يكون الأب عزما بعينها أو دفعها إلى رجل وضعها لاهنه عند ذلك الرجل ، فإن فعل ذلك فهو جائز للابن .

وفي شرح معاني الآثار : اختلف أصحابنا في التسوية : فقال أبو يوسف يسوى فيها الذكر والأنثى . وقال محمد بن الحسن : بل يجعلها بينهم على قدر الموارث ، للذكر مثل حظ الأنثيين ثم رجح الطحاوي قول أبي يوسف بما روى مرفوعا « سوا بينهم في العطية كما تحبون أن يسوا لكم في البر » . (الزرقاني ص ٧٧ ج ٤ ، التعليق ص ٢٤٨) .

(٨١١) أعمر : بالبناء للمجهول . والعقب : أولاد الرجل ما تناسلوا . وقوله : « لأنه أعطى عطاء إلى آخره » : مدرج من الراوى أبي سلمة ، كما في رواية مسلم ، وقيل : من الزهري .

والعمرى تتوجه للذات ، كسائر الهبات ، وعند مالك والشافعي في القديم : إلى المنفعة .

وإذا كان لشخصين داران ، لكل دار ، فيقول كل واحد منهما لصاحبه : إن مت قبل فهما لي ، وإن مت قبلك فهما لك : سميت هذه « الرقبى » وهذه لا تصح عند مالك (الزرقاني ص ٤٨ ج ٤) .

٨١٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن ابن عمر ورث حفصة دارها ، وكانت حفصة قد أسكنت بنت زيد بن الخطاب ما عاشت ، فلما توفيت ابنة زيد بن الخطاب قبض عبد الله بن عمر المسكن ورأى أنه له .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، العمرى هبة ، فمن أغمر شيئا فهو له ، والسكنى عارية ، ترجع إلى الذى أسكنها ، وإلى وارثه بعده ، وهو قول أى حنيفة والعمامة من فقهاءنا .
والعمرى : إن قال : هى له ولعقبه ، أو لم يقل : ولعقبه ، فهو سواء .

(٨١٢) الحديث يدل على أن العمرى والسكنى سواء ، فترجع لوارث العمرى والمسكن ، وقد روى عن ابن عمر — كما فى التمهيد — ما يدل على أن مذهبه أن السكنى خلاف العمرى . وعليه الأكر ، وحكى ابن الاعرابى الاجماع على ذلك . وأنها فى اللغة : تملك للمنافع ، وهى على ملك أصحابها .

ورد العبنى الاجماع : بأن كثيرا من الصحابة يخالفون ذلك ، وأن المعنى الشرعى قد نقلها إلى ملك الرقبة (الزرقانى ص ٤٩ ج ١ ، التعليق ص ٣٤٩) .

كتاب الصرف وأبواب الربا

٨١٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : لا تبيعوا الورق بالذهب ، أحدهما غائب والآخر ناجز ، فإن استنظرك إلى أن يلج بيته فلا تنظره ؛ إني أخاف عليكم الرّماء . والرّماء هو الربا .

٨١٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، قال : قال عمر بن الخطاب : لا تبيعوا الذهب بالذهب : إلا مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا الذهب بالورق ؛ أحدهما غائب والآخر ناجز ، وإن استنظرك حتى يلج بيته فلا تنظره ، إني أخاف عليكم الربا .

٨١٥ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن أبي سعيد الخدري : أن رسول الله ﷺ قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تُشِفُوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تُشِفُوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز .

٨١٦ — أخبرنا مالك ، حدثنا موسى بن أبي تميم ، عن سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما .

٨١٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن مالك بن أوس بن الحَدَثَان : أنه أخبره : أنه التمس صَرفاً بمائة دينار ، قال : فدعاني طلحة بن عبيد الله ، قال : فتراوَضْنَا حتى اصطَرف مني ، فأخذ طلحة الذهب يقلبها في يده ، ثم قال : حتى يأتي خازني من الغابة ، وعمرُ بن الخطاب يسمع

(٨١٣) في رواية يحيى « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالذهب .. إلى آخره » والناجز : الحاضر في المجلس . والرّماء : بفتح الراء والميم : الربا : أي الزيادة والتأخير ، وهو تفسير مروي عن ابن عمر .

والحديث روى موقوفاً على ابن سعيد . (الأوجز ص ٧٠ ج ٥ ، والامام ص ٣٢٢) .

(٨١٧) الحدَثَان : مفتحات . ومالك بن أوس : غُتلف في صحبته ، قال ابن حجر في التفریب : له رؤية . فتراوَضْنَا : باسكان الضاد : أي تجاذبنا حديث البيع والشراء : المِراوَضَة : المواصفة بالسلعة : بأن يذكر كل منهما سلعته ويصفها للآخر . والغابة : موضع بالمدينة — كما تقدم — كان به نخل لطلحة . والورق : بكسر الراء : الفضة . وهاء بالمد وفتح الهزّة : على الأنصح : اسم فعل بمعنى خذ ، قال ابن مالك : وحققها ألا تقع بعد إلا ، كما لا يقع بعدها خذ ، فإذا وقع قدر قول قبله يكون به عكياً : أي الا مقولاً عنده من المتعاقدين : هاء وهاء .

كلامه فقال : لا والله : لا تفارقه حتى تأخذ منه ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ : الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء ، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء .

٨١٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار — أو عن سليمان بن يسار — أنه أخبره : أن معاوية بن أبي سفيان : باع سِقَايَةَ من ورق — أو ذهب — بأكثر من وزنها ، فقال له أبو الدرداء : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا ؛ إلا مثلاً بمثل ، قال له معاوية : ما أرى بها بأساً ، قال له أبو الدرداء : من يعذرني من معاوية ، أخبره عن رسول الله ﷺ ويخبرني عن رأيه ، لا أسألك بأرض أنت بها ، قال : فقدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب ، فأخبره ، فكتب إلى معاوية أن لا يبيع ذلك إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن .

٨١٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي : أنه رأى سعيد بن المسيب

وفي رواية يحيى عن مالك : إذا اضطرر الرجل دراهم بدنانير ثم وجد فيها درهما زائفا فأراد رده انتقض صرف الدينار ورد إليه ورقه وأخذ ديناره .

قال محمد في الحجج على عمل أهل المدينة — تعقيا على ذلك — : أخبرونا عن بقية الدراهم التي كانت بالدنانير ، لم بطلت ويتنقض البيع فيها ؟ ما ينبغي أن يسقط هذا على أحد . قالوا : لأن الصرف لا يكون إلا مقصودا . قلنا لهم : صدقتم لا يكون الذهب بالورق إلا هاء وهاء ، وقد قبض هذا الدينار ، وقبض الآخر الدراهم ، فإذا وجد فيها درهما زائفا فهو على إحدى المنزلتين : إما أن تقولوا كما قال أبو حنيفة ، وكان قد قبضه وهو فضة فوجد عيبا فرده ، وليستبدله ، وإما أن تقولوا برده ويطل الصرف في حصة خاصة . فأما أن يطل الصرف في الدنانير كلها ، فكيف كان هذا ؟ (الحجج لمحمد ص ٢١٥) .

(٨١٨) السقاية : بكسر السين : وعاء يرد فيه الماء . قال ابن حبيب : زعم أصحاب مالك : أن السقاية : قلادة من ذهب فيها جوهر ، وليس كما قالوا . ويعذرني : بكسر اللال : أي يلومه على فعله ولا يلومني عليه . والقصة — كما ذكرها ابن عبد البر — محفوظة لمعاوية مع عبادة بن الصامت ، والطرق متواترة بذلك عنهما ، وكذلك الاسناد بذكرها مع أبي الدرداء صحيح ومن الأفراد الصحيحة ، والجمع ممكن بتعدد الحادثة .

ولعل معاوية حمل النبی عن ربا الفضل على المسبوك الذي به التعامل ، أو كان لا يرى الفضل كابن عباس . ولا حجة في شيء بخلاف الكتاب والسنة . وفي الحديث : جواز هجر من لم يسمع النبي عن الأمر المشروع ، وهو هجر شرعي تشهد له النصوص ، فقد أمر رسول الله ﷺ الناس ألا يكلموا كعب بن مالك حين تخلف عن غزوة تبوك . وقد رأى ابن مسعود رجلا يضحك في جنازة فقال : والله لا أكلمك أبدا . ومثل ذلك مجانبة أهل البدع . (الزرقاني ص ٢٧٩ ج ٢) .

(٨١٩) المراطلة : بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة وزنا . والكفة : للميزان بالكسر والضم لغة .

قال محمد في الحجج : قال أبو حنيفة : من راطل ذهبا بذهب فكان بين الوزنين فضل مثقال ، فأعطى صاحبه قيمته من الورق والعين أو غير ذلك فلا بأس ، يكون الذهب بمثله والمثقال بالذي أعطاه . وقال أهل المدينة : لا ينبغي أن يأخذه ، فإن ذلك قبيح وذريعة إلى الربا ، يعني بالذريعة : السبيل . قال محمد : وكيف كان ذريعة إلى الربا ؟ قالوا : لأن هذا لو جاز أن يأخذ المثقال بقيمته حتى كأنه اشتراه على حدة جاز له أن يأخذ المثقال بقيمته مرارا . قلنا لهم : وأي شيء في هذه المعاملة من المحذور . هذا كله جائز ، إنما نهى رسول الله ﷺ : أن يأخذ ذهبا بذهب أكثر منها ، وإذا أعطى بالفضل الذي مع أحدهما شيئا غير الذهب فلا بأس بذلك إنما فر القوم من الحرام فأرادوا الدخول في الحلال ، فإن قلتم : نتهمهم على هذا ، فليس ينبغي أن يطل الأشياء بالثمن ، ولعمري : أنه ينبغي لكم أن تبتلوا الأشياء بالثمن لأنكم قد قلتم في القسامة بالنعم والقتل ، استدلالا بأشياء وكيف يطل اليقين بموضع التهمة ، وقد قال تعالى : « وان الظن لا يغني من الحق شيئا » . (الحجج ص ٢١٥) .

يُراطل الذهب بالذهب ، قال : فيفترغ الذهب في كفة الميزان ويفترغ الآخر الذهب في كفته الأخرى ، قال : ثم يرفع الميزان ، فإذا اعتدل لسان الميزان أخذ وأعطى صاحبه .
قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، على ما جاء من الآثار . وهو قول أبى حنيفة والعامه من فقهاءنا .

١ — باب الربا فيما يكال أو يوزن

٨٢٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزناد ، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : لا ربا إلا في ذهب أو فضة ، أو ما يكال أو يوزن ؛ مما يؤكل أو يشرب .

قال محمد : إذا كان ما يكال من صنف واحد ، أو كان ما يوزن من صنف واحد ، فهو مكروه أيضا : إلا مثلا بمثل ، يداً بيد ، بمنزلة الذي يؤكل ويشرب . وهو قول إبراهيم النخعي وأبى حنيفة والعامه من فقهاءنا .

٨٢١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، قال : قال رسول الله ﷺ : التمر بالتمر مثلاً بمثل . فقيل : يا رسول الله : إن عاملك على خيبر — وهو رجل من بنى عدى من الأنصار — يأخذ الصاع بالصاعين ، قال : ادعوه لي ، فدعى له ، فقال له رسول الله ﷺ : أتأخذ الصاع بالصاعين ، قال : يا رسول الله : لا يعطوني الجنيب بالجمع إلا صاعاً بصاعين ، قال رسول الله ﷺ : بع الجمع بالدرهم واشتر بالدراهم جنيباً .

٨٢٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد المجيد بن سهيل ، والزهرى ، عن ابن المسيب ، عن أبى سعيد الخدري وعن أبى هريرة : أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خيبر ، فجاء بتمر جنيب ، فقال رسول الله ﷺ : أكل تمر خيبر هكذا جنيباً ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، ولكنى آخذ الصاع من هذا بصاعين والصاعين بالثلاثة ، فقال رسول الله ﷺ : فلا تفعل ، بع تمرك بالدرهم ، ثم اشتر بالدراهم جنيباً ، وقال في الميزان مثل ذلك .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، وهو قول أبى حنيفة والعامه من فقهاءنا .

٨٢٣ — أخبرنا مالك ، عن رجل : أنه سأل سعيد بن المسيب ، عن الرجل يشتري طعاماً من الجار بدينار ونصف درهم ، أيعطيه ديناراً أو نصف درهم طعاماً ؟ قال : لا ، ولكن يعطيه ديناراً أو درهما ويؤد عليه البائع نصف درهم طعاماً .

(٨٢١) الحديث وصله داود بن قيس ، عن زيد ، عن عطاء ، عن أبى سعيد الخدري — كما ذكره ابن عبد البر — ومثلاً : بالنصب في موضع الحال : أى موزوناً ، وفي رواية : بالرفع . والعامل على خيبر : هو : سواد بن غزية والجنيب : يفتح فكسر : نوع من جيد التمر . والجمع : يفتح فسكون : التمر الرديء (التعليق ص ٣٥١) .

قال محمد : هذا الوجه أحب إلينا ، والوجه الآخر يجوز أيضا إذا لم يعطه المشتري من الطعام الذى اشترى أقل مما يصيب النصف درهم منه فى البيع الأول ، فإن أعطاه منه أقل مما يصيب نصف الدرهم من البيع الأول لم يجوز . وهو قول أبى حنيفة والعامه من فقهاءنا .

٢ — باب الرجل يكون له العطاء أو الدين على الرجل فبيعه قبل أن يقبضه

٨٢٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه سمع جميل المؤذن يقول لسعيد بن المسيب : أى رجل اشترى هذه الأرزاق التى يُعطاهها الناس بالجار ، فابتاع منها ما شاء الله ، ثم أريد أن أبيع الطعام المضمون على ذلك الأجل ، فقال له سعيد : أتريد أن توفيه من تلك الأرزاق التى ابتعت ؟ قال : نعم ، فنهاه عن ذلك .

قال محمد : لا ينبغي للرجل إذا كان له دين أن يبيعه حتى يستوفيه ، لأنه غرر فلا يدرى أ يخرج أم لا يخرج . وهو قول أبى حنيفة رحمه الله .

٨٢٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا موسى بن ميسرة ، أنه سمع رجلا يسأل سعيد بن المسيب ، فقال : إني رجل أبيع الدين ، وذكر له أشياء من ذلك ، فقال له ابن المسيب : لا تبع إلا ما أوثقت إلى رحلك .

قال محمد : وبه نأخذ ، لا ينبغي للرجل أن يبيع دينه له على إنسان إلا من البدى هو عليه ، لأن بيع الدين غرر ، لا يدرى أ يخرج أم لا . وهو قول أبى حنيفة رحمه الله .

٣ — باب الرجل يكون عليه الدين فيقضى أفضل مما أخذه

٨٢٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا حميد بن قيس المكي ، عن مجاهد ، قال : استسلف عبد الله بن عمر من رجل دراهم ، ثم قضى خيرا منها ، فقال الرجل : هذه خير من دراهمى التى أسلفتك ، فقال ابن عمر : قد علمت ، ولكن نفسى بذلك طيبة .

٨٢٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبى رافع : أن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكرا ، فقديمت عليه إبل من الصدقة ، فأمر أبى رافع أن يقضى الرجل

(٨٢٤) جميل المؤذن : بفتح الجيم : ابن عبد الرحمن بن علقمة الأصم ، وقيل : عبد الله بن سويد أو سودة — كما فى اسعاف المبطل — .
والجار : موضع بساحل البحر بينه وبين المدينة يوم ليلة ، كما فى النهاية .

قال الزرقانى : زاد غير يحيى فى الموطأ : قال مالك : وذلك رأى ، أى خوفا من التساهل فى ذلك حتى يشترط القبض من ذلك الطعام أو يعه قبل أن يستوفيه ، فمنع من ذلك للذريعة التى يخاف منها التطرق إلى المحظور وإن قلت . وقول محمد « لا ينبغي » قال فيه الحافظ اللكنوى فى التعليق : استنباط هذا الحكم من الأثر المذكور غير ظاهر (الزرقانى ص ٢٨٩ ج ٣ ، التعليق ٣٥٣) .

بَكَرُهُ ، فرجع إليه أبو رافع ، فقال : لم أجد فيها إلا جَمَلًا رباعيًا خيَّارًا ، قال : أعطه إِيَّاهُ ؛ إن خيار النَّاسِ أحسنهم قضاء .

قال محمد : وبقول ابن عمر نأخذ ، لا بأس بذلك إذا كان من غير شرط اشترطه عليه ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٨٢٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : من أسَلَفَ سَلَفًا فلا يشترط إلا قضاءه .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي له أن يشترط أفضل منه ، ولا يشترط عليه أحسن منه ، فإن الشَّرْطَ في هذا لا ينبغي . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٤ — باب ما يكره من قطع الدراهم والدنانير

٨٢٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيَّب ، أنه قال : قطع الذهب والورق من الفساد في الأرض .

قال محمد : لا ينبغي قَطْعُ الدراهم والدنانير لغير منفعة .

٥ — باب المعاملة والمزارعة في الأرض والنخل

٨٣٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن حنظلة الأنصاري أخبره ، أنه سأل رافع بن خديج عن كراء المزارع ، فقال : قد نُهي عنه ، قال حنظلة : فقلت لرافع : بالذهب والورق ؟ فقال رافع : لا بأس بكرائها بالذهب والورق .

(٨٢٩) قطع الورق والذهب : المراد : نقص شيء منها لتصور أخف وزنا من الدراهم المتعارفة وهو غش ونوع من السرقة ، وضرره كبير . ومراد محمد : كسرهما وإبطال صورتهما وجعلهما مظروفا ومصنوعا . وقيل : قطع الورق والذهب : جمع قطعة ، وهي : الفلوس الصغيرة ، لأنه لا يلاحظ التعامل بها أمورًا واجبة في التفاضل والتماثل . كما ذكره اللكنوي . (التعليق ص ٣٥٤) .

(٨٣٠) المزارع جمع مزرعة : مكان الزرع . وظاهر النهي : منع كراء الأرض للزرع مطلقا . وفي ذلك حديث الصحيحين مرفوعا « من كانت له أرض فليزرعها ، فإن لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها فليمنحها أعياه المسلم ولا يؤجرها ، فإن لم يفعل فليمسك أرضه » وعلى ذلك الحسن وطاووس وأبو بكر الأصم : لأنها إذا استؤجرت وحرقت لعلها يحترق زرعها فيردّها وقد زادت وانتفع بها ربا ولم ينتفع المستأجر .

وفي رواية الشيخين : لا إنما نهى عنه بعض ما يخرج منها . وقد تأول مالك وأكثر أصحابه أحاديث المنع على كرائها بالطعام أو بما تنهته كالقطن والكتان ، لا الخشب والحطب ، وأجازوا كراءها بما سوى ذلك . وأجاز أبو حنيفة والشافعي كراءها بكل معلوم من طعام وغيره مما لا غرر فيه . وأجاز أحمد كراءها بجزء مما يزرع فيها ، ويسمى بالخمارة .

وفي رواية يحيى : جواز كرائها بالذهب والورق عن ابن المسيَّب وعبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن عوف وهشام بن عروة (المحجج ص ٣٨٤) .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بكرائها بالذهب ، والورق ، وبالحنطة كيلا معلوما ، وضربا معلوما ، ما لم يُشترط ذلك مما يخرج منها ، فإن اشترط مما يخرج منها كيلا معلوما فلا خير فيه . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

وقد سُئل عن كرائها سعيد بن جبير بالحنطة كيلا معلوما ، فرُخص في ذلك . وقال : هل ذلك إلا مثل البيت يُكرى .

٨٣١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيّب ، أن رسول الله ﷺ حين فتح خيبر قال لليهود : أقرّكم ما أقرّكم الله ، على أن الثمر بيننا وبينكم ، قال : وكان رسول الله ﷺ يبعث عبد الله بن رواحه فيخرسُ عليهم ، ثم يقول : إن شئتم فلکم وإن شئتم فلي . قال : فكانوا يأخذونه .

٨٣٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سليمان بن يسار ، أن رسول الله ﷺ كان يبعث عبد الله بن رواحه ، فيخرسُ بينه وبين اليهود ، قال : فجمعوا له حليا من حلي نسائهم ، فقالوا : هذا لك وخفف عنا وتجاوز في القسم ، فقال : يا معشر اليهود ، والله إنكم لين أبغض خلق الله إلّى ، وما ذلك بحاملي أن أحيف عليكم ، أمّا الذي عرَضتم من الرّشوة فإنها سُحّت ، وإنا لا نأكلها ، فقالوا : بهذا قامت السموات والأرض .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بمعاملة النخل على الشطر ، والثلث ، والربع ، وبمزارعة الأرض البيضاء على الشطر والثلث والربع ، وكان أبو حنيفة يكره ذلك ، ويذكر أن ذلك هو المخابرة التي نهى عنها رسول الله ﷺ .

(٨٣٢) الحديث مرسل في جميع الموطآت ، وصله أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس وجابر والذي كان يأخذه من اليهود : قيل للزكاة ، وقيل للقسم . وحليا : ضبط : يفتح فسكون : على أنه مفرد ، وبضم فكسر وبشد الياء : على الجمع . وأحيف : أجور . والرّشوة : بتليث الراء . والسحت : الحرام . قال مالك — كما في رواية يحيى — إذا ساق الرجل النخل وفيها البياض ، فما ازدرع الرجل الداخل في البياض فهو له . قال : وإن اشترط صاحب الأرض أنه يزرع في البياض لنفسه فذلك لا يصلح ، لأن الرجل الداخل في المال يسقى لرب الأرض ، فذلك زيادة ازدادها عليه .

قال : وإن اشترط الزرع بينهما فلا بأس بذلك إذا كانت المؤنة كلها على الداخل في المال : البذر والسقى والعلاج كله . فإن اشترط الداخل في المال على رب المال : أن البذر عليك كان ذلك غير جائز .

قال محمد : إذا ساق الرجل الأرض فيها النخل والكرم وما أشبه ذلك من الأصول ويكون فيها أرض بيضاء تصلح للزرع فاشترط رب الأرض على الذي يعامله مساقاة النخل على أن للعامل الثلث ولصاحب النخل الثلثين ، وعلى أن يزرع العامل الأرض البيضاء حنطة من عنده فما أخرج الله من ذلك من شيء ، قللعامل الثلث ، ولصاحب النخل الثلثان ، فإن هذا عندنا فاسد ، لا يجوز . (الحجج ص ٢٨١ ، الزرقالي ص ٣٦٦ ج ٣) .

٦ - باب احياء الأرض باذن الامام أو بغير اذنه

٨٣٣ - أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : قال النبي ﷺ : من أحيأ أرضا ميتة فهي له ، وليس لفرق ظالم حق .

٨٣٤ - أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر ابن الخطاب ، أنه قال : من أحيأ أرضا ميتة فهي له .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، من أحيأ أرضا ميتة بإذن الإمام أو بغير إذنه فهي له ، وأما أبو حنيفة فقال : لا يكون له إلا أن يجعلها له الإمام . قال : وينبغي للإمام إذا أحيأها أن يجعلها له ، فإن لم يفعل لم تكن له .

٧ - باب الصلح في الشرب وقسمة الماء

٨٣٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال في سيل مهزور ومذنب : يُنسك حتى يبلغ الكعبين ، ثم يُرسل الأعلى على الأسفل .

قال محمد : وبه نأخذ ، لأنه كان كذلك الصلح بينهم ، ولكل قوم ما اصطلحوا وأسلموا عليه من عيونهم وسيولهم وأنهارهم وشربهم .

(٨٣٣) الحديث رواه مالك مرسلا ، ورواه غيره مسندا ، وهو بما تلقته الأمة بالقبول ، رواه أبو داود والترمذي والنسائي والضياء في المختارة وأحمد .

ومئة : بالشديد ، قال العراق : ولا يقال بالتخفيف ، ولا حذفت منه تاء التأنيث والمئة ، والموات بضم الميم ، والموتان بفتحين : الأرض التي لم تعمر .

والاحياء لا يحتاج إلى إذن الامام في الأرض البعيدة عن العمارة اتفاقا . وقال مالك : إن قرب لا يجوز احيائه إلا بإذن الامام ، وعند أشهب وبعض المالكية : يجوز بغير اذنه ، وهو قول الشافعي وأحمد وداود . واشترط أبو حنيفة : الاذن في القريب والبعيد .

والعرق الظالم : بكسر العين وسكون الراء : يراد به صاحبه ، وروى بالاضافة وبالصفة . والحق : يراد به : الابقاء في الأرض . قال يحيى : قال مالك : والعرق الظالم : كل ما احتفر أو أخذ أو غرس بغير حق . وفي رواية أخرى عند يحيى : وعلى ذلك الأمر عندنا . (المنتقى ص ٢٦ ج ٦ ، الزرقاني ص ٢٩ ج ٤) .

(٨٣٥) الحديث موصول عن عائشة عند الدارقطني في « الغرائب » والحاكم وصحاحه ، وأخرجه أبو داود وابن ماجه .

ومهزور : بوزن اسم المفعول : ومذنب : بضم ففتح فسكون فكسر : واديان بالمدينة يسيلان بالمطر ، يتنافس أهل المدينة في سيلهما . (قال أبو عبيد البكري : مهزور : واد بالمدينة ، ثم ذكر هذا الحديث عن مالك وقال : وقيل مهزور : موضع سوق المدينة كان قد تصدق به رسول الله ﷺ على المسلمين فأقطعه عثمان الخارث بن الحكم أنحا مروان ، وأقطع مروان فذك) .

وقال البكري : مذنب : تصغير مذنب : واد بالمدينة . والشرب : بالكسر : النصيب من المياه . قال الباجي : فإن كانت الجنتان متقابلتين : قال سحنون : يقسم الماء بينهما ، فإن كان الأسفل مقابلا لبعض الأعلى حكم لما كان أعلى بحكم الأعلى وما كان منه مقابلا بحكم المقابل . (المنتقى ص ٣٣ ج ٦ ، معجم ما استعجم ص ١٢٠٤ ، ١٢٧٥) .

٨٣٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، أن الضحّاك بن خليفة ساق خليجا له من العريض ، فأراد أن يمر به في أرض لمحمد بن مسلمة ، فأبى محمد بن مسلمة ، فقال له الضحّاك : لم تمنعني وهو لك متفعة تشرب به أولا وآخرا ، ولا يضرّك ؟ فأبى ، فكلم فيه عمر بن الخطاب ، فدعا محمد بن مسلمة ، فأمره أن يخلّي سبيله ، فأبى ، فقال عمر : لم تمنع أخاك ما ينفعه ، وهو لك نافع تشرب به أولا وآخرا ولا يضرّك . قال محمد : لا والله ، فقال عمر : والله ليمرّن به ولو على بطنك ، فأمره عمر أن يجريه .

٨٣٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عمرو بن يحيى المازني ، عن أبيه ، أنه كان في حائط جدّه ربيع لعبد الرحمن بن عوف ، فأراد عبد الرحمن أن يحوّله إلى ناحية من الحائط ، هي أرفق بعبد الرحمن وأقرب إلى أرضه ، فمنعه صاحب الحائط ، فكلم عبد الرحمن عمر بن الخطاب ، ففضى لعبد الرحمن بتحويله .

٨٣٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الرجال ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أن رسول الله ﷺ قال : لا يُمنع نفع بحر .

قال محمد : وبهذا نأخذ ؛ أيما رجل كانت له بحر فليس له أن يمنع الناس أن يستقوا منها لشفاهم وإبلهم وغنمهم ، فأما لزرعهم ونخلهم ؛ فله أن يمنع ذلك . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(٨٣٦) في بعض نسخ موطأ محمد زيادة « حتى النهر الصغير » بعد قوله « ساق خليجا له » وليست في رواية يحيى ولا في النسخ التي بين أيدينا ولعله تفسير للخليج . والخليج : النهر والشرم من البحر . والعريض : يوزن المصغر : واد بالمدينة .

وفعل عمر : يحتمل وجهين : أحدهما أنه على ظاهره ، ولما لك فيه ثلاثة أقوال : المخالفة له على الإطلاق ، لحديث « لا يجلبن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه » . والثانية : الأخذ بقوله مطلقا ، والثالث : أنه مفوض للإمام بحسب المصلحة . وثاني الوجهين : أن عمر لم يقض على محمد بن مسلمة ، وإنما أقسم عليه ليرجع إلى الأفضل . (المتقى ص ٤٦ ج ٦) .

(٨٣٨) الحديث وصله : أبو قرّة : موسى بن طارق ، وسعيد بن عبد الرحمن عن عائشة . ويمنع : بالبناء للمجهول . ونفع : يفتح فسكون : أي فضل . قيل : هذا في البر بين الشريكين ، يسقى هذا يوما وهذا يوما ، ويستغنى أحدهما عن يومه فيريد صاحبه السقى به ، فليس لصاحبه منه مما لا ينفعه حبسه ولا يضره تركه ، ولما كان الحق خاصا جاز له أن يمنع من سقى الناس زروعهم ، بخلاف مياه البحار والأنهار والأودية التي لا ملك فيها لأحد ، فإن الناس فيها شركاء ، لحديث « الناس شركاء في ثلاثة : الماء والكلا والنار » أخرجه ابن ماجه والطبراني وغيرهما ، لأن ذلك غير محرز . (المتقى ص ٣٨ ج ٦ ، التعليق ص ٣٥٧) .

كتاب العتاق

١ — باب الرجل يعتق نصيبا له من مملوك أو يسب سائبة أو يوصى بعتق

٨٣٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، أن أبا بكر رضي الله عنه سب سائبة . قال محمد : قال رسول الله ﷺ في الحديث المشهور : « الولاء لمن أعتق » ، وقال عبد الله بن مسعود : لا سائبة في الإسلام ، ولو استقام أن يعتق الرجل سائبة فلا يكون لمن أعتقه ولاؤه لاستقام لمن طلب من عائشة أن تُعتق ، ويكون الولاء لغيرها ، فقد طلب ذلك منها ، فقال لها رسول الله ﷺ : الولاء لمن أعتق ، فإذا استقام أن لا يكون لمن أعتق ولاء استقام أن يُستثنى عليه الولاء ، فيكون لغيره ، واستقام أن يهب الولاء ونيبمه ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته . والولاء عندنا بمنزلة النسب ، وهو لمن أعتق إن أعتق سائبة أو غيرها . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٨٤٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : من أعتق شركاً له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد ، قوم قيمة العذل ، ثم أعطى شركاؤه حصصهم ، وعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق عنه ما أعتق .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، من أعتق شقيقاً في مملوك فهو حر كله ، وإن كان الذي أعتق موسراً ضمن حصة شركائه من العبد ، وإن كان معسراً سعى العبد لشركائه في حصصهم ، وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ .

(٨٣٩) السائبة : من الابل : الناقة تهمل للنذر لترعى حيث شاءت . ومن العبيد : المعتق ولا ولاء له . وهو جائز في العبيد مع كراهة عتقه بلفظ السائبة — عند بعض العلماء — لأنه لفظ جاهلي ، والسائبة لا يراد بها أحد عند مالك ، وميراثه للمسلمين . وعند أبي حنيفة : ولاؤه لمعتقه ، وهو مذهب الشافعي . (التعليق ص ٣٥٧) .

(٨٤٠) عتق : بفتح العين . والشخص : بكسر فسكون : النصيب . واستمعوا العبد : طلبوا منه أن يسعى في العمل فيؤدي الشركاء حصصهم ليعتق . (التعليق ص ٣٥٨ ، الامام ص ٢٨٠) .

وقال أبو حنيفة : يعتق عليه بقدر ما عتق . والشركاء بالخيار : إن شاعوا أعتقوا كما أعتق ، وإن شاعوا ضَمَّنوه ، إن كان موسراً ، وإن شاعوا استسَعوا العبد في حصصهم ، فإن استسَعُوا أو أعتقوا كان الولاء بينهم على قدر حصصهم ، وإن ضَمَّنُوا المعتق كان الولاء كله له ورجع على العبد بما ضَمَّن واستسعا به .

٨٤١ — أخبرنا مالك ، حدثنا مالك ، أن عبد الله بن عمر أعتق ولدَ زناً وأمه .

قال محمد : لا بأس بذلك ، وهو حسن جميل ، بلغنا عن ابن عباس أنه سئل عن عبيد أحدهما لِبَغِيَّةٍ والآخر لِرَشْدَةٍ ؛ أيهما يعتق ؛ قال : أغلاهما ثمنا بدينار . فهكذا نقول ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٨٤٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، قال : توفي عبد الرحمن بن أبي بكر في نوم نامهُ ، فأعتقت عائشة عنه رقاباً كثيرة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس أن يعتق عن الميت ، فإن كان أوصى بذلك كان الولاء له ، وإن كان لم يوص بذلك كان الولاء لمن أعتق ، ويلحقه الأجر إن شاء الله تعالى .

٢ — باب بيع المدبر

٨٤٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الرجال : محمد بن عبد الرحمن ، عن أمه : عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن : أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت أعتقت جارية لها عن دُبرٍ منها ، وأن عائشة بعد ذلك اشتكت ما شاء الله أن تشتكى ثم دخل عليها رجل سِنْدِيّ ، فقال لها : أنت مطبوبة ، قالت له عائشة : ويلك ، ومن طبني ، قال : امرأة من نعتها كذا وكذا ، فوصفها ، وقال : إن في حَجَرها

(٨٤١) البغية : بفتح فكسر ففتح مع التشديد : الزانية . والرشدة : بكسر فسكون : الصالحة .
ومن الحسن الجميل أيضاً : عتق الفساق والأراذل ، وأحسن وأجل من ذلك عتق الصالحين ذوى الأنساب . (التعليق . ص ٣٥٨) .

(٨٤٢) في نوم نامهُ : أي نجاة ، ومات في طريق مكة سنة ثلاث وخمسين ، وفي موطأ يحيى : قال مالك : وهذا أحب ما سمعت إلى ذلك . وفي النسائي : عن وائلة : كنا عند النبي ﷺ في غزوة تبوك ، فعلمنا أن صاحباً لنا قد مات فقال ﷺ « اعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار » (الزرقاني ص ٨٨ ج ٤) .

(٨٤٣) هذا الحديث : ليس في موطأ يحيى ، ولم يذكره ابن عبد البر في التجرید في الرويات في الموطآت الأخرى .

والمدبر : العبد يعلق عتقه بالموت . وهو لا يجوز بيعه عند أبي حنيفة ومالك ، ويجوز عند الشافعي وأحمد . والمطبوبة : المسحورة . ويسىء ملكتها : بفتح الميم واللام والكاف : يشق عليها بكثرة خدمتها وقلة راحتها ، ويقال : فلان حسن الملكة : أي حسن الصنع إلى مَالِيكِهِ ، ويسىء الملكة : يسىء صبيحتهم ، كما في النهاية . والشجب : بضمين : جمع شجب : بفتح فسكون : القرية البالية . (التعليق ص ٣٥٩) .

الآن صبيًا قد بال ، فقالت عائشة : ادع لي فلانة جارية لها كانت تخدمها ، فوجدوها في بيت جيران لهم في حَجَرها صبي ، ، قالت : الآن حتى أغسل بول هذا الصبي ، فغسلته ثم جاءت ، فقالت لها عائشة : أسحرتني ؟ قالت : نعم ، قالت : لِمَ ؟ قالت : أحبيت العتق ، قالت : فوالله لا تُعْتَقَنَّ أبدا ، ثم أمرت عائشة ابن أخيها أن يبيعها من الأعراب ممن يسيء مَلَكَتْهَا ، قالت : ثم ابتع لي بثمنها رقبة ثم أعتقها ، فقالت عمرة : فليثت عائشة ما شاء الله من الزمان ثم إنها رأت في المنام أن اغتسل من آبار ثلاث يمد بعضها بعضا ، فإنك تُشَفِّقُ ، فدخل على عائشة إسماعيل بن أبي بكر وعبد الرحمن ابن أسعد بن زُرارة ، فذكرت لهم عائشة الذي رأت ، فانطلقا إلى قناة ، فوجدا آبارا ثلاثة يمد بعضها بعضا ، فاستقوا من كل بئر منها ثلاث شُجْبٍ حتى ملأوا الشُجْبَ من جميعها ، ثم أتوا بذلك الماء إلى عائشة رضي الله عنها ، فاغتسلت به فشُفِيت .

قال محمد : أمّا نحن فلا نرى أن يباع المدبر . وهو قول زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر ، وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٨٤٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول : من أعتق وليدة عن دُبرٍ منه ؛ فإنَّ له أن يطأها وأن يتزوجها ، وليس له أن يبيعها ولا يهبها ، وولدها بمنزلتها . قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٣ — باب الدعوى والشهادات وادعاء النسب

٨٤٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة : أنها قالت : كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زَمْعَةَ منى ، فاقبضه إليك ، قالت : فلما كان عام الفتح أخذه سعد ، وقال : ابن أخي قد كان عهد إليّ فيه أخي ، فقام إليه عَبْدُ ابن زمعة ، وقال : أخي ابن وليدة أبي ، وُلد على فراشه ، فتساوقا إلى رسول الله ﷺ ، فقال سعد : يا رسول الله : ابن أخي قد كان عهد إليّ فيه أخي عتبة ، وقال عبد بن زمعة : أخي وابن وليدة أبي ، وُلد على فراشه ، فقال رسول الله ﷺ : هو لك يا عَبْدُ بن زمعة ، وقال : الولد للفراش وللعاهر الحجر ، ثم قال لسودة بنت زمعة : احتجبي منه ؛ لِمَا رَأَى من شَبْهه بعتبة ، فما رآها حتى لقي الله عز وجل .

(٨٤٥) عهد : كعلم : أوصى . والوليدة : الجارية . وزمعة : بفتح فسكون : هو : ابن قيس العامري ، والد سودة أم المؤمنين . وابن وليدة زمعة : قيل اسمه عبد الرحمن . والعامر : الزاني . والحجر : يراد به الخيبة ، تقول العرب حرمان الشخص « له الحجر » . وإنما طلب الرسول من سودة الحجاب منه طلبا على سبيل النذب ، كما قال عياض

ومذهب الشافعية : أن الولد من الأمة يلحق بسيدها ، أقر به أو لم يقر إن ثبت وطؤها ، ومذهب الحنفية : لا تكون الأمة فراشا إلا بولد استلحقه قبل ، وما ولده بعده فهو له وإن لم ينفه . (الزرقاني ص ٢٢ ج ٤ ، التعليق ص ٣٦٠) .

قال محمد : وبهذا نأخذ : والولد للفراش وللعاهر الحجر ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

٨٤٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا جعفر بن محمد ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد .

قال محمد : وبلغنا عن النبي ﷺ خلاف ذلك .

قال محمد : ذكر ذلك ابن أبي ذئب عن ابن شهاب الزهري ، قال : سألت عن اليمين مع الشاهد فقال : بدعة ، وأول من قضى بها معاوية وكان ابن شهاب أعلم عند أهل المدينة بالحديث من غيره ، وكذلك ذكر ابن جريج أيضا عن عطاء بن أبي رباح أنه قال : كان القضاء الأول لا يقبل إلا شاهدان ، فأول من قضى باليمين مع الشاهد عبد الملك بن مروان .

٤ — باب استحلاف الخصوم

٨٤٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا داود بن الحصين ، أنه سمع أبا غطفان يقول : اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع في دار إلى مروان بن الحكم ، فقضى على زيد بن ثابت باليمين على المنبر ، فقال له زيد : أخلف له مكابي ، فقال مروان : لا والله إلا عند مقاطع الحقوق ، قال : فجعل زيد يحلف أن حقه لحق وأي أن يحلف عند المنبر ، فجعل مروان يعجب من ذلك .

قال محمد : ويقول زيد بن ثابت نأخذ ، وحيثما حلف الرجل فهو جائز ، ولو رأى زيد بن ثابت أن ذلك يلزمه ما أبى أن يعطى الحق الذي عليه ، ولكنه كره أن يعطى ما ليس عليه ، فهو أحق أن يؤخذ بقوله وفعله ممن استحلفه .

(٨٤٦) الحديث مرسل في الموطأ ، وقد وصله عن مالك الترمذي وابن ماجه وأحمد عن جابر ، ورواه عن ابن عباس مسلم وأبو داود والنسائي . ولم يقل بالقضاء بالشاهد واليمين أبو حنيفة في شيء من الأشياء . وقال محمد : يفسخ القضاء به ، لأنه يخالف القرآن ، فيكون نسخا له ، ونسخ القرآن بخبر الآحاد لا يصح ، لأنه زيادة على النص . وعند غير الحنفية يجوز التخصيص بخبر الآحاد ، بل الحديث أيضا مشهور أو متواتر فيجوز التخصيص به عند الحنفية ، وقد ذكر ابن الجوزي في التحقيق أن رواية الحديث يزيدون على عشرين صحابيا . (الزرقاني ص ٣٩٠ ج ٣ ، التعليق ص ٢٦١) .

(٨٤٧) ابن مطيع : هو : عبد الله بن مطيع بن الأسود العدوي المدني ، له رؤية ، وكان رأس قريش يوم الحرة ، وأمره ابن الزبير على الكوفة ، ثم قتل معه سنة ثلاث وسبعين .

والمراد بالمنبر : منبر المسجد النبوي : أي يحلف عنده .

وقد اتفق الجمهور على جواز التغليب بالمكان في الدعاوالمال الكثير . واختلفوا في حد الكثير والقليل ، قال مالك في رواية يحمي : لا أرى أن يحلف أحد على المنبر ل أقل من ربع دينار ، وذلك ثلاثة دراهم . (الزرقاني ص ٤ ج ٤) .

٥ - باب الرهن

٨٤٨ - أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قال : لا يَغْلَقُ الرهن .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وتفسير قوله لا يَغْلَقُ الرهن : أن الرجل كان يرهن الرهن عند الرجل ، فيقول له إن جئتُك بمالك إلى كذا وكذا ، وألا فالرهن لك بما لك . فقال رسول الله ﷺ : لا يَغْلَقُ الرهن ولا يكون للمرتهن ؛ بماله . وكذلك نقول . وهو قول أبي حنيفة . وكذلك فسره مالك بن أنس .

٦ - باب الرجل تكون عنده الشهادة

٨٤٩ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، أن أباه أخبره عن عبد الله بن عمرو بن عثمان ، أن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري أخبره : أن زيد بن خالد الجهني أخبره : أن رسول الله ﷺ قال : ألا أخبركم بخير الشهداء : الذي يأتي بالشهادة - أو يخبر بالشهادة قبل أن يُسألَها - شك عبد الله بن أبي بكر أيتها .

قال محمد : وبهذا نأخذ : من كانت عنده شهادة لإنسان لم يعلم ذلك الإنسان بها فليخبره بشهادته ، وإن لم يسألها إياه .

(٨٤٨) غلق الرهن يخلق : كعلم يعلم : استحققه المرتهن إذا لم يفتك في الوقت المشروط .

والحديث موصول في موطأ معن بن عيسى عن أبي هريرة ، والارسال أصح . قال الزرقاني : لا يخلق : الرواية برفع القاف ، على الخبر : أي ليس يخلق : أي لا يذهب وي تلف باطلا . وقال النحاة : لم يوجد له مخلص . وتفسير مالك له : مروي في موطأ يحيى .
والحديث : دليل بعض العلماء على أن الرهن إذا هلك في يد المرتهن لا يضيع بالدين ، بل يجب على الراهن أداء غرمه ، وهو الدين . فالخلق المذكور على إطلاقه بالبيع أو الضياع . (الزرقاني ص ٥ ج ٤ ، التعليق ص ٢٦٢) .

(٨٤٩) رواية يحيى : عن أبي عمرة : وهو بشر ، أو عمرو ، أو ثعلبة : صحابي بدرى كما في الإصابة لابن حجر . والصواب : أنه ابن أبي عمرة ، كما في رواية محمد . وهو عبد الرحمن . قال في التقريب : عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري شيخ لمالك ، قال ابن عبد البر : نسبته إلى جده : وهو : عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمرة ، مقبول .

قال النووي : في معنى الحديث تأويلان له ، أحدهما : حمله على من عنده شهادة لإنسان بحق ، ولا يعلم ذلك الإنسان أنه شاهد ، فيأتي إليه فيخبره بأنه شاهد له وجوبا ، لأنها أمانة عنده . والثاني : حمله على شهادة الحسبة في غير حقوق الآدميين المختصة بهم ، وهي واجبة أيضا . (الزرقاني ص ٢٨٧ ج ٣) .

بَابُ اللَّقِيطَةِ

٨٥٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب الزهري ، أن ضَوَّالَ الإبل كانت في زمن عمر بن الخطاب إبلا مرسلَة تُنَاتِجُ ، لا يَمَسُّهَا أَحَدٌ ، حتى إذا كان زمنُ عثمان بن عفان ، أمر بمعرفتها وتعريفها ، ثم تباغُ فإذا جاء صاحبها أُعْطِيَ ثمنها .

قال محمد : كلا الوجهين حسن ، إن شاء الإمام تركها ترعى حتى يجيء أهلها ، فإن خاف عليها الضَّيْعَةُ أو لم يجد من يرعاها فباعها ، ووقف ثمنها ، حتى يأتي أربابها فلا بأس بذلك .

٨٥١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن رجلا وجد لُقْطَةً فجاء إلى ابن عمر ، فقال : إلى وجدت لُقْطَةً ، فما تأمرني فيها ، فقال ابن عمر : عَرَّفْهَا ، قال : قد فعلتُ ، قال : زِدْ ، قال : قد فعلتُ ، قال : لا آمرك أن تأكلها ، لو شئتُ لم تأخذها .

٨٥٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه قال : سمعت سليمان بن يسار يحدث أن ثابت بن الضحَّاك الأنصاري حدّثه : أنه وجد بعيرا بالحِرة فعرّفه ، ثم ذكر ذلك لعمر بن الخطاب فأمره أن يُعرّفه ، قال . ثابت لعمر : قد شغلني عن ضيعتي ، فزعموا أنه قال له : أرسله حيث وجدته .

(٨٥٠) في النسخ (ب) « إبلا مرسلَة » وفي النسخ (أ ، ج) « مؤبلة » وهي رواية موطأ يحيى أيضا ، ومرسلَة : أي متروكة مهملَة ، لا يتعرض لها أحد ، ومؤبلة : كمعظمة : أي كالمقتاة في عدم تعرض أحد لها ، واجتزائها بالكلا . وتنتائج : بمحذف إحدى التاءين .

قال الباجي : وحمل النهي عن أخذها ، على وقت امساك الناس عن أخذها . (المنتقى ص ١٤٣ ج ٦) .

(٨٥٢) الحرة : بفتح أوله وثانية وتشديده : أرض ذات حجارة سود بظاهر المدينة . والضيعة : بالفتح : العقار والمتاع . وفي رواية يحيى : فأمره عمر أن يعرفه ثلاث مرات ، قال الباجي : يحتمل : أنه أمره بذلك مرة ففعل ، ثم يسأله فأمره ثانية ، حتى أكل ثلاث مرات ، ويحتمل : أنه كرر اللفظ ثلاث مرات ، ولم يؤت مدة التعريف (المنتقى ص ١٤٢ ج ٦) .

قال محمد : وبه نأخذ ؛ من التقط لُقْطَةً تساوى عشرة دراهم فصاعدا عَرَفَها حولا ، فإن عُرِفَتْ
وإلا تصدَّق بها ، فإن كان محتاجا أكلها ، فإن جاء صاحبها خيَّره بين الأجر وبين أن يَغْرِمَها له ، وإن
كان قيمتها أقل من عشرة دراهم عَرَفَها على قَدْرِ ما يرى أيَّاما ، ثم صنع بها كما صنع بالأولى ، وكان
الحكم فيها إذا جاء صاحبها كالحكم في الأولى ، وإن ردَّها في موضعها الذى وجدها فيه فقد برىء
منها ، ولم يكن عليه فى ذلك ضمان .

٨٥٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيَّب ، قال : قال عمر وهو
مسند ظهره إلى الكعبة : من أخذ ضالة فهو ضال .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وإنما يعنى بذلك : من أخذها ليَنُذَهَبَ بها . فأما من أخذها ليردَّها
وليُعَرِّفَها فهذا لا بأس به .

بَابُ الشُّفْعَةِ

- ٨٥٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا محمد بن عُمَارَةَ ، قال : أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم ، أن عثمان رضي الله عنه قال : إذا وقعت الحدود فلا شفعة ، ولا شفعة في بئر ولا فحل نخل .
- ٨٥٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن أبي سَلَمَةَ بن عبد الرحمن ، أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يُقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة فيه .
- قال محمد : قد جاءت في هذا أحاديث مختلفة ، والشريك أحق بالشفعة من الجار . والجار أحق من غيره ، بلغنا ذلك عن النبي ﷺ .
- ٨٥٦ — أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن يَحْيَى الثقفى ، أخبرني عمرو بن الشريد عن الشريد بن سُوَيْد قال : قال رسول الله ﷺ : الجار أحق بصقبة .
- قال محمد : فهذا نأخذ ، وهو قول أبى حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(٨٥٤) ذكر الباجى : أنه لا شفعة للجار ، لأن الحدود إذا ميزت حتى كل واحد بالقسمة فلا شركة ، والحديث الوارد في أحقية الجار محمول على الشريك . والبئر في الحديث : يراد بها التي ليس لها أرض مشاعة أو لا تقسم ماؤها ، وإنما هي آبار الشفة ، أو آبار سقى الأرض ، إلا أن الأرض قد بيعت دونها أو قسمت . والفحل : الذكر . ومثل فحل النخل : كل الشجر ما لم يبع تبعا للأرض . والحديث دليل على أن الشفعة إنما تكون في العقار والمواضع . وقد صح عند البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا « الشفعة في كل شيء » ورجاله ثقات ، وحمله الجمهور على الأرض ، لكثرة ما يدل على ذلك من الأحاديث . (المتقى ص ٢١٦ ج ٦ ، المحجج ص ٢٧٧) .

(٨٥٦) بصقبة : بفتحين : وبالسین وبالصاد : أى بالشفعة من الذى ليس بجاره ، والشريك يسمى جارا أيضا ، ويصح أن يراد : أنه أحق بالبر والمعونة . كما في النهاية .

والحديث مررى عند أبى داود والترمذى والنسائى وغيرهم عن جابر ، ولفظه « الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها إذا كان غائبا ، إذا كان طريقهما واحدا » وللترمذى « جار الدار أحق بالدار » (تنسيق النظام ص ١٧٣ ، النهاية ص ١٦٨ ج ٢) .

بَابُ الْمَكَاتِبِ

٨٥٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر : أنه كان يقول : المكاتبُ عَبْدٌ ما بقى عليه من كتابته شيء .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، وهو بمنزلة العبد في شهادته وحدوده وجميع أمره ، إلا أن لا سبيل لمولاه على ماله مادام مكاتباً .

٨٥٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا حميد بن قيس المكي ، أن مكاتباً لابن المتوكل هلك بمكة وتَرَكَ عليه بقيةً من مكاتبته ، وديوناً للناس ، وترك ابنه ، فأشكل على عامل مكة القضاء في ذلك فكتب إلى عبد الملك بن مروان يسأله عن ذلك ، فكتب إليه عبد الملك : أن ابدأ بديون الناس فاقضها ، ثم اقض ما بقى عليه من كتابته ، ثم اقسّم ما بقى من ماله بين ابنته ومواليه .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا : إنه إذا مات بديء بديون الناس ، ثم مكاتبته ، ثم ما بقى كان ميراثاً لورثته الأحرار من كانوا .

٨٥٩ — أخبرنا مالك ، أخبرني الثقة عندي ، أن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى ولده ثم هلك المكاتب وترك بنين ، أيسعون في كتابة أبيهم أم هم عبيد ، فقال : لا ، بل يسعون في كتابة أبيهم ، ولا يوضع عنهم : يموت أبيهم شيء .

قال محمد : وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة ، فإذا أدوا عُتِقُوا جميعاً ، وقال مالك بن أنس أخبرني مُتَخَبِّرٌ : أن أم سلمة زوج النبي ﷺ كانت تقاطع مكاتبها بالذهب والورق .

(٨٥٧) هذا الأثر ورد مرفوعاً ، أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وابن حبان . والمكاتب : من علق عنته على مال يؤديه لسيده .
وجهور السلف والخلف ومذهب مالك والشافعي وأحمد على ظاهر الحديث . (التعليق ص ٣٦٥) .

بَابُ السَّبْقِ فِي الْخَيْلِ

٨٦٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : ليس برهان الخيل بأس ، إذا أدخلوا فيها محلاً إن سبق أخذ السبق ، وإن سبق لم يكن عليه شيء .
قال محمد : وبهذا نأخذ ، إنما يكره من هذا : أن يضع كل واحد منهما سبباً : فإن سبق أحدهما أخذ السبقتين جميعاً ، فيكون هذا كالمبايعة ، فأما إذا كان السبق من أحدهما أو كانوا ثلاثة والسبق من اثنين منهم ، والثالث ليس منه سبق إن سبق أخذ وإن لم يسبق لم يغرم : فهذا لا بأس به أيضاً . وهو المحلل الذي قال سعيد بن المسيب .

٨٦١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : إن القصواء ناقة النبي ﷺ كانت تسبق كلما وقعت في سباق ، فوَقَّعت يوماً في إبل فسُبقت ، فكانت على المسلمين كآبة أن سُبقت ، فقال رسول الله ﷺ : إن الناس إذا رفعوا شيئاً — أو أرادوا رفع شيء وضعه الله .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بالسبق ، في النصل ، والحافر ، والخف .

(٨٦٠) الرهان : بكسر الراء . والسبق : بفتح السين : المال يوضع للمسابقة . والمسابقة جائزة إذا كانت بغير شرط ولا عوض ، ومنوعة : إذا أخرج كل من المتسابقين شيئاً يأخذه من سبق منهما ، لأنها صورة من القمار ، وتعلق التملك بالخطر . وكذلك تمنع : إذا كان المال من جانب أحدهما .

وأجازها مالك والشافعي : في الخف والحافر والنصل . وبعض العلماء : يخصه بالخيل ، وحكى عن عطاء جوازها في كل شيء .
والحكمة في إباحتها : التدريب على آلات الحرب ، والاعداد للجهاد (التعليق ص ٣٦٦) .

(٨٦١) القصواء : المقطوعة الأذن . والعضباء : مشقوقة الأذن ، وهما لقبان لناعته عليه السلام ، ولكنها لم تكن كذلك . والسبق هنا : مصدر سبق ، فهو : بفتح فسكون . والنصل : حديدة السهم ، والمراد : السهام . (التعليق ص ٣٦٦) .

بَابُ السَّيْرِ

٨٦٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه بلغه عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال : ما ظهر الغُلُولُ في قوم قطّ إلا ألقى في قلوبهم الرُّعب ، ولا فشا الزُّنا في قوم قطّ إلا كثر فيهم الموت ، ولا نَقَصَ قوم المكيال والميزان إلا قُطِعَ عنهم الرزق ، ولا حَكَمَ قومٌ بغير الحقّ إلا فشا فيهم الدّم ولا ختر قوم العهد إلا سلط الله عليهم العدو .

٨٦٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ بعث سريةً قتل نَجْد ، فغنموا إبلا كثيرة ، فكانت سُهْمَاتُهُمْ اثني عشر بعيرا ، وثقلوا بعيرا بعيرا .

قال محمد : كان النُّفل لرسول الله ﷺ ؛ يُنْفَلُ من الخُمُسِ أهلُ الحاجة . وقد قال الله عز وجل « الأنفال لله والرسول » فأما اليوم فلا نفل بعد إحراز الغنيمة إلا من الخُمُسِ لمحتاج .

١ — باب الرجل يعطى الشيء في سبيل الله

٨٦٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيّب أنه سئل عن الرجل يُعطى الشيء في سبيل الله ، قال : إذا بلغ رأس مغزاته فهو له .

قال محمد : هذا قول سعيد بن المسيّب ، وقال ابن عمر : إذا بلغ وادى القرى فهو له ، وقال أبو حنيفة وغيره من فقهاءنا : إذا دفعه إليه صاحبه فهو له .

(٨٦٢) الغلول : بضمتين : الحيانة في الغنم .

والحديث : مرفوع حكما ، لأن مثله لا يقال من قبل الرأى ، وقد أخرجه ابن ماجه ، بدون الجملة الأولى . والرعب : بالضم : الخوف . ومثل قطع الرزق : عدم البركة فيه . وختر : بالفتح : غدر . (الزرقاني ص ٣٣ ج ٣) .

(٨٦٣) السرية : بفتح وبشد الياء : قطعة من الجيش تبلغ نحواً من أربعمئة ، وكان أميرها أبو قتادة ، وكانوا خمسة عشر رجلاً ، وكانت قبل فتح مكة . وقبل : بكسر ففتح : أى جهة . والسهمان : بضم فسكون : جمع سهم : أى نصيب . وثقلوا : بضم النون : مبنى للمجهول : أعطوا زيادة على السهم . (الزرقاني ص ١٦ ج ٣) .

(٨٦٤) المغزاة : بفتح فسكون : موضع الغزو ، وعمل العدو . وفي رواية يحيى : أن ابن عمر : كان يقول لمن أعطى له شيئاً في سبيل الله : إذا بلغت وادى القرى فشأنك به . ووادى القرى مكان قرب المدينة ، ومنه يدخل إلى أول الشام ، فهو رأس المغزاة . (التعليق ص ٣٦٧) .

٢ - باب إثم الخوارج وما في لزوم الجماعة من الفضل

٨٦٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن : أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم ، وأعمالكم مع أعمالهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية . تنظر في النصل ، فلا ترى شيئا ، تنظر في القدح ، فلا ترى شيئا ، تنظر في الريش ، فلا ترى شيئا ، فتتأري في الفوق .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا خير في الخروج ، ولا ينبغي إلا لزوم الجماعة .

٨٦٦ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : من حمل علينا السلاح فليس منا .

قال محمد : من حمل السلاح على المسلمين فاعترضهم به لقتلهم ، فمن قتله فلا شيء عليه ، لأنه أحل دمه باعتراضه الناس بسيفه .

٨٦٧ - أخبرنا مالك ، أخبرني يحيى بن سعيد ، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : ألا أخبركم وأحدثكم بخير من كثير من الصلاة والصدقة ؟ قالوا : بلى ، قال : إصلاح ذات البين ، وإياكم والبغضة فإنها هي الخالقة .

٣ - باب قتل النساء

٨٦٨ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة ، فأنكر ذلك ، ونهى عن قتل النساء والصبيان .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي أن يقتل في شيء من المغازي امرأة ، ولا شيخ فإن ؛ إلا أن تقاتل المرأة فتقتل .

(٨٦٥) تحقرون صلاتكم : تعدونها قليلة بالنسبة لعبادتهم . والخنجرة : الخلقوم . والمراد عدم قبول قراءتهم ، أو أنهم لا يعملون بها . ويمرقون : يضم الراء : أي يخرجون . والرمية : بفتح فكسر ، ويفتح الياء المشددة : أي : الصيد المرمى . والنصل : الحديد التي برأس السهم . لا ترى شيئا : أي : من أثر الدم . والقدح : بكسر فسكون أصل السهم ، وريش السهم : ما ركب عليه . والفوق : بالضم : موضع الوتر من السهم . (التعليق ص ٣٦٧) .

٤ - باب المرتد

٨٦٩ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن عبد القارئ ، عن أبيه ، قال : قدم رجل على عمر بن الخطاب من قَيْلِ أَى موسى ، فسأله عن الناس ، فأخبره ، ثم قال : هل عندكم من مُغْرَبَةٍ خبر ؟ قال : نعم ، رجل كفر بعد إسلامه ، فقال : ماذا فعلتم به ؟ قالوا : قَرَبْنَاهُ فَضَرْبْنَا عَنْقَهُ ، قال عمر : فَهَلَّا طَبَّقْتُمْ عَلَيْهِ بَيْتًا - ثلاثًا - وأطعتموه كل يوم رغيفاً ، واستبتموه ، لعله يتوب ويرجع إلى أمر الله ، اللهم إني لم آمر ولم أحضر ولم أَرْضَ إذ بلغنى .

قال محمد : إن شاء الإمام أخر المرتد ثلاثاً ؛ إن طمع في توبته أو سأله ذلك المرتد ، وإن لم يطمع في ذلك ولم يسأله المرتد فقتله فلا بأس بذلك كله .

٥ - باب ما يكره من لبس الحرير والديباج

٨٧٠ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أن عمر بن الخطاب قال لرسول الله ﷺ : ورأى حُلَّةً سِيْرَاءَ تَبَاعَ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ ، فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه الحُلَّةَ فلبستها يوم الجمعة وللوفود إذا قدموا عليك ؟ قال : إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة ، ثم جاء رسول الله ﷺ منها حُلٌّ فَأَعْطَى عُمَرَ مِنْهَا حُلَّةً ، فقال يا رسول الله كَسَوْنِيهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عَطَارِدٍ مَا قُلْتَ ؟ قال : إني لم أُنْكِسْهَا لَتَلْبَسَهَا ؛ فَكَسَاهَا أَخَا لَه مِنْ أُمِّهِ مُشْرِكًا بِمَكَّةَ .

قال محمد : لا ينبغي للرجل المسلم أن يلبس الحرير والديباج والذهب ، كل ذلك مكروه للذكور من الصغار والكبار ، ولا بأس به للإناث ، ولا بأس أيضاً بالهدية للمشرك المحارب ؛ ما لم يُهْدَ إليه سلاحٌ أو كُرَاعٌ ، وهو قول أَى حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(٨٦٩) مغربة : بوزن اسم الفاعل وبضم ففتح فكسر مع التشديد : أى حالة تحمل خبراً من بعيد . والجمهور على استتابة المرتد قبل قتله ، قِيلَ مرة ، وقِيلَ : ثلاثة أيام ، وقِيلَ : شهراً ، قال ابن القاسم في المدونة : ليس العمل على قول عمر ، ولكن يطعم ما يقوته ويكفيه ، ولا يجوع . وإنما يطعم من ماله إذا كان له مال . (الزرقاني ص ١٦ ج ٤) .

(٨٧٠) سِراء : بكسر ففتح : قال مالك ، أى حرير . وقال الأصمعي : ثياب فيها خطوط من حرير أو قر . وقال عياض : حلة سِراء : بالاضافة ، وخكئ بالتثنية على الصفة أو البدل ، وعليه الأكثر . والحلة لا تكون إلا من ثوبين . ومن لا خلاق له : من لا حظ ولا نصيب له من الخير ، والمراد : التغليب ، لأن العصيان لا يمنع من دخول الجنة بعد العقوبة . وعطارِد : بضم العين وكسر الراء : يراد به : عطارِد بن حاجب بن زرارة التميمي . وفي رواية النسائي « فكساها أَخَا لَه مِنْ أُمِّهِ » وسماه ابن الخدّاء ، عثمان بن حكيم . والحديث في الصحيحين (الزرقاني ص ٣٧٨ ج ٤ ، تنسيق النظام ص ٢٠٤) .

٦ — باب ما يكره من التختم بالذهب

٨٧١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، قال : اتخذ رسول الله ﷺ خاتما من ذهب ، فقام رسول الله ﷺ فقال : إني كنت ألبس هذا الخاتم ، فنبذه ، وقال : والله لا ألبسه أبدا ، قال : فنبذ الناس خواتيمهم .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي للرجل أن يتختم بذهب ولا حديد ولا صُفْر ، ولا يتختم إلا بالفضة ، فأما النساء فلا بأس بتختم الذهب لهن .

٧ — باب الرجل يمر على ماشية الرجل فيحتلبها بغير إذنه وما يكره من ذلك

٨٧٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : لا يحتلبن أحدكم ماشية امرئ بغير إذنه ، أيحب أحدكم أن تُؤتى مشربته فتُكسر خِزائنه ، فيُنقل طعامه ، فإنما تخزن لهم ضرورُ مواشيهم أطعمتهم ، فلا يحتلبن أحد ماشية امرئ بغير إذنه .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي لرجل مرّ على ماشية رجل أن يحلب منها شيئا بغير أمر أهلها ، وكذلك إن مرّ على حائط فيه نخْل أو شجر فيه ثمر ، فلا يأخذن من ذلك شيئا ، ولا يأكله إلا بإذن أهله ، إلا أن يُضطرّ إلى ذلك ، فيأكل ويشرب ويغرم ذلك لأهله وهو قول أبي حنيفة .

٨ — باب نزول أهل الذمة مكة والمدينة وما يكره من ذلك

٨٧٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر : أن عمر ضَرَبَ لليهود والنصارى والمجوس بالمدينة إقامة ثلاثة أيام ، يَتَسَوَّقُونَ ويقضُونَ حوائجهم ، ولم يكن أحد منهم يقيم بعد ثلاث . قال محمد : إن المدينة ومكة وما حَوْلهما من جزيرة العرب . وقد بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال : لا يبقى دينان في جزيرة العرب ، فأخرج عمر من لم يكن مسلما من جزيرة العرب لهذا الحديث .

(٨٧١) في رواية النسائي « فلبسه ثلاثة أيام » وفي رواية الصحيحين : ثم اتخذ خاتما من فضة ، فلبس الناس خواتم الفضة . قال ابن عمر : فلبس الخاتم بعده أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان حتى وقع منه في بحر أريس . والصفر : بضم فسكون : النحاس .

وقد ورد أن عائشة حلت أخواتها بالذهب ، وحلى ابن عمر بناته بالذهب ، كما رواه محمد في الآثار . (تنسيق النظام ص ٢٠٤) .
(٨٧٢) الماشية : الدواب من الأبل والبقر والغنم وغيرها . والمشرية : بضم فسكون ففتح : الغرفة . والخزاة : بالكسر وتخزن : بالبناء للمجهول . (التعليق ص ٣٧٠) .

(٨٧٣) ضرب : أي عين لهم حين أراد إخراجهم من جزيرة العرب ، على سبيل المهلة . وجزيرة العرب : ما بين ساحل البحر إلى أطراف الشام طولا ، ومن جدة إلى ريف العراق عرضا .

وفي رواية يحيى : قال مالك : وأجل عمر يهود نجران وفدك . (الزرقاني ص ٢٣٤ ج ٤)

٨٧٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا إسماعيل بن أبي حكيم ، عن عمر بن عبد العزيز ، قال : بلغني أن رسول الله ﷺ ، قال : لا يقيّن دينان بجزيرة العرب ، قال محمد : قد فعل ذلك عمر بن الخطاب فأخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب .

٩ — باب الرجل يقيم الرجل من مجلسه ليجلس فيه وما يكره من ذلك

٨٧٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ كان يقول : لا يقيم أحدكم الرجل من مجلسه فيجلس فيه .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي للرجل المسلم أن يصنع هذا بأخيه ، يقيمه من مجلسه ثم يجلس فيه .

١٠ — باب الرقي

٨٧٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أخبرتنى عُمرة ، أن أبا بكر دخل على عائشة وهي تشتكى ، ويهودية ترقّيه ، فقال : ارقّيه بكتاب الله .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بالرقى بما كان في القرآن ، وبما كان من ذكر الله ، فأما ما كان لا يُعرف من الكلام فلا ينبغي أن يُرقى به .

٨٧٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أن سليمان بن يسار أخبره ، أن عروة بن الزبير أخبره : أن النبي ﷺ دخل بيت أم سلمة ، وفي البيت صبى يبكى ، فذكروا أن به العين ، فقال رسول الله ﷺ : أفلا تسترقون له من العين ؟ .

قال محمد : وبه نأخذ ، لا نرى بالرقية بأساً إذا كانت من ذكر الله عز وجل .

٨٧٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يزيد بن خُصيفة ، أن عمر بن عبد الله بن كعب السلمي ، أخبره أن نافع بن جبير بن مُطعم أخبره ، عن عثمان بن أبي العاص : أنه أتى إلى رسول الله ﷺ ، قال عثمان : ولى وجع حتى كاد يهلكنى ، قال : فقال رسول الله ﷺ : أمسحه يمينك سبع مرات وقل : أعوذ بعزة الله وقدرته من شرّ ما أجد . ففعلت ذلك فأذهب الله ما كان لى ، فلم أزل آمرا به أهلى وغيرهم .

(٨٧٦) الرقية ما يقرأ وينفث على المريض للمعالجة وإرادة الشفاء . والرقية بالقرآن وبصفات الله وأسمائه باللغة العربية ، وبغير العربية ، إن فهم معناها جائزة ، على أنها تؤثر بتقدير الله تعالى كالأشياء المحسوسة : وأجاز الشافعى رقية الكافر للمسلم . ولما كان في ذلك روايتان (التعليق ص ٣٧١) .

١١ — باب ما يستحب من الفأل والاسم الحسن

٨٧٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أن النبي ﷺ قال لِلْقَحَّةِ عنده : من يحلب هذه ؟ فقام رجل ، فقال له : ما اسمك ؟ فقال له مُرَّةٌ ، فقال : اجلس ، ثم قال : من يحلب هذه الناقة ؟ فقام رجل ، فقال له : ما اسمك ؟ قال : حربٌ ، قال : اجلس ، ثم قال : من يحلب هذه الناقة ؟ فقام آخر ، فقال : ما اسمك ؟ قال : يعيش ، قال : أحلب .

١٢ — باب الشرب قائما

٨٨٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، أن عائشة زوج النبي ﷺ وسعد بن أبي وقاص كانا لا يَرَيَانِ بشرب الإنسان وهو قائم بأسا .

٨٨١ — أخبرنا مالك ، أخبرني مُخْبِرٌ أن عمر بن الخطاب وعلی بن أبي طالب وعثمان بن عفان رضی الله عنهم أجمعين : كانوا يشربون قياما .

قال محمد : وبهذا تأخذ ، لا نرى بالشرب قائما بأسا ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

١٣ — باب الشرب في آنية الفضة

٨٨٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن زيد بن عبد الله بن عمر ، عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق ، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ : أن النبي ﷺ قال : إن الذي يشرب في آنية الفضة إنما يُجَرِّجِرُ في بطنه نارَ جهنم .

قال محمد : وبهذا تأخذ ، يكره الشرب في آنية الذهب والفضة ، ولا نرى بذلك بأسا في الإناء المفضض . وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

١٤ — باب الشرب والأكل باليمين

٨٨٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عُبَيْدِ اللَّهِ ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ، وليشرب بيمينه ، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله .

(٨٧٩) اللقحة : بكسر اللام وفتحها : الناقة القرية العهد بالتاج . (التعليق ص ٣٧٢) .

(٨٨٢) يجرجر : يضم نفتح الجيم الأول وكسر الجيم الثانية : الجرجرة : صوت وقروح الماء في الجوف .

والمرأة والرجل سواء في الحرمة ، قال ابن حجر : ويلتحق بالأكل والشرب ما في معناه من التطيب والتكحل ، وسائر وجوه الانتفاع ، وهو قول الجمهور ، وشذ من خالف كابن علية . (التعليق ص ٣٧٣) .

قال محمد : وبه نأخذ ، لا ينبغي أن يأكل الرجل بشماله ، ولا يشرب بشماله ؛ إلا من علة .

١٥ - باب الرجل يشرب ثم يتناول من عن يمينه

٨٨٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن أنس بن مالك : أن رسول الله ﷺ أتى بلبن قد شيب بماء ، وعن يمينه أعرابي وعن يساره أبو بكر ، فشرب ثم أعطى الأعرابي ، وقال : الأيمن فالأيمن .

قال محمد : وبه نأخذ .

٨٨٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو حازم ، عن سهل بن سعد الساعدي : أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره أشياخ ، فقال للغلام : أتأذن لي أن أعطيه هؤلاء ؟ فقال : لا والله ، لا أؤثر بنصيبى منك أحدا ، قال : فتلّ رسول الله ﷺ في يده .

باب فضل إجابة الدعوة

٨٨٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : إذا دُعي أحدكم إلى وليمة فليأتها .

٨٨٧ — أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أنه قال : يشس الطعام طعام الوليمة ، يُدعى إليها الأغنياء ويترك المساكين ، ومن لم يأت الدعوة فقد عصى الله ورسوله .

٨٨٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك ، قال : سمعته يقول : إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعته ، قال أنس : فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام فقرب إلى رسول الله ﷺ خبزاً من شعير ومرقا فيه دُبَاء قال أنس : فرأيت رسول الله ﷺ يتبع الدُبَاء من حول الصحيفة قال : فلم أزل أحب الدُبَاء منذ يومئذ .

٨٨٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا إسحاق بن عبيد الله بن أبي طلحة ، قال : سمعت أنس بن مالك يقول : قال أبو طلحة لأم سليم : لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضعيفا أعرف فيه الجوع ، فهل عندك من شيء ، قالت نعم ، فأخرجت أقراصا من شعير ، ثم أخذت حمارا لها ثم لُقَّت الحَبْر ببعضه ، ثم دسّته تحت يدي ، وردّتنى ببعضه ، ثم أرسلتنى إلى رسول الله ﷺ ، قال : فذهبتُ به ، فوجدتُ رسول الله ﷺ جالسا في المسجد ومعه الناس ، فقامت عليهم ، فقال لي رسول الله ﷺ : أأرسلك أبو طلحة ؟ قلت : نعم ، قال : فقال : بطعام ، فقلت : نعم ، فقال رسول الله ﷺ لمن معه : قوموا ، فانطلقْتُ بين أيديهم ، ثم رجعت إلى أبي طلحة ، فأخبرته الخبر ، فقال أبو طلحة : يا أم سليم : قد جاء رسول الله ﷺ وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم ، كيف نصنع ، فقالت الله ورسوله أعلم ، قال : فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله ﷺ ، فأقبل هو ورسول الله ﷺ

(٨٨٦) تجب عند الظاهرية إجابة الدعوة مطلقا . وتجب إجابة الوليمة عند بعض المالكية ومذهب الجمهور الندب ويتأكد في الوليمة .

(التعليق ص ٣٧٤) .

(٨٨٩) أبو طلحة : جد اسحق شيخ مالك في هذه الرواية : وزوج أم أنس : هو زيد بن سهل بن الأسود . وأم سليم : بضم ففتح : بنت ملحان بن خالد الأنصارية ، والدّة أنس بن مالك ، يقال اسمها : سهلة أو ريملة ، وهي : الغميصة أو الرميصة ، صحابية فاضلة ، توفيت في خلافة عثمان . (تقريب التهذيب ص ٦٢٢ ج ٢) .

والعكة : بضم العين : اناء من جلد : يجعل فيه السمن . وإلا لعة : أي مرض أو حاجة . (التعليق ص ٣٧٥)

حتى دخلا ، فقال رسول الله ﷺ هلمى يا أم سليم ما عندك فجاءت بذلك الخبز ، قال : فأمر به رسول الله ﷺ ففُتَّ ، وعَصَرَتْ أم سليم عكة لها ؛ فأدمته ، ثم قال رسول الله ﷺ : ما شاء الله أن يقول ، ثم قال : ائذن لعشرة ، فأذن لهم ، فأكلوا حتى شبعوا . ثم خرجوا ، ثم قال : ائذن لعشرة ، فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ، ثم قال : ائذن لعشرة ، فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ، ثم قال : ائذن لعشرة ، فأذن لهم حتى أكل القوم كلهم وشبعوا ، وهم سبعون أو ثمانون رجلا .

قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، ينبغى للرجل أن يجيب الدعوة العامة ولا يتخلف عنها إلا لعلّة ، فأما الدعوة الخاصة ، فإن شاء أجاب وإن شاء لم يجب .

٨٩٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : طعام الاثنین كاف للثلاثة ، وطعام الثلاثة كاف للأربعة .

باب فضل المدينة

٨٩١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله أن أعرابيا بايع النبی ﷺ على الإسلام ، ثم أصابه وَعْكٌ بالمدينة ، فجاء إلى رسول الله ﷺ ، فقال : أقلنى بيعتى ، فأبى ، ثم جاءه فقال : أقلنى بيعتى ، فأبى ، ثم جاءه فقال : أقلنى بيعتى ، فأبى ، فخرج الأعرابي ، فقال رسول الله ﷺ : إن المدينة كالكير تنفى خبيثها وينصع طيبها .

(٨٩١) الوعك : بفتح فسكون : الحمى . وأقلنى بيعتى : قيل : على الإسلام ، وقيل على الهجرة ، ولم يرتد ، وقيل على الإقامة بالمدينة . والكير : بالكسر : ما تنفخ به النار . والبحث : بفتح الحاء : ما تبرزه النار من وسخ وقلر ، والمراد أن المدينة تنفى شرارها بالحمى والجوع ، وتطهى خياريهم وتركيبهم . (الزرقاني ص ٢٢١ ج ٤) .

باب اقتناء الكلاب

٨٩٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يزيد بن خُصيفة ، أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجل من شَنْوَةَ ، وهو من أصحاب رسول الله ﷺ يحدث أناساً معه ، وهو عند باب المسجد ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط ، قال : قلت أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : إى ورب هذا المسجد .

قال محمد : يكره اقتناء الكلاب لغير منفعة ، فأما كلب الزرع أو الضرع أو الصيد أو الحرس فلا بأس به .

٨٩٣ — أخبرنا مالك ، عن عبد الملك بن ميسرة ، عن إبراهيم النخعي قال : رخص رسول الله ﷺ لأهل البيت القاصي في الكلب يتخذونه .
قال محمد : فهذا للحرس .

٨٩٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، قال : من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضارياً نُقص من عمله كل يوم قيراطان .

باب ما يكره من الكذب وسوء الظن والتجسس والتميمة

٨٩٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا صفوان بن سليم ، عن عطاء بن يسار : أن رسول الله ﷺ سأل رجل فقال : يا رسول الله أكذبُ امرأى ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا خير في الكذب ، قال يا رسول الله أعيدُها وأقول لها ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا جُناح عليك .

(٨٩٢) خصيلة : بالتصغير . وأزد : بفتح فسكون . وشنوة : بفتح فضم . واقتنى : اتخذ . ولا يغني عنه زرعاً : أى لا يحفظه له . والضرع : بفتح فسكون : كناية عن المواشى .
وقد أجاز مالك اقتناء الكلب للحراسة في البيوت من الوحوش والشارق . وإنما يجوز اقتناء ما لم يتفق على قتله من الكلاب ، كالكلب العقور ، ويلزم من جواز اقتنائه القول بظاهره ، لعدم الاحتراز عن ملاسته إلا بمشقة ، ويحمل حديث الغسل من ولوغه ، إما على ما لم يؤذن في اتخاذه ، وإما على الغسل للاستعداد ، وإما للتعب ، كما قرره البعض من المالكية ، والقيراط : مقدار ميهم ، قال الباجي : لا يعلمه إلا الله تعالى .

وعلى جواز اتخاذ الكلب ، يجوز بيعه ، خلافاً للشافعي ، وتلزم قيمة من قتله . (الزرقالي ص ٣٧٢ ج ٤) .

(٨٩٥) قال ابن عبد البر — في هذا الحديث — : لا أحفظه مستنداً بوجه من الوجوه . ولا جناح : بضم الجيم : لا حرج . ووسع الكذب : جاز في صورة . والمظلمة : بكسر اللام : الظلم ، وألحق بذلك : الكذب للاصلاح بين الناس ، وبعض أمور مستثناة بالنص . (التعليق ص ٣٧٢) .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا خير في الكذب في هزل ولا جد ، فإن وسع الكذب في شيء ففي خصلة واحدة : أن ترفع عن نفسك أو عن أخيك مظلمة فهذا نرجوا أن لا يكون به بأس .

٨٩٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ، ولا تباغضوا ، ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا .

٨٩٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : من شر الناس ذو الوجهين ، الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه .

باب الاستعفاف عن المسألة والصدقة

٨٩٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي سعيد الخدري : أن أناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم ، حتى أئفد ما عنده ، فقال : ما يكن عندى من خير فلن أدخره عنكم ، ومن يستعف يعفه الله ، ومن يستغن يغنه الله ، ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد عطاءً هو خير وأوسع من الصبر .

٨٩٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، أن أباه أخبره ، أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً من بني عبد الأشهل على الصدقة ، فلما قدم سألوه أبرة من الصدقة ، قال : فغضب رسول الله ﷺ ، حتى عرف الغضب في وجهه ، وكان مما يعرف به الغضب في وجهه : أن تحمر عيناه ، ثم قال : الرجل يسألنى ما لا يصلح لى ولا له ، فإن منعه كرهت المنع ، وإن أعطيته أعطيته ما لا يصلح لى ولا له ، فقال الرجل : يا رسول الله لا أسألك منها شيئاً أبداً .

قال محمد : لا ينبغي أن يعطى من الصدقة غنى ، وإنما نرى أن النبي ﷺ قال ذلك ، لأن الرجل كان غنياً ، ولو كان فقيراً لأعطاه منها .

(٨٩٩) في سنن النسائي : أن أبا سعيد الراوى : من هؤلاء الذين سألوا ، ويعفه ضبط بفتح فضم ففتح وتشديد : من الاعفاف : أى يزره العفة . ويتصبر : يعالج صبراً ويتكلمه مع الضيق . (التعليق ص ٣٧٨) .

باب الرجل يكتب إلى رجل يبدأ به

٩٠٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر : أنه كتب إلى أمير المؤمنين عبد الملك يبايعه فكتب : «

بسم الله الرحمن الرحيم ، أما بعد ، لعبد الله بن عبد الملك أمير المؤمنين ، من عبد الله بن عمر سلام عليك ، إني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو ، وأقر لك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسول الله ﷺ فيما استطعت .

قال محمد : لا بأس إذا كتب الرجل إلى صاحبه أن يبدأ بصاحبه قبل نفسه .

٩٠١ — قال محمد : عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت أنه كتب إلى معاوية :

بسم الله الرحمن الرحيم ، لعبد الله معاوية أمير المؤمنين ، من زيد بن ثابت .

قال محمد : ولا بأس بأن يبدأ الرجل بصاحبه قبل نفسه في الكتاب .

باب الاستئذان

٩٠٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا صفوان بن سليم ، عن عطاء بن يسار : أن النبي ﷺ سأله رجل ، فقال : يا رسول الله : استأذن على أمي ؟ قال : نعم ، قال الرجل : إلى معها في البيت ، قال : استأذن عليها ، قال : إني أخذتها ، قال رسول الله ﷺ : أحب أن تراها عريانة ، قال : لا ، قال : فاستأذن عليها .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، الاستئذان حسن ، وينبغي أن يستأذن الرجل على كل من يحرم عليه النظر إلى عورته ونحوها .

باب التصاوير والجرس وما يكره منها

٩٠٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن سالم بن عبد الله ، عن الجراح مولى أم حبيبة ، عن أم حبيبة : أن رسول الله ﷺ قال : العير التي فيها جرس لا تصحبها الملائكة .

قال محمد : إنما نرى ذلك كره في الحرب ، لأنه يُنذر به العدو .

٩٠٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبد الله عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود : أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعود ، فوجد عنده سهل بن حنيف ، فدعا أبو طلحة إنسانا ، يَنْزِعُ نَمَطًا تحته ، فقال سهل بن حنيف : لم تنزعه ؟ فقال : لأن فيه تصاوير وقد قال رسول الله ﷺ فيها ما قد علمت . قال سهل : أولم يقل : إلا ما كان رقما في ثوب ؟ قال : بلى ، ولكنه أطيب لنفسى .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، ما كان فيه تصاوير من بساط يسط ، أو فراش ، أو وسادة ، فلا بأس بذلك ، إنما نكره ذلك في الستر ، وما يُنصب نصبًا . وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

باب اللعب بالنرد

٩٠٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا موسى بن ميسرة ، عن سعيد بن أبي هند ، عن أبي موسى الأشعري : أن رسول الله ﷺ قال : من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله . قال محمد : لا خير باللعب كلها من النرد والشطرنج . وغير ذلك .

باب النظر إلى اللعب

٩٠٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو النضر ، أنه أخبره من سمع عائشة رضوان الله عليها تقول : سمعت صوت أناس يلعبون من الحبش وغيرهم يوم عاشوراء ، قالت : فقال رسول الله ﷺ : أتحيين أن ترين لعبهم ؟ قالت : قلت : نعم ، قالت : فأرسل رسول الله ﷺ إليهم ، فجاءوا ، وقام رسول الله ﷺ بين الناس ، فوضع كفه على الباب ، ومد يده ، ووضع ذقني على يده ، فجعلوا يلعبون وأنا أنظر ، قالت : فجعل رسول الله ﷺ يقول : حسبك ، قالت : وأسكت مرتين أو ثلاثا ، ثم قال لي : حسبك ، فقلت : نعم ، قالت : فأشار إليهم فانصرفوا .

(٩٠٤) أبو النضر : هو : سالم بن أبي أمية ، وهو مولى عمر بن عبيد بن معمر التيمي ، وجعله مولى لعمر بن عبد الله بن عبيد الله خطياً ، وهو ثقة ثبت ، وكان يرسل ، كما ذكره ابن حجر .

والحديث مروي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، لا عن عبد الله ، وصاحب الرواية الذي دخل على أبي طلحة ، هو ابن عبد الله لا عبد الله كما حقه ابن عبد البر ، وهو كذلك على الصحة في رواية يحيى .

وينزع : يخرج . والنمط : محرقة : ضرب من البسط ، له حمل رقيق . (التعليق ص ٣٨١ ، التقريب ص ٢٧٩ ج ١) .

(٩٠٥) النرد : بفتح فسكون : ويسمى الكعاب ، والنردشير : قطع ملونة من الخشب والعظم وغيره .

واللعب بالنرد محرم ، وحكاية الاجماع على ذلك لا تسلم . واللعب به يورث العداوة والبغضاء بين لاعبيه ، ويشغل القلب ويفسد الوقت بما لا خير فيه . (الزرقاني ص ٣٥٦ ج ٤) .

باب المرأة تصل شعرها بشعر زوجها

٩٠٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حَجٍّ وهو على المنبر يقول : يا أهل المدينة ، أين علماؤكم - وتناول قُصَّةً من شعر كانت في يد حَرَسِيٍّ- سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه ، ويقول : إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذها نساؤهم .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، يكره للمرأة أن تصل شعرا إلى شعرها ، أو تتخذ قُصَّةً شعر ، ولا بأس بالوصل في الرأس إذا كان صوفاً ، فأما الشعر من شعور الناس فلا ينبغي ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

باب الشفاعة

٩٠٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : إن لكل نبي دعوة ، فأريد إن شاء الله أن اختبىء دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة .

باب الطيب للرجل

٩٠٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أن عمر بن الخطاب كان يتطيّب بالمسك المفتّ اليابس .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بالمسك للحى وللميت أن يُتطيّب به وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(٩٠٧) القصة بضم أوله وفتح ثانيه المشدد : الحصلة من الشعر المجموع . والحرسى : بفتحين : الخادم الذى يقوم بالحراسة . والحديث يدل على حرمة الوصل بشعر آدمى . (التعليق ص ٣٨٢) .

(٩٠٨) الشفاعة عامة وخاصة ، فالعامّة : للفصل بين العباد في المحشر ، والخاصة : شفاعات : شفاعة يدخل بها قوم الجنة بغير حساب ، وشفاعة لانخراج الموحدين العصاة من النار ، وشفاعة لرفع درجات أهل الجنة ، كما ذكره السبكي في شفاء السقام . واختبىء : أى ادخر . (التعليق ص ٣٨٢) .

باب الدعاء

٩١٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك ، قال : دعا رسول الله ﷺ على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين غداة ، يدعو على رجل وذكوان ولخيان وعصية : عصت الله ورسوله ، قال أنس : نزل في الذين قتلوا بئر معونة قرآن قرأناه حتى نسخ ، بلغوا قومنا أننا قد لقينا ربنا فرضى عنا ورضينا عنه .

باب رد السلام

٩١١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو جعفر القاري ، قال : كنت مع ابن عمر فكان يسلم عليه ، فيقول : السلام عليكم ، فيرد مثل ما يقال له .

قال محمد : لا بأس به ، وإن زاد : الرحمة والبركة فهو أفضل .

٩١٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة : أن الطفيل بن أبي بن كعب أخبره ، أنه كان يأتي عبد الله بن عمر ، فيغدوا معه إلى السوق ، قال : فإذا غدونا إلى السوق لم يمر عبد الله بن عمر على سقاط ولا صاحب بيع ولا مسكين ولا أحد إلا سلم عليه عبد الله ، قال الطفيل : فجمت عبد الله بن عمر يوماً فاستبعتني إلى السوق ، قال : فقلت ما تصنع بالسوق ، ولا تقف على البيع ، ولا تسأل عن السلع ، ولا تساوم بها ، ولا تجلس في مجلس سوق ، اجلس بنا ههنا نتحدث ، قال : فقال عبد الله بن عمر يا أبا بطن — وكان الطفيل ذا بطن — : إنما نغدو من أجل السلام ، نسلم على من لقينا .

٩١٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : إن اليهود إذا سلم عليكم أحدهم فإنما يقول : السام عليكم فقولوا : عليك .

(٩١٠) معونة : بفتح فضم : موضع بين مكة وعسفان ، كان به غزوة في السنة الثالثة من الهجرة . ورغل : بكسر فسكون : بطن من بني سليم . وذكوان : بفتح أوله : بطن من بني سليم أيضا . وعصية : بالتصغير . وعصت : يرجع ضميره إلى هذه الطوائف .

والحديث في مسلم وغيره . وكان المسلمون في غزوة معونة سبعين ، وعرفت سرهم : بسرية القراء . وما نزل من القرآن ونسخ : هو : حكاية قولهم : بلغوا قومنا إلى آخره . (التعليق ص ٣٨٣) .

(٩١٣) السام : الموت . وفي بعض روايات الحديث في غير الموطأ ، قل : وعليك ، بالواو . والحديث في البخاري . (التعليق ص ٣٨٢) .

٩١٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو نعيم : وهب بن كيسان ، عن محمد بن عمرو بن عطاء ، قال : كنت جالسا عند عبد الله بن عباس ، فدخل عليه رجل يمانى فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ثم زاد شيئا مع ذلك أيضا ، قال ابن عباس : من هذا ؟ وهو يومئذ قد ذهب بصره ، قالوا : هذا اليماني الذي يغشاك ، فعرفوه إياه حتى عرفه ، فقال عبد الله بن عباس : إن السلام انتهى إلى البركة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا قال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، فليكف ، فإن اتباع السنة أفضل .

باب الإشارة في الدعاء

٩١٥ — أخبرنا مالك ، أخبرني عبد الله بن دينار ، قال : رأي ابن عمر وأنا أدعو وأشير بأصبعي أصبع من كل يد فتهاى .

قال محمد : ويقول ابن عمر نأخذ ، ينبغي أن يشير بأصبع واحدة ، وهو قول أبي حنيفة .

٩١٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : إن الرجل ليرفع بدعاء ولده من بعده . وقال بيديه : فرفعها إلى السماء .

باب الرجل يهجر أخاه المسلم

٩١٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ : أن رسول الله ﷺ قال : لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال ، يلتقيان ، فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي الهجرة بين المسلمين .

(٩١٤) ورد في بعض الروايات عند أبي داود والبيهقي : جواز الزيادة في رد السلام . والسلام على المرأة الشابة لا يجوز ، ويجوز على العجوز التي انقطع أرب الرجال منها ، ففي موطأ يحيى : مثل مالك : هل يسلم على المرأة ؟ فقال : أما المتجالة : فلا أكره ذلك ، وأما الشابة فلا أحب ذلك . (الزرقاني ص ٣٥٨ ج ٤) .

(٩١٧) في رواية يحيى : يهاجر ، بدل « يهجر » .

قال ابن عبد البر : وأجمع العلماء على أن من خاف من مكالمه أحد وصلته ما يفسد عليه دينه أو يدخل عليه مضرة في دينه : أنه يجوز له مجانبته وبعده ، ورب هجر جميل خير من مخاطبة مؤذية .

وقال النووي : وردت أحاديث يهجران أهل البدع والفسق ومناهي السنة ، أو من دخل عليهم من كلامه مفسدة . والسلام يخرج من الهجران عند مالك والأكرين ، وعند أحمد : لا بد من عودته إلى الحالة التي كان عليها أولا . (الزرقاني ص ٢٦١ ج ٤) .

باب الخصومة في الدين والرجل يشهد على الرجل بالكفر

٩١٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أن عمر بن عبد العزيز قال : من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر الثقل .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي الخصومات في الدين .

٩١٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : أيما امرئ قال لأخيه : كافر ، فقد باء بها أحدهما .

قال محمد : لا ينبغي لأحد من أهل الإسلام أن يشهد على رجل من أهل الإسلام بذنب أذنبه ، بكفر ، وإن عظم جرمه . وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

باب ما يكره من أكل الثوم

٩٢٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أن النبي ﷺ قال : من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مساجدنا ؛ يؤذينا بريح الثوم .

قال محمد : كره ذلك لريحه ، فإذا أمته طبخاً فلا بأس به ، وهو قول أبي حنيفة والعامه .

(٩١٨) التنقل : أي الانتقال من رأى إلى رأى ، كما فسرہ الدارمی فی سننه . والمجادلة في أصول الدين من العقائد بالأدلة العقلية المخالفة للقاطع لا تجوز ، إلا للرد على أهل الأهواء رجاء التنازل عن أهوائهم ، وذكر الغزالي في الأحياء : أن المرء : طعن في كلام الغير باظهار خلل فيه ، لغرض تحقير الغير وإظهار كياسة نفسه ، وأما الجناد : فهو إظهار قوة المذهب ببيان حججه ، وأما المخاصمة : فهي : لحاج في الكلام ليستوفي به مال أو حق مقصود ، وذلك تارة يكون بالابتلاء ، وتارة يكون بالاعتراض ، والمرء لا يكون إلا بالاعتراض على كلام سبق . (التعليق ص ٢٨٤) .

باب الرؤيا

٩٢١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، قال : سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن يقول : سمعت أبا قتادة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان ، فإذا رأى أحدكم الشيء يكرهه فليئنفث عن يساره ثلاث مرات . إذا استيقظ وليتعوذ من شرها ، فإنها لن تضره إن شاء الله .

باب جامع الحديث

٩٢٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين ، وعن ليستين ، وعن صلاتين ، وعن صوم يومين ، فأما البيعتان فالمنابذة والملاسة ، وأما اللبستان فاشتغال الصائم والاحتباء في ثوب واحد كاشفا عن فرجه ، وأما الصلاتان فالصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، والصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وأما الصيامان فصيام يوم الأضحى ويوم الفطر .
قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة .

(٩٢١) الرؤيا الصالحة : هي المنتظمة باظهار بشارة أو تنبيه على غفلة ، وهذا صلاح باعتبار صورتها . وقيل : الصالحة باعتبار تعبيرها . والحلم : بضم فسكون أو ضم — كما في النهاية — : الرؤيا الحسنة ، أو المكروهة . وهي المراد هنا . والأضغاث : أى التخليط وجمع الأشياء المتناقضة المتضادة ، من خواطر النفس . ونسبة الحلم إلى الشيطان ، لأنه يسر وقوعه لتضرر المسلم به . ويئنفث : بضم الفاء وكسرهما : قيل : يتفل ، وقيل : يكون مع التفل ريق يسير ، قال النووي : أكثر الروايات : فليئنفث : وهو النفخ اللطيف بلا ريق . (الزرقاني ص ٣٥٤ ج ٤) .

(٩٢٢) في رواية يحيى : كتاب الجامع . قال أبو بكر بن العربي في القبس : ان هذا الكتاب اخترعه مالك في التصنيف لفائدتين : أحدهما أنه خارج عن رسم التكليف المتعلق بالأحكام التي صنفها أبوابا ، ورتبها أنواعا . والثانية : لما لحظ الشريعة وأنواعها ، ورآها منقسمة إلى أمر ونهي ، وإلى عبادة ومعاملة ، وإلى جنائيات وعادات ، نظمها أسلاكا ، وربط كل نوع بمنسب ، وشذت عنه من الشريعة معان منفردة لم يتفق نظمها في سلك واحد ، لأنها متغايرة المعاني ، ولا أمكن أن يجعل لكل منها بابا ، لصغرها ، ولا أراد هو أن يطيل القول فيما يمكن إطالة القول فيها ، فجعلها أشتاتا ، وسمى نظامها « كتاب الجامع » أ . هـ .

وعلى هذا المنهاج : ما ذكره ابن أبي زيد القيرواني في آخر كتابه « الرسالة » وسماه « باب جمل » . وانظر في ذلك مقدمتنا لكتاب « الذخيرة للقراء » . (الزرقاني ص ٢١٧ ج ٤ . مقدمة الذخيرة للقراء) .

وليستين : بكسر اللام وسكون الباء الموحدة . والملاسة : أن يكتفى في لزوم البيع بلمس المشتري الثوب المنطوي بلا خيار . والمنابذة : أن يهذب الرجل الثوب إلى الآخر ، ويكون ذلك بيعا من غير نظر ولا تراض . وكان ذلك معمولا به في الجاهلية . والاحتباء : أن يجلس الرجل على التيه ، وينصب ساقيه ، ملتفا في ثوب واحد ليس على فرجه من الثوب شيء . والحديث في البخاري . (الزرقاني ص ٢٧٧ ج ٤) .

٩٢٣ — أخبرنا مالك ، أخبرني مُخْبِرٌ أن ابن عمر قال : وهو يوصي رجلا ، لا تُعْتَرَضَ فيما لا يعينك ، واعتزل عدوك ، واحذر خليلك إلا الأمين ، ولا أمين إلا من خشى الله ، ولا تصحب فاجرا كى تتعلم من فجوره ، ولا تفش إليه سرك ، واستشر فى أمرك الذين يخشون الله عز وجل .

٩٢٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزبير المكي ، عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ : نهى أن يأكل الرجل بشماله ، أو يمشى فى نعل واحدة ، وأن يشتمل الصماء ، أو يحتبى فى ثوب واحد كاشفا عن فرجه .

قال محمد : يكره للرجل أن يأكل بشماله ، وأن يشتمل الصماء ، واشتمال الصماء : أن يشتمل وعليه ثوب ، فيشتمل به فتكشف عورته من الناحية التى تُرفع من ثوبه ، وكذلك الاحتباء فى الثوب الواحد .

باب الزهد والتواضع

٩٢٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، أن ابن عمر أخبره ، أن رسول الله ﷺ كان يأتي قُبَاءً راكبا وماشيا .

٩٢٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة : أن أنس بن مالك حدثه هذه الأحاديث الأربعة : قال أنس : رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المؤمنين ، قد رَقَعَ بين كتفيه برقاع ثلاث ، لَبَّدَ بعضها فوق بعض ، وقال أنس : وقد رأيت عمر يطرح له صاع تمر فيأكله حتى يأكل حَشَفَه ، وقال أنس : وسمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يوما وخرجت معه حتى دخل حائطًا ، فسمعتة يقول وبينى وبينه جدار وهو فى جوف الحائط : عمرُ بن الخطاب أميرُ المؤمنين بخ وبخ والله يا ابنَ الخطاب ، لتتقين الله عز وجل أو ليعذبنك ، قال أنس : وسمعت عمر بن الخطاب وسلم عليه رجل ، فَرَدَّ عليه السلام ، ثم سأل عمر الرجل : كيف أنت ؟ قال الرجل : أحمَدُ الله إليك ، فقال عمر : هذه أردت منك .

(٩٢٦) رقع : بالتشديد والتخفيف . وبين كتفيه : أى فى ثوبه وقميصه ، ولبد بعضها : أى ألزق بعضها ببعض ، وليس هذا الوصف فى بعض نسخ رواية محمد . وبخ وبخ : الأول منون ، والثانى مسكن ، وروى تسكينهما وتشديدهما : كلمة تقال عند الرضا والتعجب بالشئ — كما فى القاموس — وأحمد الله إليك : أى حمدا متبيا إليك . (التعليق ص ٣٨٧ ، القاموس ص ٢٦٦ ج ١)

٩٢٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : قالت عائشة : كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يبعث إلينا بأحفظائنا من الأكارع والرؤوس .

٩٢٨ — أخبرنا مالك ، أخبرني يحيى بن سعيد ، أنه سمع القاسم بن محمد يقول : سمعت أسلم مولى عمر بن الخطاب يقول : خرجت مع عمر بن الخطاب وهو يريد الشام ، حتى إذا دنا من الشام أناخ عمر ، وذهب لحاجته ، قال أسلم : فطرخت قروتي بين شقي رجلي ، فلما فرغ عمر عمد إلى بعيري فركبه على الفروة ، وركب أسلم بعيره ، فخرجا يسيران حتى لقيهما أهل الأرض ، يتلقون عمر ، قال أسلم : فلما دنوا منا أشترت لهم إلى عمر ، فجعلوا يتحدثون بينهم ، فقال عمر : تطمع أبصارهم إلى مراكب من لا خلاق لهم : يريد مراكب المعجم .

٩٢٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، قال : كان عمر بن الخطاب يأكل نخيرا مفتوتا بسمن ، فدعا رجلا من أهل البادية ، فجعل يأكل ويتبع باللقمة وضر الصحيفة ، فقال له عمر : كأنك مُقْفِرٌ ، قال : والله ما رأيت سمنا ولا رأيت آكلأ به منذ كذا وكذا ، فقال عمر : لا آكلُ السمنَ حتى يُخَيِّى الناسُ . من أول ما أُخِيُوا .

باب الحب في الله

٩٣٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك : أن أعرابيا أتى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله : متى الساعة ؟ قال : وما أعددت لها ؟ قال : لا شيء والله ، إني لقليل الصيام والصلاة ، وإني لأحب الله ورسوله ، قال : إنك مع من أُحِبَّت .

باب فضل المعروف والصدقة

٩٣١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : ليس المسكين بالطواف الذي يطوف على الناس ؛ تردّه اللقمة واللقتان ، والتمر والتمرتان ، قالوا : فما المسكينُ يا رسول الله ؟ قال : الذي ما عنده ما يُغْنِيهِ ولا يُفْطِنُ له فيُتَصَدَّقَ عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس .

قال محمد : هذا أحق بالعطية ، وأيهما أعطيتَه زكّاتك أجزاءك ذلك ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

٩٣٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن مُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ بْنِ مُعَاذٍ ، عَنْ جَدِّهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ ، لَا تَحْقِرْنَ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا وَلَوْ بِكُرَاعٍ شَاؤَ مُخْرَقٌ .

٩٣٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن أَبِي بُجَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ ثُمَّ الْحَارِثِيِّ ، عَنْ جَدِّهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : رَدُّوا الْمَسْكِينِ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرِقٍ .

٩٣٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا سُمَيْيُ ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ ، فَوَجَدَ بُئْرًا فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ ، ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثٌ ، يَأْكُلُ التُّرَى مِنَ الْعَطَشِ ، فَقَالَ : لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ بِي ، فَنَزَلَ الْبُئْرَ فَمَلَأَ خِفَّهُ مَاءً ، ثُمَّ أَمْسَكَ الْخَفَّ بِفِيهِ حَتَّى رَقِيَ ، فَسَقَى الْكَلْبَ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ : وَإِنْ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرًا ؟ قَالَ : فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ .

باب حق الجار

٩٣٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَزْمٍ : أَنَّ عَمْرَةَ حَدَّثَتْهُ : أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهَا تَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : مَا زَالَ جِبْرِيلُ يوصيني بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ لِي وَرَثَةً .

(٩٣٢) نساء المؤمنات : من إضافة العام إلى الخاص ، وروى : بضم الهمة ، منادى مفرد . والمؤمنات : صفة له ، فرفع على اللفظ وينصب بالكسر على المهل . ولا تحقرن : نهي بحتمل أن يكون للمهدية أو المهدى إليها . والكراع : بالضم : مادن العقب من الرجل للمواشي والدواب ، وهو مؤنث . ولعل تذكره لغة . (الزرقاني ص ٤٢١ ج ٤) .

(٩٣٣) في رواية يحيى : « ابن بجيد » : بضم ففتح . وجدته : هي : أم بجيد : حواء بنت يزيد بن السكن . والظلف : بالكسر : للبقر والغنم كالخافر للفرس والبهنل والخف للبحر . (التعليق ص ٣٨٩) .

(٩٣٤) يلهث : يتواتر نفسه من التعب والشدة ويخرج لسانه من شدة العطش ، والرى : التراب . ورفى : بفتح فكسر : صعد . وشكر الله له : قيل قبل عمله ، وقيل استحسنته . ورطبة : برطوبة الحياة ، والمراد كل حي . قيل الأجر حتى فيما أمر بقتله . (التعليق ص ٣٨٩) .

باب اكتاب العلم

٩٣٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم : أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته أو حديث عمر أو نحوه فاكتبه لي ، فإنني قد خفت دُروس العلم وذهاب العلماء .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا نرى بكتابة العلم بأساً ، وهو قول أبي حنيفة .

باب الخضاب

٩٣٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أخبرنا محمد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، أن عبد الرحمن بن الأسود بن عُبَيْد يَتُوثُ كان جليسا لنا ، وكان أبيض اللّحية والرأس ، فغدا عليهم ذات يوم وقد حمّرها ، فقال القوم : هذا أحسن ، فقال : إن أُمّي عائشة أرسلت إلى البارحة جاريّتها نخيلة فأقسمت على لأصبغنّ ، وأخبرتني أن أبا بكر كان يَصْبِغ .

قال محمد : لا نرى بالخضاب بالوسمة والحناء والصُفرة بأساً ، وإن تركه أبيض فلا بأس بذلك ، كل ذلك حسن .

(٩٣٦) اكتاب العلم انتساخه . والرواية معلقة عند البخاري .

وقد كان الصحابة والتابعون يؤدون رواية السنة من حفظهم ، ولا يكتبون إلا القليل ، وقد كتب عبد الله بن عمرو بن العاص لنفسه ، كما في البخاري والترمذي ، وكتبوا لأبي شاه اليمنى خطبته عليه السلام بأذنه ، كما في البخاري وغيره ، وكانت لعل صحيفة فيها أحكام الدية ، كما في الصحيحين والنسائي وأحمد ، وكان العلم في الصدور في المائة الأولى مضبوطة وكثيرة في الصدور ، ولم تكن لهم حاجة إلى تدوينه ، وثبت أن النبي عليه السلام أذن في كتابة السنة كما ثبت أنه نهى عنها ، وللجمع بين الخبرين حمل عدم الاذن على أول الأمر قبل أن يكثر القراء والحفظ للقرآن خوفا من اختلاط السنة بالقرآن ، وقيل : لعدم الضرورة ، وقيل للنسخ ، وانظر ما كتبناه عن ذلك في كتابنا « المختصر في علم رجال الأثر » وما قدمناه وعلقناه على « تدريب الراوي للسيوطي » .

(٩٣٧) الخضاب : بكسر الخاء : صبغ الشعر الأبيض . ونخيلة : بالتصغير للنخلة ، وفي بعض الروايات : بالحاء المهملة ، اسم جارية لعائشة .

وقد اختلفت الروايات في خضاب رسول الله ﷺ : فروى أنس أنه عليه السلام لم يصبغ ، وروى عمر وأبو هريرة وأبو رمة أنه صبغ ، وكل أخبر عن الحالة زمن أخباره .

والوسمة : بفتححات ، وبسكون الثاني وكسره : ورق النيل ، والخضاب به سواد يميل إلى الخضرة .

والصُفرة المباحة للرجال : ما كانت بغير الزعفران ، فإنه مكروه للرجال . والخضاب بالسواد الخالص غير جائز ، كما في رواية أبي داود والنسائي وابن حبان والحاكم ، وهو كما في زواجر ابن حجر الهيتمي من الكبائر ، للوعيد على فعله ، كما في الطبراني ومسنده أحمد . وما في سنن ابن ماجه مرفوعا « ان أحسن ما اختضيم به هذا السواد » ضعيف لا يصلح معارضا . (تنسيق النظام ص ٢٠٤) .

باب الوصى يستقرض من مال اليتيم

٩٣٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، قال : سمعت القاسم بن محمد يقول : جاء رجل إلى ابن عباس فقال له : إن لى يتيما وله إبل ، أفأشرب من لبن إبله ؟ فقال له ابن عباس : إن كنت تبغى ضالة إبله ، وتنهأ جربأها وتليط حوضها ، وتسقيها يوم وريدها ، فأشرب غير مضر بنسل ، ولا ناهلك في حلب .

قال محمد : وبلغنا أن عمر بن الخطاب ذكر والى اليتيم فقال : إن استغنى استعف ، وإن افتقر أكل بالمعروف قرضا .

وبلغنا عن سعيد بن جبیر أنه فسر هذه الآية « ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف » قال : قرضا .

٩٣٩ — قال محمد : أخبرنا سفيان الثوري ، عن أبي إسحاق ، عن صيلة بن زفر : أن رجلا أتى عبد الله بن مسعود فقال له : إنه أوصى إلى يتيم ، فقال : لا تشتري من ماله شيئا ، ولا تستقرض من ماله شيئا .

قال محمد : والاستعفاف عندنا عن ماله أفضل ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

باب النفخ في الشراب

٩٤٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أيوب بن حبيب مولى سعد بن أبي وقاص ، عن أبي المشي الجبهني : أنه قال : كنت مع مروان بن الحكم ، فدخل أبو سعيد الخدري على مروان ، فقال له مروان : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النفخ في الشراب ؟ قال : نعم ، فقال له رجل : يا رسول الله : إلى لا أروى من نفس واحد ، قال : فأبى القَدَحُ عن فيك ثم تنفس ، قال : فأبى أرى القذاة فيه ، قال : أهرقها .

(٩٣٨) تبغى ضالة إبله : تطلب ما فقد من إبله . وتنهأ : تطل بالقطران . وتليط حوضها في النسخة (ب) : وفي النسخة (ج) تلوطه : أي تصلحه وفي النسخة (أ) تنظر . وفي رواية يحيى : تلط : بضم اللام وتشديد الطاء . والورد بكسر أوله : الشرب . والنسل : الولد الرضيع . والناهك : الضائع . أى : لن تبق في ضرعها لبنا . والحلب : بفتحين : اللبن الملوب ، وباسكان اللام : الغزل ، (التعليق ص ٣٩٠) .

باب الرجل ينظر إلى عورة الرجل

٩٤١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، قال : سمعت عبد الله بن عامر يقول : بينما أنا أغتسل ويتم كان في حجر أوى ، يصبّ أحذنا على صاحبه إذ طلع علينا عامر ونحن كذلك ، فقال : ينظر أحدكم إلى عورة بعض ؟ والله إني كنت لأحسبكم خيرا منا ، قلت : قوم ولدوا في الإسلام لم يولدوا في شيء من الجاهلية ، والله إني لأظنكم الخلف .

قال محمد : لا ينبغي للرجل أن ينظر إلى عورة أخيه المسلم إلا من ضرورة لمداواة أو نحوها .

باب ما يكره من مصافحة النساء

٩٤٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا محمد بن المنكدر ، عن أميمة بنت رقيقة : أنها قالت : أتيت رسول الله ﷺ في نسوة نبايعه ، فقلن : يا رسول الله نبايعك على أن لا نشرك بالله شيئا ، ولا نسرق ، ولا نزنى ، ولا نقتل أولادنا ، ولا نأق بيهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا ، ولا نعصيك في معروف ، قالت : فقال رسول الله ﷺ : فيما استطعن وأطقتن ، قالت : قلنا الله ورسوله أرحم بنا منا بأنفسنا ، هلم نبايعك يا رسول الله قال : إني لا أصافح النساء ، إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة ، أو مثل قولي لامرأة واحدة .

باب فضائل أصحاب النبي ﷺ

٩٤٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : سمعت سعد ابن أبي وقاص يقول : لقد جمّع لي رسول الله ﷺ أبويه يوم أحد .

٩٤٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، قال : قال ابن عمر : بعث رسول الله ﷺ بعتا فأمر عليهم أسامة بن زيد ، فطعن الناس في إمرته ، فقام رسول الله ﷺ ، فقال : إن تطعنوا في إمرته فقد كنتم تطعنون في إمرة أبيه من قبل ، وأيم الله إن كان خليقا للإمرة ، وإن كان لمن أحب الناس عليّ ، وإن هذا لمن أحب الناس إلى بعده .

(٩٤٢) رقيقة : بالتصغير بوزن أميمة . ورقيقة : أخت خديجة بنت خويلد أم المؤمنين . والحديث يدل على : أن مصافحة النساء لا تجوز للرجال . وفي صحيح البخاري : أنه عليه السلام لم يمس يده امرأة قط إلا امرأة يملكها . وما ورد من مصافحته عليه السلام في مبايعة النساء ضعيف ، أو محمول على العجائز . (المتقى من ٣٠٨ ج ٧ ، التعليق من ٣٩٢) .

(٩٤٤) امرته : بكسر أوله : أى إمارته وولايته ، وإنما طعنوا في إمارته لصغر سنه ، ولأنه من الموالى ، وقد طعنوا في أبيه ، لأنه كان متبني رسول الله ﷺ . (التعليق من ٣٩٢) .

٩٤٥ — أخبرنا مالك ، عن أبي التضر مولى عمر بن عبد الله بن معمر ، عن عبيد يعنى ابن حنين عن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله ﷺ جلس على المنبر فقال : إن عبداً خيره الله أن يؤتیه من زهرة الدنيا ما شاء ، وبين ما عنده فاختار العبد ما عنده ، فبكى أبو بكر رضى الله عنه ، وقال : فدينك بآبائنا وأمهاتنا ، قال : فعجبنا له ، وقال الناس : انظروا إلى هذا الشيخ يخبر رسول الله ﷺ بخبر عبد خيره الله وهو يقول فدينك بآبائنا وأمهاتنا ، فكان رسول الله ﷺ هو المخير ، وكان أبو بكر رضى الله عنه أعلمنا به ، فقال رسول الله ﷺ : إن أمن الناس على في صحبته وماله أبو بكر ، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر ، ولكن إخوة الإسلام ، ولا يقين في المسجد خوخة إلا خوخة أبى بكر .

٩٤٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن إسماعيل بن محمد بن ثابت الأنصارى ، أن ثابت ابن قيس بن شماس الأنصارى ، قال : يا رسول الله : لقد خَشِيتُ أن أكون قد هلكت ، قال : بم ؟ قال : نهانا الله أن نُجِب أن نُحَمَّدَ بما لم نفعل ، وأنا امرؤ أحب الحمد ، ونهانا عن الخِيَلِ ، وأنا امرؤ أحب الجمال ، ونهانا أن نرفع أصواتنا على صوتك ، وأنا رجل جَهِير الصوت ، فقال رسول الله ﷺ : يا ثابت : أما ترضى أن تعيش حميداً ، أو تُقتل شهيداً وتدخل الجنة .

باب صفة النبي ﷺ

٩٤٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أنه سمع أنس بن مالك يقول : كان رسول الله ﷺ : ليس بالطويل البائن ، ولا بالقصير ، وليس بالأبيض الأمهق ، وليس بالآدم ، وليس بالجعد القطط ، ولا بالسبط ، بعثه الله على رأس أربعين سنة ، فأقام بمكة عشر سنين ، وبالمدينة عشر سنين ، وتوفاه الله على رأس ستين سنة ، وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء .

(٩٤٧) الطويل البائن : المفرط في الطول . والأمهق : شديد البياض ، كلون الجص . والآدم : شديد السمرة . والجعد : منقبض الشعر ، كشعر الحبش . والقطط : بفتح أوله وفتح الطاء مقابل السبط : والسبط : المسترسل . وفي البخارى : عن ابن عباس أنه عليه السلام لبث بمكة ثلاث عشرة سنة ، يريد : بما فيها من فترة الوحى ، وكانت ثلاث سنوات ، والمعروف أنه عليه السلام عاش ثلاثاً وستين سنة ، وهو المعتمد .

وفي البخارى أنه عليه السلام : كان في عنقه شعرات بيض . وفي صحيح مسلم : كان في لحيته شعرات بيض ، وعند ابن سعد : كان في رأسه ولحيته سبع عشرة أو ثمانى عشرة . (تنسيق النظام ص ١٧٨ ، التعليق ص ٢٩٤) .

باب زيارة قبر النبي ﷺ وما يستحب من ذلك

٩٤٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر كان إذا أراد سفرا ، أو قدم من سفر جاء قبر النبي ﷺ ؛ فصلى عليه ، ودعا ثم انصرف .

قال محمد : هكذا ينبغي أن يفعله إذا قدم المدينة : يأتي قبر النبي ﷺ .

باب فضل الحياء

٩٤٩ — أخبرنا مالك ؛ أخبرنا ابن شهاب ، عن علي بن حسين ، يرفعه إلى النبي ﷺ ، قال : من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه .

قال محمد : هكذا ينبغي للمسلم أن يكون تاركا لما لا يعنيه .

٩٥٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا سلمة بن صفوان الزرقى ، عن زيد بن طلحة الركاى ، أن النبي ﷺ قال : إن لكل دين خلقا ، وإن خلق الإسلام الحياء .

٩٥١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا مخبر عن سالم بن عبد الله ، عن عمر : أن رسول الله ﷺ مرّ على رجل يعظ أخاه في الحياء ، فقال رسول الله ﷺ : دعه ؛ فإن الحياء من الإيمان .

باب حق الزوج على المرأة

٩٥٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أخبرني بشير بن يسار ، أن حصين بن محصن أخبره : أن عمّة له أتت رسول الله ﷺ ، وأنها زعمت أنه قال لها : أذات زوج أنت ؟ قالت :

(٩٤٨) اتفق العلماء على أن زيارة قبره عليه السلام قرينة مشروعة ، فليل : واجب ، وقيل سنة .

والأحاديث في فضل زيارة القبر النبوي كثيرة وصحيحة ، والضعيف منها يرتقى إلى درجة المقبول لتعدد طرقه وكثرة شواهد ، كما ذكره ابن حجر في التلخيص الحبير ، وما ذكره ابن الجوزي في « التحقيق » من أن حديث « من حج فلم يزل يزداد جفائي » موضوع وتابعه ابن تيمية في ذلك غير صحيح ، بل هو : إما حسن عند بعض المحدثين ، وإما ضعيف كما هو عند بعضهم . وانظر في ذلك : شفاء السقام للسبكي ، والجواهر المنظم لابن حجر الهيتمي ، ورسائل اللكنوى صاحب التعليق المجد ، بالعربية والفارسية والأردية ورسائل تلامذته مثل : السعي المشكور والقول المبرور ، والكلام المبرم وغيرها .

(٩٥٠) الركاى : بضم الراء : ينسب إلى : ركانة بن عبد يزيد .

والحديث مرسل عند مالك ، وهو في رواية يحيى : عن زيد بن طلحة . والصواب « يزيد » كما في بقية الموطآت . والخلق : السجدة .

قال الباجي : لم يشرع الحياء في تعلم العلم ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحكم بالحق والقيام به وأداء الشهادات على وجهها والجهد في سبيل الله . (المنتقى ص ٢١٣ ج ٧) .

(٩٥٢) محصن : كمنبر ما آله : ما أقصر في خدمته ورضاه ما استطعت (التعليق ص ٣٩٥) .

نعم ، فزعمت أنه قال لها : كيف أنت له ، قالت : ما آلوه إلا ما عجزت عنه ، قال : فانظري : أين أنت منه ، فإنه جئتكَ ونارُك .

باب حق الضيافة

٩٥٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا سعيد المقبري ، عن أبي شريح البكعي ، أن رسول الله ﷺ قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ؛ جائزته يومٌ وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام ، فما كان بعد ذلك فهو صدقة ، ولا يحل له أن يثوى عنده حتى يُخرجه .

باب تشميت العاطس

٩٥٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ قال : إن عطس فشمته ، ثم إن عطس فشمته ، ثم إن عطس فشمته ثم إن عطس فقل له : إنك مضنوك . قال عبد الله بن أبي بكر : لا أدرى أبعد الثالثة أو الرابعة .

قال محمد : إذا عطس فشمته ثم إن عطس فشمته ، فإن لم تشمته حتى يعطس مرتين أو ثلاثة أجزاء أن تشمته مرة واحدة .

باب الفرار من الطاعون

٩٥٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا محمد بن المنكدر ، أن عامر بن سعد بن أبي وقاص أخبره ، أن أسامة بن زيد أخبره ، أن رسول الله ﷺ قال : إن الطاعون رجزٌ أرسل على من قبلكم ، أو أرسل على بني إسرائيل — شك ابن المنكدر في روايتهما — قال : فإذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوا عليه ، وإذا وقع في أرض فلا تخرجوا فراراً منه .

(٩٥٣) إكرام الضيف مستحب والأمر به للاستحباب عند الجمهور ، لتسمية إكرامه : جائزة ، وهي تفضل وإحسان . وذهب إلى وجوبه أحمد والليث ليلة واحدة ، للحديث « ليلة الضيف واجبة على كل مسلم » كما في أبي داود وابن ماجه وأحمد ، وهو محمول على أنه كان في صدر الإسلام حين كانت المساواة واجبة ، وحمله بعضهم على المضطرين للضيافة .

وجائزته : منحته وعطيته وأتمائه . ويثوى بفتح فسكون فكسر : يقيم .

ويخرجه : يوقعه في الحرج . (التعليق ص ٣٩٥) .

(٩٥٤) التشميت : الدعاء بالابتعاد عن الشماتة ، ويستعمل في جواب العطسة : يرحمك الله . كما ذكره النووي .

والشميت واجب عند الحنفية للعاطس إذا حمد الله : لما أخرجه البخاري في الأدب « وإذا لم يحمد فلا تشمتوه » . ومضنوك : مزكوم . والضناك : بالضم : الزكام ، وهو على غير القياس . (التعليق ص ٣٩٥) .

(٩٥٥) الرجز : بالزاي : العذاب ، وبالسين : النجس والخبث ، وقد يرد بمعنى العذاب أيضا .

والحديث يقرر ما يسمى : بالحجر والعزل الصحي عند انتشار الوباء . (المتقى ص ١٦٢ ج ٧) .

قال محمد : هذا حديث معروف ، قد روى من غير واحد ، فلا بأس إذا وقع بأرض ألا يدخلها اجتناباً له .

باب الغيبة والبهتان

٩٥٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا الوليد بن عبد الله بن صياد ، أن المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي ، أخبره أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ، ما الغيبة ؟ قال رسول الله ﷺ : أن تذكر من المرء ما يكره أن يسمع ، قال : يا رسول الله ، وإن كان حقاً ، قال رسول الله ﷺ : إذا قلت باطلاً فذلك البهتان .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي أن تذكر من أخيك المسلم الزلة تكون منه مما يكره ، فأما صاحب الهوى المتعالي بهواه المعترف به ، والفاسق المتعالي بفسقه ، فلا بأس ، بأن تذكر هذين بفعلهما ، فإن ذكرت من المسلم ما ليس فيه فهذا البهتان ، وهو الكذب .

باب النوادر

٩٥٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزبير المكي ، عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ قال : أغلقوا الباب ، وأوكوا السقاء ، واكفثوا الإناء — أو خمروا الإناء — وأطفئوا المصباح ، فإن الشيطان لا يفتح غلقاً ، ولا يحل وكاءً ، ولا يكشف إناءً ، وإن الفؤيسقة تضرم على الناس بيتهن .

٩٥٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : المسلم يأكل في معي واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء .

(٩٥٦) حنطب : بفتح المهملةين بينهما ساكن . والبهتان : الكذب والباطل الذي يتحرر فيه .

والنهي بعم الكافر والفاسق ، والكتابة والاشارة . ويسمى ذلك سباً إذا كان في الحضرة واستثنت السنة والقواعد الفقهية من الغيبة أموراً ، وهي في الواقع في صورة الغيبة وليست بها ولها تسمية خاصة بها ، وذلك للمصلحة أو دفع المفسدة ، بسط الغزالي القول فيها في «الاحياء» وذكر تحقيقاً فيها ، فمما ذكره الباجي : جوازها في الراوي الكذاب وتبريج الناقل عنه عليه السلام ، وفي الشاهد ليرد ما شهد به من الباطل ، وفي دفع كيد صاحب الحيلة وأذاه عن الناس بتحذيرهم منه من يفتري به ، ومثل ذلك معق أمر الله بالقيام به . (المنتقى ص ٣١٢ ج ٧) .

(٩٥٨) المعى : بالكسر والقصر : جمعه : أمعاء ، كأعتاب .

وظاهر الحديث لا يتفق مع ما تقرره العناية فلا يكفر ربما أكل قليلاً ، ولذلك قال بعض العلماء : الحديث ورد في رجل خاص كان قبل اسلامه يأكل كثيراً ، فلما أسلم أصبح يأكل قليلاً ، وقيل : المراد الحرص عند الكافر وعدمه عند المسلم . (المنتقى ص ٢٣٤ ج ٧) .

٩٥٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا صفوان بن سليم ، يرفعه إلى رسول الله ﷺ أنه قال : الساعي على الأرملة والمسكين ، كالذى يجاهد في سبيل الله عز وجل ، أو كالذى يصوم النهار ويقوم الليل .
٩٦٠ — أخبرنا مالك ، أخبرني ثور بن زيد الدبلي ، عن أبي النغيث مولى أبي مطيع ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ مثل ذلك .

٩٦١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا محمد بن عبد الله بن صغصعة ، أنه سمع سعيد بن يسار أبا الحباب يقول ، سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : من يرد الله به خيرا يُصب منه .
٩٦٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن سالم وحمة ابني عبد الله ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : إن الشؤم في المرأة والدار والفرس .

قال محمد : إنما بلغنا أن النبي ﷺ قال : إن كان الشؤم في شيء ففى الدار والمرأة والفرس .
٩٦٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، قال : كنت مع عبد الله بن عمر بالسوق ، عند دار خالد بن عقبة ، فجاء رجل يريد أن يناجيه وليس معه أحد غيرى وغير الرجل الذى يريد أن يناجيه ، فدعا عبد الله رجلا آخر ، حتى كنا أربعة ، قال : فقال لى وللرجل الذى دعا : استأخرا شيئا ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يتناجى اثنان دون أحد .

٩٦٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها ، وإنها مثل المسلم ، فحذثوني ما هي ؟ قال عبد الله : فوق الناس في شجر البوادي ، ووقع في نفسى أنها النخلة ، فاستحييت ، فقالوا حَدَّثْنَا يا رسول الله ما هي ؟ قال : النخلة . قال عبد الله : فحدثتُ عمر بن الخطاب بالذى وقع في نفسى من ذلك ، فقال عمر : لأن تكون قلتها أحبَّ إلىَّ من أن يكون لى كذا وكذا .

(٩٦٠) الأرملة : من مات زوجها وهى فقيرة ، وأبو النغيث : مولى لابن مطيع ، لا لى مطيع ، كما فى التهذيب والتقريب ، واسم أبى النغيث : سالم المدلى . (التقريب ص ٢٨١ ج ١) . النسخة بتحقيقنا .

(٩٦١) يصب منه : بضم فكسر ، وفاعله يعود على لفظ الجلالة ، وضمير منه يرجع إلى « من » . والمعنى : يتلى الله بالمصابب والأمراض . والحديث رواه البخارى وأحمد . (التعليق ص ٣٩٧) .

(٩٦٢) الشؤم : ضد اليمن . وقد صحت الأحاديث فى نفى الطيرة والشؤم ، فقليل : معنى الحديث : إن كان الشؤم فى شيء فهو لى هذه الأشياء ، لكنه ليس فيها . وما يكون فيها فهو بحسب العادة من انقباض نفس من يعتقد ذلك لا بحسب الخلقة والسببية المباشرة ، وكل ذلك بقضاء وقدر ، ومن أصابه شيء بسبب ذلك جاز له تركه . وبلاغ محمد : هو لى رواية يحيى . (المتقى ص ٢٩٣ ج ٧) .

(٩٦٣) يناجيه : يساوره . ولى معنى التناجى المنهى عنه : التحدث بلغة لا يفهمها صاحبك الثالث .

والحديث يرغب فيما توجهه الصحبة من الألفة والأنس وعدم التنافر . (الزرقالى ص ٤٠٧ ج ٤) .

٩٦٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، قال : قال ابن عمر : قال رسول الله ﷺ غِفَار : غفر الله لها ، وَأَسْلَمْتُ : سالمها الله ، وَعُصِيَّةٌ : عصت الله ورسوله .

٩٦٦ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، قال : كنا حين نباع رسول الله ﷺ على السمع والطاعة ، يقول لنا : فيما استطعتم .

٩٦٧ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ لأصحاب الجُبُر : لا تدخلوا على هؤلاء القوم المعتدين إلا أن تكونوا باكين ، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم ؛ أن يصيبكم مثل ما أصابهم .

٩٦٨ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر ، عن أبي مُخَيَّرٍ ، قال : أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : إن من أشراط الساعة المعلومة المعروفة : أن ترى الرجل يدخل البيت لا يشك من رآه أنه يدخله لسوء ، غير أن الجُدْر تواريه .

٩٦٩ - أخبرني مالك ، أخبرنا عمى أبو سهيل قال : سمعت أبا يقول : ما أعرف شيئاً مما كان الناس عليه إلا النداء بالصلاة .

٩٧٠ - أخبرني مالك ، أخبرني مُخَبَّرٌ ، أن رسول الله ﷺ قال : إلى أنسى لأسن .

٩٧١ - أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب الزهري ، عن عباد بن تميم عن عمه : أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد ، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى .

٩٧٢ - أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يفعلان ذلك .

(٩٦٧) الحجر : مدينة بين المدينة النبوية والشام ، وأصحابها : ثمود وقوم صالح عليه السلام المذكورون في القرآن ، مر عليها عليه السلام سنة غزوة تبوك ففتح بردائه وأسرع المسير ، ثم قال ذلك . (التعليق ص ٣٩٨) .

(٩٦٨) أبو عمير : بضم ففتح فسكون فكسر . وفي بعض النسخ : ابن عمير : وهو عبد الله بن عمير بن جنادة الجمحي المكي ، كان يتبع في حجر أبي محذورة ، ثم نزل القدس وهو من خيار التابعين . (تقريب التهذيب ص ٤٤٩ ج ١) النسخة بتحقيقنا .

(٩٧٠) قال ابن عبد البر : لا أعلم هذا الحديث روى عن رسول الله ﷺ مستنداً ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه . وهو أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد في غير الموطأ مسندة ولا مرسلّة ومعناه صحيح في الأصول ، وقال ابن حجر في فتح الباري : أنه لا أصل له ، قال الزرقالي : ليس معناه أنه موضوع ، إذ ليس البلاغ بموضوع عند أهل الفن لا سيما من مالك . وقد نقل عن ابن عيينة أنه قال : بلاغ مالك صحيح .

وقد ذكرنا في المقدمة : أن الأربعة التي ذكرها ابن عبد البر ، قد أسندتها ابن الصلاح وابن مرزوق .

وأنسى : بتشديد السين ، وبالبناء للمفعول واسن : بفتح فضم . (تجريد التهذيب ص ٢٤٢ ، التعليق ص ٣٩٩) .

قال محمد : لا نرى بهذا بأساً ، وهو قول أبي حنيفة .

٩٧٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، قال : قيل لعائشة رضي الله عنها : لو دُفِنَ معهم قال : قالت إني إذا لأنا المبتدئة بعمل .

٩٧٤ — أخبرنا مالك ، قال : قال سلمة لعمر بن عبد الله : ما شأن عثمان بن عفان ، لم يُدفن معهم ، فسكت ثم أعاد عليه فقال : إن الناس كانوا يومئذ متشاغلين .

٩٧٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، أن رسول الله ﷺ قال : من وقى شر اثنين ولج الجنة ، فأعاد ذلك ثلاث مرات ؛ من وقى شر اثنين ولج الجنة ، ما بين لحييه وما بين رجليه .

٩٧٦ — أخبرنا مالك ، قال : بلغني أن عيسى بن مريم كان يقول : لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتفسوا قلوبكم ، فإن القلب القاسي بعيد عن الله تعالى ولكن لا تعلمون ، ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب ، وانظروا فيها كأنكم عبيد ، فإنما الناس : مهتلئ ومعافى ، فارحموا أهل البلاء ، واحمدوا الله على العافية .

٩٧٧ — أخبرنا مالك ، حدثني سمى مولى أبي بكر ، عن أبي صالح السمان ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : السفر قطعة من العذاب ، يمنع أحداكم ثومته وطعامه وشرابه فإن قضى أحداكم نهمته من وجهه فليعجل إلى أهله .

٩٧٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سالم بن عبد الله ، قال : قال عمر بن الخطاب : لو علمت أن أحداً أقوى على هذا الأمر مني لكان أن أقدم فيضرب عنقي أهون عليّ ، فمن ولي هذا الأمر بعدى فليعلم أن سيرده عنه القريب والبعيد ، وأيم الله إن كنت لأقاتل الناس عن نفسي .

٩٧٩ — أخبرنا مالك ، أخبرني مُخْبِرٌ ، عن أبي الدرداء ، قال : كان الناس ورقاً لا شوك فيه ، وهم اليوم شوك لا ورق فيه ، إن تركتهم لم يتركوك ، وإن نقدتهم نقدوك .

٩٨٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : كان إبراهيم أول الناس ؛ ضيف الضيف ، وأول الناس اختن ، وأول الناس قصّ شاربه ، وأول الناس رأى الشيب ، قال : يا رب ما هذا ؟ فقال الله عز وجل له : وَقَارَ يا إبراهيم ، قال : يا رب زدني وقاراً .

(٩٧٧) قال ابن عبد البر : هذا حديث انفرد به مالك عن سمى ، لا يصح لغيره عنه ، وانفرد به سمى أيضاً فلا يحفظه عن غيره ، ونقل الزرقاني أن ابن عبد البر قد أخرجه من طريق أبي مصعب ، عن عبد العزيز الدراوردي ، عن سهيل ، عن أبيه وهذا يدل على أن له في حديث سهيل أصلاً ، وأن سمياً لم ينفرد به (الزرقاني ص ٣٩٤ ج ٤) .

٩٨١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه سمع سعيد بن المسيّب ، يحدثه عن أنس أنه قال : قال رسول الله ﷺ : كأني أنظر إلى موسى يهبط من ثنية هُرْشَى ، ماشياً عليه ثوب أسود .

٩٨٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه سمع أنس بن مالك يقول : دعا رسول الله ﷺ الأنصار ليقطع لهم بالبحرين ، فقالوا : لا والله ، إلا أن تقطع لإخواننا من قريش مثلها ، مرتين أو ثلاثاً ، فقال : إنكم سترون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني .

٩٨٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي قال : سمعت علقمة بن وقاص يقول : سمعتُ عمر بن الخطاب يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إنما الأعمال بالنية ، وإنما لامرئٍ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها ، أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه .

باب الفأرة تقع في السمن

٩٨٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله بن عتبة ، عن عبد الله بن عباس : أن النبي ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن فماتت ، قال : خذوها ، وما حولها من السمن فاطرحوه .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا كان السمن جامداً أخذت الفأرة وما حولها من السمن فرمى به ، وأكل ما سوى ذلك ، وإن كان ذائباً لم يؤكل منه شيء ، واستُصْبِحَ به . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

باب دباغ الميتة

٩٨٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن ابن وَرْعَلَةَ المصري ، عن عبد الله بن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : إذا دُبِغَ الإهاب فقد طهر .

٩٨٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قُسيْط ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبَانَ ، عن أمّه ، عن عائشة زوج النبي ﷺ : أن رسول الله ﷺ أمر أن يُسْتَمْتَعَ بجلود الميتة إذا دُبِغَت .

(٩٨١) هرشي : بفتح فسكون ، مقصوراً : ثنية في طريق مكة قرية من الجحفة ترى من البحر . (مرصد الاطلاع ص ٤٥٥

ج ٣) .

(٩٨٣) هذا الحديث ليس في رواية غير محمد بن الموطأ . وظن ابن حجر في فتح الباري ولى التلخيص الحبير أن الشيخين أخرجاه عن مالك ، وليس في الموطأ ، وقد ثبت السيوطي على خطئه في التنوير ، والحديث مشهور رواه أكثر من مائتي رجل ، كما ذكره الحافظ في النخبة . (التعليق ص ٤٠١) .

٩٨٧ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله ، قال : مرّ رسول الله ﷺ بشاة كان أعطاها مولاة ليمونة زوج النبي ﷺ ميتة ، فقال رسول الله ﷺ : هلا انتفعتم بجلدها ، قالوا : يا رسول الله إنها ميتة ، قال : إنما حُرِّمَ أكلها .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا دبغ إهاب الميتة فقد طهر ، وهو ذكاته ، ولا بأس بالانتفاع به ، ولا بأس ببيعه ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

باب كسب الحجام

٩٨٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا حميد الطويل ، عن أنس بن مالك ، قال : حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَعْطَاهُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفُّوا مِنْ خِرَاجِهِ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بأن يُعطى الحجام أجرا على حجامته . وهو قول أبي حنيفة .

٩٨٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : المملوك وماله لسيده ، لا يصلح للمملوك أن يُنْفِقَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَكْتَسِيَ أَوْ يَنْفِقَ بِالْمَعْرُوفِ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة . إلا أنه يَرُخَّصُ لَهُ فِي الطَّعَامِ الَّذِي يُوَكَّلُ أَنْ يُطْعِمَ مِنْهُ ، وَفِي عَارِيَةِ الدَّابَّةِ أَوْ نَحْوِهَا ، فَأَمَّا هَبْهَ دَرَاهِمَ أَوْ دِينَارَ ، أَوْ كَسُوَةَ ثَوْبٍ فَلَا ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

٩٩٠ — أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، قال : كانت لعمر بن الخطاب تسع صحاف يبعث بها إلى أزواج النبي ﷺ ، إذا كانت الطَّرْفَةُ أَوْ الْفَاكِهِةُ أَوْ الْقِسْمُ وَكَانَ يَبْعَثُ بآخِرِهَا صَحْفَةً إِلَى حَفْصَةَ ، فَإِنْ كَانَ قَلَّةٌ أَوْ نَقْصَانٌ كَانَ بِهَا .

٩٩١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول : وقعت الفتنة : يعنى فتنة عثمان فلم يبق من أهل بدر أحدٌ ، ثم وقعت فتنة الحرّة فلم يبق من أصحاب الحُدَيْبِيَّةِ أحدٌ ، فإن وقعت الثالثة لم يبق بالناس طبّاخ .

٩٩٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ قال : كلّكم راع وكلّكم مسئول عن رعيته ، فالأمر الذي على الناس راع عليهم وهو مسئول عنهم ،

(٩٩١) الحرّة : بفتح الحاء والراء المشددة : أرض ذات حجارة سود قرب المدينة كانت بها فتنة زمن يزيد سنة ثلاث وستين ، ابتل

بها أهل المدينة ابتلاء شديدا . والطباخ : بالكسر : العقل . (التعليق ص ٤٠٣) .

والرجل راع على أهله ، وهو مستول عنهم ، وامرأة الرجل راعية على مال زوجها وولدها ، وهى مسئولة عنهم ، وعبد الرجل راع على مال سيده ، وهو مستول عنه ، فكلكم راع وكلكم مستول عن رعيتيه .

٩٩٣ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله دينار ، عن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : إنَّ الغادر يوم القيامة يُنصب له لواء ، فيقال : هذه عُذرة فلان .

٩٩٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : الخيل فى نواصيها الخير إلى يوم القيامة .

٩٩٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، أنه رآه يقول قائما . قال محمد : لا بأس بذلك ، والبول جالسا أفضل .

٩٩٦ — أخبرنا مالك ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : ذرونى ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ، فما نهيتكم عنه فاجتنبوه .

٩٩٧ — أخبرنا مالك ، حدثنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : رأيت ابن أبى قحافة نزع ذئوبا أو ذنوبين وفى نزعهم ضعف . والله يغفر له ، ثم قام عمر بن الخطاب ، فاستحالت غربا ، فلم أر عبقرى من الناس ينزع نزعاً ، حتى ضرب الناس بعطن .

باب التفسير

٩٩٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا داود بن الحصين ، عن ابن يربوع الطرومى ، أنه سمع زيدا بن ثابت يقول : الصلاة الوسطى صلاة الظهر .

٩٩٩ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن عمرو بن رافع أنه قال : كنت أكتب مصحفا لحفصة زوج النبى ﷺ فقالت : إذا بلغت هذه الآية فاذننى ، فلما بلغت أذنتها فقالت : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ، وصلاة العصر ، وقوموا لله قانتين .

(٩٩٧) الذنوب بالفتح : الدلو . والغرب : يفتح فسكون : كبير الدلاء . والعبرى : القوى الشديد ، والماهر فى عمله . والمطن : بفتحين : موضع جلوس الدواب حول الخوض والماء لتسقى . (التعليق ص ٤٠٤) .

١٠٠٠ — أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن القَعْقَاع بن حكيم ، عن أبي موسى مولى عائشة : قال : أمرتني أُمِّي عائشة رضي الله عنها ، أن أكتب لها مصحفًا ، قالت : إذا بلغت الآية فآذني : حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين ، فإني سمعتها من رسول الله ﷺ .

١٠٠١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عمارة بن صياد ، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول في الباقيات الصالحات : قول العبد : الله أكبر ، وسبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

١٠٠٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا شهاب ، وسئل عن المحصنات من النساء ، فقال : سمعت سعيد ابن المسيب يقول : هن ذوات الأزواج ، ويرجع ذلك إلى أن الله حرم الزنا .

١٠٠٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ، أن أباه أخبره ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة زوج النبي ﷺ ، أنها قالت : ما رأيت مثل ما رَغِبَتْ هذه الأمة عنه . من هذه الآية « وإن طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما » .

١٠٠٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، في قول الله عز وجل : « الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك » قال : سمعته يقول : إنها قد نُسخَت بالآية التي بعدها ، ثم قرأ : « وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم » .

قال محمد : وبهذا نأخذ . وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا ، لا بأس بتزويج المرأة وإن كانت قد فجرت ، وإن تزوجها من لم يفجر .

١٠٠٥ — أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أنه كان يقول : في قول الله عز وجل : « لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكنتم في أنفسكم » قال : أن تقول للمرأة وهي في عدتها من وفاة زوجها : إنك على كريمة وإلى فيك لراغب ، وإن الله سائق إليك رزقا ، ونحو هذا من القول .

١٠٠٦ — أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : دُلُّوك الشمس مِيلَهَا .

١٠٠٧ — أخبرنا مالك ، حدثنا داود بن الحُصَيْن ، عن ابن عباس ، قال : كان يقول : دُلُّوك الشمس مِيلَهَا ، وغَسَقَ الليل اجتماع الليل وظلمته .

قال محمد : هذا قول ابن عمر وابن عباس ، وقال عبد الله بن مسعود : دلوكها غروبها وكلّ
حَسَن .

١٠٠٨ — أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن دينار ، أن عبد الله بن عمر أخبره ، أن رسول الله
ﷺ قال : إنما أجلكم فيما خلا من الأمم ، كما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس ، وإنما مثلكم
ومثل اليهود والنصارى : كرجل استعمل عاملا ، فقال : من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط
قيراط ؟ قال : فعلت اليهود ، ثم قال : من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط
قيراط ؟ فعلت النصارى على قيراط قيراط ، ثم قال : من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب
الشمس على قيراطين قيراطين ، ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على
قيراطين قيراطين ، قال : فغضبت اليهود والنصارى ، وقالوا : نحن أكثر عملا وأقل عطاء ، قال :
هل ظلمتكم من حقكم شيئا ، قالوا : لا . قال : فإنه فضلي أوتيته من أشياء .

قال محمد : هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر أفضل من تعجيلها ، ألا ترى أنه جعل ما بين
الظهر إلى العصر أكثر ما بين العصر والمغرب في هذا الحديث ، ومن عجل العصر كان ما بين الظهر
إلى العصر أقل مما بين العصر إلى المغرب ، فهذا الحديث يدل على تأخير العصر ، وتأخير العصر أفضل
من تعجيلها ، مادامت الشمس بيضاء نقية لم تخالطها صفرة . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا
رحمهم الله تعالى .

(١٠٠٨) المثل : بفتحين ، والمثل : بكسر فسكون : النظر . ويقال للمقول السائر الممثل مضربه بمورده مثل ، ولم يضربوا مثلا
إلا لمقول فيه غرابة . والقيراط : يراد به النصيب والحصة على الإطلاق . (التعليق ص ١٠٦) .

وهذا آخر ما وفق الله لتسطيره وتقييده راجي عفو ربه ومغفرة ذنبه : عبد الوهاب عبد اللطيف عبد الله الاستاذ المساعد بكلية
الشرعية بجامعة الأزهر في شهر ذي الحجة من سنة اثنين وثمانين وثلاثمائة بعد الألف من سنَى الهجرة ، الموافق للشهر الخامس من السنة
الميلادية ، سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

صورة ما كتب بآخر النسخ المخطوطة والمطبوعة

— آخر النسخة رقم ٤٣٩ حديث : بدار الكتب المصرية (أ) :

وجد بآخر النسخة المنقول عنها ماصورته

قرأ جميع هذا الكتاب وهو : موطأ محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله ، وأنا أسمع ، على سيدنا الشيخ الامام العلامة ، فريد دهره ، نسيج وحده ، شيخ الاسلام ، بركة الأنعام ، استاذ العرب والعجم ، مفتي المسلمين صاحب التصانيف ، المشتهر في العالمين ، المسمى بأمير كاتب ، ابن عميد الدين ، المدعو بقوام الدين الاتقائي الفارابي ، نور الله ضريحه ، وأسكنه في أعلى جناته ، بحق اجازته من مشايخه الثلاثة الأجلاء ، الأول : الشيخ الامام برهان الدين : أحمد بن أسعد ابن محمد الخريفغني . والثاني : الشيخ الامام : شرف الدين : ابراهيم بن أحمد العقيلي الأنصاري . والثالث : الشيخ الامام : حسام الدين : حسين بن علي السفاق . قال ثلاثتهم :

أخبرنا الشيخ الامام حافظ الدين بن الكبير : محمد بن محمد بن نصر البخاري . قال أخبرنا الشيخ الامام شمس الأئمة الكردي . قال : أخبرنا الامام برهان الدين أبو المكارم المطرزي . قال : أخبرنا الامام الخطيب الموفق المكي . قال : حدثنا محمود بن عمر الزمخشري بمكة حرسها الله تعالى ، عند باب بنى شيبه ، قال حدثنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسر البلهخي في منزلي بدير السلسلة ببغداد عن شيخه أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون ، وأبي الحسن علي بن الحسين بن أيوب البزار ، كلاهما عن أبي طاهر ، عبد الغفار بن محمد بن جعفر المؤدب ، علي أبي علي بن أحمد بن الحسين بن الصواف ، عن أبي علي : بشر بن موسى بن صالح بن شيخ ابن عميرة الأسدي ، عن أحمد بن محمد بن جهران النبائي . قال : أخبرنا محمد بن الحسن الشيباني وسمع معي جماعة من سادة الفقهاء رحمهم الله ورضي عنا وعنهم .

وكتب الشيخ الامام المقدم ذكره بخطه الكريم رحمه الله تعالى — بعد الاستخارة — ما صورته :

صحيح ذلك . كتبه العبد الضعيف ، أبو خليفة : أمير كاتب بن أمير عميد الدين العميد ، بن العميد أمير غازي الفارابي الاتقائي ، حامدا ومصليا ، ثم أخبر الشيخ المذكور المتقدم ذكره ، رحمه الله تعالى : أن ولادته كانت ليلة السبت تاسع عشر شوال ، سنة خمس وثمانين وستمائة وتوفي رحمه الله يوم السبت قبل الغروب الحادي والعشرين من شهر شوال سنة ثمان وخمسين وسبعمائة . والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

تم الكتاب بعون الله تعالى في غرة شعبان المعظم لسنة خمس وأربعين ومائة وألف ، على يد الفقير : أحمد امام زاده الأدرنوي ، غفر له

— آخر النسخة رقم ١٨٥٦ حديث : بدار الكتب المصرية (ب) :

وكان الفراغ من كتابته عن يد الفقير الحقير ، المعترف بالعجز والتقصير ، ابراهيم بن محمد بن حمزة الأزميزي ، تراب أقدام العلماء ، وبلغ التاريخ من الهجرة النبوية المصطفوية إلى يومنا هذا : أربعا وتسعين بعد الألف بحرمة محمد وآله الأبرار اللهم حرم لحم كاتبه على النار

يا ناظرا فيه سل مولاك مرجمة على المصنف واستغفر لكاتبه
واطلب لنفسك من خير تريد به عن بعد ذلك غفرانا لصاحبه

— آخر النسخة رقم ٤٤٠ حديث : بدار الكتب المصرية (ج) :

هذا آخر الكتاب ..

... ابن أنس ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما ، والحمد لله حمدا دائما أبدا ، وصلى الله على سيدنا محمد عبده ورسوله المبعوث بالحق والهدى ، وعلى آله وأصحابه الكرماء الأتقياء ، صلاة دائمة دوام الأرضين والسموات العلى ، آمين يا رب العالمين .

على يد الفقير إلى ربه ، المعترف بذنبه : أحمد بن عبد المؤمن بن منصور الزواوي المالكي .

وكان الفراغ منها نهار الأحد ، وهو الحادى عشر من شهر شعبان المعظم شأنه سنة تسعين وسبعمائة ، أحسن الله عاقبتها ، بالمدرسة الصالحية بالقاهرة الهروسة .

بعضهم

وما من كاتب إلا سيلى : ويبنى الدهر ما كتبت يداه
فلا تكتب بكفك غير شيء يسرك فى القيامة أن تراه

وهذه النسخة مجزأة إلى عشرة أجزاء ، وفى كل جزء منها سند الكتاب إلى أبى على الصواف إلى محمد بن الحسن . وهى نسخة الحجة الزاهد الكونرى نور الله ضريحه .

قال ل أول الجزء العاشر :

العاشر من الموطأ عن مالك بن أنس امام دار الهجرة رواية محمد بن الحسن فقيه أهل الكوفة عنه وبيان اختلافهما فى بيان الفقه .

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الشيخ الجليل السيد على بن الحسين بن على أبوب البزار رضى الله عنه قال : أنا أبو طاهر عبد الغفار بن محمد بن جعفر بن زيد المؤدب قراءة عليه ، فأقر به ، قال : اتنا أبو على محمد بن أحمد بن الحسن بن اسحق بن الصواف ، قال لنا أبو على بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة الأسدى ، قال لنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن مهران النسائى ، قال : أخبرنا محمد بن الحسن ، قال : أخبرنا مالك .

— آخر نسخة التعليق الممجد :

... فتوجه الفاضل الكامل أفخر الأماجد والأمثال ، مولانا الحافظ الحاج أبو الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى قدس سره المعنوى ، إلى تصحيحه وتعليق حاشية عليه ، فألف تعليقا سمي بالتعليق الممجد على موطأ محمد ، وصحح نسخة منه بمقابلة نسخ عديدة اثبتان منها مطبوعتان ، وخمس منها مكتوبة ، احدهما نسخة جرى عليها نظر الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوى رحمه الله الولى ، فصارت نسخته المقابلة بها مما لا نظير لها ولا مثيل لها .

وهذه النسخة قد طبعت بالمطبع المصطفائى فى جمادى الآخرة من شهور السنة السادسة بعد الألف وثلاثمائة .

وذلك بعد طبعه قبل ذلك بثمان سنوات وتولى قبل طبعه ثانية بستين ، فى آخر ليل يوم الاثنين من سلخ ربيع الأول سنة أربع وثلاثمائة وألف من السنوات الهجرية .

وفىها : أنه تم تعليق الموطأ سنة ١٢٩٥ هـ
النسخة رقم ٤١٠١ حديث بمكتبة الأزهر

ولى آخر الطبعة الثالثة من التعليق المجدد : فطبع سابقا مرة بعد مرة ولكن لم تبق الآن نسخة مطبوعة ، فتوجه إلى طبعه مرة-ثالثة مولانا الحاج المفتى محمد يوسف سلمه الله تعالى وحفظه عن موجبات التلهف والتأسف فى مطبعة اليوسفى الواقع فى بلدة لكنو سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة

ولى أول النسخة المطبوعة فى : لوديانج :

كان المشروع فيه فى ذى القعدة من شهور سنة ١٢٩١ بالمطبع الخاص الحمدى ، للمسكين : محمد عبد الكريم .

النسخة رقم ٢٦٢٤ حديث بمكتبة الأزهر الشريف .

فهرس الأبواب والبحوث

الموضوع	رقم الصحيفة
تقديم الطبعة الثانية	٥
تقديم الطبعة الأولى	٧
مقدمة المحقق الكتاب : تنظيم البحوث الآتية :	٩
منزلة السنة في الحجية — حفظها — تدوينها — العلم في عصر تأليف الموطأ — تاريخ الامام مالك بن أنس — سبب تأليف الموطأ — منزلة الموطأ بين كتب الصحاح — توضيح بعض المبهات التي ذكرت في الموطأ — النسخ المشهورة من روايات الموطأ والتعريف برواتها — شرح الموطأ برواية يحيى الليثي — التعريف برواية محمد بن الحسن — مقارنة بين روايات الموطأ وبين رواية محمد ورواية يحيى — عدد أحاديث الموطأ شرح موطأ محمد .	
عمل المحقق في التحقيق والشرح — النسخ التي اعتمدت - للتحقيق — المصنفات التي رجع إليها المحقق في الشرح إجمالاً .	

كتاب الموطأ

أبواب الصلاة :

باب وقوت الصلاة	٣١
باب ابتداء الوضوء	٣٣
باب غسل اليدين في الوضوء	٣٤
باب الوضوء في الاستنجاء	٣٤
باب الوضوء من مس الذكر	٣٥
باب الوضوء مما غمرت النار	٣٨
باب الرجل والمرأة يتوضآن من اناء واحد	٣٩

الموضوع	رقم الصحيفة
باب الوضوء من الرعاف	٣٩
باب ترك الغسل من بول الصبي	٤١
باب الوضوء من المذي	٤١
باب الوضوء مما يشرب منه السبّاع وتلغ فيه	٤٢
باب الوضوء بماء البحر	٤٣
باب المسح على الخفين	٤٣
باب المسح على العمامة والخمار	٤٤
باب الاغتسال من الجنابة	٤٥
باب الرجل تصيبه الجنابة من الليل	٤٥
باب الاغتسال يوم الجمعة	٤٦
باب الاغتسال يوم العيد	٤٨
باب التيمم بالصعيد	٤٨
باب الرجل يصيب من امرأته أو يباشرها وهي حائض	٤٩
باب إذا التقى الختانان ، هل يجب الغسل ؟	٥٠
باب الرجل ينام ، هل ينقض ذلك وضوءه ؟	٥٠
باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل	٥١
باب المستحاضة	٥١
باب المرأة ترى الصفرة أو الكدرة	٥٢
باب المرأة تغسل بعض أعضاء الرجل وهي حائض	٥٣
باب الرجل يغتسل ويتوضأ بسوء المرأة	٥٣
باب الوضوء بسوء الهرة	٥٣
باب الأذان والتثويب	٥٤
باب المشي إلى الصلاة وفضل المساجد	٥٤
باب الرجل يصلي وقد أخذ المؤذن في الإقامة	٥٥
باب تسوية الصفوف	٥٥
باب افتتاح الصلاة	٥٦
باب القراءة في الصلاة خلف الإمام	٥٨
باب الرجل يسبق ببعض الصلاة	٦١
باب الرجل يقرأ بالسور في الركعة من الفريضة	٦٢

الموضوع	رقم الصحيفة
باب الجهر بالقراءة في الصلاة وما يستحب من ذلك	٦٣
باب التأمين في الصلاة	٦٣
باب السهو في الصلاة	٦٣
باب العبث بالحصى في الصلاة وما يكره من تسويته	٦٥
باب التشهد في الصلاة	٦٦
باب السنة في السجود	٦٧
باب الجلوس في الصلاة	٦٧
باب صلاة القاعد	٦٨
باب الصلاة في الثواب الواحد	٦٩
باب صلاة الليل	٧٠
باب الحدث في الصلاة	٧٢
باب فضل القرآن وما يستحب من ذكر الله عز وجل	٧٢
باب الرجل يسلم عليه وهو يصلي	٧٣
باب الرجلان يصليان جماعة	٧٣
باب الصلاة في مرايض الغنم	٧٤
باب الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها	٧٤
باب الصلاة في شدة الحر	٧٥
باب الرجل ينسى الصلاة أو يفوته وقتها	٧٥
باب الصلاة في الليلة المطيرة وفضل الجماعة	٧٦
باب قصر الصلاة في السفر	٧٦
باب المسافر يدخل المصير أو غيره متى يتم الصلاة ؟	٧٧
باب القراءة في الصلاة في السفر	٧٨
باب الجمع بين الصلاتين في السفر والمطر	٧٨
باب الصلاة على الدابة في السفر	٧٩
باب الرجل يصلي فيذكر عليه صلاة فائتة	٨١
باب الرجل يصلي المكتوبة في بيته ثم يدرك الصلاة	٨٢
باب الرجل تحضره الصلاة والطعام ، بأيهما يبدأ	٨٢
باب فضل العصر والصلاة بعد العصر	٨٣
باب وقت الجمعة وما يستحب من الطيب والدهان	٨٣

الموضوع	رقم الصحيفة
باب القراءة في صلاة الجمعة وما يستحب من الصمت	٨٤
باب صلاة العيدين وأمر الخطبة	٨٥
باب صلاة التطوع قبل العيد أو بعده	٨٥
باب القراءة في صلاة العيدين	٨٦
باب التكبير في العيدين	٨٦
باب قيام شهر رمضان وما فيه من الفضل	٨٦
باب القنوت في صلاة الفجر	٨٧
باب فضل صلاة الفجر في الجماعة وأمر ركعتي الفجر	٨٨
باب طول القراءة في الصلاة وما يستحب من التخفيف ...	٨٨
باب صلاة المغرب وتر صلاة النهار	٨٩
باب الوتر	٨٩
باب الوتر على الدابة	٩٠
باب تأخير الوتر	٩٠
باب السلام في الوتر	٩١
باب سجود القرآن	٩٢
باب المار بين يدي الصلاة	٩٣
باب ما يستحب من التطوع في المسجد عند دخوله	٩٤
باب الانفتال في الصلاة	٩٤
باب صلاة المغمى عليه	٩٥
باب صلاة المريض	٩٥
باب النخامة في المسجد وما يكره من ذلك	٩٥
باب الجنب والحائض يعرقان في الثوب	٩٦
باب بدء أمر القبلة وما نسخ من قبلة بيت المقدس	٩٦
باب الرجل يصلي بالقوم وهو جنب أو على غير وضوء	٩٦
باب الرجل يركع دون الصف أو يقرأ في ركوعه	٩٧
باب الرجل يصلي وهو يحمل الشيء	٩٧
باب المرأة تكون بين الرجل يصلي وبين القبلة وهي نائمة أو قائمة ..	٩٨
باب صلاة الخوف	٩٨
باب وضع اليمن على اليسار في الصلاة	٩٩

الموضوع	رقم الصحيفة
باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٩٩
باب الاستسقاء	١٠٠
باب الرجل يصلي ثم يجلس في موضعه الذي صلى فيه	١٠٠
باب صلاة التطوع بعد الفريضة	١٠٠
باب الرجل يمس القرآن وهو جنب أو على غير طهارة	١٠١
باب الرجل يجر ثوبه أو تجر ذيلها فيعلق به قدروا ما كره من ذلك ...	١٠١
باب فضل الجهاد	١٠١
باب ما يكون من الموت شهادة	١٠٢
أبواب الجنائز :	

باب المرأة تغسل زوجها	١٠٣
باب ما يكفن به الميت	١٠٣
باب المشي بالجنائز والمشي معها	١٠٣
باب الميت لا يتبع بنار بعد موته أو مجمرة في جنازته	١٠٤
باب القيام للجنازة	١٠٤
باب الصلاة على الميت والدعاء له	١٠٥
باب الصلاة على الجنازة في المسجد	١٠٥
باب الرجل يحمل الميت أو يخطئه أو يغسله ، هل ينقض ذلك وضوءه؟	١٠٦
باب الرجل تدركه الصلاة على الجنازة وهو على غير وضوء	١٠٦
باب الصلاة على الميت بعد ما يدفن	١٠٦
باب ما روى أن الميت يعذب بكاء الحي	١٠٧
باب القبر يتخذ مسجداً أو يصلى إليه أو يتوسد	١٠٨

أبواب الزكاة :

باب زكاة المال	١٠٩
باب ما تجب فيه الزكاة	١٠٩
باب المال متى تجب فيه الزكاة ؟	١١٠
باب الرجل يكون له الدين هل عليه فيه زكاة ؟	١١٠
باب زكاة الحلي	١١٠

الموضوع	رقم الصفحة
باب العشر	١١١
باب الجزية	١١١
باب زكاة الرقيق والخيول والبراذين	١١٢
باب الركاز	١١٣
باب صدقة البقر	١١٤
باب الكسرة	١١٤
باب من تحمل له الصدقة	١١٤
باب زكاة الفطر	١١٥
باب صدقة الزيتون	١١٥

أبواب الصيام :

باب الصوم لرؤية الهلال والإفطار لرؤيته	١١٦
باب متى يحرم الطعام على الصائم	١١٦
باب من أفطر متعمدا في رمضان	١١٦
باب الرجل يطلع له الفجر في رمضان وهو جنب	١١٧
باب القبلة للصائم	١١٨
باب الحجامة للصائم	١١٩
باب الصائم يذره القيء أو يتقيأ	١١٩
باب الصوم في السفر	١٢٠
باب قضاء رمضان هل يفرق ؟	١٢٠
باب من صام تطوعا ثم أفطر	١٢٠
باب تعجيل الإفطار	١٢١
باب الرجل يفطر قبل المساء ويظن أنه قد أمسى	١٢١
باب الوصال في الصيام	١٢٢
باب صوم يوم عرفة	١٢٢
باب الأيام التي يكره فيها الصيام	١٢٢
باب النية في الصوم من الليل	١٢٣
باب المداومة على الصيام	١٢٣
باب صوم عاشوراء	١٢٣

الموضوع	رقم الصحيفة
باب ليلة القدر	١٢٤
باب الاعتكاف	١٢٤
كتاب الحج :	
باب المواقيت	١٢٦
باب الرجل يحرم في دبر الصلاة وحيث ينبعث به بغيره	١٢٧
باب التلبية	١٢٧
باب متى تقطع التلبية	١٢٨
باب رفع الصوت بالتلبية	١٢٩
باب القران بين الحج والعمرة	١٢٩
باب من أهدي هديا وهو مقيم	١٣١
باب تقليد البدن وأشعارها	١٣٢
باب من تطيب قبل أن يحرم	١٣٢
باب من ساق هديا فعطب في الطريق أو نذر بدنة	١٣٣
باب الرجل يسوق بدنة فيضطر إلى ركوبها	١٣٥
باب المحرم يقتل قملة أو نحوها أو ينتف شعرا	١٣٥
باب الحجامة للمحرم	١٣٦
باب المحرم يغطي وجهه	١٣٦
باب المحرم يغسل رأسه ويغتسل	١٣٦
باب ما يكره للمحرم أن يلبس من الثياب	١٣٧
باب ما رخص للمحرم أن يقتل من الدواب	١٣٩
باب الرجل المحرم يفوته الحج	١٣٩
باب الحلمة والقراد ينزعه المحرم	١٤٠
باب لبس المنطقة والهميان للمحرم	١٤٠
باب المحرم يحك جلده	١٤٠
باب المحرم يتزوج	١٤١
باب الطواف بعد العصر وبعد الفجر	١٤١
باب الحلال يذبح الصيد أو يصيده هل يأكل المحرم منه أم لا؟ ..	١٤٢
باب الرجل يعتمر في أشهر الحج ثم يرجع إلى أهله من غير أن يحج	١٤٣

الموضوع	رقم الصحيفة
باب فضل العمرة في شهر رمضان	١٤٤
باب المتمتع ما يجب عليه من الهدى	١٤٤
باب الرمل بالبيت	١٤٥
باب المكي وغيره يحج أو يعتمر هل يجب عليه الرمل ؟	١٤٥
باب المعتمر أو المعتمرة ما يجب عليهما من التقصير والهدى	١٤٥
باب دخول مكة بغير إحرام	١٤٦
باب فضل الحلق وما يجزىء من التقصير	١٤٦
باب المرأة تقدم مكة بحج أو عمرة فتحيض قبل قدومها أو بعد ذلك	١٤٧
باب المرأة تحيض في حجتها قبل أن تطوف طواف الزيارة ..	١٤٨
باب المرأة تريد الحج أو العمرة فتلد أو تحيض قبل أن تحرم .	١٤٩
باب المستحاضة في الحج	١٤٩
باب دخول مكة وما يستحب من الغسل قبل الدخول	١٤٩
باب السعي بين الصفا والمروة	١٥٠
باب الطواف بالبيت راكبا أو ماشيا	١٥١
باب استلام الركن	١٥١
باب الصلاة في الكعبة ودخولها	١٥٢
باب الحج عن الميت أو عن الشيخ الكبير	١٥٢
باب الصلاة بمنى يوم التروية	١٥٣
باب الغسل بعرفة يوم عرفة	١٥٣
باب الدفع من عرفة	١٥٤
باب بطن محسر	١٥٤
باب الصلاة بالمزدلفة	١٥٤
باب ما يحرم على الحاج بعد رمي جرة العقبة يوم النحر	١٥٥
باب من أى موضع يرمى الحجارة	١٥٥
باب تأخير رمي الجمار من علة أو من غير علة وما يكره من ذلك	١٥٦
باب رمي الجمار راكبا	١٥٦
باب ما يقول عند الجمار والوقوف عند الجمرتين	١٥٦
باب رمي الجمار قبل الزوال أو بعده	١٥٦
باب البيوتة وراء عقبة منى وما يكره من ذلك	١٥٧

الموضوع	رقم الصحيفة
باب من قدم نسكا قبل نسك	١٥٧
باب جزاء الصيد	١٥٧
باب كفارة الأذى	١٥٨
باب من قدم الضعفة من المزدلفة	١٥٨
باب جلال البدن	١٥٨
باب المحصر	١٥٩
باب تكفين المحرم	١٥٩
باب من أدرك عرفة ليلة المزدلفة	١٥٩
باب من غربت له الشمس وهو في النفر الأول وهو بمنى ...	١٦٠
باب من نفر ولم يخلق	١٦٠
باب الرجل يجمع بعرفة قبل أن يفيض	١٦٠
باب تعجيل الأهلل	١٦١
باب القفول من الحج أو العمرة	١٦١
باب الصدر	١٦١
باب المرأة يكره لها إذا حلت من إحرامها أن تمتشط حتى تأخذ من شعرها	١٦٢
باب النزول بالمحصب	١٦٢
باب الرجل يحرم من مكة هل يطوف بالبيت ؟	١٦٢
باب المحرم يحتجم	١٦٣
باب دخول مكة بسلاح	١٦٣

كتاب النكاح :

باب الرجل يكون له نسوة ، كيف يقسم بينهن ؟	١٦٤
باب أدنى ما يتزوج عليه المرأة	١٦٤
باب لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها في النكاح	١٦٥
باب الرجل يخطب على خطبة أخيه	١٦٥
باب الثيب أحق بنفسها من ولدها	١٦٥
باب الرجل يكون عنده أكثر من أربع نسوة فيريد أن يتزوج ..	١٦٥

الموضوع	رقم الصحيفة
باب ما يوجب الصداق	١٦٦
باب نكاح الشغار	١٦٦
باب نكاح السر	١٦٧
باب الرجل يجمع بين المرأة وابنتها، وبين المرأة وأختها في ملك اليمين ..	١٦٧
باب الرجل ينكح المرأة ولا يصل إليها لعله بالمرأة أو بالرجل	١٦٨
باب البكر تستأمر في نفسها	١٦٨
النكاح بغير ولي	١٦٩
باب الرجل يتزوج المرأة ولا يفرض لها صداقا	١٦٩
باب المرأة تتزوج في عدتها	١٧٠
باب العزل	١٧١

كتاب الطلاق :

باب طلاق السنة	١٧٣
باب طلاق الحرة تحت العبد	١٧٣
باب ما يكره للمطلقة المتوتة والمتوفى عنها من المبيت في غير بيتها .	١٧٤
باب الرجل يأذن لعبد من التزوج هل يجوز طلاق المولى عليه ؟ .	١٧٥
باب المرأة تختلع من زوجها بأكثر مما أعطاهما أو أقل	١٧٥
باب الخلع كم يكون من الطلاق	١٧٦
باب الرجل يقول إذا نكحت فلانة فهي طالق	١٧٦
باب المرأة يطلقها زوجها تطليقة أو تطليقتين فتزوج زوجها ثم يتزوجها الأول	١٧٧
باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها أو غيرها	١٧٧
باب الرجل يكون تحته أمة فيطلقها ثم يشتريها	٢٧٩
باب الأمة تكون تحت العبد فيعتق	١٧٩
باب طلاق المريض	١٨٠
باب المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها وهي حامل	١٨٠
باب الإيلاء	١٨١
باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها	١٨٢
باب المرأة يطلقها زوجها فتزوج رجلا فيطلقها قبل الدخول	١٨٢

الموضوع	رقم الصحيفة
باب المرأة تسافر قبل انقضاء عدتها	١٨٣
باب المتعة	١٨٣
باب الرجل يكون عنده امرأتان فيؤثر احدهما على الأخرى	١٨٤
باب اللعان	١٨٥
باب متعة الطلاق	١٨٥
باب ما يكره للمرأة من الزينة في العدة	١٨٥
باب المرأة تنتقل من منزلها قبل انقضاء عدتها من موت أو طلاق	١٨٦
باب عدة أم الولد	١٨٨
باب الخلية والبرية وما يشبه الطلاق	١٨٨
باب الرجل يولد له فيغلب عليه الشبه	١٨٩
باب المرأة تسلم قبل زوجها	١٨٩
باب انقضاء الحيض	١٨٩
باب المرأة يطلقها زوجها طلاقاً يملك الرجعة فتحيض حيضة	
أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها	١٩١
باب عدة المستحاضة	١٩٢
باب الرضاع	١٩٢

كتاب الضحايا وما يجزىء منها :

باب ما يكره من الضحايا	١٩٨
باب لحوم الأضاحي	١٩٨
باب الرجل يذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحى	١٩٩
باب ما يجزىء من الضحايا عن أكثر من واحد	١٩٩
باب الذبائح	٢٠٠
باب الصيد وما يكره أكله من السباع وغيرها	٢٠١
باب أكل الضب	٢٠٢
باب ما لفظه البحر من السمك الطافي وغيره	٢٠٣
باب السمك يموت في الماء	٢٠٤
باب ذكاة الحنين ذكاة أمه	٢٠٤

الموضوع	رقم الصحيفة
باب أكل الجسراد	٢٠٥
باب ذبائح نصارى بالعرب	٢٠٥
باب ما قتل الحجر	٢٠٥
باب الشاة وغير ذلك تذكى قبل أن تموت	٢٠٦
باب الرجل يشتري اللحم فلا يدرى أذكى هو أو غير ذكى	٢٠٦
باب صيد الكلب المعلم	٢٠٧
باب الحقيقة	٢٠٧
باب الديات	٢٠٨
باب الدية فى الشفتين	٢٠٨
باب دية الخطأ	٢٠٩
باب دية الأسنان	٢١٠
باب أرش السن السوداء والعين القائمة	٢١٠
باب النقر يجتمعون على قتل واحد	٢١١
باب الرجل يرث من دية امرأته والمرأة من دية زوجها	٢١١
باب الجروح وما فيها ن الأروش	٢١١
باب دية الجنين	٢١٢
باب الموضحة فى الوجه والرأس	٢١٢
باب البئر جبار	٢١٣
باب من قتل خطأ ولم تعرف له عاقلة	٢١٣
باب القسامة	٢١٤

كتاب السرقة :

باب العبد يسرق من مولاه	٢١٥
باب من سرق تمرا أو غير ذلك مما لم يحرز	٢١٦
باب الرجل يسرق منه الشيء يجب فيه القطع فيه للشارق بعد ما يرفعه إلى الامام	٢١٧
باب ما يجب فيه القطع	٢١٧
باب السارق يسرق وقد قطعت يده أو يده ورجله	٢١٨

الموضوع	رقم الصحيفة
باب العبد يأبق ثم يسرق	٢١٩
باب المختلس	٢١٩
كتاب الحدود في الزنا :	
باب الرجم	٢٢٠
باب الاقرار بالزنا	٢٢١
باب الاستكراه في الزنا	٢٢٣
باب حد المماليك في الزنا والسكر	٢٢٤
باب الحد في التعريض	٢٢٥
باب الحد في الشراب	٢٢٥
كتاب الأشربة :	
باب شراب البتع والغبراء وغير ذلك	٢٢٦
باب تحريم الخمر وما يكره من الأشربة	٢٢٦
باب الخليطين	٢٢٨
باب نبذ الدباء والمزفت	٢٢٨
كتاب الفرائض :	
باب ميراث العمة	٢٣١
باب النبي صلى الله عليه وسلم هل يورث ؟	٢٣١
باب لا يرث المسلم الكافر	٢٣٢
باب ميراث الولاء	٢٣٣
باب ميراث الحميل	٢٣٤
باب فضل الوصية	٢٣٥
باب الرجل يوصي عند موته بثلاث ماله	٢٣٥
باب الأيمان والنذر وأدنى ما يجزىء في كفارة اليمين	٢٣٦
باب الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله	٢٣٨
باب من جعل على نفسه المشي ثم عجز	٢٣٨
باب الاستثناء في اليمين	٢٣٩

الموضوع	رقم الصفحة
باب الرجل يموت وعليه نذر	٢٤٠
باب من حلف أو نذر في معصية	٢٤٠
باب من حلف بنذر الله عز وجل	٢٤١
باب اللغو من الايمان	٢٤٢

أبواب البيوع والتجارات والسلم :

باب بيع المرايا	٢٤٣
باب ما يكره من بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها	٢٤٤
باب الرجل يبيع بعض التمر ويستثنى بعضه	٢٤٥
باب ما يكره من بيع التمر بالرطب	٢٤٥
باب بيع ما لم يقبض من الطعام وغيره	٢٤٦
باب الرجل يتاع المتاع أو غيره بنسيئته ثم يقول أنقذني وأضع عنك	٢٤٧
باب الرجل يشتري الشعر بالحنطة	٢٤٧
باب الرجل يبيع الطعام نسيئة ثم يشتري بذلك الثمن شيئا آخر	٢٤٨
باب ما يكره من النجس وتلقى السلع	٢٤٨
باب الرجل يسلم فيما يكال	٢٤٩
باب بيع البراءة	٢٤٩
باب بيع الغرر	٢٥٠
باب بيع المزابنة	٢٥١
باب شراء الحيوان باللحم	٢٥١
باب الرجل يساوم الرجل بالشئ فيريد عليه آخر	٢٥٢
باب ما يوجب البيع بين البائع والمشتري	٢٥٢
باب الاختلاف في البيع ما بين البائع والمشتري	٢٥٣
باب الرجل يبيع المتاع بنسيئة فيفلس المتاع	٢٥٣
باب الرجل يشتري الشئ أو يبيعه فيغبن فيه أو يسعر على المسلمين	٢٥٣
باب الاشتراط في البيع وما يفسده	٢٥٤
باب من باع نخلا مؤبرا أو عبدا وله مال	٢٥٥

٢٥٥	باب الرجل يشتري الجارية ولها زوج أو تهدى إليه
٢٥٦	باب عهدة الثلاث والسنة
٢٥٦	باب بيع الولاد
٢٥٦	باب بيع أمهات الأولاد
٢٥٧	باب بيع الحيوان بالحيوان نقدا ونسيئة
٢٥٧	باب الشركة في البيع
٢٥٨	باب القضاء
٢٥٩	باب الهبة والصدقة
٢٥٩	باب النخل
٢٦١	باب العمرى والسكنى

كتاب الصرف وأبواب الربا :

٢٦٥	باب الربا فيما يكال أو يوزن
٢٦٦	باب الرجل يكون له العطاء أو الدين على الرجل فيبيعه قبل أن يقبضه
٢٦٦	باب الرجل يكون عليه الدين فيقضى أفضل مما أخذه
٢٦٧	باب ما يكره من قطع الدراهم والدنانير
٢٦٧	باب المعاملة والمزارعة في الأرض والنخل
٢٦٩	باب احياء الأرض باذن الامام أو بغير إذنه
٢٦٩	باب الصلح في الشرب وقسمة الماء

كتاب الحاق :

٢٧١	باب الرجل يعتق نصيبا له من مملوك أو يسب سائبة أو يوصى بعق
٢٧٢	باب بيع المدير
٢٧٣	باب الدعوى والشهادة وادعاء النسب
٢٧٤	باب استحلاف الخصوم
٢٧٥	باب الرهن
٢٧٥	باب الرجل تكون عنده الشهادة
٢٧٦	باب اللقطة

الموضوع	رقم الصحيفة
باب الشفاعة	٢٧٨
باب المكاتب	٢٧٩
باب السبق في الخيل	٢٨٠
باب السير :	
باب الرجل يعطى الشيء في سبيل الله	٢٨١
باب اثم الخوارج وما في لزوم الجماعة من الفضل	٢٨٢
باب قتل النساء	٢٨٢
باب المرتد	٢٨٣
باب ما يكره من لبس الحرير والديباج	٢٨٣
باب ما يكره من التختم بالذهب	٢٨٤
باب الرجل يمر على ماشية الرجل فيحتلبها بغير اذنه وما يكره من ذلك	٢٨٤
باب نزول أهل الذمة مكة والمدينة وما يكره من ذلك	٢٨٤
باب الرجل يقيم الرجل من مجلسه ليجلس فيه وما يكره من ذلك .	٢٨٥
باب السرقة	٢٨٥
باب ما يستحب من الفأل والاسم الحسن	٢٨٦
باب الشرب قائما	٢٨٦
باب للشرب في آنية الفضة	٢٨٦
باب الشرب والأكل باليمين	٢٨٦
باب الرجل يشرب ثم يتناول من عن يمينه	٢٨٧
باب فضل اجابة الدعوة	٢٨٨
باب فضل المدينة	٢٨٩
باب اقتناء الكلاب	٢٩٠
باب ما يكره من الكذب وسوء الظن والتجسس والهميمة ..	٢٩٠
باب الاستعفاف عن المسألة والصدقة	٢٩١
باب الرجل يكتب إلى رجل يبدأ به	٢٩٢
باب الاستئذان	٢٩٢
باب التصاوير والجرس وما يكره منها	٢٩٢

الموضوع	رقم الصحيفة
باب اللعب بالترد	٢٩٣
باب النظر إلى اللعب	٢٩٣
باب المرأة تصل شعرها بشعر زوجها	٢٩٤
باب الشفاعة	٢٩٤
باب الطيب للرجل	٢٩٤
باب الدعاء	٢٩٥
باب رد السلام	٢٩٥
باب الإشارة في الدعاء	٢٩٦
باب الرجل يهجر أخاه المسلم	٢٩٦
باب الخصومة في الدين والرجل يشهد على الرجل بالكفر	٢٩٧
باب ما يكره من أكل الثوم	٢٩٧
باب الرؤيا	٢٩٨
باب جامع الحديث	٢٩٨
باب الزهد والتواضع	٢٩٩
باب الحب في الله	٣٠٠
باب فضل المعروف والصدقة	٣٠٠
باب حق الجار	٣٠١
باب اكتاب العلم	٣٠٢
باب الخضاب	٣٠٢
باب الوصي يستقرض من مال اليتيم	٣٠٣
باب النفخ في الشراب	٣٠٣
باب الرجل ينظر إلى عورة الرجل	٣٠٤
باب ما يكره من مصافحة النساء	٣٠٤
باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم	٣٠٤
باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم	٣٠٥
باب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وما يستحب من ذلك	٣٠٦
باب فضل الحياء	٣٠٦
باب حق الزوج على المرأة	٣٠٦

الموضوع	رقم الصفحة
باب حق الضيافة	٣٠٧
باب تشميت العاطس	٣٠٧
باب الفرار من الطاعون	٣٠٧
باب الغيبة والبهتان	٣٠٨
باب النواذر	٣٠٨
باب القارة تقع في السمن	٣١٢
باب دباغ الميتة	٣١٢
باب كسب الحجام	٣١٣
باب التفسير	٣١٤
* صورة ما كتب بآخر النسخ المخطوطة والمطبوعة	
الفهارس	٣٢١
فهرس الأحاديث	٣٢٣
فهرس الآثار	٣٣٤
المراجع	٣٤٧
فهرس الأبواب والبحوث	٣٥٣



Bibliotheca Alexandrina



0589086

